

أيدولوجية الصراع السياسي

دراسة في نظرية القوة

دكتور
محمد الرحمن خليفة
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

دار المعرفة الجامعية

٤٠ ش. سوتير - الأزاريطة - ٤١٣٠١٦٣
٣٨٧ ش. قنال السويس - السطحي - ٥٩٧١٠٤٦٤



Bibliotheca Alexandrina



0103193

أيدولوجية الصراع السياسي

دراسة في نظرية القوة

دكتور
محمد الرحمن خليفة
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٩٩

دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش. سوثير. الأزاريطة. ش. ٤١٣-١٦٣
٣٨٧ ش. جمال السويدي. السطحي. ٥٩٧٣١٤٦٤

وَأَعِذُوا لَهُمْ مَا اسْتَعَلُّوكمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رَبِّ الْخَيْلِ
شَرِّهِمْ بِهِ عِذٌ مِنَ اللَّهِ وَعِذٌ وَكَرٌّ وَآخِرِينَ مِنْ ذُنُوبِهِمْ
لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ .. . صدق الله العظيم
(سورة الأنفال: ٦٠)

أهمـهـ

الى الدين يضمنهم البحث من الوسيلة

والى الذين تموزهم المكانة فى هذا الخضم المضطرب من الحياة

نسوق هذه الدراسة

عـ٠خـ

تقديم

من المتعرف به أن المزج وهو يراقب ما يسجله التاريخ طوال مسوره المتابعة . يستطيع أن يلمس بسهولة كم سادت سمات معينة على النشاط البشرى ، فى كل عصر أو حقبة زمنية ولا جدال فى أنه لو قدر لنا أن نطلع على ما تميز به مجتمعنا المعاصر فيما يرى التاريخ له من خصائص . لاستطعنا أن نضرب أيدينا على سمة غالبية على كل ما يصد من الإنسان المعاصر من نشاط ، تلك السمة هى السمو وراء القوة باعتبارها الحل لكل ما يترض طريقه من عقبات أو مشكلات ، ولذلك لقد أصبحت لديه هدفا وغاية ووسيلة الى هذه وتلك . بل وقضية خالدة تدور حولها كل حياته . دتعا فى ذلك منهجنا مشروعا فى أحيان . وغير مشروع فى أحيان كثيرة أخرى . طالما أنه يعايش مجتمعا يعمل أفراد . مبادنا ظهرت على السطح السياسى . سافرة بذر استحياء . منذ أن ذهب إليها فيلسوف الواقعية الاول مكيا فيللى . الذى أنزل السياسة من سما . المثل وجعلها تنمرغ فى أرض الواقع . بكل ما فيه من مرارة سعبا وراء القوة . وأصبحت قضية القوة بذلك تمثل البعد السياسى الأصيلى لكل ما تلاه . من مجتمعات . ولكل من أعقبه من مفكرين عالجا موضوعات السلطة والدولة والنظام السياسى . ولا بد أن ندرك أن معادلة القوة لم تكن لتفب من المجتمعات السابقة أو اللاحقة . إلا أنها كانت تتأرجح بين الملاية والاستخفاء تبعا للظروف المجتمعية التى تستلزم هذا السلوك أو ذلك . فى سلسلة متتابعة الحلقات بصورة تكاد أن تكون علمية لولا غلبة بعض الاتجاهات الذاتية على بناءات القوة التى ذهب إليها مختلف فلاسفتها .

والقوة فى حد ذاتها موقف سياسى ينطلق من إطار ايدىولوجى يساعد على صناعة الاتجاهات فى المجتمع . سواء منها القتالية أم الحضارية . وهى فى ذلك ترتبط بمعامل التغير . الذى يخاق المناخ الفكرى والفلسفى ببنى البيئة الصالحة لمزج القوة وازدهارها . ولذلك كانت هناك الارحاميات المختلفة التى تهدد دوما الى تهديد الطريق الى ثقل القوة وهى تحتل مقام الصدارة فى الإنسان الاجتماعية والسياسية .

والقوة هى محصلة عوامل تتفاعل سويا لتخرج لنا على هذه الصورة التى نراها متمثلة فى الوحدات السياسية الاجتماعية أو الشرية . فالحجاء . على سبيل المثال - والنراء والمركز والمنصب والنصب والكارزمية . كلهمها

بواعي الى ايجاد القوة . ومن منا يستطيع ان يذكر انه يسعى الى القوة : من طريق هذا أم ذلك من قلمي البهوايل : هناك امير مباري بالاستحواذ على أكبر قدر منها في الآية الكريمة « واعلموا انهم ما استطعتهم من قوة » وفي ظل الدعوة النبوية بأن « المؤمن الفوز خذ واحد عند الله » .

وانطلاقاً من هذا كله . جليل القوة . باسم الأكر في مجيب الدراسات الإنسانية . من لقد أصبحت محور اعتماد بعض المصوم الاجتماعية . كعلم الاجتماع السياسي الذي يعتبر القوة قضيته الأولى . ومن ثم فهو يوليها الجهد الأكبر من اهتماماته . وإذا ما كان علم السياسة - في بعض أحواله - يطلق القوة من أساسها تحقيقاً لأمهاته على يد فلاسفة مثل تراسيمباخوس . وبشرون ومكيافيلي وهوبز ونيتشه وبسبارك وغيرهم : فإن علم الاجتماع السياسي يتخذ نفس النهج في دراسات ماركس وتروكفل وفير . ومينيلز وبارسونز وميلز . ومن جذا حدهم في جعل القوة أساس البناء المجتمعي واللاتات التي تنبأ بين الراد : ودليلهم في ذلك . أن هو الارتباط بسبل والتطابق بين الدولة والمجتمع . ومن ثم فلا يمكن التعرض بالدراسة لأي موصلة من مفضلات المجتمع بمعزل عن النظام أو المؤسسات التي تستمد مشروعيتها من الدولة . ويبدو أن علم الاجتماع العلم . وقد أدرك أهمية علم السياسة في معالجة مسألة القوة بمرمتها . فكان أن ارتفع إلى مستوى الدراسات التجريبية وقد وجدنا في علم الاجتماع السياسي : مميلاً وراء بعض الأسانيد المحاولة لاثبات الذات :

والاستعواذ على القوة هو المقادفة الطبيعية لعملية أخرى من العمليات الطبيعية وهي الصراع الذي لا يمكن أن يتواجد في بيئة تترتب إلى الضمير أكثر من واحد بقواعد القوة . وإلى مثل ما ذهبنا سابقاً من حكم . نستطيع القول بأنه ما من نظام اجتماعي أو سياسي يور . أن يرى نفسه ضعيفاً وسط بيئة تتسارع فيها الكتل قبل الأفراد . وذلك فإن الصراع على الوجود بين المؤدية الى مكان القوة ومكانتها سيطر هو الدافع أو المحرك الرئيسي لأنواع السلوك البشري . على الرغم من المحاولات التي تبذلها مختلف الأنظمة لاستتواء ظاهرة الصراع ضامناً لعدم تفجرها إلى عنف قد يؤدي نالتهاء الاجتماعي كله .

وعلمنا ان صاعره الصراع ملأه بظاهرة القوة فلا بد وان يتطابق دور دراسات القوة لكي تصدى للصراع بالبحث والدراسة والتحليل في محاولة لوضع أسس تقوم عليها بناءاته . ويبدو أنها قد وصلت جميعها إلى درجة عالية من التاصيل العلمي ؛ مما نستطيع ازائه ان نتحدث فيه علم للقوة أو علم للصراع ، الذي يدين بالولاء لعلم السياسة بقدر ما يستخدم الظواهر التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية ؛ فيما نطلق عليه بالثورة السلوكية التي تسيطر على العلوم السياسية هذه الايام ، وقد وجدنا حتى هنا الصدد - من يفسر التاريخ - على سبيل المثال - بأنه سلسلة من المصراعات التي تحدث بين الافراد والنول ، وعائها فانها تخضع - ونحن نقدم على دراستها - لمعطيات الصراع ، بقدر ماتحكم فيها وقائع التاريخ .

وعالم السياسة الان - نظريا وتطبيقيا - هو عالم القوة والصراع . ولا يمكن لاي كيانات سياسية ان تنفذ اليه بدون ان تصنع على قدر امكاناتها بمطالبات القوة والصراع ، والا فلن تستطيع ان تجد لنفسها مكانا مزعوما وسط هذا السباق المحموم نحو القوة ، والذي انجزت فيه كثير من النول فتروا يفرض لها الاحترام والمهابة بين الجميع ؛ فبما يمكن ان نسمية بالثلاثي "القوى ، الذي يستلهم كثيرا هذه الايام لاسيما عند التحدث عن السلوكيات العظميين .

ولهذا كله تصدى الكثير من المفكرين لدراسة هذا الموضوع ، الا ان الاغلبية جاءت في لمات اخرى غير العربية ، وبصورة محددة كل ماكان يتصل بالصراع ودوائمه وانسكاله والنتائج المترتبة على عملياته ، ولذلك أيضا كانت هذه الدراسة ، خطوة في سبيل التعرف على ابعاد الصراع جميعا ، التي لن نستطيع ان ندركها بدون ان نتخذ مدخل القوة سبيلا اليها ، وكم نأمل ان تكون قد حققت بعض ماكان يرجى منها ولها في مجال التعرف على ابعاد هذه العمليات التي مازالت تحتاج الى المزيد .

ولذلك رأيت ان تبدأ الدراسة ببعض الحديث عن نظرية القوة ، سواء من وجهة النظر العلمية الموضوعية أو التطبيقية من خلال التمرض للمنظور

التاريخي لدى الفلاسفة الذين عرّفوا واشتهروا بفكر القوة ، ولم يحاولوا
لاستكمال الجانب النظري للدراسة ، رأيت من العير أن يكون هناك بعض
المتناول المفهوم الأيديولوجية لكي نطاق منها الى ماقصدها من الدراسة ، وهو
بسط مفاهيم الصراع ومراحل انتحكة في عملياته ، ثم الصور التي يتخذها
على النطاق المحلي او على المستوى الدولي ومايجم عن ذلك كله .

وكان علينا اجراء ان نعرض لدراسة تطبيقية لنظام سياسي اتحد من
القوة والصراع من خلال . وقد تمثل ذلك في الماركسية التي أصبحت في
الحديث عن نظام الصراع انطلاقا من محاولة اقامته على ضواهر المسألة
وحدها . وقد نزم ان يكون هناك سر من الرد عليها بتفنيد ادعاءها التي قد
لا تتلاءم وواقع العملية السياسية ولذلك كسرت الانجازات الى الماركسية في
السياس كله .

واجبرا . فكما يقولون هذا هو جهد الفتن ، وهذا هو عمل الاساسي ولا بد
لن ينتابه كثير من لوجه المقصود . ومقدمني يتكامل مع الاساس - فان
وجدت فاننا مسبها ، والا فهو توفيق من عند الله سبحانه وتعالى ، الذي
ارتفع عليه بالمرجاء ان اكون قد أفيدت واستفدت . وما ا" وجه الماء والعلم
لصحت . والحمد لله رب العالمين

المؤلف :-

مدخل تعريفي

أيس هناك من شك في أن الإنسان هو صنعة المجتمع ، فيه يولد وفيه ينمو وينشأ ، ومنه يستثنى قيده ومثالياته التي تشكل رأيه وفكره بل وضميره . وهو لا يعيش وحيدا فيه بل مع أقران وزملاء ، يتفاعل بهم ويتفاعل معهم ، يؤثر ويستجيب ، ويأخذ بقدر ما يعطى ، تنتشأ هناك علاقات ينخرط فيها الجميع دون استثناء ، ولا تفسر هذه العلاقات كيفما يحلو لأصحابها أن يستقر بها انقسام ، إذ لا بد لها من مبادئ تخضع لها ، ومن سلطة تضع هذه المبادئ موضع التنفيذ ، وتمنحها القوة التي لولاها لما كان لها من سلطان على الأفراد ، وتلك كلها — علاقات ومبادئ وقوة — هي المادة التي تتعامل معها السياسة ، أو هي المكونات العامة للعملية السياسية ، بغض النظر عن المسميات التي يمكن أن نأخذها في المذاهب المختلفة ، فالعلاقات قد تكون مؤثرات واستجابات والمبادئ قد يعبر عنها بالقواعد والقوانين ، والقوة تكون في يد الدولة أو الحكومة وهكذا .

ونبادر ونقول أنه طالما أن السياسة لا توجد إلا في مجتمع ، وطالما أن المجتمعات تختلف تبعاً لاختلافات الزمان والمكان فلا بد وأن تحمل السياسة شكراً من الذاتية أو النسبية (١) مما يخلق تفاوتاً في النظرة والمفكرة ، ولكن لا معنى بهذا عدم وجود مبادئ عامة تحكم العملية السياسية ، والأفلم وكمن لعلم السياسة أن يقوم مازة مختلفا عالميا . من مختلف هروبخ للمعرفة السياسية الحديثة .

—————

(١) والدليل على ذلك اختلاف التعريف بالسياسة بين المدارس المختلفة ، فالغربي على سبيل المثال يرى في السياسة رأيا حراً وحقا طبيعيا لا ينبغي أن يعتدى عليه أحد مهما كانت سلطته أو سلطانه ، والاشتراكي ينفصل إلى السياسة هي الصراع من أجل القوة والسلطة والمحافظة على المصنع والانتساب إلى الفتنة ، والغربي يرى في السياسة محاولة استغلال حقوق طال بها لأمر ضامنة ، ثم هناك اختلاف للنظرة إلى السياسة منذ عصر الإغريق والرومان إلى العصور الحديثة ، ما بين مثالية وواقعية وعضوية وسلوكية الخ .

٧١ ان هناك رأيا عريضا يحاول ان يطبق مقولة توين Mark Twain
التي يذهب فيها الى انه على الرغم ان كل شخص يتحدث عن الطقس الا انه
لم يوجد هناك من يحاول احراء اى تعديل ، يحاول تطبيق مدلول ذلك
مقتولة على السياسة . فيقول ان كل شخص يتحدث عن السياسة . والقليل
يعرف عنها الكثير ، ولكن لا يوجد هناك من يفهمها .

نرى من يصح ذلك القول : ان فيه من الخطأ أكثر مما فيه من الصواب ،
اد ماذا قول عن محاولات اسقاط المطر الصناعى على بعض المناطق التي
تعانى من الجذب والجفاف ، او تكيف بعض الاجواء كما يحدث في المملكة
لعمربه السعودية تيسرا على حجاج بيت الله الحرام ، والا يعتبر ذلك
التلوث الذي تسببه المصانع او عوادم المركبات تغييرا بنال الجو ؟ وبصورة
مشابهة يمكن ان ينتج ذلك على السياسة ، اذ لا يمكن لنا ان نمارس شيئا
لا نفهمه ، وهل نقبض السياسة بصورة عامة الى الدرجة التي تنق فيها على
كل الانهام ، ان القول رايى - لا يصدر الا من ضيق افق وعدم احاطة
ولذلك نلابد من الحذر والترفق ونحن نقرا هذا الراى ام ذاك .

ولمينا لا يعمد بحسب حين يمدى ان الميسر جمارمه هي قديمة قدم
البحث الانحطى ، ويديه بتدريجات محاولات كثيرة للتعريف بالسياسة غير
التي تصور التاريخية المتعاقبة ، ولذلك في الحصر والغيرة ، وقد يكون من
الغريب ان نتميز بعض منها ، ونحن نهدف عملية التعريف والتعرف ، ولا نريد
من ذلك ان يكون تاريخا للسياسة بل بياننا وتوضيحنا لاختلاف المنهج الذي خضعت
نه السياسة في العصر المعين تبعاً لتباين الظروف البيئية مما يردنا بعد ذلك
الى النتائج المحتمس ، والمحتمة كائن حي ، وجوهر الحياة هو التغير ، وعليه
فلا بد وان نتوقع تغييرا في المفاهيم السياسية من عصر الى آخر بل من حقبة
الى اخرى .

رؤية والفكر السرى - هي اختلاف صروبه - ولكنه ليس ساج نصيبه -
لحالة المنة بله لطباتي ، الموحدة زمانا ومكانا . بل نتاج العقل الانساني المتنوع
فما تاملوا ان تاملوا فانه لا يمكن بحال فصل حاضره عن ماضيه ، او الفصل فيه

بين مكان ومكان . لأنه وحدة زمنية متصلة ، بجانب كونه وحدة مكانية مقاسمة لا تحتلها حواجز اقليمية ، اذ انه لا يعترف بالحدود الإقليمية ، ولا تشتهر عوامل التفريق القارية أو الجغرافية (١) .

وإذا كان جورج سابين قد ذهب إلى الربط بين الفكر السياسي والمجتمع فإنه كان يردد نفس الرأي الذي سبقه إليه مفكر كبير آخر هو فيجيس ، من حيث دعوته إلى عدم دراسة النظريات السياسية بمعزل عن الظروف السياسية . بمعنى أنه ينبذ الإيغيب عن بالنظر العلاقة الوثيقة بين النظرية والواقع (٢) . وفي الحقيقة لم يكرأها منهما أول الداعين إلى ذلك حيث سبق أن نادى بجده العلاقة الملائمة . وأكد على وجودها ارسطو من بعده (٣) . وما ثم فلا يحق لأحد من المحدثين أن يدعى أنه هو الذي استحدثها .

وطالما أننا ارضينا القول بتقديم السياسة مع قدم المجتمع البشري ، حيث ننتقن وجود السلطة مع وجود المجتمع ، لانه لا مجتمع هناك بدون سلطة فنظم شئوننا ، وحيثما توجد السلطة توجد السياسة ، ولعل هذا هو أخذ مدخل العرف على السياسة بأنها الدراسة التي تبحث في السلطة وأصحابها ، بين ممارسها ومن تمارس عليهم ، إلا أن السامية اتخذت مناهجاً علمية منذ بداية تحديد مبادئها ومبادئها ، وهيئتها إلى أول من فهم ذلك هم الإغريق القدامى الذين كان لهم باع طويل في هذا المضمار حيث كانوا أول من قدم للإنسانية فكرة سيامية متكاملة ، ولذلك يتسبب مؤرخو السياسة على جعل العصر الإغريقي بداية للتاريخ للفكر السياسي بصورة عامة ، إلا أن ذلك لا يعنى عدم وجود تراث سياسي سابق عليه ، بل العكس هو الصحيح تماماً ،

- (١) جورج سابين ، ترجمة حسن جلال لغروشي : تطور الفكر السياسي ، الكتاب الأول (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١) ، التصدير للدكتور عبد الرزاق السنهوري ، ص ١٨٢ .
- (٢) Figgis, From Jerson to Grotius . Cambridge : the University Press, 1931 . P. : 27
- (٢) McKeon The Basic Works of Aristotle . N. Y. Random House, 1941 . F. xxvi

هـيـث كان الشرق يعمر بالفكر الانساني لى فترة مضرب بعينها فى انحاء
التاريخ فيما قبل الميلاد ومن منا يستطيع ان ينكر الفكر الهندى او الصينى
او الغربى القديم . بن ان كثيرا من المبادئ التى تعتبر قمة فى الفكر
الاشتراكر الحديث ، نجد لها أصولا فيما ذهب اليه فلاسفة الحكم فى
الشرق القديم ، وهناك على سبيل المثال القانون الذى وضعه الملك البابلى
المشهور حاموابى (١) والذى ينص على انه فى حالة وجود سرقة ما ، كان من
حق الشخص الذى تعرض لسرقة - فى حالة القبض على السارق - ان يقوم
بمحصر الاشياء التى فُتدت منه ، وعلى الدولة معاقبته فى حاكم الاقليم ان تعوضه
عما فُتد ، واذا كانت الخسارة حياة بشرية فهناك مبدأ الدية أو التوفيق ،
ولعله من اول من نادى بالمبدأ القانونى الحديث : العدل أساس الملك .

وفى الوقت الذى كان فيه الفكر الاغريقى يأخذ طريقه الى القمة كان
الفكر المصرى قد تربح فوقها فعلا . وبشهد بذلك افلاطون حين يرتحل الى
مصر لينهل من مناجراتها فى العلوم والفنون والفلسفة والسياسة ، ثم ان
الاكاديمى الذى انشأها قامت على غراز ماراه فى مصر فى جامعة عين شمس
القديمة .

ويمتدح ارسطو وهو يتحدث عن النظام الطبقي بتأثره بما كان يسود
مصر من طبقات اجتماعية متميزة ، ويشهد فى ذلك بأسبقيتها وبما كان لها
من قوانين ونظام سياسى عليهم الاخذ به طالما كان متكافلا مما لا يحسب لهم
احدك ان يفتير به ، اللهم لذا شابه بعض النقص الذى يمكن تداركه .

... الا ان ذلك كله لا ينسب عدم الاعتراف بالفضل لاهله ، حيث لابد من
رجعة الى الفكر الاغريقى اذ ما اردنا ان نلتبس نظريات متكاملة من وجهة
النظر السياسية . بل ان البعض ذهب الى ان الاغريق هم اول من قدم للبشرية
فكره سياسيا بالمعنى الدقيق (٢) .

(١) وقد حكم على ارجح الآراء فيما بين عامى ١٧٢٧ - ١٦٨٦ قبل
الميلاد ، قرا فى ذلك : محمود السقا ، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية
والقانونية (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨) ص : ١١١ - ١٢٢ .
(٢) محمود فتحي الشنيطى ، نماذج من الفلسفة السياسية (القاهرة :
مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦١) ص : ١٣ .

وكان الشكل السائد للكيانات السياسية عند الإغريق هو الدولة المدينة ، ويمكن أن يرد ذلك إلى الظروف الجغرافية التي ساعدت على تقسيم اليونان قديما إلى أجزاء غير مترابطة لكثرة ما فيها من جبال وخليجان ، وكذلك يمكن أن يرد هذا إلى سبب آخر ولعله الأكثر منطوية وهو أن هذه الدولة المدينة كانت البيئة المثالية للأنشطة التي كان يستنزفها نظامهم السياسي ، وعلى أية حال فلم تكن بلادهم موحدة تشرف عليهم فيها حكومة واحدة ، و يحضرون فيها جميعا لسلطة مفردة ، بل كانت كل مدينة وحدة سياسية مستقلة لحام الاستقلال ، تحكم نفسها بنفسها ، وتشرع قوانينها وتضع قواعد السياسة التي تؤمن بها ، وكانت كل مدينة من الصنوبر حيث يستطيع المواطنون فيها أن يلتقوا في صعيد واحد لممارسة العملية السياسية ، إذ لم تكن المجالس النيابية والتنظيمات البرلمانية المألوفة عندما اليوم معروفة لديهم ، وكذلك فلم يكن بينهم حاجة إلى ابتداع طرق للانتخاب أو الاقتراع ، فلما يتم الآن في الدول الحديثة ، وهكذا يمكن القول بأن ما نسميه بالديمقراطية المباشرة وجدت ومورست في أبنينا القديمة بصورة أقرب ما تكون إلى النمط المثالي لهذا النظام ، ويظهر في ذلك في إتاحة الفرصة لكل مواطن راشد في أن يشارك في الحكم ولو ليوم واحد فقط في حياته ، وكذلك في هملتي التشريع والقضاء ، وعلى سبيل المثال كانت هناك أحكام - أحد الأنظمة التي تميز بها البناء السياسي الإيثلي - وكان عدد قضاتها يتراوح فيما بين ٢٠١ و ٥٠١ (ومن المعروف أن هذا الواحد الإضافي كان لترجيح الرأي) وكان هذا العدد الكبير من القضاة يشير إلى المشاركة الشعبية في محاكمة المتهم (صورة أخرى للديمقراطية المباشرة ، ولذلك فقد أُلغيت أحكام المحاكم غير قابلة للظعن أو الاستئناف) إذا ما اتخذت المحكمة صفة القضاء (لا صفة المحلئين) طالما أن الشعب هو الذي أصدرها ، ويمكن لنا أن نقرن ذلك ونقارنه بما يحدث الآن من إصدار المحاكم القضائية في المحاكم باسم الشعب (١) .

(١) هيد الرحمن خليفة ، مقالات سياسية (. لاسكندرية : دار المعرفة

ولأريد أن نستعرض في الحديث عن هذه المادى السياسية التى نادى بها أصحابها فى تلك العصور القديمة قبل أن نتطرق الى بعض مفاهيمهم من السياسة . واداً كانت مبادئهم العملية قد استنبطت من واقع مجتمعاتهم فإن محاولاتهم فى التعريف بالسياسة عكست كذلك الظروف الاجتماعية التى يعيشونها ، وحيث مثال كذلك كان الاعريق الذين عرفوا السياسة بأنها ادارة أو حكم « الدولة المدينة » التى سقت الإشارة إليها ، بل ان كلمة سياسة فى اللغات الاوربية Politics يبدو انها متسقة من المصطلح اليونانى الذى يعبر عن هذه الدولة المدينة وهو Polis ، ومن ثم تطورت السياسة لتصبح فى ادارة الشؤون العامة بالمدينة (١) الا أن هناك من ينكر ذلك قائلين ان الكلمة فى اصلها اليونانى لا تنمى مع معنى فى اللغات الاوربية . ويرجع السبب فى ذلك الى احتلاف المحدث ، وفى الاصل اليونانى كان يقصد بالسياسة سياسة دولة المدينة ، وعلم السياسة هو العلم الذى يهتم بشئون المدينة ، أما فى اللغات الاوربية فإن علم السياسة يعنى دراسة السياسة المتعلقة بالمولد القومية والوطنية Nation State (٢) ، غير اننى لا اشاركه هذا الراى ، لأن الاختلاف هنا ليس سوى اختلاف فى حجم موضوع الدراسة . وهو النقطة ، نوعى أنه حال فقد توافرت للدولة المدينة كل شروط قيام الدولة النهم سوى حدود الرقعة الجغرافية التى تحتلها ، الا أنها قد تلتصق فارقاً آخر وهو التطور الذى حدث فى مفاهيم السياسة مما قد يؤدى الى بعض الجدل حول عملية التعريف .

وإذا ما عدنا الى سابق حديثنا حول تأثير المصطلحات ومفاهيمها بالبيئة الاجتماعية فليسوف نجد أن علم السياسة بصورة عامة قد تأثر باختلاف

(١) انظر الى ذلك : حسن مصطفى ، علم السياسة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٦) ص : ١٩ - ٢١ . وكذلك :

- محمد طه بدوى ومحمد طلعت الفنى ، دراسات سياسية وقانونية (الاسكندرية : منشأة المعارف ، ١٩٦٣) ص : ٩٠ - ١٤ .

(٢) على محمد شمش ، العلوم السياسية (طرابلس : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٨٢) ص : ٢٥٠ .

الباحثين وما يعتنقون من أفكار وآراء ، وهم بصدد التعرف والتعريف ، فإذا كنّا قد بدأنا مع الاعريقى فى قصر علم السياسة على نطاق المدينة وفى ادارتها ، فلا بد وأن يتابع التعريف اتساع نطاق الدولة ، وتمتد نظامها وتنشعب ادارتها ، وشكل حكوماتها وطاأا أننا لانعيش وحدنا فى العالم فلا بد لعلم السياسة أن يتصمم أيضا علاقات الدولة بالدول الأخرى ، وكذلك بالتنظيمات الدولية المختلفة . وتكون العلوم السياسية بذلك هى التى تبحث فى إقامة نظام للجماعة ، وتحديد علاقتهم بالحكومة على أساس الحق والواجب ، وتنظيم الجماعات السياسية فى طز الصماتات للفرد والمواض . وهنا يمر استادا الدكتور احمد سويلم العمري - رحمه الله - الى ماسبق أن نادينا به من حيث سببية السياسية فيقول ان السياسة فى نظريتها وتطبيقها بما فى ذلك تفهمها واستخدامها فى البحث والممارسة ، هى نسبية ، فالاسان ، يختلف من شخص لآخر ، فى تقدير موقف الفرد السياسى وعلاقاته ، بالجماعة السياسية وممارسته فى كنف الدولة ، وميلاته بالحاكم وأحاسيس السياسة ، تختلف من بيئة ومجتمع عن الآخر (١) .

وعلى الرغم من اعترافنا بصعوبة التعريف بالسياسة ، صعوبة تجاوبه لكل من ينزل الى ميدان المحاولة ، لاسيما اذا ما اصر على ضرورة توافر عناصر التعريف القوى حتى يثبت جدواه من وجهة النظر العلمية ، وحتى يثبت أمام الانتقادات الفلسفية ، فاننا ندرك تماما أن الظاهرة السياسية ماهى سوى أحد مظاهر السلوك الانسانى المعقد المتشاكل ومن ثم فلا بد من تحليل هذا السلوك فى مختلف مظاهره العلمية والفلسفية والدينية والاحلاقية ، لأن مثل هذا التحليل يساعد الى درجة كبيرة على تفهم الدوافع التى تكبى وراء السلوك . مما يضع أيدينا على القوى المحركة للسياسة ، وذلك أيضا أحد المنطلقات الى فهم السياسة . وان كان الدافع الاساسى هو حسب البحث والدراسة والاستطلاع ، وهنا يبدو الاعريقى رائدا فى هذا الصدد ، إذ أنه

(١) احمد سويلم العمري ، اصول النظم السياسية المتفارة (القاهرة :

الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٦) ص : ٤١ - ٤٤ .

عبر الى الهندسة الى انها وليمة حب الاستطلاع - حسب قول أفلاطون -
الذى كان أحد راسي الاعريقين بصورة عامة ، وكان من الطبيعي أن تفهم
هذه الصلة الى التساؤل عن كنه الاشياء التي أثارت دهشتهم ، سألوا
عقولهم عن خواص الكلام فانتجوا علم المنطق . وسألوا عقولهم عن علاقات
اثارة في المضا ، فكان علم الفلك ، وبفس القدرة في البحث والاستطلاع
درسوا الدولة وخواصها فكان علم السياسة ، وهنا لابد وأن نسجل مفعرة
لنصار الاعريقين السياسيين اذ لا نجد في النظرية السياسية الاعريقية شيئاً
عن « الحق الالهي » ، أو عن وجود قوة فوق قوة الطبيعة من حقها اقرار
الافصاح . اذا استثنينا ما جاء في بعض آراء الفينثوريين في المصور
المتأخرة . (١) الذين ساعدوا على نمو علم السياسة بتطبيقهم نظريات
الفلسفة الطبيعية على الدولة ، ولقد ذعب بعضهم الى أبعد من تطبيق القاعدة
المعدية على فكرة الدولة ، ونادوا بنظرية سياسية محددة ، ولب هذه النظرية
هو أن للحكمة حثا سماوياً في حكم الدولة ، وكانت نتيجةها الايمان بملكية
دينية تستند الى حق آلهي وتحكم الرعية بمقتضى الحق السماوى (٢) .

ومن المحاولات التعريفية التي قد لا تسق مع جوهر السياسة تلك
التي ذهب اليها الدكتور حسن صعب حين عنى بها علم أصول الحكم الذاتي ،
وكنه يريد أن يقصرها على حالات معينة من الحكم الوطنى مما يعنى أن
الحكم غير الوطنى ، أو أن حكم الاقاليم ناقصة السيادة أو الاقطاع معدومة
السيادة ، لا تدخل في اطار ما يبحث علم السياسة . مع أن الواقع يشهد غير
ذلك تماماً ، حيث أن المجتمعات في مثل هذه الاحوال لا تشغل لها مستوى
الصراع مع من يحرمها هذا الحق الطبيعي في حكم نفسه ، والصراع هو أحد
المداخل الهامة في التعريف بالسياسة كما سوف يأتي الحديث (٣) .

(١) انظر في ذلك : ارنست بازكر ، ترجمة لويس اسكندرية ، النظرية
السياسية عند اليونان ، الجزء الاول (القاهرة : مؤسسة سجل العرب ،
١٩٦٦) ص : ١١ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٩٦ .

(٣) حسن صعب ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

ومحاولة أخرى تحلل الامتزاج من القرابة تلك التي ذهب اليها بسمارك
المستشار الالماني المتيد خلال القرن التاسع عشر حين قال بان السياسة هي
فن الممكن ، لم لانجعلها فن اختيار الممكن ، أو فن اختيار ما هو جدير من بين
الخيارات الممكنة ، فجوهر السياسة هو الاختيار الذي يعطينا حق الانحياز
الى شيء معين دون شيء آخر ، ثم ليست السياسة هي البحث عن الوسائل
بنفس القدر الذي نبحث فيه عن الاهداف . وطالما ان البيئة الحضارية تزخر
بالمادى ، والقيم المتنافسة فان جوهر العملية السياسية يدور حول الاختار
بعضها ورفض البعض الآخر ، وذلك كله يستلزم ان يتم بصورة علمية حيث
ان قصر السياسة على عملية فنية بعدها عن العلمية ، فالتن احساس وتذوق
يحكم الانسان فيه الهام شخصى ، والسياسة تتعلق هذه الحدود الضيقة
حيث هي دافع للاستجابة لحاجات الانسان ومطالبه ، والسياسة فلسفة تبحث
على صاحبها ان يكون معياريا ذا فكر نقى تحليلي ، والسياسة بعد ذلك كله
او قبل ذلك كله علم لا يلجأ الى حدس وتخمين ولكن يلزم قضايا ويستقرى
قوانين •

ولعله من هذا المنطلق الاخير - منطلق العلمية - ذهب البعض الى ان
السياسة تستعمل شخصيتها من السمات العالية للطبيعة البشرية ، فاذا
ما ووجه الافراد بمواقف متشابهة فسوف يتماثل سلوكهم ومصرفهم ، وندامة
الكثير من المواقف ونتائجها يمكن ان يخرج بعض العموميات التي بناء عليها
يمكن ان نتنبأ باستجاباتهم المستقبلية ، واذا كان لنا ان نفهم برأى فلهذا
الصدد ، نقول ان هذه العموميات هي التي تمثل قوانين السياسة فاذا
ما حاولنا صياغتها في قالب علمي فخرج لنا علم السياسة •

السياسة والدولة :

ولا يمكن لأى باحث في مجال السياسة ايا كانت ميوله ونزعاته وأيا
كانت معتقدهات لفكرية ، الا وتكون الدولة هي صاحبة القدر الفاعل في
دراساته ، باعتبارها التحديد لكل ما يذهب اليه السياسي - بيون من آراء
ومبادئ ، بل انها كانت لذلك المحور الذي تدور حوله أنشطة رجال
الاقتصاد والقادة العسكريين والناشدين بالمذاهب الاخلاقية ، ومن ثم فلا تعجب

ان تكون الدولة هي غاية تلك الدراسات جميعا شكلا كيف تكون : جمهورية
أم ملكية ، ومذهبا نسوكيا : رأسمالية أم اشتراكية موجهة ونمطيا في
القيادة : جناعية وديمقراطية أم فردية تحكمية ، ولذلك رأينا الكثيرين حين
يقتصدون لفظة الديمقراطية ، بالسياسة يقولون انها علم الدولة بدءا بالاغريق
الذي نادى فيلسوفهم الكبير أرسطو بأن السبيل الوحيد الذي يستطيع
الإنسان عن طريقه تنمية قدراته ، والوصول الى اكمل صور الحياة الاجتماعية
هو التفاعل السياسي مع الآخرين في بيئة اقربت لاحتواء الصراعات
الاجتماعية وهي الدولة ، وذلك انطلاقا من قوله الشهيرة التي بدأ بها كتابة
عن السياسة بأن الإنسان كائن سياسي ، ولعله كان يقصد بذلك بأن جوهر
الوجود الاجتماعي هو السياسة ، وأنه حين يتفاعل شخصان - أو أكثر -
فإنما يخرطان في علاقة سياسية بصورة أو أخرى ، ثم انه كان يعنى أن
ذلك هو النزوع الطبيعي لدى الأشخاص ، وأن القلة القليلة هي التي تتجافى
حياة التجمع وتفضل الحياة الانفرادية ، ولذلك فحين يسمى الناس الى تحديد
أوضاعهم - وحين يحاولون تحقيق أمنهم وأمانهم - وحين يجهدون أنفسهم
لاقتناء الآخرين بوجهات نظرهم - فإنهم بذلك يزاولون بعض الأنشطة
السياسية (١) . وانتهاء تأثرنا بالاشتراكية التي تذهب الى أن السياسة
هي مشاركة في شؤون الدولة وتوجيهها - وتعدد أشكال ونهاج ومضمون
نشاطها ، وذلك كله من منطلق اقتصادي ، حيث تعتبر الاشتراكية أن الأفكار
السياسية هي البناء العلوي للأساس المادي وهو الاقتصاد الذي أحسن
المركبة المادية من تشكيلها لتأدية السياسة في المرحلة التالية (٢).

وهذا هو السر السري والسري فلا بد لنا وبدا الحديث
يتعمد بالدولة كثيرا أن نتطرق الى مفهوم الدولة وهو موضوع كثر فيه
الاخذ والمطاء بين المفكرين الى درجة كبيرة . وبذلك أننا نتفق على ذلك طبع

(١) Rodée and others, Introduction to Political Science, 4 th edition
(Tokyo : McGraw - Hill Book Company, 1983), P 2.

(٢) اقرأ في ذلك باكوفيتف وآخرون ، أساس المعارف السياسية
(موسكو : دار التقدم ، ١٩٧٥) ص ٥ - ٨ .

فولبر حين قال انك اذا اردت أن تتناقش فلانك وان تسوق تعريفنا
للمصطلحات التي صوب ترد في حديثك ، وعلى الرغم ان الدولة هي الموضوع
الرئيسي الذي تناوله السياسة ونطوقها بالدراسة والتحليل ،
وعلى الرغم من اعتماد جميع الدارسين في هذا المجال بمحاولة
صياغة نظرية للدولة ، فند جاء التباين واضحا بينهم حول مفهوم الدولة
واركانها ومقوماتها ، وبما دار حول تفسير نشأتها من نظريات ، ولعل ذلك
منشأه - عند البعض - الى أن المفهوم الحديث للدولة لم يكن هو نفس
مفهومها في العصور القديمة والوسطى ، بل حدث به الكثير من التغيير
الى ما هو عليه الآن ، وعلى الرغم من ذلك نستطيع أن نؤكد بأن الاختلافات
كانت في الفرعيات ، والوظائف والاجهزة المكونة ، وبقيت المقومات الأساسية
كما هي من يوم أن وجدت هناك دولة ، لا يمكن أن تقوم لها قائمة اذا ما انتقدت
احدا من هذه الارض والجمعة الجغرافية والسلطة السياسية .

وعلى أية حال يمكن لنا أن نسهم بقدر في هذا المجال فنقول ان الدولة
هي المؤسسة التي تنظم فيها وتشكل ديناميكيات السياسة ، بما ومن فيها
فيها من وحدات مادية وبشرية لتتألف أخيرا في مؤسسات قانونية ذات حق
وواجب ، فتقيم شبكة من العلاقات في حدود نطاق لامتارس خارجة الا سلطان
وانتظر إذا لذلك نستطيع أن نقول ان مجال السياسة أوسع وأشمل من
نطاق الدولة ، وعليه فحيث توجد الدولة توجد السلمية ، وليس العكس ،
وعلى سبيل المثال يمكننا ان نتحدث في السياسة من علاقات دولية ، ولكن -
حتى الآن - لا نستطيع ان نتحدث عن دولة عالمية .

ويبدو أنه من المنطقي النظر الى الدولة على انها ارتباط أكثر من مجتمع
واتحاد أكثر منه تجمع ، وذلك على عكس ما كانت عليه الدولة الاغريقية قديما
من حيث كونها مجتمعا محليا محدودا بقرعة المدينة ، ولذلك فقد تأثر تحديد
لاغراض وأهداف الدولة بهذه المجتمعية المحلية بحيث انحصرت لديهم في توفير
الحياة الخيرة لمواطنيها - كما ينص على ذلك أرسطو في مقدمة كتابه عن
السياسة - الا أننا ندرك تماما أن هذا الامر الأخير أصبح يدخل في اختصاص

مؤسسات اجتماعية أخرى داخل نطاق الدولة الحديثة (١) أضف الى ذلك انه اذا كانت الجماعات تتكون وتتشكل استجابة لبعض الحاجات والمطالب المعينة ، فان الدولة لكونها مؤسسة ذات طابع اعم واسهل من اى جماعة أخرى داخل المجتمع ، فلا بد وان تستجيب للحاجات التى تتصف بهذه العمومية وتلك الشمولية .

ويثور تساؤل هنا عن تلك الحاجات التى تستجيب لها الدولة ، ومدى تلك الاستجابة من والمدرة عليها ، وتكمن الاجابة فى امكانية داسة الرطائن التى نعملها الدولة القيام بها . واطنا لسنا فى حاجة الى بيان كيف اختلفت تلك الوظائف حديثا عما كانت عليه قديما ، حيث انها كانت محدودة معروفة ثم اضيف اليها الكثير فى عصورنا المعاصرة ، الا ان بعض فلاسفة الدولتجادلون بان البعض من هذه الوظائف لا يصح للدولة ان تقوم به ، حيث ان نفطط الدولة يتسع شيئا فشيئا ، وتدخلت فى مجالات كانت محظورة عليها من قبل وأصبحت توجه المماريات الخاصة وتنظيمها بصورة جعلتها تؤثر كثيرا مباشرا فى النظام الاجتماعى ، فالتصبت فكرة السبواسة وفخلت فيها عناصر اجتماعية حتى انه يمكن ان نخلل فى مدلول السبواسة كل ما يمكن ان يكون له تأثير على النظام الاجتماعى ، كما ان النظام الاجتماعى لم يعد . جرد حقيقة على هاشى السياسية بل اصبح عنصرها اساسيا فى النظام السياسى ، بحيث يجب لتحليل النظام السياسى لبلد معين ، الا تقتصر على دراسة نظام الحكم فيها ، بل يجب ايضا تحليل نظامها الاجتماعى (٢) .

وهنا يتسائل مرة أخرى عن حدود هذه وتلك ، أو ما هو الحد الأدنى الذى ينبغى على الدولة الا تتنازل أو تقصر له ادائه والقيام به ؟

١١ . انرا الى ذلك . D. Raphael, Problems of Political Philosophy
(London : The Macmillan Press Ltd., ١٩٧٦) P.P. : 39 - 41

(٩) ثروت بدرى ، النظم السياسية (القاهرة : دار النهضة العربية ١٩٧٥) ص ٧ .

ان اهم وظيفة تقوم بها الدولة بحيث لا يسمح باى تقصير فيها هى حفظ الامن والمحافظة على الامان وبسط الحماية على جميع الوحدات التى تعيش فوق اقليم الدولة ، فان لم تستطع الدولة ذلك تكون قد قصرت فى اهم مسئولياتها مما يجعلنا نحبس اطلاق مصطلح الدولة عنها ، وعلى سبيل المثال هل كانت المانيا وايطاليا واليابان مع نهاية الحرب العالمية الثانية دولا بالمعنى المتكامل لهذا المصطلح ، بعد ان فشلت فى تحقيق الان تمامها لمواطنيها . لقد كان الانسان البدائى قديما يسمى الى الحصول على ذلك الامن عن طريق السلاح الذى كان يحمله فى كل اوقاته لاستخدامه ضد المعتدى من انسان او حيوان ، ولكن بعد نشأة الدولة وتعهدا بذلك أصبحت تلك المهمة هى اولى مسئولياتها .

ويبدو اننا ننساق سريما الى بعض المفاهيم التى يريد بعض فلاسفة الدولة الصاقها بها وهى الصلة العضوية الوثيقة بين الدولة والقانون ، ويبدلون بذلك عى انه بعد ان يتوفر الامن والامان ، لابد من المحافظة عليها مما يستدعى ضرورة وجود قدر من التواعد العامة التى تضمن ذلك ، بالإضافة الى الاجهزة المنوط بها تنفيذ تلك التواعد، وما استتباب الامن والنظام فى حقيقة الامر سوى نتاج تطبيق تلك التواعد العامة التى يعبر فيها بالقانون ويسمى أرنست باركر لعبير فى هذا الصدد عن ذلك فى صورة مباشرة فى مقدمة ترجمته لكتاب المفكر الالماني أوتو جيركة عن «القانون الطبيعى ونظرية المجتمع» ، ويقول :

« الدولة هى - جوهريا - القانون ، والقانون هو جوهر الدولة (١) وذلك اتجاه ذهب اليه كثير من المفكرين فى ميدان العلوم السياسية وهم يحاولون تعريفها ، سواء من كان أجنبيا أم عربيا : فريموند أزون يرى أن العلوم السياسية هى العلوم التى تقوم بدراسة كل ما يتصل بحكومة الجماعات ، أى العلاقات القائمة بين الحاكمين والمحكومين او هى دراسة ما يتصل بتدريج

(1) Otto Gierke, Translated by Ernest Barker: Natural Law and the Theory of Society, 1500 - 1800 (London : Beacon Press, 1975) P. 18.

سلطة داخل الجماعات ، (١) ولقد جاء هذا التعريف ليعكس تأثير القانون في الدراسات السياسية ، وكيف أنها أكتت تماماً على مفهوم الدولة من الناحية القانونية : ، وان ازدهار هذه الدراسات كان في اطار الدراسات الدستورية وخاصة في اطار مادة القانون الدستوري تحت ما يعرف بالنظم السياسية التي تعالج أشكال الحكومات (٢) .

ويسرد لنا الدكتور محمد كامل ليلة بعض التعريفات التي أُرجمت كيئن الدولة للشخصية القانونية التي تحملها ، فيذكر على سبيل المثال تعريف بونارد Bonard المفكر السياسي الفرنسي الذي يراها على أنها وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة ، في مواجهة أمة مستقرة على إقليم محدد ، وتباشر الدولة حقوق السيادة بأفرادها المفردة ، وعن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها (٣) .

ويذهب Esmein إلى أن ذلك الاتجاه بعيداً حين يجعلها التخصيص القانوني لامة ما (٤) .

(١) انظر في ذلك :

— هشام الشاوي ، مقدمة في علم السياسة (بغداد : مطبعة بغداد ، ١٩٧٢) ص : ٢ .

— Tom Bottomore, Political Sociology (London Hutchinson Publishing Group, 1964) PP : 69 - 77.

— Stankiewicz, Aspects of Political Theory (London: Collier Macmillan, 1976) P. : 144.

(٢) انظر في ذلك :

— ثروت بدوي ، مرجع سابق ، ص : ٣-٢٧ .

— محمد كامل ليلة ، النظم السياسية (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٧١) ص : ١٦-١٧ .

— ابراهيم دوريش ، علم السياسة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥) ص : ١٧٩-١٩٠ .

(٣) محمد كامل ليلة ، مرجع سابق ، ص : ٢١ .

(٤) محمد كامل ليلة ، مرجع سابق ، ص : ٢١ .

ويبدو أن الغرض البعيد لكل هذه المحاولات من أسباغ الصبغة القانونية على الدولة هو إبعادها واستقلالها عن أشخاص الحكام بعدما قاست الجماعة السياسية كثيرا من جراء بعض الملوك والباطرة المسيطرين خلال العصور الوسطى وبدايات العصور الحديثة في أوروبا ، وحدث ذلك طويلا ، ليس مجاله هنا الآن ويكتفينا بمثال واحد حين حاول لويس الرابع عشر تشخيص نفسه بالدولة قائلا : أنا الدولة والدولة أنا .

الا أن الدولة وطيدة الإركان لا يمكن أن يقوم بناؤها على العامل القانوني وحده ، اذ لابد لها من عامل أخلاقي ، وعلى الرغم من محاولات مكيا فيلي في هذا الصدد فلا يمكن لأي دولة الآن أن تبنى أو تعلن مناوأتها للمبدأ الأخلاقي انتهى يقيم العلاقة بين الدولة والمواطن على ولاء قبل أن يكون على طاعة ، لأن الطاعة يمكن أن تحققها القوة ، ولكن الولاء لن يأتي الا اذا أحس المواطن أن النظام لا يجسد الا ما يعتبره الناس عدلا ، ومن ثم فلا بد من توافر العدل حتى يتسهل تطبيق القانون عن رغبة لا عن رهبة ، وعلى الرغم من إيماننا التام بتحتمية ضرورة وجودهما معا ، وصلاة وسلاما على رسول الله حين يعبر عن ذلك تماما في كلمات موجزة : ان الله ليضع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن .

والعدل يتضمن وسيلة وغاية . الوسيلة هي المعاملة بالقسط ، والغاية هي التعرف على مصالح الأفراد وتطلعاتهم في محاولة لتحقيقها وأشباعها في ضوء الامكانيات المتاحة أملا في إنجاز الانسجام وتحقيق التكافؤ فيما بينها جميعا ، ويبدو أن ذلك ينقلنا الى مفهوم آخر غير مفهوم العدل وهو العدالة فان كان العدل هو إقامة الحد وتنفيذ العقوبة ، فان العدالة هي مراعاة الواقع الاجتماعي الذي أفرز مثل هذه الجريمة قبل الإقامة والتنفيذ ، لعل الله يحدث أمرا آخر بعد هذه المراعاة .

وكما يقول هيرودوت ان الحكومة أو الدولة بصورة عامة توجد حينما تتوافر لها شرطان :

أولهما . انه لابد وأن يكون واضحا للجميع أن القيود التي يفرضها القانون

والنظام تحدث ازعاجا لظ من تلك الاضطرابات التى تنشأ فى حالة عدم وجودهما .

وبتبعها : ان دور القضاء الذى يلتجئ اليها المتنازعون ينبغى ان تقرر الناعة فى عدالة قراراتها واحكامها .

لقد استطاع ديوسيمس ان يحقق هذين الشرطين غلقتا دولة بذلك كان هو ملكها العادل ، ولكن اذا ما افتتحت العدالة من بلد فلن تستطيع ان تميز الدولة من عصابة اللصوص كما يقول اوجستين (1) .

ونعود الى الدولة وغلبة الصيغة القانونية على شخصيتها لنجد الدكتور محمد على محمد - يرحمه الله - يناقش الموضوع ويتخذ مدخلا تاريخيا تطوريا فيقول ان المتبع للتطور التاريخى للدولة يستطيع ان يميز بين ثلاثة تصورات رئيسية ، يعتبر الاول منها الدولة بمثابة النظام القانونى الذى تقربط بداخله اجزاء المجتمع المختلفة ترابطا سياسيا ، وينظر الثانى للدولة بوصفها تمثل القوة العليا او السلطة المطلقة للملك او الحكومة ، وبعبارة اخرى يميل هذا المنظور الى تصور الدولة على انها اداة سياسية تستخدمها طبقة او جماعة مسيطرة لى تتحكم فى المجتمع بأكمله ، وثالث هذه التصورات هو ذلك الذى يتناول الدولة كما لو كانت هيئة او تنظيميا يستعين به مجتمع قائم على المساواة فى تحقيق وانجاز الاهداف العلية ، ويستطرد الدكتور ليزكر ان كل تعريف للدولة سوف يبرز جانبيا محددا بالذات أكثر من الجوانب الاخرى ، فاذا كان محور اهتمامنا هو للعلاقات الدولية ، فلن التعريف الذى نعيناه للدولة حينئذ سوف يؤكد على أهمية وقدره الدولة على الدخول فى علاقات متنوعة مع غيرها من الدول ، أما اذا انصب اهتمامنا على التنفيذ والتأثير السياسى فان علينا ان نؤكد سيادة الطبقة الحاكمة وأهمية القوة الملزمة ، واذا كان الهدف الاساسى هو تحقيق التوازن والانسجام والعلاقات المستقرة فان

(1) Leslie Lipson The great Issues of Politics, Seventh Edition (New
York: Prentice - Hall, Englewood Cliffs, 1935) P. 50.

سيلة القانون سوف تصبح هي العنصر الاساسى فى بناء الدولة (١) .

الا ان هذه الثلاثة فى التصورات سوف تسلمنا الى بعض المفاهيم الجديدة وهى مفاهيم السلطة ، اننى تفتح لنا بابا فسيحا دلف منه الكثير ممن ساهموا فى اثراء العملية التعريفية التى ما زلنا بمسددها حتى الان ، فقد رأى كثير ممن تمسك بمظاهرة الدولة كمحور تدور حوله الدراسات السياسية الفانونية أن دراسة الدولة تستوجب دراسة السلطة، وذلك لان السلطة تتجسد فى الدولة بصورة واضحة ، ومن هنا ظهر للتعريف الثانى للعلوم السياسية كحقل دراسة ، ليصل الى ان العلوم السياسية هى تلك العلوم التى تعالج ظاهرة السلطة ، ويؤكد لنا الدكتور محمد طه بدوى هذا الاتجاه فيسوق حكما مفاده انه اذا كلن المجتمع الانسانى ظاهرة ، فان السلطة داخل هذا المجتمع ظاهرة حتمية ايضا - وذلك ما سبق أن الحنا اليه - ويستطرد مبررا هذا الحكم ان المجتمع من غير السلطة لا يستطيع الاستمرار ، لان السلطة القادرة على تحطيم مقاومة اعضاء المجتمع الانسانى بالاكراه عند الاقتضاء هى وحدها التى تستطيع أن تحقق الانسجام داخله وتسود مصالح الجماعة العليا ، ومن ثم يتولد كائن اعتبارى بذاتية مميزة عن الوجود العضوى للعناصر البشرية للمجتمع اسياسى ، وهذه السلطة هى التى يوصف بمقتضاها المجتمع بأنه سياسى (٢) .

وقد ادى اهتمام الدارسين للدولة والسلطة ، وتمسك البعض منهم بمفهوم السياسة على انها علم الدولة ، وانطلاق البعض الآخر الى فهم السياسة على أنها علم السلطة ، أدى ذلك الى محاولة لتأليف وجهتى النظر فى قول البعض ان علم السياسة موضوعا هو الدولة ومظهرا هو السلطة authority (٣) .

-
- (١) محمد على محمد ، اصول الاجتماع السياسى (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠) ص : ١٩٠-١٩١ .
- (٢) محمد طه بدوى ، اصول علوم السياسة (الاسكندرية : المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٦٦) ص : ٨٩-٨٨ .
- (٣) لؤى بحرى ، مبادئ علم السياسة (بغداد مطبعة بغداد ، ١٩٦٧) ص : ٣٧ .

وكان من الممكن أن نتبين هذا التعريف لو لم ينشأ هناك اختلاف آخر
عن تحديد البوتقة أو الوعاء الذى تقع فيه السلطة ، اذ يصر أصحاب النزعة
اقتوائية على أن ذلك الوعاء هو الدولة ، بينما يرى الآخرون أن السلطة
تكن فى يد كل من تتاح له الظروف أن يمارسها سواء أكان ، أسرة أو مديرا
فى إدارة أو رئيسا فى دولة ، وعليه يكون علم السياسة هو رئاسة السلطة فى
موقع ممارستها بغض النظر عن ذلك الموضع وبالتبعية بغض النظر عن عدد
الاتباع أو الرعايا الذين تمارس عليهم هذه السلطة ، وتلك مقابلة أو مقارنة
تنتقل الى كثير من المنعرجات الثابتة ، حيث أن السارق كبير بين الدولة
والنجميات البشرية الأخرى داخل نطاق الدولة ، وغنى عن البيان أن سلطة
الدولة مطلقة ، وسلطة التجمعات الأخرى محدودة بل ومستمدة من سلطة
الدولة ، وما رب الأسرة أو المدير أو الرئيس الا وكلاء عن الدولة ، فى ممارسة
تلك السلطة ، وكل ما هناك هو أن سلطة من هم دون الدولة سلطة مقصورة
أو ناقصة (١) .

وعموما إذا ما أخذنا فى الاعتبار التطور الذى مر به علم السياسة
والمرحلة التى وصل إليها الآن ، نجد أنه أصبح لا يهتم فقط بالدولة أو الهيكل
التنظيمى للحكومة ، ولكن بالواقع السياسى الذى يشمل جزئيات لم تكن تدخل
فى السابق ضمن موضوع علم السياسة ، أن القول بأن علم السياسة يركز
على دراسة السلطة إنما جاء كرد فعل للانتقادات التى وجهت الى من حاول
تحديد مجال علم السياسة وقصره على دراسة الدولة دون الاهتمام بباي
مؤسسة خارج نطاق الدولة ، وإذا كان هذا هو السبب الذى أدى الى وجود
هذا التعريف الجديد لعلم السياسة ، فإنه حتما لابد أن يدرس السلطة فى
الجماعات أيا كان نوعها ودون قصرها على سلطة الدولة ، حيث أن ذلك سوف
يؤدى بنا الى نفس الانتقاد السابق ، وهنا يعلق على محمد شمش على ذلك
بقوله أن الخوض فى هذا التعريف يجعلنا نحدد العلوم السياسية على أنها

(١) أقرأ فى ذلك : بطرس - الى وسعود خيرى عيسى ، مبادئ العلوم
السياسية (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية) (١٩٦٣) ص : ١٦-١٧ .

دراسة السلطة في أى تجمع من التجمعات سواء كانت بسيطة أم مركبة ، صغيرة أم كبيرة ، بدائية أم متطورة ، ذلك إذا ما توأمر في تلك السلطة الجانب السياسى ، أى إذا نتج عن ممارسة تلك السلطة تأثير على الوضع السياسى (١) .

ولابد وأن نضع في الحسبان سولو أنها حقيقة لا تحتاج الى بيان — أن المؤسسة الوحيدة في المجتمع التى تملك سلطة وضع الاوامر القانونية التى يلزم جميع اعضاء المجتمع بطاعتها هى الدولة ، الا أن هذه الاوامر القانونية لا تصدر من فراغ ، وانما هى في واقع الأمر — كما يذهب الدكتور محمد على — تعبير ايجابى عن مطالب ورغبات قائمة بالفعل ، فكان القوانين الصادرة عن الدولة هى استجابة لهذه الرغبات ، اذ يتوقف مدى صلاحيتها على درجة هذه الاستجابة ، والدولة بهذا المعنى هى «طريقة» يلجأ اليها المجتمع لتنظيم السلوك الانسانى ، فهى النظام القانونى الذى تقيد معايير سلوك الافراد وتصبه في قوالب محددة . ولأنه أن تبرير وظيف الدولة على هذا النحو يتركز دائما على الغايات والاهداف العامة التى نسعى الى تحقيقها ، فهى تشرف على مجموعة هائلة متنوعة من المصالح الشخصية ، الجماعية المتنافسة والمتعاونة ، ومن الواضح أن مطالبتها بولاء الافراد لها ، يجب أن يقوم على قدرتها على جعل الاستجابة للمطالب الاجتماعية قاعدة عامة تنتهجها ، والواقع أن الذى يميز الدولة المعاصرة عن غيرها من الدول التى عرفت التاريخ الانسانى هو أن الدولة الحديثة تستند الى فكرة الدستور فى شكلها القانونى الملزم ، وهى فكرة لم تكن متصورة قبل ذلك ، حين كانت الغلبة لنظم سياسية تقوم على الزعامة واختلاط السطة بشخص الحاكم باعتبارها من امتيازاته وحقوقه الشخصية ، تسنده فيها القوة المادية وعمق المؤثرات العقائدية والتقاليد السائدة فى المجتمع ورسوخها فى وعى الناس وادراكهم (٢) .

(١) على محمد شمش ، مرجع سابق ، ص : ٣٠ - ٣١ .

(٢) محمد على محمد ، مرجع سابق ، ص : ١٩٢ - ١٩٣ .

وإدع ذلك كله الآن ، كي أعود اليه فيما بعد ، حيث يستحقنا موضوع آخر وهو نظرة بعض المفكرين إلى الدولة على أنها إحدى الظواهر الاجتماعية كما ذهب الفقيه الفرنسي ديجي Duguit ، أو على أنها نظام اجتماعي كما ذهب بيلارد Billard ، مما جعل بعض الدارسين ينظرون إلى المجتمع والدولة على أنها شيء واحد وذلك تكوّن بالعلم السياسي دوماً شك ، ولود في هذا المقام ، مقام التفرقة بين الدولة والمجتمع لأن أعود إلى ما توصل اليها الفيلسوف الأيرلندي بيرك Burke من أن المجتمع هو نوع من التعاقد ، ولا ينبغي أن ننظر إلى الدولة سوى أنها مجرد عضو مشارك في هذا التعاقد (١) ، وهنا يتبين لنا قصيباً الأولى أن المجتمع يشمل وأعم من الدولة ، طالما أنها مجرد عضو مشارك في مجموع كبير ، وتبينها وهي استطراد طبيعي من الأولى أنه طالما أن الأمر كذلك فلا يمكن أن نطبق الاثنين ، وأن كنا نحتاج إلى بعض التخيل المجرد لفهم واستيعاب ذلك . ودارس السياسة لابد وأن يعرف على وجه الدقة الفرق بين المصطلحين فالإنسان بطبيعته كائن اجتماعي ، وتعتمد شخصية الإنسان على شبكة من الجماعات التي تكونت من خلال هذه الجماعات والروابط ، والشئ الذي يحكم هذه العلاقات هو ما يعرف باسم «الوحي المتبادل» ، وهكذا فإن المجتمع يضم العديد من النظم الاجتماعية من بينها الدولة التي تمثل تنظيمياً عقلياً أو رشيداً يحقق أهدافاً محددة بالذات شأنه في ذلك شأن المنظمات الأخرى التي تنتشر في المجتمع بأسره وتمارس فيه بعض الوظائف ، أما أوجه الاختلاف بين الدولة والمجتمع فتتمثل في أن كلا منهما يختلفان من حيث الوظيفة ، فوظيفة الدولة هي تدعيم وتثبيت الإطار القانوني ، والهدف الرئيسي لذلك هو المحافظة على القانون والنظام ، بينما نلاحظ أن المجتمع يمارس وظائف أخرى عديدة حتى يتمكن من إشباع المتطلبات العديدة للحياة الاجتماعية ، كذلك لاحظ بركر Barker أنه من الناحية البنائية هناك فارق بين الدولة والمجتمع ، فأعضاء أية معينة ينتمون إلى تنظيم واحد فقط هو الدولة ، يتسم

(1) William Ebenstein, Great Political Thinkers, fourth edit on

(Illinois : Dryden Press, 1969) P. 480.

بأنه تنظيم قانونى يخضع لاهداف وقواعد قانونية مقررة على حين أن هؤلاء الاعضاء ينتمون الى تنظيمات ، متعددة تشبه حاجاتهم الاجتماعية ولا تخضع لنفس هذه القواعد الزمة ، هل أن هذه الفرقة بين الدولة والمجتمع تفيد دارس السياسة من حيث أنها تلقى الضوء على الطابع الحقيقى للدولة وتوضح سلطتها المحدودة التى تراسها استجابة لتطلبات المجتمع (١) .

ومع اعترافنا بكل ما سبق ، مع اعترافنا بأن الدولة هى احدى مؤسسات المجتمع كما سبق أن دالنا ، الا أنه لابد وأن نذكر أنها المؤسسة الوحيدة التى لا يدلنيها واحدة أخرى من بين مؤسسات المجتمع المختلفة فى القوة ومستلزماتها والسلطة وأدواتها ، وعلى الرغم من ذلك نهى . تستطيع أن تعيش بمعزل عن تلك المؤسسات الأخرى ، اذ لابد وأن تسالها المون حتى يستقيم الطريق أمامها ، وليس ادل على ذلك من أن العلم الذى يدرس الدولة وهو علم السياسة — وبالرغم أن أرسطو أعلى من شأنه جدا — فهو وثيق الصلة بالعلوم الانسانية الأخرى مثل علم الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس والأخلاق والى مثل هذا يذهب هارولد لاسكى وهو فى معرض المقارنة بين الدولة والمجتمع فيصل الى الحكم بأن الدولة هى الذروة التى تتوج البنيان الاجتماعى الحديث وتكمن طبيعتها التى تنفرد بها فى سيادتها على جميع أشكال التجمعات الاجتماعية الأخرى ، ويستطرد فى تحليله ليرى فى الدولة وسيلة لتنظيم السلوك البشرى ، وأى تحليل لطبيعتها يبين لنا أنها طريقة لفرض المبادئ السلوكية التى يجب أن ينظم الافراد حياتهم على أساسها ، عن طريق بعض الأوامر التى تستمد شرعيتها من ذاتها ، نهى قانونية لأنها خيرة أو عادلة أو حكيمة ، بل لأنها أوامر الدولة ، وهذه الأوامر هى التعبير القانونى عن الطريقة التى ينبغى أن يسلكها الافراد كما حددتها السلطة ، التى هى وحدها القادرة على اتخاذ قرارات نهائية من هذا القبيل ، ويسوفى لاسكى فى النهاية حكما بأن كل دولة هى مجتمع يعيش داخل وقعة محدودة من الأرض منقسما الى حكومة

وضمب ، (١) ويبدو اننا وان كنا نتفق معه فى تدليله الا ساء يختلف معه فى حكمه النهائي ، فالدولة والمجتمع وهما المصطلحان الكيران فى علم السياسة وعلم الاجتماع يتطابقان حينما الا انها يتباينان حينما آخرا ، ويشتركان فى المكونات الا انها يختلفان فى الاتساق والتنظيمات وجميع من تصدى لعلاج هذا الموضوع تحدث عن فوارق كثيرة بين المصطلحين بل ان هناك من ذهب الى اكثر من ذلك - بعد ان حذرنا من الخلط بين المجتمع والمجتمع السياسى على الرغم من التماثل العملى بينهما - وحاول أن يفرق بين الدولة والكيان السياسى بعد أن طغى المصطلح الاول على الثانى ، ولكى نتجنب سوء الفهم علينا أن ندرك بأن الاثنين ليسا نوعين متباينين ، الا أن كلا منهما يختلف عن الآخر ، كاختلاف الجزء عن الكل ، فالكيان السياسى كل بينما الدولة جزء ، ولكنها الجزء الأعلى من ذلك .

أن الكيان السياسى شىء تتطلبه الطبيعة ويحتقه العقل ، وهو فى مجموعه حقيقة بشرية راسخة يتجه الى المصلحة العامة ، وللكيان السياسى نحيه ودمه وغرائزه وردود فعله ، وأبنيته النفسية اللاشعورية ، وله حركيته وكل هذه تخضع ، بالاكراه المشروح اذا دعت الضرورة ، لفكرة ما وللقرارات العقلية ، والشرط الاول لوجود الكيان السياسى هو العدالة ولكن الصداقة هى المبدأ الذى يمهده بالحياة ، ويحيل الكيان السياسى الى الجماعة الانسانية التى تكونت بحرية ، ويحيا على ولاء الافراد وتضحياتهم ويقوم الشورى المادنى هذا على الاحساس بالولاء والمحبة المتبادلة الى جانب العدالة والقانون ، والكيان السياسى لا يضم المجتمع المحلى القومى فحسب بل يضم كذلك المجتمعات الخاصة الاخرى التى تنشأ من المبادرة الحرة للمواطنين ، وهذه المجتمعات يجب أن تتمتع بأكبر قدر ممكن من الاستقلال الذاتى ، وذلك هو عنصر مذهب «الكثرة» "Pluralism" « الملائم لكل مجتمع سياسى صحيح » ، والحياة العائلية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والدينية لها من الاهمية

(١) هارولد لاسكى ، ترجمة عز الدين محمد حسين ، مدخل الى علم السياسة (القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٥) ص : ١١-١٢ .

بالتنسبة الى وجود الكيان السياسى وازدهاره بقدر ما للحياة السياسية - وكل القوانين ، من الانظمة الطقائبة غير المكتوبة للجماعة الى العادات ، الى القانون بكل معنى الكلمة ، تسهم فى النظام الحيوى للكيان السياسى ، ولما كانت السلطة فى الكيان السياسى تأتى من اسفل ، أى عن طريق الشعب فانه من الطبيعى أن تتكون دينامية السلطة فى الكيان السياسى من السلطات الخاصة والفرعية لترتفع على شكل طبقات الواحدة منها فوق الأخرى حتى تصل الى السلطة العليا فى الدولة . وفى النهاية يكون الصالح العام والنظام العام للقانون هما الجرآن الجوعرمان للمصنعة العامة للكيان السياسى (١) .

وهكذا نستطيع أن نقول أخيرا أن الدولة كشخصية اعتبارية لها كيان يختلف عن كيان المجتمع ، وأقرب مثال لذلك هو المجتمع العربى الذى يضم بين جتيانه العديد من الدول ، ثم أن المقوم الاول لاقامة كليهما وهو العدد من الأفراد يختلف مدلوله من مصطلح لآخر ، فالشعب هو المدلول السياسى الذى يتبع الدولة والأمة هى صاحبة المدلول الاجتماعى الأخلاقى ولذلك فهى وثيقة الصلة بالمجتمع ، مثلما أن السكان مصطلح يرتبط بالصبغة الجغرافية والمواطنون لفظ آخر يمكن أن يكون ذا صبغة قانونية .

السياسة والقوة :

وفى محاولة أخرى للتعريف بالسياسة حاول البعض صياغة تعريف يشتمل على أنواع السلوك المختلفة التى يعتقد بأنها ذات طبيعة سياسية ، حيث رأى البعض أن السياسة هى السلوك البشرى الذى يصدر من الحكومة ومؤسساتها ونشائاتها المختلفة ، ورأى آخرون أن السياسة هى الطريقة التى تعالج بها المجتمعات البشرية مشاكلها ، وكذلك الوسائل التى تتبعها هذه المجتمعات فى التغلب على الصعوبات التى تنشأ وهى تسعى الى تحقيق أهدافها ، ورأى آخر ينادى بأن السياسة هى التى تدعو الى تجميع كل

(١) جاك ماريان ، ترجمة محمد الله أمين ، الفرد والدولة (بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة ، ١٩٦١) ص : ٢٧ - ٢٩ .

الموارد البشرية والمادية والروحية داخل اطار الوحدة السياسية سواء كانت تلك الوحدة مدينة ام دولة ام منظمة من اجل اشباع الرغبات والحاجات البشرية ، وهناك من يقول كذلك أن السياسة هي النزاعات البشرية التي ننتج عن محاولة تاصيل قيم معينة في مجتمع ما ومن ثم فهي تتضمن أيضا الأشخاص الذين يوكل اليهم مثل هذه المحاولات (١) .

الا ان ما يهمنا في هذا الصدد هو ذلك التعريف الذي ذهب فيه القائلون به الى أن السياسة هي الاخذ بالقوة واستخدام السلطة والتهديد باستخدامها ومن ثم تكون القوة هي احد مداخل التعرف على السياسة ، وباستقراء بسيط لمجريات الامور على المسرح السياسى عبر تعاقب الحقب التاريخية ولاسيما في عصورنا المتزلمنة ، نرى المدى البعيد الذى يصل اليه صدق هذا الاتجاه بل ان فلاسفة الدولة الذين بحثوا في كيفية نشأتها ذهبوا الى نظرية في ذلك مفادها ان القوة هي التي انشأت الدولة ، ومن ثم فهي أساس أى نظام سياسى وحينما تقوم الدولة لا يمكن لها بأية صورة التخلّى عن القوة والا فلن تستطيع فرض سيطرتها داخليا وسلطانها خارجيا ، ومصادق ذلك تاريخيا يبتدىء مع السوفسطائيين الذين نادوا بلن الحق للاتوى ، ليستمع مع ميكافيللى الذى نادى بالقوة والمحافظة عليها والاستزادة منها الى بسمارك مستشار المانيا العتيد فى القرن التاسع عشر والى اسرئيل التى تطيح بكل القوانين والمواثيق والقرارات الدولية متبعة فى ذلك خطا مكافيلليا خالصا .

ولكن بعد ذلك أو قبل ذلك كله لابد ون نثير السؤال : ما هي القوة؟.

ولعل فى القصة التالية مايجيب لنا عن هذا التساؤل .

نقدتكتب دانيال ديفو Daniel Defoe قصة رمزية اسمها

(١) انظر فى ذلك : عبد الرحمن خليفة ، فى الفكر السياسى (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦) ص : ٢٤٣ - ٢٤٩ .

روبنسن كروزو Robinson Crusoe (١) ، يحكى فيها كيف
أن سفينة ما كانت تبحر في أعالي المحيط في أمان وطمأنينة ، ويستمر الحال
هكذا فترة من الوقت ، ولكن يحدث أن يتغير الطقس فترتفع الأمواج وتشد
للمرياح ، وتقلب السفينة وتتحطم ، ويفرق كل من كان عليها سوى شخص
واحد فقط. هو روبنسن كروزو ، ظل يسبح متعلقا بقطعة من حطام السفينة إلى
أن يصل إلى شاطئ ، ما فيصد إليه فيجده جزيرة صغيرة ، بدأ يحولها خائفا
مترقبا ، فيتبين له في نهاية الأمر أنه ليس هناك من انسان على أرض الجزيرة
سواه ، فبدأ يعيش الحياة فيها ، يستزرعها لنفسه ويطوعها لحاجاته ، إلى
أن تمكن أخيرا من كل جزء منها ، فأصبح وكأنه مالك للجزيرة كلها ،
وإذا صغ هذا من وجهة النظر الاقتصادية ، فمن وجهة النظر السياسية
أن نقول أنه أصبح سيد أو حاكم أو ملك الجزيرة ، ولكن هل يتأتى لنا أن نقول
أنه كان قويا ، سؤال نسبين الإجابة عليه الآن .

وتمر الأيام ويحول الدور ، وتحدث نفس الحادثة مرة أخرى ، سفينة
تتحطم ويفرق كل من عليها سوى شخص واحد هو مان فرايداي Man Friday
ظل يسبح إلى أن وصل إلى شاطئ نفس الجزيرة ليجد هناك من سبقه إليها
وتكيف مع ظروف الحياة فيها مما يمكنه من أن يمارس نوعا من التحكم والسيطرة
على هذا القادم الجديد ، حينئذ وحينئذ فقط نستطيع أن نقول أنه أصبح
قويا ، وهنا نستطيع أن نسوق تعريفا للقوة بأنها علاقة بين طرفين .

وإذا ما كانت القوة علاقة بين طرفين كما نقول ، فانه يستلزم أن يكون
حد الطرفين أقوى من الآخر ، والا فلن يتوافر للقوة معاملاتها وسوف تتحول
إلى عملية أخرى ليس غذا مجالها الآن وهي الصراع ، ثم أن هذا الذي يمارس
القوة لابد وأن يمتلك حرية العمل والتصرف ، والا فما معنى أن تتوافر للفرد

(١) دانيال ديفو (١٦٦٠-١٧٣١) صحفي وكاتب وقصصى انجليزي ، ترك
المدرسة وعمل في الاعمال التجارية فترة من الوقت ولم يوفق فيها ففكان أن
وقع في متاعب مالية كثيرة ، وعمل أخيرا كمستشار للملك وليام الثالث ، ألف
عدة كتب في أخريات أيامه كان من بينها روبنسن كروزو عام ١٧١٩ .

مقومات القوة ، وتغل يده بأى صورة من الصور : من الشخص الذى يتمتع بالقوة حين تلقى به وحيدا فى الصحراء الخالية الجرداء فلا يستطيع ممارسة القوة على الآخرين ، أضف الى ذلك ضرورة توافر معامل آخر هو الإرادة أو الرمة فى أن يمارس . لفرد أنشطة القوة بالفعل . وهكذا يصبح هناك مركب ذو ثلاث شعب : الإرادة والحرية والتمايز حتى نستطيع أن نقول أن الفرد يمارس عملية القوة .

والى مثل هذا المفهوم تماما بدذهب برتراند رسل فى تعريفه للقوة على أنها تحقيق النتائج المقصودة ، ومن ثم فبى مفهوم كمى فاذا ما كان هناك رجلان يتماثلان فى رغباتهما ، فإن الأقوى هو الذى يحقق من رغباته أكثر مما يفعل الآخر (١) ، وفى نفس الوقت نراه وهو صاحب الثقل الفكرى والمؤثرات القوية فى عناصر الثقافة حديثا مما جعل البريطانيين يجعلونه فى مرتبة عالية فى حياتهم الاجتماعية — نراه يذهب مذهباً آخر حين يعتبر القوة سافرة أو « معراة » اذا ما احترمها رعاياها لمجرد أنها قوة فحسب ، وليس لاي سبب آخر ، ولذلك فإن القوة التقليدية تصبح « معراة » بمجرد أن ينتهى الأخذ بهذا التقليد ويتبع من ذلك أن عصورا سيطر فيها الفكر الحر والنقد القوى الفعال تطورت الى أن أصبحت عصورا من القوة « المعراة » (٢) .

ويبدو أن رسل وهو يسوق وجهة النظر هذه انها كان يقصد بذلك ما نطلق عليه باللغة العربية « القوة الفاشمة » ، وتلك تضيعة تقبل النقاش الى حد بعيد ، حيث أننا اذا افترضنا وجود الانسان الذى يتصرف بقوة وبغشامة

(1) Bertrand Russell, Power, A New Social Analysis (London : Allen and Unwin Ltd, 1938) P. : 3.

(2) Power is naked when its subjects respect it solely because it is Power, and not for any other reason. Thus a form of power which has been traditional becomes naked as soon as the tradition ceases to be accepted. It follows that periods of free thought and vigorous criticism tend to develop into periods of naked power.

— B. Russell, Ibid, P. : 99.

مفلأبد وأن يكون قد تحول قبلأ الى آلة صماء ، ليس لها من شعور وأحاسيس ولا ميول ورغبات ، وهذا الافتراض وأن يصح من وجهة النظر المجردة ، فإنه يخطئ من الوجهة التطبيقية التاريخية .

الا أن رسل يعود ويستدرك في نفس الجزء من الكتاب فيقول أن تعريف القوة «المعرة» هذا إنما هو تعريف سيكولوجي ، لأن الحكومة يمكن أن تكون «معرة» بالنسبة لبعض الرعايا ، ولا تكون كذلك بالنسبة للآخرين ، وبضرب أمثلة لذلك - باستثناء النزو الاجنبي - الديكتاتوريات الاغريقية المتأخرة ، والديكتاتوريات التي عرفتھا إيطاليا في عصر النهضة .

واعود مرة أخرى الى تعريف رسل للقوة على أنها تحقيق النتائج المقصودة ، حيث أنه وإن صبح في كثير من الحالات الانسانية، فهناك بعض الحالات تتحقق فيها الاهداف ، ولكنها لا تكون مقصودة من أحد على وجه التحديد فهل يا ترى ينتفى وجود القوة في مثل هذه الحالات ؟ كلا بالطبع ، وبالإضافة الى ذلك عماك حالات أخرى تتحقق فيها اهداف غير مقصودة ثم إن كلتا الحالتين لا تخضع لتعريف رسل للقوة ، مما يجعله قاصراً عن أن يعبر عن المفهوم المتكامل للقوة .

وفي صدد البحث عن هذا المفهوم الاخير ، يمكن أن ننتقل الى المعالم الجديد وعالم الانثربولوجيا الكبير تالكوت بارسونز Talcott Parsons ومذهبه في التعريف بالقوة حيث يعتبرها أحد المداخل الهامة الى دراسة وفهم الظواهر السياسية في الفكر الغربي ، ويبدو أنه أدرك أنه لم يعرف القوة بعد . نعاد واعترف بأن مفهوم القوة اقتصر على الرغم من تاريخه الطويل - الى اتفاق في آراء المفكرين حول معناه المحدد (١) ، وأظننا لسنا في حاجة الى بيان كيف أن بارسونز نم بضيف جديدا على الاطلاق الى عملية التعريف اللهم سوى ذلك التشبيه الذي شبه به القوة في عالم السياسة بالمال في عالم الاقتصاد

(1) Talcott Parsons, On the Concept of Political Power, in Proceedings of the American Philosophical Society, Vol. : 101, No. : 3, 1963, P. : 232.

وطالما ان المال هو عصب الحياة الاقتصادية والذي بدونها لن يستقيم لها وضع
ويكاف فان السياسة لن تقوم لها قائمة مرهوبة ولن تفرض نفسها على المسرح
بدون القوة ، وهو في ذلك على حق تماما ، فالدولة الضعيفة مهينة الجناح
فرسة للمطامح والمطامع .

وينكرنا هذا بتنوع الاتجاهات بصدده عملية التعريف ، اذ اختلف
المفكرون وهم يعالجون قضية التعريف بصورة عامة ، حيث ترك البعض
الحوهر او الذات ليتعرضوا للمكونات لبسط الشيء المعرف امام الادراك ،
كان يقولون مثلا ان الدولة هي الشعب والارض والسلطة السياسية وتعتمد
المدرسة الوظيفية الى بيان الوظيفة التي يقوم بها الشيء المعرف حتى يتمكن
الدارس من الاحاطة بمفهومه ، ويحاول آخرون - حين تشق عليهم العملية
- تعريف الشيء بنقضه ، فالعدل عندهم هو ليس ظلما ، وهناك بعض آخر
ينجى الى الحديث عن الصفات اذا ما صعب عليه التعرض للذات ، وعلى سبيل
المثال حين يقولون ان الله سبحانه وتعالى هو الخالق البارئ المصور . الخ
وهناك مجموعة أخرى تعتمد الى سرد بعض التشبيهات في محاولة لافهام
القارئ العمق الذي يتصف به المشبه والمشب به ، ولعل هذا الاتجاه الاخير
هو الذي ذهب اليه بازسون في تشبيه القوة بالمال وهو ماذهب اليه
ايضا كارل مانهايم Karl Mannheim حيث يعتبر أن
مشكلة القوة محيرة في طريقة بحثها ، فهي تمانئ مشكلة الكهرباء
في علوم الطبيعة فعلى حين أننا ندرك تأثيرات ونشاهد مظاهر كليهما ، فأننا
لا نستطيع أن نرى الظاهرة نفسها فالقوة في المجتمع تتحول الى عنف وسلطة
ونظام ، والقوة الكهربائية تتحول الى ضوء وحرارة وحركة وقد يكون استخدام
أى منهما شيئا مروعاً في بعض الاحيان بل ويمكن أن يؤدي الى فقدان الحياة ،
فجوه هاتين الظاهرتين ادن حد محير ، والحكم المطلق على سبيل المثال -
اندى يمارس العنف الجامح على بعض الافراد او الجماعات قد يؤدي الى
الاضطراب والموضى وفقدان المعايير ، شأنه في ذلك شأن الكهرباء في اشكالها
غير المنضبطة كوميضها في المصباح الكهربائي التي تؤدي الى الكائنات الحية (١)

(١) اسماعيل علي سمعد ، نظرية القوة ، بحث في علم الاجتماع
السياسي (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٨) ص ٨٥ - ٨٦

وطالما أننا في معرض تشبيهات القوة ، فلنعد إلى الفيلسوف البريطاني
برتراند رسل ، لنرى كيف أنه ينزل إلى الميدان التطبيقي ليثبته مشكلة
توزيع القوة في المجتمع بأنها على نفس القدر من الصعوبة مثل مشكلة توزيع
الثروة . ونفى من البيان أن الثروة تفتقر إلى مبدأ التكاثر وهي تستقر بين
أيدي الناس ، مما يجعل المسيطرين عليها هم غير المستحقين لها ، بمعنى أن
هؤلاء الذين يستحوذون على القوة ليسوا هم المؤهلين بأن يسيطروا بها
بصورة مرضية مقنعة في المجتمع البشري ، وفي الحقيقة لا نستطيع أن نجزم
بما إذا كان ذلك هو مغزى تشبيه رسل ، أم أنه كان يريد أن يقرن استجابة
الآخر بالمؤثر في كسل من ميدانسي السياسة والاقتصاد مثلاً فعمل سابقه
بترسونز (١) .

والى مثل ما ذهب إليه كارل ماركس يذهب موريس فيلرجيه ، حيث
فوصل بعد بعض التحليل لعلم الاجتماع السياسي - الذي يعتبره أساساً علم
القوة - إلى نفس النتيجة من أن مفهوم القوة واسع وغامض ، مما يجعله
ينساق في شك عما إذا كان في الإمكان أن نتحدث عن القوة إذا ما وجدته
أخلخل أو عدم مساواة في العلاقات البشرية بين أفراد المجتمع ، وحين يوجد
ذلك الإنسان الذي يستطيع أن يفرض إرادته على الآخرين ، ويبدو أنه أحسن
أنه لم يصف شيئاً جديداً ، لذلك فقد طالب بشدة بحتمية وضع تعريف دقيق
محدد ، للتمييز بين القوة السياسية والصور الأخرى للسلطة (٢) (وإن كنا لم
نتطرق بعد إلى مفهوم القوة السياسية) .

وما كان ماكس فيبر عالم الاجتماع والسياسة إلا لى أن يتخلف عن
المشاركة في هذه الحركة الفكرية حول التعريف بالقوة ، إلا أنه ذهب إلى نفس
المفهوم العام للمصطلح حيث اعتبر أن القوة ما هي سوى إمكانية فرض إرادة

(1) Bertrand Russell, Political Ideals (London : Unwin Books, 1963) P. 50

(2) Maurice Diverger, Translated by Robert Wagoner, The Study of Politics (London : Nelson, 1970) P. : 14.

الإنسان على سلوك الآخرين (١) ، وما لاشك فيه أنه كلما كانت الامكانيات متاحة كلما كانت القوة كبيرة ، وفي معرض آخر أشار ميبير الى القوة على أنها قدرة الشخص أو عدة الأشخاص على أن ينقلوا ارادتهم الى حيز التنفيذ الواقعي ضد رغبة الآخرين الذين يشاركون في نفس العمل (٢) .

ويبدو أن البحث في موضوع القوة لم يقتصر على السياسيين وحدهم حين يعثرونها المحور الرئيسي الذي تدور حوله كل العملية السياسية كما سبق أن أشرنا ، وإنما تعداهم الى رجال الاجتماع ولاسيما كل من تطرق الى موضوعات علم الاجتماع السياسي الذي يعتبر أن القوة هي أحد مباحثه الهامة ، ولذلك كانت هناك محاولات عديدة للتعريف بها، إلا أننا لم نتمكن بسهولة كيف أن مضمون المفهوم عندهم لم يتغير كثيرا عما كان لدى السياسيين على الرغم من تعدد المناهج التي اتبعوها في محاولاتهم ما بين وظيفية وتحليلية وبنائية وبراجماتية ، مما يوحي إلينا بحقيقة تعقد ظاهرة القوة من ناحية ومن علميتها من ناحية أخرى ، ومن المعروف أن المادة العلمية تثبت عن إحدى نظريتين : أولاها اختيار مفرداتها بمقاييس البحث والتجريب ، وثانيهما : استخدام المناهج العلمية في إثبات ما تحتويه من حقائق ، وذلك ما تم بشأن موضوع القوة تماما مما جعل البعض يذهبون حديثا الى ما يسمونه بعلم القوة .

اقول ان الاجتماعيين لم يتقاعسوا عن المشاركة الى الدرجة التي اعتدوا القوة فيها ملكا خاصا بهم ، الاصل ينتسب اليهم والفروع أو الظواهر أو انواع يمكن أن تمتد الى مجالات للعلوم الأخرى ، وعلى أية حال فسواء كانت القوة يختص بها وبدراساتها هؤلاء أم هؤلاء ، فهي اضافة متممة للحصيلة العلمية الانسانية واطننا نعلم جميعا كيف أن العلوم الحديثة بعدما كانت في الماضي تنتمي الى أم واحدة هي الفلسفة التي تفرغت منها كافة نواحي المعرفة

(1) Max Weber, On Law in Economy and Society (Cambridge : Harvard University Press, 1954) P. : 323

(2) Rinchard Bendix, Max Weber. An intellectual Portrait (N. Y.: Doubleday, 1960) PP : 294 - 300.

البشرية ، ليبدأ عصر التخصص ، والتخصص الدقيق ، عادت مرة أخرى
لكى توجد صلات وارتباطات بينها جميعا مما يجعل من الصعب اقامة العلوم
كبناء قائم بذاته بدون استعانة بمنجزات العلوم الأخرى .

• وكان المدخل الذى نفذ منه رجال الاجتماع وهم يدرسون قضية القوة
هو أن الظاهرة — وإن كانت سياسة مجردة — فهي ترتبط بعد أن تتعقد
ببناء المجتمع ككل، وذلك هو ما ذهب اليه ماكيفر حين دعا الى أن محاولة
النهم العميق لقضية القوة والسلطة ينبغي ألا تتم فى حدود اطار النظام
السياسى فحسب وما فيه من تنظيمات ونظم، وإنما يمكن دراستها من خلال
الرجوع الى المجتمع ككل ، لان القضية لها جذورها المتشعبة وارتباطاتها
المتنوعة ومنطلقاتها المختلفة التى لا يمكن أن تفهم إلا من خلال الدراسات
السيولوجية (١) .

• ودور كايم عالم الاجتماع الشهير اتخذت القوة لديه شكلا محوريا كذلك
حين يعتبر الحقائق الاجتماعية بصورة عامة إنما تصدر من منطلق القوة، حيث
إنها هى التى تؤثر على الانسان وإرادته . بل إنها لديه تتعدى الجانب المجرّد
لتلمس حياة الانسان البيولوجية والنفسية ، ومن ثم فإن علاقات القوة
تحتل مقام القمة فى عالم الانسان الاجتماعى ، ولعله لهذا السبب اتجه
دوركايم فى أبحاثه الى دراسة الجماعات وبنائها وخصائصها المميزة
أكثر من تركيزه على الفرد ودوافعه وصفاته ، لايمانه بأن الفرد لا ينشأ
علاقة إلا اذا عايش المجتمع الذى يوجد العلاقات التى تخلق هذه الحقائق (٢)

وأود قبل أن سترسل فى سرد أمثلة أخرى أن يؤكد على حقيقة لابد من
وضعها نصب أعيننا ، وهى أن ذلك كله ليس سردا لآراء مفكرى القوة —
إن صح وصلاح هذا المصطلح — أو للآراء التى تطرق أصحابها لموضوع القوة

(١) MacIver, The Modern State (Oxford : University Press, 1926)
pp. : 221 - 230.

(٢) انظر فى ذلك :

Alan Ryan, The Philosophy of Social Sciences (London : The
Macmillan Press, 1982) P. : 174.

- فسجل ذلك ليس هنا الآن - وإنما هي مجرد لبنات لبناء مفهوم متكامل
للقوة .

وإذا ما كان الجديد يستهويننا ، فلابد من التمرض لمضمون القوة عند
المفكر الاجتماعي والسياسي اليكسر دي توكفيل Alexis de Tocqueville
- الفرنسي الاصل الأمريكي الجنسية فيما بعد - . إذ أنه في دراسته عن
«الديمقراطية في أمريكا» (١) بحث أثر الديمقراطية بصورة عامة على البناءات
الاجتماعية والتراث والفترة في المجتمع ، مما جعله يسوق الحكم الحديث في
شمونه تباها ، إذ أنه ذهب - على خلاف العدد الاكبر ممن كتبوا عن
الديمقراطية - الى أن الديمقراطية ليست نستا أو وعاء للحرية ، وإنما هي
وعاء للقوة ، وإذا ما كانت الحرية هي الحصانة ضد القوة فإن الديمقراطية
هي شكل من أشكال القوة . فإذا ما تحدثنا عنها كنظام أو شكل للحكم ، فهي
اعظم قوة واعمق أثرا من أي نظام آخر وهو على حق فيما يقول حين يكون
الشعب وهو صاحب القوة العليا في الدولة هو صاحب السيادة في النظام
الديمقراطي ، وأن اختل النظام واعتلى منصة الحكم فرد أو فئة تحكم بأمرها
فإنها ذلك الى حين مهما طال بهم الامر ، ولا بد وأن تعود القوة الى النظام
الديمقراطي .

الاختلاف والاتفاق الايديولوجي حول قضية القبوة :

وبعد أنه كانت لنا هذه المعالجة البسيطة لموضوع التعريف بالقوة لدى
البعض من رجال السياسة والاجتماع نود أن نرى عما إذا كان هناك اختلاف
أم اتفاق بينهم حول قضايا القوة والى أي مدى يكون هذا أم ذاك ويستحسن
في هذا المقام أن نعود الى ايدولوجية علم السياسة وعلم الاجتماع بعد أن ادعى

(١) دراسة توافر على كتابتها أثر إبتعائه الى الولايات المتحدة الأمريكية
لبحث حالة السجون وقد أتمها في مجلدين عام ١٨٣٥ ، لتترجم الى اللغة
الانجليزية في ٤ مجلدات فيما بين عامي ١٨٣٥ ، ١٨٤٠ ، وقد ظهرت مترجمة
باللغة العربية في سلسلة كتب «أخترنا لك» في العدين ١٨٠ ، ١٨٧ ، وقسم
بالتريجة الأخيرة خيري حماد .

كل منهما ، أو بالأرجح بعد أن ادعى علماء كل منهما بأن علمهما هو علم القوة - على الرغم من إدراكنا القلم بأن هناك الكثير من العلوم الأخرى التي تذهب نفس المذهب وعلى رأسها العلوم العسكرية - على سبيل المثال .

وعلم السياسة له مشكلاته التي يهتم بدراسةها ، وله مناهجه الخاصة الخاصة في ذلك ، وله أيضا نمطه الخاص في التساؤلات التي يسوقها ، والوسائل التي يفترضها لحل تلك المشكلات ، وهو علم العلوم السياسية بعد أن توصل علماء اسيااسة وخبراء اليونسكو - في اجتماعهم الذي عقده عام ١٩٤٨ بغية تحديد المعارف السياسية - الى تصنيف لتلك العلوم وكانوا ان صاغوه فيها يلى :

— علم الحياة السياسية : ويتطرق الى الاحزاب السياسية والرأى العام والجماعات والنقابات وجماعات الضغط في الدولة .

— علم للنظريات السياسية : ويعالج اصول النظرية السياسية وتاريخ الامكار السياسية .

— علم النظم السياسية : ويدرس مؤسسات الدولة مثل الدستور والحكومة وهيئاتها ، ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية .

— علم العلاقات الدولية ، ويبحث في السياسة الدولية وما يتصل بها من تنظيمات وقوانين .

والعلم الذى يبحث فى علاقة هذه العلوم ببعضها ، ويبحث كذلك عن اصولها المشتركة ، ويحاول أن يربطها جميعا برباط علمى هو علم السياسة ولذلك لابد أن يكون له قضايا معينة تتصل بهذه العلوم جميعا حتى تؤدي الروافد الى مصب مشترك يمكن عن طريقه استخلاص القواعد ، وتحديد المجال الذى تطبق فيه هذه القواعد لتثبت العلمية فيها بعد .

وقد جرت محاولات عديدة لتحديد القضايا الكبرى فى علم السياسة عالجاها ليزاى لبيسون فى كتابه العميق «القضايا الكبرى فى السياسة» ، التى يمكن ايجازها فيها يلى :

— المواطنة : وعما اذا كانت تضم جميع الوحدات البشرية التى تتواجد فوق أرض الوطن ، أم تقتصر على البعض دون الآخر .

وظائف الدولة : وهل مجال ممارستها لانشطتها مطلق ، أم مقصور تحده حدود .

— مصدر السلطة وأين تتبع : هل فى الشعب بصورة عامة أم فى الحكومة وهى الوكيله عن الدولة فى ممارستها للعملية السياسية .

— بناء السلطة : أو هل تكون القوة مركزة فى أيد معينة أم موزعة بين المؤسسات المختلفة .

— حجم الدولة وعلاقاتها الخارجية : وما هى أفضل أنواع الحكومات ، وما هى العلاقة الخارجية المثلى بين الدول .

ثم يؤكد لبسون أن كل واحدة من هذه القضايا تتميز عن الأخرى ومن ثم يمكن دراستها وتحليلها بصورة منفردة حيث أنها تمثل مشكلة فريدة فى مجال علم السياسة :

فالقضية الأولى : يمكن أن تعالج المواطنين ومآلهم من حقوق وما عليهم من واجبات فى نطاق الدولة .

والثانية تتعلق بالمدى أو المجال الذى تمارس خلاله الدولة وظائفها .

والثالثة : تتصل بمنبع السلطة والقادر الذى تتمتع به من الشرعية .

والرابعة : تبحث فى إقامة وتأسيس وتنظيم القوة فى الدولة .

والخامسة : تدرس المساحة الجغرافية لرقعة الأرض التى تشغلها اندوينة وكذلك ما يتصل بسكانها فيما يمكن أن يطلق عايه مصطلح الديمجرافية السياسية .

والعجيب أن لبسون بعد أن يعرض ذلك كله يذهب الى أن الحل يكمن فى مرحلة وسيطة بين موقفين متعارضين ، ومن ثم — على سبيل المثال — فإن

— وظائف الدولة قد تكون أكثر أو أقل تحديداً .

— القوة تكون موزعة أو أقل توزيعاً .

— الحرية إما أن تكون متوافرة أو أقل توفراً .

لأن النظرية تتبعها المجردات ، والممارسة هي موضوع درجة بصفة دائمة ، ولعل هذا هو الطريق إلى جعل العملية السياسية جلية واضحة ، وحيث أن الاحتمال قائم لاختيار أحد الطرفين فلا بد وأن تتنوع القرارات تبعاً لتنوع أنماط الحكومات وشخصيات الدول . وهذا التنوع هو التحدي الذي يواجهه هؤلاء الذين يمارسون فن السياسة عملياً وهؤلاء المنظرون الذين يجهرون على صياغة المعارف السياسية في قالب علمي .

وحيث أن حل المعضلة هو وسط بين قطبين متناظرين ، فإنه يمكن إعادة صياغة القضايا على الصورة التالية :

— فالأولى تختار فيما بين المساواة وعدم المساواة .

— والثانية بين الدولة الجماعية والدولة الفردية .

— والثالثة ما بين الحرية والديكتاتورية .

— والرابعة ما بين توزيع القوة وتركيزها .

— والخامسة ما بين إمكانية وجود الدولة العالمية ، وواقع العدد الكبير من الدول الموجودة في العالم الآن (١) .

ونعود إلى قضيتنا لنجد أن القوة حظيت بالمقام الأكبر في هذا البيان ، مما يعتبر مؤشراً إلى صدق الحكم الذي سبق أن سرفناه ودللنا عليه ، وهو أن علم السياسة هو علم القوة أولاً وأخيراً .

(1) Lesue Lipson, The Great Issues of Politics. An Introduction to Political Science, Seventh Edition / New Jersey : Prentice - Hall Inc., Englewood Cliffs, 1985) PP. : 14 18.

وماذا عن علم الاجتماع . إن له مباحثه الخاصة ، كذلك ، وله علماءه وباحثوه ، وعلى الرغم من حداثة النشأة فله يقف شامخا بما قدم وأنجز ، درس نظريا وساهم تطبيقيا في حل المشكلات التي تعرضت لها المجتمعات ومن المعروف أنه إذا ما ذكر علم الاجتماع فلا بد وأن يتبادر إلى الذهن دراسة المجتمع وأنواع التفاعلات والتأثيرات المتبادلة التي تحدث بين الأفراد داخل نطاقه ، والمشكلات التي ننجم من هذه التفاعلات كالطلاق والجريمة والبطالة في محاولة لتفسير نشأتها وأسباب قيامها ووسائل حلها .

ويقسم الدكتور السيد محمد بدوي أنشطة علم الاجتماع إلى قسمين :
— المورفولوجيا الاجتماعية أو علم بنية المجتمع وهو الذي يهتم بدراسة الشكل المادي الخارجى للمجتمع سواء منه السكان والبيئة والخصائص الطبيعية لهذه وتلك ، مما يجعله يقترب من الجغرافيا البشرية التى تهتم بدراسة النشاط الإنسانى وعلاقته بالبيئة الطبيعية .

— وتأتى بعد دراسة الناحية المادية للمجتمع دراسة الحياة الاجتماعية نفسها أو النظم الاجتماعية وذلك ما يسمى بعلم الوظائف الاجتماعية ، وبالمثل فإنه يقترب من علم التشريح الذى يدرس تركيب الأعضاء وكذلك علم وظائف الأعضاء الذى يدرس الكيفية التى تؤدي بها الأعضاء وظائفها . وقد كانت المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع التى ترعها اميل دوركايم Emile Durkheim (١٨٥٨-١٩١٧) صاحبة الفضل فى جمع شتات البحوث الاجتماعية والربط بين نتائجها ، حيث أتجه علماءها إلى دراسة الظواهر الاجتماعية كالدين واللغة والقانون والأخلاق والنظم السياسية بمكوناتها ومقوماتها ، وكان المبدأ الذى ساروا عليه هو بحث الظواهر الاجتماعية فى ضوء العلاقات التى توجد بين بعضها والبعض الآخر (١) .

ويحاول الدكتور مصطفى الخشاب أن يضع تصنيفا للدراسات الاجتماعية نلخصه فيما يلى :

(١) السيد محمد بدوي ، مبادئ علم الاجتماع (دار المعارف بمصر ، ١٩٦٨) ص : ١٤ — ١٧ .

— علم الاجتماع العام وهو فلسفة العلم والمخيل الى دراسة العلوم الاجتماعية
— علم اصول الحضارات وتطورها وهو المختص بدراسة اصول المدنية
القديمة والقوى الاجتماعية المؤثرة في التطور .

— المورفولوجيا والديموجرافيا .

— العلوم الاجتماعية الخاصة (أو ما يسمى بعلم الوظائف الاجتماعية) ،
وبهنا ان نتعرض لهذه بشيء من التفصيل ، وهى :

- ١ - علم الاجتماع الاسرى ، ويدرس الاسرة ومايتصل بها من ظواهر ونظم .
- ٢ - علم الاجتماع الاقتصادى ، ويدرس الظواهر والنظم الاقتصادية في المجتمع
- ٣ - علم الاجتماع السياسى ، ويدرس الظواهر والنظم السياسية وما
يتصل بها من مشاكل وعلاقات دولية .

٤ - علم الاجتماع القانونى ، ويدرس الناحية القانونية والقضائية والنظم
المتعلقة بالمسئولية والجزاء .

٥ - علم الاجتماع النفسى ، ويدرس نفسية الشعوب والقوى المؤثرة فى
انجهاير والعوامل المهيئة لقيام الثورات والانقلابات والزعماء ومقوماتها
والرأى العام واتجاهاته .

٦ - علم الاجتماع الاخلاقى ، ويدرس المعايير الاخلاقية ومظاهر التراث
الاجتماعى من عرف وتقاليد وعادات .

٧ - علم الاجتماع الجمالى ، ويدرس معايير الجمال ، والفولكلور والفنون .
٨ - علم الاجتماع اللغوى ، ويدرس اللغة وتطورها وصراعاتها واللهجات
وقيامها .

٩ - علم الاجتماع التربوى ، ويدرس النواحي التربوية ، لاسيما التربية
الوصفية التى تتجه بالنظم التعليمية نحو العادات العملية والتطبيقية .

١٠ - علم الاجتماع الدينى ، ويدرس النظم الدينية من معتقدات وعبادات .

١١ - علم الاجتماع الحضرى ، ويدرس المدينة وتمدد العلاقات الاجتماعية
ليها .

- ١٢ - علم الاجتماع الرفى ، ويدرس شئون الريف ومشكلاته .
١٣ - علم الاجتماع الصناعى ، ويدرس التصنيع ومشكلاته .
١٤ - علم الاجتماع الترفيهى ، ويدرس الناحية الترفيهية والمؤسسات التى تؤدى الاغراض الترفيهية .
١٥ - علم الاجتماع الحربى ، ويدرس نشأة الحروب ودوافعها واسبابها .
١٦ - علم الاجتماع الطبقي ، ويدرس مبلغ الانتفاع بحقائق الاجتماع والتوانين الاجتماعية فى الاصلاح الاجتماعى (١) .

وباستعراض بسيط لهذه وتلك من التقسيمات والفروع أو العلوم يتبين لنا بعض الحقائق التى من أولها هذه الشمولية التى يتميز بها علم الاجتماع المعاصر ، مما أتاح له أن يتطرق الى علاج الكثير من مجالات المعرفة الانسانية وتلك ميزة كبرى الا انها ميزة تلقى الكثير من المسئولية على عاتق علماء الاجتماع وما يهمننا فيها نحن بصدد من موضع القوة هو علم الاجتماع السياسى الذى يعتبرها المبحث الرئيسى فى مادته العلمية .

فإذا ما أردنا عقد مقارنة فى هذا الشأن لاستطعنا أن نلمس بوضوح كيف أن علوم السياسة وقضاياها تتصل بصورة قريبة أو بعيدة بموضوع القوة ، فالحياة السياسية بما فيها من نقابات وجماعات للضغط تستخدم القوة فى نيل أغراضها ، والنظام السياسى لا يستقيم أمره ان لم تكن له قوة تستند بقاءه ، وبالمثل فان علم العلاقات الدولية يتطرق بالدراسة الى العلاقات التى تربط الدول ببعضها فى المجال الخارجى ، وما هى فى حقيقة الامر سوى علاقات قوى لانها علاقات تمارسها الدول بقدر ما أوتيت من قوى .

وبالمثل فان القضايا الكبرى فى السياسة — كما سبق أن المحنا ستتصل بالقوة فى أكثر حالاتها ، فالسلطة وموقعها وبنائها ، والدولة وعلاقاتها

(١) مصطفى اخشاب ، علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثانى ، المبدخل الى علم الاجتماع (القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٦٥) ص : ٢٣ — ٣٧ .

ووظائفها ، كلها تصدر من منطلق القوة ، وعلى قدر ما تأخذ بالقوة على تدور
ماتركون هناك استجابات ايجابية ، وفى معترك الحياة . الآن سواء فى داخل
نطاق الدولة أو فى خارجها ليس الضعيف من سلطة ولا سلطان ، ولذلك
ترددت الاصداء المنادية بالقوة من يوم أن بداها ثراسيماخوس السوفسطائى
فى اثينا القديمة الى أن أخذت بها النول المعاصرة فى القرن العشرين فى علاقاتها
مع من هم دونها قوة وامكانات .

ولكن اذا ما أتينا الى تقسيمات علم الاجتماع وفروعه فلن نجد الا القدر
البسيط الذى ينادى بالقوة وهو علم الاجتماع السياسى ، وقرق كبير بين أن
يوقف علم نفسه على عملية القوة ، وبين من ينتدب أحد أبنائه لبحث الموضوع
ولا غنصاة فى هذا أو ذاك ، لانهما يتلاقيان فى نهاية الامر ليسهم كل فى ابحاث
الاحد بل ان - الابن - اذا توافر على دراسة هذا البحث فقط قد يصل
الى اعماق تفريدها له كثرة اتصالات العائلة الاجتماعية الكبيرة .

الا اننا لابد وأن نعترف ان التوافر السياسى على بحث موضوع القوة
هو ظاهرة قديمة قدم المعرفة السياسية نفسها ، والممارسة السياسية التى
نرجع الى بدايات المهتمع البشرى ، هذا فى الوقت الذى نجد فيه ان الفكر
الاجتماعى لم يهتم بفكرة القوة كعملية اجتماعية حيوية الا حديثا . على الرغم
مما يذهب اليه من ان القوة هى منطلق النشاط الاجتماعى كله ، بوصفها
السبب والنتيجة فى قيام التنظيم الاجتماعى مما يجعلها أهم العمليات والانشطة
التي تمارس داخل اطار المجتمع .

ومن المعروف أن محاولات تعريف القوة لم تنجز بعد تعريفا جامعا حاسما
لاى خلاف الا أن الامل مازال يراود الكثيرين من علماء الاجتماع حيث توصلوا
الى بعض القضايا التى بدأوا فى مناقشتها فى محاولة تحقيق فهم أفضل لمفهوم
القوة ، يلخصها الدكتور نبيل السمالوطى فيما يلى :

أو : هل من الافضل ان نصنف القوة على أنها امر يتعلق
بلامكانية Potentiality ، كالشخص الذى تتوافر لديه امكانيات
Actual استخدام القوة ، أم رأى أنها امر يتعلق بها هو متحقق بالفعل

كالشخص الذى ينقل هذه الامكانية الى حيز التنفيذ ؟ ، (ولو أنهما فى الحقيقة وجهان مختلفان وضروريان لمفهوم واحد) .

ثانيا : هل يجب أن نقصر استخدام مفهوم القوة على الانشطة الممارسة عن قصد ، أم أنه يمكننا أن نوسع من مفهومنا لتشمل كافة أنواع التأثير على سلوك الآخرين ، سواء كان هذا التأثير مقصودا به تحقيق هدف محدد أم لا؟ (وهنا أيضا لابد وأن نعرف أن القوة لا يمكن أن تستخدم بصورة اعتباطية) .

ثالثا : هل يمكننا أن نعتبر القوة عاملا إيجابيا فى تكوين وتطوير الحياة الاجتماعية المنظمة ، أم على أنها عامل سلبي يقيد أو موق لـمنـو التنظيم الاجتماعى ؟ (وهناك الكثير من الاخذ والعطاء فى هذه القضية ، مما جعل البعض يعترفون بعدم وجود الدراسات الموضوعية حول هذا الموضوع) .

رابعا : هل يمكن ممارسة القوة داخل جماعة ، اذا ما كان جميع اعضائها على درجة متساوية من القدرات او امكانيات ممارسة القوة ؟ وفى هذا الصدد يثير الدكتور نبيل نقطتين أساسيتين وهما :

الاولى : أنه اذا كانت ممارسة الفرد لمصادر قوته داخل الجماعة تقابل بمقاومة قوية من الآخرين تفقدها فعالياتها تماما ، فإنه لا يمكن الحديث هنا عن وجود ظاهرة القوة بالمعنى الاصطلاحي الذى يتضمن امكانية التغلب على ما يعترض ممارستها من عقبات .

الثانية : أنه قد يكون أعضاء الجماعة على قدر متساو من القوة الا أن كل فرد يستطيع التأثير فى الآخرين فى بعض الجوانب ، فى الوقت الذى يتأثر هو شخصا بقوة الآخرين فى جوانب أخرى (وهو ما يطلق عليه الموقف الذى تسوده القوى المتبادلة) ، وعلى الرغم من ذلك يمكن القول بوجهود ممارسة القوة او بظهور ظاهرة القوة (١) .

(١) نبيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية ، دراسة فى علم الاجتماع السياسى (الامكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ص : ٥١-٥٤

نقول تلك هى محاولة تصرت نفسها على احتمالات داخل نطاق معين،
الا ائنا لابد وأن نعترف أنها تمثل إضافة الى رصيد التعرف على المضمون ،
ولابد وأن نتلوها محاور كميّلات سبقت يمكن التعرض لها ببعض التنصيل
نينا بعد .

منظور تاريخى

لعلنا لا نعدو الحقيقة اطلاقا ان قلنا ان الانسان هو كائن صانع للحضارة
فى كل فترات حياته ، حيث هو الذى يوجد البيئة الصالحة بعد أن يكيف
ويتكيف مع عوامل الطبيعة ، وذلك بسعيه الدائم لاتاحة الفرص الملائمة للحياة
الانفصل ، وهو فى ذلك كله يغير ويبدل ومن ثم يبدأ فى عملية تحضير لاتصل
إلى نهاية محددة طالما كان هناك انسان حى وهو فى هذا انما يشكل الوقائع
التاريخية مستخدما فى ذلك الامكانيات المتاحة وغير المتاحة مما يستطيع تطويره
نينا بعد ، ولابد لنا من العودة الى هذه اللوائح لفهم وادراك ما يحدث فى
حاضرنا ، وما سوف يحدث فيما نستقبل من أيام، ولن يكون التاريخ مجرد سرد
لحقائق دون أن تكون هناك العبرة العملية التى تضىء لنا طريق السـاـرك
واتخاذ القرارات ، ومن هذا المنطلق أصبح التاريخ علما يعاوننا فى الكشف
عن طبيعة الـاهـور لبحثها ودراستها ومحاولة الاستفادة منها فى حالاتها جميعا ،
اننى ينابها فيها الكثير من التغيرات ، وذلك أمر حتمى ، طالما ان المجتمع كائن
حى قابل للتطور ، ومن الحقائق المعروفة انه ينبغي ، علينا أن نكشف عن طبيعة
المادة التى تتطرق الى دراستها ، والطريقة التى يحدث بها هذا التغير أو
التحول ، وذلك بتتبع التغيرات التى طرأت عليها منذ الازمنة الماضية ، وحتى
وقتنا الحاضر ، فاذا ما أراد الانسان استطلاع جوهر ذلك كله فسوف يجد
القوة تابعة فى الخلقة الدائمة والمحدثة لكل هذه الوقائع ، ولذلك كان لابد
لنا وان نعود الى الماضى وظروفه فى محاولة لتلمس مضمون القوة والدواعى
اتى استلزامتها والفلاسفة الذين تحدثوا باسمها أو الذين تقمصوها كى يكون
عابلى التأثير أعمق وأوقع ، وهم كثيررون يزخر بهم التاريخ السياسى ، نحاول
ان نوضح آراءهم فى تلك القضية ، ولنضع فى الاذهان من البداية اننا لانصدر
حكما على ما كانوا يسعونون بن مفاهيم ، حيث يمكن أن يحدث أن نصدر حكما

على فيلسوف - ولو من وجهة النظر الاخلاقية - ثم اذا ما عايشنا مجتمعه وعدنا معه الى ماضيه لنعيش حياته لتغير الحكم الى حكم له وليس عليه .
والباحث المؤرخ الموضوعى يتخذ هذا منطلقا له ، وهو فى ذلك يتطلب رؤية افقية شاسعة بالاضافة الى قدر التعمق المطلوب الذى يمكنه من التنفيذ الى ما وراء الظاهر ليستوعب الكامن من الدواعى والمبررات ، ومن ثم تتكون لديه البصيرة التى بها ان تملكها استطاع ان يتخلص من النظرة الذاتية التى تد تشوب قدرته على اصدار الاحكام الموضوعية .

وطالما أننا فى ساحة قضاء تصدرها علم التاريخ ، فلا بد وان تحاوي الاجابة على التساؤل الذى يبحث عن سبب عدم ادراج القوة ضمن الحقوق الطبيعية التى لابد من توافرها للواطن الصالح فى الدولة .

ان الحقوق الطبيعية هى حقوق تلازم الانسان منذ مولده ، يستمدّها من طبيعته وليس من تشريعات تصدرها الدولة ، لان هذه الحقوق سابقة على وجود الدولة ، والفرد حينما ارتضى أن يكون عضواً فى المجتمع السياسى ، انما كان يهدف الى تأكيد ذاته وحماية تلك الحقوق التى تمتع بها قبل هذه العضوية ، ولا يمكن اطلاقاً أن يطرأ على باله فكرة التنازل عن أى قدر مهمها كان بسيطاً - منها ، وبالتبعية فلم يكن يسمح بأى عدوان أو إتهام أو انتقاص لاي منها ، ولذلك كان على هذا المجتمع السياسى مثلاً فى الدولة العمل على صيانة الحقوق الطبيعية للانسان دون مساس ، ولعل هذا هو السبب فى ابتداع الفكرة فى اول امرها ، اذ انها كانت وسيلة الى تأكيد حقوق الافراد ومقاومة الطغيان الذى ضحى بصالح الفرد والافراد لمصلحة الحكم المطلق ، وقد قامت هذه الفلسفة على افتراض وجود قانون طبيعى ثابت لا يتغير ولا يتبدل مهما تغيرت الظروف والملابسات من حوله ، هذا القانون هو من نتاج العقل البشرى ، اثمرته المعاناة وانضجته الخبرات المربرة التى فأساها الانسان ، وجاءت الاديان لتسانده وتدعم مسيرته الى الحياة الكريمة التى ارتضتها له السماء .

وكنا نعرف ان الاصول الاولى للمقومات الوضعية لهذه المدرسة ترجع الى الفكر القديم ، ومن اوله الفكر الاغريقى الذى كان يعتبر الطبيعة ذات

حرمة من الواجب احترامها ، وأبلغ مثال لذلك أفلاطون حينما تصدى للدفاع من العدالة في مواجهة عدوان السوفسطائيين عليها ، حيث لم يجد أقوى من أن يصورها بأنها حق طبيعي ، ومن ثم فله كل الرعاية والعناية ثم أن هذه النظرة الغائبة للكون لم تنفرد بها المدرسة الاغريقية بل شاركتها في ذلك المصور انوسطي التي سيطر عليها الطابع الديني ، وكذلك بعض المدارس الحديثة والمعاصرة ، وهكذا تكون كلها قد اشتركت في اضعاف قدر من الحرمة على الإنسان والطبيعة مما يستوجب الاحترام والتبجيل (١) .

ولبيان ماهية هذه الحقوق الطبيعية ذهب الفقه التقليدي الى تحديدها بتلك التي تتعلق بهصالح الافراد المادية والمعنوية ، يندرج تحت النوع الاول منها : الحرية الشخصية وحرية ائتملك وحرمة المسكن وحرية العمل ، وينضين للنوع الثاني حرية العقيدة وحرية الرأي وحرية التعليم .

ويضيف بعض الفقهاء الى الحريات التطبيقية هذه مبدأ المساواة ، ويفرعونها الى المساواة أمام القانون والمساواة أمام القضاء ، والمساواة أمام الوظائف العامة ، والمساواة في انضرائب والمساواة أمام الخدمة العسكرية ، وقد حدث هناك تطور في هذا المفهوم لكي يظهر الاتجاه الاجتماعي في الحقوق والحريات العامة، ويمكن أن نؤرخ هذا التطور بدهاية الحرب العالمية الثانية (٢)

وهكذا تكون الحرية هي أولى مكونات الحقوق الطبيعية ، وقد عبرت عنها صرختان مدويتان عبر التاريخ : صرخة سيدنا علي بن أبي طالب في قولته «لا تكن عبدا لغيرك» ، وقد جعلك الله حرا» ، وصرخة سيدنا عمر بن الخطاب رضى الله عنهما حين قال لعمر بن العاص «بم استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احرارا» ، الاثنان يؤكدان على الحرية : أحدهما يعتبرها

(١) اقرأ حول ذلك .

— ملحم قربان ، قضايا الفكر السياسي ، الحقوق الطبيعية (بيروت : المؤسسة

انجامية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) ، ص : ٦٣-٧٦ .

(٢) عبد الكريم حسن السبيل . الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي

في الاسلام (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٨٣) ، ص : ٢١-١٩ .

منحة رباتية او هبة سبلوية ،والاخر يجعلها فطرة الانسان ، وذلك كله في إطار قاعدة شمولية أخرى ، تلخصها الآية الكريمة فواعبدهوا لهم ما استطعتم من قوة ، وتلك كانت وجهة النظر الحق الى ما نحن بصدده من القضية .

فلذا ما اردنا ان نلتصق مثالا في الفكر الوضعي ، فسوف نجد في ليلسوت الحرية صاحب الإرادة العلية : جان جاك روسو حين يقول : ان قوة كل انسان وحرية هما ابرز وسيلتين للحفاظ على سلالته فيكون بذلك الوحيد من بين فلاسفة العقد الاجتماعي الذي قرن لولحق من الحقوق الطبيعية وهو الحرية بالقوة ، على الرغم ان مفزعة العقد الاجتماعي هي من اولى المدارس السابقة الى تقرير الحقوق الطبيعية للانسان ، وعلى الرغم كذلك ان لوك لم يوزن على وجه الخصوص ثانيا بالقوة ، الا انها لم يحدث ان مسلكا لنفس مذهب روسو وهو يجعلها صنوا للحرية في المحافظة على حياة الانسان .

ويبدو ان مختلفنا لبحث هذا الموضوع سوف يعود الى بزوغ فكرة الانسان في التاريخ الفلسفي العام ، ونعني بذلك فترة عصر النهضة في التاريخ انغريسي ، حيث كان الفكر الفلسفي الغالب الذي ساد تلك الفترة يدعو الى اعتبار الانسان اهم مخلوقات الله ، وان جميع الأنشطة لابد وان تؤدي الى سعادته ورفاهيته عن طريق الشخصية المتتفة الناضجة ، وذلك كان محور الاختلاف بين العصور الوسطى وعصر النهضة الذي اهتم بالانسان اكثر من اهتمامه بالالهة والاديان . وقد جاء ذلك انكاسا لما ساد العصور الوسطى من تركيز في التفكير الديني ، ولذلك فقد اطلق على مفكرى عصر النهضة اسم « الاتمستيين » .

نقول ان اكبر انجاز لعصر النهضة كان هو اكتشاف الانسان على عكس ما كان يدعو اليه النظام القديم من عدم التأيد للاتجاه الفردي أي الإنعزالسي في المجتمع ، وكانت الرواقية والمسيحية هما اول من ساعد على ذلك ، الرواقية بتاكيدها على الناحية الخلقية والمسؤولية لذى الفرد ، والمسيحية بدعوتها الى جعل روح الانسان او حقيقته الداخلية بعبدة كل البعد عن السلطان الدنيوي ، وان حرية انما تعتمد على اعماله وتصرفاته وقراراته ، على الرغم

ان للنهضة ما قامت الا كرد فعل تجاه مفاسد رجال الدين المسيحي ، ولم يكن النظام الاجتماعى خلال العصور الوسطى والقائم على العرف والتقاليد يشجع الاتجاه افردى حيث انه كان يؤكد على الجماعة او الطبيعة التى ينتمى اليها الفرد .

وبصورة عامة نستطيع ان نقول ان النهضة قد نجحت فى ان تخطو الى ما وراء ثلاثة ال وافية ، وروحانية للمسيحية وفردية الاغريق ، وعالمية الديوان ، لتنتظر الى الانسان بكيته ، يلحبه وحمة ، وكذلك بروحه وعقله ، الانسان فيما يتصل بنفسه وبالمجتمع وبالعالم ، وهكذا اصبح الانسان مركز العالم بقيم دينيونية جديدة غير تلك القيم الدينية التى سيطرت عليه مدة طالت الى ثرون عديدة (١) .

وهكذا يعود الانسان ليكشف نفسه بعد طول ضياع ، وايشق طريقه وسط عالمه الجديد ، وليسترد كيانه بعد ان انفرط عقده ، ولن يتسنى له ذلك كله بدون القوة ، ومن غير المعقول ان تكون القوة عاملا ساعدا للانسان فى انجاز كل ذلك ، ثم نجماه ينعم بمنجزاتها فى الوقت الذى نجرمه من ان يكون له حق طبيعى فيها كان السبب فى كل هذه النتائج .

وفى الحقيقة ان موضوع منحه هذا الحق الطبيعى فى القوة بالاضافة الى ما نعتزف له به من حرية ، انما تقرره الخبرة والتجربة ، ثم ان هاتين القيمتين متلازمان بصورة وثيقة ، بحيث تصبح الواحدة سببا واخرى نتيجة ، بالحرية يستطيع الانسان ان يثبت وجوده كذات مستقلة عن القوى الخارجية وبالقوة تتاح له مجالات التحرر من كل الرق والعبودية ، الى ان نصل الى التحرر من سلطان الهوى والشهوة ، ولعل هذا النوع من التحرر هو الاشق والاكثر صعوبة ، وكما يصدق حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد العودة من احدى الغزوات : عدنا من الجهاد الاصفر الى الجهاد الاكبر وهو جهاد النفس .

(١) فى ذلك : عبد الرحمن خبطة ، مقالات سياسية ، مرجع سبق ذكره ص : ٣٣٨-٣٤٠ .

ولنسأل أنفسنا في آخر الامر سؤالا : ما قيمة الحياة وما هي ثمرة الحرية
بل والمثل لو تجرد الانسان من قوته ؟

نظرية القوة عند السوفسطائيين :

وأعود بعد ذلك الى السرد التاريخي ، ولنضع في اذهاننا مقدما ان
القوة تيمة مثل أى قيمة أخرى ، مما يتيح لنا أن نستغلها لتحقيق قيم أخرى
• في نفس الوقت نستطيع التحلى بها في حد ذاتها دون أن تكون وسيلة السي
غاية أخرى، الا انه من المؤكد انه في أى حالة من هاتين نجد ان الثمرة ذات
صلة وثيقة بالسياسة .

وغنى عن البيان كيف أن كل مفكر سياسى ساهم بقدر في عملية التعريف
بالقوة ، انطلاقا من كونها الوسيلة الى دراسة السياسة ، الا أننا لابد وأن
نعترف في نفس الوقت أن البعض منهم مر عليها مروراً كريما وعالجهها بصورة
عفئة ، بحيث أنها لم تحظ بنفس القدر من الاهمية التى اولاهها اياها البعض
الاخر ، ولذلك فسوف يكون تأكيدنا على هذا البعض الأخير ، والذي من أوله
هم جماعة السوفسطائيين .

فعل الرغم من التقارب الجغرافى الذى كانت عليه المدن الاغريقية
فإن الفلسفات الفكرية التى كانت تدن بها اختلفت بل وتناقضت في كثير من
الاحيان ، ولعل ما حدث بين أثينا واسبرطة أفضل شاهد على ذلك ، اذ لدى
هذه التناقض الفكرى الى نزاع اتخذ صورة ديموية فيها عرفنا باسم حرب
البلوبونيز ، واذا كانت أثينا قد أعلنت من شأن الفكر وحرية الرأى والديمقراطية
فإن اسبرطة أخذت نفسها بالنظام العسكرى سعيا وراء القوة ، وفي مجال
التصارع لا يستطيع الفكر أن يجابه القوة والمهارة والتدريب ، ولذلك سرعان
ما انتصرت اسبرطة وانهار المجتمع الاثنى .

والنظام السياسى اذا ما اصاب بنكسة حربية لابد وأن يعيد حساباته
ويراجع اوراقه ، وقد انعكس ذلك تماما على شباب أثينا الذى بدأ يتساءل
عن جدوى تلك الفلسفات التى آمن بها رفحا طويلا من الزمن . لاسيما بعد
أن ثبت فشلها امام مبادئ القوة والديكتاتورية التى كانت تؤمن بها اسبرطة

ووسط هذه البلبلة الفكرية ظهر هناك اتجاه الى ضرورة تحقيق النجاح بأسرع واسرع السبل ولو كان ذلك على حساب الاخلاقيات والمثاليات .

وكانت هناك في أئنا في تلك الاونة جماعة تحترف التعليم الخاص لقاء ماديات معينة ، جماعة لم تكن تؤمن ببداً فكري محدد بقدر ما كانت تسعى الى تحقيق هدفها المادي ، ولذلك وجدت في هذه البيئة الطارئة فرصة مواتية لتنفيذ ما تريد ، وكان ذلك في غياب من المثاليات الاخلاقية ، تلك كانت جماعة السوفسطائيين الذين كانوا يلبسون الحق بالباطل والباطل بالحق تبعاً لاهداف خاصة يودون تحقيقها مما يعتبر مقدمة صالحة للفكر المكيافد للسى ، ومما لا شك فيه انه في مثل هذا الجو لا تقوم للقانون قائمة ، بحيث انتهى به الامر الى أن أصبح وسيلة يتنزع بها الضعفاء طلباً للامن والسلامة ليس الا ، وفي هذا الجو كذلك تصبح القم نسبية غير مطلقة ، والقواعد العامة للسلوك تتراجع لكي تصبح أدوات ووسائل لتحقيق المنفعة الخاصة .

نقول ان جماعة السوفسطائيين هؤلاء وجدوا الفرصة مواتية لهم فلم يضيعوا الوقت في اغتنابها ، ووجدوا في تعطش الشباب وطموحه ما يشبع ممارستهم السابقة للعملية التعليمية ولكن بغايم جديدة بحيث أصبح التهور - كما قال أحد مؤرخيهم - الجراءة شجاعة، والاناة جنداً، والاعتدال ضعفاً، والتأمر سلامة ، والعدل مصلحة القوى بعض النظر عن الحقوق الطبيعية التي قد لا تتيج له ذلك ، وهذا ما ذهب اليه ثراسيماخوس في قولته المشهورة التي تلخص لنا مذهبه في القوة وهي ان العدل هو مصلحة القوى (١) ، الا أن صاحبي «السياسة بين النظرية والتطبيق» يرجعان هذا المبدأ الى كليكيليس متابعين أرنست باركر في ذلك - انطلاقاً من الدعوى بأن الطبيعة تريد أن يتغلب القوى

(١) اقرأ في ذلك :

— George Sabine and Thomas Thorson, A History of Political Theory, fourth edition (Tokyo : Holt Saunders, 1981) PP. : 43 - 44.

وكذلك :

— William Ebenstein, Great Political Thinkers (Illinois : Dryden Press, 1969) PP. : 13 - 17

عنى الضعيف ، وان القوى لا ينبغي عليه ان يلقي بالا الى عدالة البشر التى تعارف عليها الناس . ومن ثم فله الحق كاملا فى ان يعيش حياته كما يحلو له ، مطلقا لرغباته واهوائه العنان غير عابىء بما يريده الناس من حوله طالما ان قوته تتيح له ذلك (١) .

وعلى الرغم من هذا المبدأ ورد فى محاوره «جورجياس» التى ذهب فيها المتخفون الى انكار العدالة التطبيقية انكارا تاما ، والدعوة الى الاخذ بمقولة الحق الطبيعى للقوة ، فان افلاطون لم ينسبها الى جورجياس نفسه بل الى كليكليس هذا - الذى يقول عنه ارنست باركر انه من الجائز انه شخص عاش اiban الجزء الاخير من القرن الخامس ، وان لم يذكر عن حياته شيئا غير هذا ، وفى هذا الصدد برغض كليكليس كل قاتون على أساس أنهم يخلق عقود او اتفاقات وقسما الضعفاء لنسب الاقوياء من الحق العادل الذى تكسبهم اياه قوتهم ، والقانون لا يخلق الا «مستوى اخلاقيا يناسب الارقاء» والاحلاق من هذا النوع لا يمكن ان تكون اخلاقا سليمة لان الطبيعة والقانون متناقضان ، والطبيعة هى القاعدة السليمة للحياة الانسانية (٢) .

وما يبدو امامنا الان ان كلا من كليكليس وثراسيماخوس يتفقان سويًا فى النظرة الى القوة وبنائها . نعم هو كذلك ، الا ان التطابق ليس تاما حيث وجدت هناك بعض الفوارق التى تميز رأى الاول عن الثانى ، فوارق تجعلهما يبدوان وكأنهما متعارضان فى نهاية الامر على الرغم من انطلقهما من منطق واحد فى بادئ الامر ، فوارق تتلخص فى ان الاول كان من النوع المثالى الذى يؤمن بان هناك حقا واحدا دائما ، وهو لذلك اقرب الى هوبز منه الى نيتشه وهو يشبه هوبز فى اعتقاده ان الحق الوحيد هو ما تسنه السلطة ذات السيادة (٣) .

-
- (١) محمد على محمد وعلى عبد المعطى ، السياسة بين النظرية والتطبيق الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٤ ص : ٦١ .
(٢) ارنست باركر ، ترجمة لويس اسكندر ، النظرية السياسية عند اليونان (غامرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٦) ص : ١٣٢-١٣٣ .
(٣) المرجع السابق ، ص : ١٣٤ - ١٣٥ .

وهكذا تخبط الفكر الفلسفى السوفسطائى فترما يتصل بعلاقة الفرد بالسلطة الحاكمة بين معتدلين ومتطرفين ، وان كان طابعه العام هو استقرار سيادة الفرد الاقوى ، سواء ارتكر هذا على حقوق طبيعية أم اعتمد على القوة المطلقة ، فالفرد كائن مستقل ، له ذاتيته التى لا يمكن أن تنفى فى نظام المجتمع السياسى مهما ارتبط عبر السنين بتقاليد أو اعراف ، وعلى هذا فقد ارتكزت معظم آراء السوفسطائيين على فكرة التعارض بين الطبيعة والدولة وهى نتائج العرف . وثلا كان خضوع الثابت للمتغير ضربا من المحال ، ولما كانت الطبيعة ثابتة ، والتقاليد والاعراف المتوارثة متغيرات ، كان خضوع وطاعة الفرد - ابن الطبيعة - لارادة الدولة التى صنعتها التقاليد البائدة غير ذى موضوع وهنا لا تكون الغلبة الا للقوى القادر (١) .

تلك كانت وجهة النظر السوفسطائية بصورة عامة تجاه القوة ، تنطلق من الواقع لتعبر عما هو كائن وليس عما ينبغى أن يكون ، وتطبيقا لذلك فى عالم السياسة يكون الحكم القائم سواء كان أوتوقراطيا أم أرستقراطيا أم ديمقراطيا ، طالما أنه يمسك بالسلطة العليا هو الذى يسن القوانين التى تخدم مصالحته ومصالحة الطبقة التى خرج منها ، وهو فى ذلك كله يعتبر القوة وسيلة وغاية ، وسيلة الى توطيد دعائم الواقع الذى يريد أن يفرضه وغاية تتمثل فى القوة ذاتها التى ينبغى أن يتحلى بها المواطن الذى ينتسب الى أعلى طبقات المجتمع الاثنى (وذلك بالاضافة الى الطبقتين الاخرتين طبقة الارقاء والعبيد فى قاع المجتمع ثم طبقة التجار وأصحاب الحرف) .

ولا بأس بعد ذلك ان نسوق بعض الحديث عن مفهوم القوة لدى عمالقة الفكر الفلسفى الاغريقى على الرغم أنها لم تكن تشعشع الحيز المتوقع فى فكرهم السياسى ، وعلى كل حال فمنطلقاتهم الى دراستها لم تكن مباشرة فسقراط - على سبيل المثال - الذى شب فى بيئة يشيع فيها الفكر السوفسطائى ، بما

(١) على أحمد عبد القادر ، تطور الفكر السياسى ، الاغريق الاقدمون (القاهرة :

كان يدور الى إعطاء القوة المرتبة الاولى من الاهمية، دعا الى قوة تخصصية هي قوة القانون التي أعلاها في مواجهة اللامسئولية السوفسطائية ، وكان أول من طبقها عمليا على نفسه ، فأصبح أحد شهداء حرية الفكر في التاريخ .

وأذا كان سقراط قد اتخذ مدخل القانون ، فإن تلميذه وجواريه افلاطون اتخذ العدالة مدخلا للحديث عن القوة ، وكانت العدالة لديه هي قول الحق ودفع الدين وإعطاء كل شخص ما هو مناسب له ، وفي التزام الطبقة بمركزها لا تتعدها ، وفي ذلك اعتراف ضمني بتقبل الامتياز الطبقي ، وبالتالي قبول الإمراد للسلطة الحاكمة ذات القوة ، وتلك كلها بدايات لما يسمى ببناء القوة أو نظرية القوة في النهوم الحديث لها .

أما أرسطو فلم يذهب الى ما ذهب اليه افلاطون من إسناد القوة الى الطبقة الحاكمة، حيث أنه دعا الى أن الجهاز الذي تولى الحكم في الدولة، ويمسك بالسلطة ذات السيادة في المجتمع هو الدستور ، لأن التبعية لسلطة الدستور أفضل من التبعية لسلطة أحد المواطنين ، وإذا ما حدث وكان الدستور عاجزا في بعض الحالات ، فيسوف يكون الفرد اشد عجزا ، وبما الدستور إلا القانون الأعلى في الدولة وهو السلطة المحايدة التي لا تميل مع الهوى ، ثم أنك اذا ما أعطت السيادة للقانون فكانما تنطبقها للعقل أيضا ، ومن ثم كان القانون لدى أرسطو هو العقل مجردا عن الهوى والشهوات .

ويحدث بعد ذلك أن ينمو نظام الدولة المدنية ليحل محله نظام الدولة "عالمية بعد أن تكون روما قد مدت يداها وسلطانها الى خارج حدودها ، ومن ثم يتغير حجم المجتمع فتتغير بالتالي علاقة القوة فيه ، وتتاح الفرصة لظهور نادة كبار كان من أبرزهم شيشرون الذي يعتبر الوجهة المعبرة للفكر السياسي والإداري والعسكري والقانوني للدولة العالمية الرومانية ، ومن المعروف أننا وإن كنا ورثنا الفكر والفلسفة والحرية والديمقراطية من أثينا فقد أخذنا من روما النظام والإدارة والقانون وقد تملكت جميعها في الفكر الفلسفي لشيشرون . إلا أنه نظر الى القانون نظرة مغايرة إذ اعتبره شكلا من أشكال القوة وبما أن الفكر لا يصدر من فراغ ، حيث هو نتيجة تفاعل إنسان وبيئة

والقانون هو بعض الفكر الاساسى الذى يضعه لاسر لهم من القوة مايمكنهم من التشريع له ، والقانون ليس نصوصا على ورق اذ لابد وأن يأخذ طريقه الى مجال التنفيذ الواقعى ، ومن ثم فلابد من وجود فئة تستطيع عملية التطبيق وى ذلك كله تكون القوانين تعبيرا عن بعض ملامح أو علاقات القوة فى المجتمع أو الدولة .

نظرية القوة عند مكيافيللى

ومن الطبيعى لأى مفكر أن تكون له نظرات معينة ازاء حقائق الحياة ، تختلف تبعا لتنوع تلك الحقائق من سياسية الى اجتماعية الى طبيعية الى غير ذلك ، وربما تخضع هذه النظرات لمعوامل التغير اذا طرأ هناك ما يستدعى ذلك من أمور ، الا أن البعض يغير القاعدة ويتخذ خطا مختلفا ، فيوقف نفسه تمام على مبدأ واحد لايتعداه ، لا يغيره ولا يبدله طيلة حياته ، الى الدرجة التى يعرف الواحد منها بالآخر ، وفلسوفنا نيكولا مكيافيللى ينتمى الى هذا النوع الاخير، حيث نادى منذ أول ما درج الى الحياة العامة بمبدأ وحيد هو مبدأ القوة ، دعى اليها وبشر بها، اثرت عنه طلبة حياته مما يجعلنا نطلق عليه بحق مفكر القوة أو فيلسوفها المتحدث باسمها فى كل المجالات .

وإذا ما كانت كلمة وولتر باجوت ، عالم السياسة البريطانى المعاصر من أن «كُل امرئ سجين خبرته» تصدق على أحد فلن تصدق بنفس القدر لذى تصدق به على مكيافيللى (١٤٦٩-١٥٢٧) .

ولد مكيافيللى فى فلورنسا فى وقت كانت ايطاليا تعاني فيه من الصراعات الدينية والسياسية ، مما أبقى وحداتها الجغرافية منفصلة بدون توحيد حتى بدايات القرن التاسع عشر ، ولد فى ايطاليا العصور الوسطى التى تسرع انخلى تجاه عصر النهضة ، وما فيها من تطور فى العلم وتغير فى المفاهيم وانقلاب فى الفلسفات ، فيتأثر بذلك كله ويقدم لنا فكريا نابعا من واقع وطنه عاكسا لفترة يعايشها بكل خباياها .

لقد كان يرى ان الهدف الأول للعملية السياسية هو المحافظة على قوة الدولة والاستزادة منها باية وسيلة حتى ولو كانت غير أخلاقية ، وهذا هو

السبب فيما لحق به من سمعة سيئة بين فلاسفة 'نسياسة حيث كان يصرّ،
أن غاية الإنسان تترك له ما يتخذ من وسيلة تجاه تحقيقها ، لذلك فقد كان
يدعو الحاكم الى أن يأخذ بالكر والدهاء حينا ، وبالشدة والبطش حينا آخرًا ،
نبيًا للظروفه التي يواجهها الحاكم ، ولذلك رأيناه كثيرًا ما يمتدح الحكام الذين
لا ينتقدون بالقواعد الاخلاقية في سبيل تحقيق ما يريدون من قوة للدولة .
للحاكم .

ولكن يجب أن نضع في أذهاننا أن مكيا فيلي وهو يدعو الى ذلك كله
لا يعتبر النظم الاخلاقية أو الدينية أقل مرتبة من القوة ومتطلباتها ، بل يعتبرها
انساقًا مستقلة عن بعضها في المجتمع ، وبذلك يكون من أوائل من فصل
السياسة عن القيم العليا ، وأول من أقام دولة ذات نظام ذاتي من القيم
يستقل بنفسه عن أي مصدر آخر لها .

وما كان يشغل بال مكيا فيلي على الدوام هو الحكم ومشكلاته ، وما
يتطلبه من مهارات وإمكانات ، أو بمعنى أدق قدرة الحاكم على تحقيق القوة
السياسية والاحتفاظ بها أطول مدة ممكنة ، ولذلك فالمصطلحات الاخلاقية
نأخذ مضمونها جديداً عنه ، فيصبح الحاكم الفاضل لديه هو الطموح الماكر
المخادع ، وليس الحاكم الاخلاقي الذي يكثر من انذهاب الى دور العبادة .

ومن جميع الواقعين من بعده كان مكيا فيلي يمتنع أن القسوة هي
سور العملية السياسية كلها ، وكان بذلك يتجاهل قدرة الافكار والمثل على
أن تصبح اسلحة حاسمة اذا ما استخدمت استخداماً سليماً في معركة البقاء
السياسي ، ان التاريخ يزخر بالحكام الواقعين سواء في الماضي البعيد أو
القريب ، فهناك نابليون ووليم الثاني وهتلر وموسوليني وغيرهم من أسعوا
نهم للعوامل المختلفة في معادلة القوة ، فأغفلوا من حساباتهم العامل الحاسم
في هذه المعادلة ، ألا وهو رغبة الانسان في الحرية حتى ولو كان على حساب
البعض الآخر من مطالب الانسان في الحياة (١) .

(1) William Ebenstein, Great Political Thinkers, op cit PP 282 .

لقد كان مكيا فيللى يدرك تماما ان القوة هى احدى الحقائق الرئيسية فى الحياة ، القوة التى تؤدى الى السيطرة : سيطرة الانسان على نفسه ، وعلى الطبيعة وعلى الآخرين ، القوة التى تبحث عن المعرفة ، معرفة الوسائل المؤدية الى الحكم ، ومن ثم الى صياغة القواعد التى تحفظ لنا هذا الحكم ، ولما من هذا المنطلق نستطيع ان نقول ان القوة عند مكيا فيللى تمثلت فى المعرفة ، والمعرفة بدورها كانت هى القوة ، فانت تمارس القوة اذا ماكنت تستخدم المعرفة فى توجيه العمل الذى يمكن ان يؤدى بالتالى اذا ما استخدم بصورة سليمة الى القوة .

ويستطرد مكيا فيللى ليتحدث عن ضرورة دراسة وفهم القوة اذا ما اراد الانسان استخدامها بطريقة مثمرة ، انطلاقا من ان معرفة القوة قوة فى حد ذاتها ، وعليه كلما تعرفت على عملية القوة واستوعبتها كلما اتاحت الفرص امامك لكى تكون قويا ، ولا يعنى سعيك نحو القوة ان تكون بالضرورة لا اخلاقيا ، لانها ضرورية لكل فرد بغض النظر عن طبيعته الخيرة ام الشريرة : واء كان قديسا ام هريدا .

ان المكيا فيللية ما هى فى حقيقة الامر سوى فلسفة سلوك ، لقد كان صاحبها مهتما بصورة رئيسية بما يمكن ان يفعله الافراد حتى يستطيعون تحقيق ما يهدفون اليه ، والمنظور المكيا فيللى ليس مجرد نظرية واقعية مريرة الى العظم ، لانها تنشطى ذلك لكى تصبح دعوة وتوجيه ونداء الى الافراد لتتصرف بطريقة محددة ، مما يمكنهم من التغلب على المشكلات والعقبات التى لابد وأن تنشأ فى حياتهم ، ولذلك فان المكيا فيللية تدرس اكما الوسائل والطرق لعمل الاشياء واغدها على الانجاز السريع ، وعلى قدر ما تكون صاحب كفاءة على قدر ما تكون مستقلا فى ارادتك حرا فى تصرفك ، ولعل الكفاءة او القدرة هذه انما تتبع بصورة عامة من القدرة على التحكم فى الظروف التى يجابهها الانسان فالحياة انشطة وفعاليات ، والمكيا فيللية هى التى تدرس الطرق التى يستطيع الانسان انشطة والفعاليات بها تحقيق النتائج المرجوة .

ولعله من نافلة القول التاكيد ميه اخرى على ان القوة عند مكيا فيللى مرتبطة بصورة عضوية بالسياسة بصورة عامة ، ومن ثم كان لزاما علينا

أن نتطرق بصورة موجزة لمفهوم السياسة في المدرسة المكيافيلية الذي ينطلق لديهم من نظرتهم إلى الحياة على أنها «لعبة» ، كلما اقتربت منها في مجالات السلم والحرب والعمل بل والحب ، كلما أدركت أنك لست بعيدا عن إبعاد وخصائص «اللعبة» ، «واللعبة» هنا هي مجرد مجاز لنهم كل عمليات الحياة فهناك على سبيل المثال لعبة الحرب (مثلا هناك مسرح الحرب) ولعبة الدول ولعبة السياسة ، وما لا شك فيه أن الإحاطة بنظن اللعبة وقواعدها سوف يساعدنا تماما في معرفة كيفية ممارسة «لعبة» الحياة ، وكيفية احراز النصر فيها ، وكلما طالت بنا «اللعبة» كلما ظهرت الحاجة إلى استخدام المزيد ، الجديد من — التكتيكات — والمناورات ، وذلك كله يطبقه مكيافيلي على السياسة التي يفهمها على أنها «لعبة» ذات قواعد مطابقة (سواء كانت دستورية أم ثقافية أم أخلاقية أم شخصية) ، لعبة لها لاعبوها المتخصصون الذي ينبغي علينا أول ما ينبغي أن ندرس وأن نحلل شخصياتهم مما يمكننا من فهم أعمالهم وإستراتيجيات أسس يمكن الاسترشاد بها في التنبؤ بما سوف يتخذون من قرارات .

الا أن «لعبة» السياسة ليست بالسهلة الطيعة على الإطلاق ، حيث أن السياسيين يندسسون في أكثر من لعبة بأكثر من طبيعة في أكثر من وقت وبصورة أخرى يمكن أن ننظر إلى السياسة على أنها بيئة « للعب » التي ينبغي على السياسي أن يتقن على دراستها ، مستخدما في ذلك المهارات المختلفة ومستقرنا بذلك ما يمكن أن ينشأ هناك من «لعبة» أخرى ، وذلك عادة لا يتم في فترة وجيزة ، ومن ثم فإن بناء الموهبة السياسية أو المزاج السياسي يستغرق وقتا طويلا ، وعلى الرغم من ذلك فلا ضمان هناك أنه سوف يكسب كل المباريات أو أن يسيطر على كل الألعاب أو أن يمنع الجديد منها من الظهور وبصورة أخرى يمكن أن ننظر إلى السياسة على أنها «بيئة» للعب التي ينبغي على المسرح السياسي (١) .

(١) اقرأ في ذلك :

— James Camos and Dan Ninuno, A Primer of Politics (New york : Macmillan, Publishing Company, 1984) PP. 16 - 20

وهكذا تكون السياسة عند مكياڤيللى مجرد قاعدة براجماسية للخبرة العملية فى الحياة ، يحكم عليها بمقدار ما تثمره من نتائج ، ولذلك فان علم السياسة المكياڤيللى يصوغ لنا انماطا معيارية للتفكير السياسسى وكذلك لسلوك السياسسى وفى هذا يعتبر ان الوسيلة الرئيسية الى التفكير السياسسى انفعال هو المنطق السياسسى ، ولهذا لا يترك المكياڤيلليون امورهم للحظ أو التدر ، حيث يستخدمون الذكاء البراجماسى طمعا فى النتيجة التى سوف يثمرها الاستخدام الحكيم للقوة ، واذا ما كانت السياسة تعرف على انها فن الممكن ، فاننا قد نضيف الى ذلك بانها فن ما يمكن عمله وهتايظهر دور السياسسيين الذين يحولون هذا المنطق السياسسى الى سلوك عملى ، للاقدام على عمل أى شىء . يمكن ان يحقق النتائج المرجوة ، ومن ثم فان السياسة يمكن النظر اليها على انها ارفع فن عملى ، ولعل مكياڤيللى انما يعكس فى هذه النظرة الى السياسة ما سبق ان ذهب اليه ارسطو حين قسم العلوم الى نظرية وعملية وشعرية ، لتقوم على عمليات عقلية متوازنة هى المعرفة والعمل والابداع ، واذا كانت العلوم النظرية تشبه الرياضيات والطبيعة عند ارسطو والعلوم الشعرية وهى التى تثمرها ملكة الابداع تتضمن الخطابة وفن الشعر ، فان العلوم العملية تغطى الاخلاق والاقتصاد والسياسة رةً تجعل من هذه الاخيرة علما عمليا ليس هدفه الوصول الى معرفة دقيقة او قوانين ثابتة ، لان هذا من شأن العلوم النظرية ، بل أن الهدف الاكبر السياسة هو العمل والتنفيذ ، ثم انها تعالج امور الدولة التى تشمل التنظيم الاجتماعى بأكمله ، ومن ثم فبى تحتل مقام الذروة بين مختلف العلوم .

تلك هى نظرة سريعة على فكر القوة عند مكياڤيللى ، ساقها منفصلة فى كتابه « الأمير » (١) ، ومركرا - كما رأينا - على معادلة القوة بنقض النظر عن اخلاقية العملية السياسية ، وقد عرف عنه فى هذا الصدد - المبدأ الذى

(١) وهو رسالة الى أمير عائلة الميديشى التى استطاعت أن تطيح بالنظام الجمهورى فى فلورنسا ، وتحكم القبضة على نظام الحكم مرة ثانية ، ويبدو أن مكياڤيللى كان من رجال النظام الجمهورى ، فكان أن فصل من وظيفته وقبض

الصدد - المبدأ الذى يذهب فيه الى الانسان الذى لا سيد له ، لا سيد له من قيم دينية أو وضعية ، وفى الحقيقة لم يكن « الأمير » تعبيرا عن عواطف الانسان وطموحه السياسى بقدر ما كان تعبيرا عن الانسان ذاته ، ولو كان مكيا فيلى قد اتبع نفس منهج فناني النهضة فى التعبير وحاول أن يقدم لنا لوحة تعبر عن الشياطين وكيف تسكن النار ، لكان قد عجز عن بلوغ نفس الانز الذى أحدثه « الأمير » فى نفوس معاصريه ، لان مكيا فيلى قدم لنا الانسان بواقعيته الالية فى صورة جعلت المجتمع يحس باقتراب فجر ينبيء عن نهائ تختلط فيه السماء الداكنة بالشمس المشرقة التى تبعث الامل والدفء فى القلوب .

لقد أثار مكيا فيلى بذلك كله القصة القديمة - الحديثة - وهى مدى ارتباط السياسة بالاخلاق ، نقول انها قديمة لأنها تعود فى تاريخها الى العصور القديمة . واثى النديس أوجستين بصورة خاصة حين ذهب الى أن السياسة ذات صلة بالشر أكثر مما هى عليه بالنسبة للخير ، ويشترك فى هذه النظرة كل من مارتن لوتر Martin Luther وجون كالفين John Calvin ، وسورين كيركجارد Soren Kierkegard

وبعض أصواء هذه النظرة نراها أيضا عند ماكس فيبر Max Weber ، وكارل ياسبرز Karl Jaspers ، وكذلك فى بعض الكتابات التاريخية والسياسية الحديثة عند هانز مورجنثاو Hans Morgenthau ، ورينولد نيبور Reinhold Niebuhr

=

عليه وحكم عليه بالسجن ثم افرج عنه على ألا يعيش داخل فلورنسا فيخرج منها حسيرا ليعيش فى مزرعة فى بلد مجاور ، كان قد اشتراها سابقا ، وهناك توفر له الوقت للتأليف ، فخرج لنا أزوع مؤلفاته متمثلة فى كتابيه « الأمير » و« دراسات فى الكتب العشرة الاولى لتيتوس ليفيوس » ، وبما أن مكيا فيلى لم تكن تروق له الاقامة الجديدة ، فقد كتب هذا « الأمير » مترضيا أمير العائلة لحاكمة كى يسمح له بالعودة الى بلده ووظيفته .

ولعل الدلعى الى ذلك هو ذهابهم الى اختلاط السياسة بالقوة وأساليب الخداع ، ولذلك سادت النظرة تماما الى السياسة ، ولاسيما بعد أن قال اللورد اکتون کلمته من أن القوة مفسدة والقوة المطابقة مفسدة أطلقا ، وطالما انه لا توجد هناك سياسة بدون قوة فلا بد وأن تفسد السياسة بالضرورة .

ومن الغريب أن نرى البعض يذهبون بعيدا فى هذا الصدد ، حين يتوقعون استحالة سيادة العامل الاخلاقى فى العملية السياسية ، ولو حدث ونجح ذلك - من وجهة النظر البراجماتية - فانما يمكن ارجاعه الى النفحات الالهية ، بمعنى انه يكون خارج نطاق القدرة البشرية .

واذا افترضنا وجود عدم انسجام بين السياسة الواقعية والتقاليد والقيم الاخلاقية الكبرى للبشرية ، فسوف نجد اختلافا كبيرا بين آراء الفلاسفة فى هذا الصدد ، ففي الوقت الذى يرفض فيه مكياڤيللى - على سبيل المثال - أى صلة بين الاخلاق والسياسة ، حيث أنه فصل بينهما وجعلهما - انساقا منفصلة فى المجتمع - كما سبق أن أشرنا - ، نجد فيلسوفا مثل نيتشه Nietzsche يذهب الى أن هذه الصلة غير مرغوب فيها محاولا أن يستنبط لنا مجموعة جديدة من القيم بعد تحليل السلوك السياسى النشيط والصراع السياسى العنيف .

وهناك رأى آخر يرى صاحبه وهو شوبنهاور Schopenhauer

أننا يمكن أن نقبل السياسة ، على ما فيها من شرور ، كشيء حتمى ، الا أننا لابد وأن نعرف أنه من الحتمى أيضا توقع فشلها فى مثل هذه الظروف والأحوال .

وبين أولئك وهؤلاء ، بين المتشائمين والمتفائلين توجد هناك نظرية وسيطة ، فيما يتصل بالعلاقة بين الاخلاق والسياسة ، بحيث انهم لا يفرغون العملية السياسية تماما من اللمسة الاخلاقية ، و حيث انهم لا يخضعونها للاخلاقيات بصورة مطلقة ، ومن هؤلاء نجد أرسطو وترما الاكوينى St. Thomas Aquinas وادموند بيرك Edmund Burke

وبنجامين دى رابيل Benjamin Disraeli ونستون تشرشل Winston Churchill

الا ان فشل الحكام ورجال الدولة في التنبؤ بالنتائج البراجماتسي لقراراتهم السياسية يمكن ان يكون هو القاعدة وليس الاستثناء ، وذلك يعود بنا مرة أخرى الى التصور الاوجستيني بأن السياسة ليست سبى الجانب-الشرير في لعبة الحياة (١) .

ونعبد الى مكيافيللي لذلخص وجهة نظره تجاه القوة السياسية التي أسندها على الدولة والقائمين بأمورها ، حيث اعطى الدولة سيادة على كل تجمع من التجمعات الانسانية الاخرى ، ولكنها ليست السيادة القانونية ، حيث ادى دائما بأن الانسار يسمى لتحقيق غايته بأية وسيلة كانت، ومن ثم فانه جعل الضرورة لاتعرف ولاتخضع لاي قانون مهما كان مصيده ، وبما عليك الا اتباع الطريق الذي تراه مناسباً لنيل ماتريد بعض النظر عن طبيعة هذا الطريق من وجهة النظر الاخلاقية او القانونية .

وهكذا يكون مكيافيللي داعية الى علم للسياسة محرد من القيم الاخلاقية ، ولست أدري هل يمكن أن نقبل منه ذلك ؟ بالطبع لايتأتى ذلك بصورة مطلقة ، فليس هناك أدنى شك في أن السياسة الاخلاقية هي تنبع كل الشرور على الرغم انها السائدة على المسرح السياسي العالمى فى أيامنا الحالية ، لاسبما فيما نسميه بأجهزة الاستخبارات وماترتكب من جرائم فى سبيل ما تريد تحقيقه من أغراض .

وقبل ذلك كله يثور عناك تساؤلان : عما اذا كان هذا العلم ممكناً ويتطور السؤال لكى يتعلق بالمدى الذى يكون عليه هذا العلم امرا مرغوباً فيه اذا كان ممكناً ، فالسؤال الاول قضية حقيقية يمكن فى النهاية الرد عليها عن طريق البحث الاختيارى فى طبيعة العلم كنوع من النشاط البشري ، أما الثانى فهو قضية قيمة ، وسيبقى قائماً مابقى العلماء أنفسهم يعدلون ردوداً مختلفة .

اقرأ فى ذلك :

— Karl Deutsch, The Neives of Government (New York : the Free Press, 1963) PP 214 - 219

واذا كان علم السياسة الخال من هذه القيم الاخلاقية ممكنا ، كان في الامكان وضعه في خدمة الخير والشر على السواء والحرية والعبودية ، والصواب والخطا ، وفي هذا المجال يشارك علم السياسة في المعضلة الكبرى لجميع العلوم الطبيعية منها والسلوكية ، ولايستتبع من ذلك ان علم السياسة الخالي من القيم امر غير مرغوب فيه ، لانه قد يكون من الصعب تحقيقه ، فالقيم الاخلاقية قد تنفذ الى عالم التطبيق واحدة بعد الاخرى ، في اى مرحلة من مراحل البحث ابتداء باختيار المشكلة ، وفرض الفروض واختيار المنهج ، والوصول الى النتائج ومحاولة تفسيرها ، الى الدرجة التي تكون فيها المادة اخافية ، ولكن هل انحياز الباحث نحو القيم يجعل دراسته تتخذ الصبغة العلمية ؟

انه امر يكثر فيه الاحد والرد ، الا انه في ظل ذلك - كما تعلم جميعا - يجب ان يوضع علم السياسة في خدمة الاهداف التي يسعى اليها الانسان في السياسة . والواقع المجتمعي يقودنا الى الحكم على علم السياسة بأنه شديد الحساسية للتوازن الدقيق القائم بين الحقيقة والقيمة ، وعلى أية حال لابد وأن يراعى عالم السياسة هذا التوازن ، ولكن بدون أن يعقد التمسك بالمذهب والمقيدة ، ايا كان نوعهما ، حيث نيهما يجد الانسان نفسه ويحقق ذاته ، وفي ذلك طمأنينة كبرى يجدها الانسان السوي في حيواته المدنية (١) .

(١) اقرأ في ذلك هاينز يولاو ، ترجمة لجنة من الاساتذة انجائمين ،
من الميثاق السياسي (بيروت : دار الافاق الجديدة . ١٩٦٣) ص :
١٣٦ - ١٣٧ .

نظرية القوة عند بودان

نحيما يفا زافاييل حدينه عن نظرية القوة فى الدولة فى مؤلفه
« مشكلات الفلسفة السياسية - Problems of Political Philosophy »
أرجعها الى مشكلة السيادة Sovereignty - باعتبارها المثبة للسلطة المطلقة
للدولة ، صاحبة القوة العليا التى لاتدانيها قوة (١) ، متأجا فيلاسوف
السيادة فى ذلك ، والحق يقال ان المفكر الوحيد الذى درس الدولة ليكمل
لها سيطرة غير سيطرة اللاهوت ، كما كانت عليه فى المصور الوسطى ، غير
سيطرة الضرورة التى دعا اليها مكيافيللى هو الفلاسوف الفرنسى جان بودان
Jean Bodin (١٥٣٠ - ١٥٩٦) بل ان المؤرخين لعلم السياسة
ينهبون الى ان الاضافة الاصيله فى الفكر السياسى عند بودان هى ذلك الجزء
الذى تحت فيه وأفاض عن السيادة ، مما يمكن ادتياره أهم أجزاء نظريته
السياسية ، ولعله يكون بذلك قد أعطى الضوء الأخضر لكل من أتى بعده من
فلاسمة للتطرق لموضوع السيادة •

والسيادة صفة لصيغة بالدولة ، وبالدولة القومية الحديثة بصورة
خاصة ، ويبدو أن مكيافيللى اقترب كثيرا من هذا المفهوم الحديث ، حيث انه
كان أول من استخدم مصطلح « الدولة » بهذا المضمون ، الا أنه كان يهتصا
- كما أسلفنا - بصورة رئيسية بالقوة ، والحكام الذين يناضلون من أحاطها ،
وليس من أجل المؤسسات التى تضمها الدولة اذ أن الدولة كانت تعنى عنده
الحكومة أو الحاكم وجهازه الإدارى والعسكرى •

واذا كان كل امرئ سجين خبرته - كما سبق وأن أشرنا - فان بودان
لم يكن ليذهب الى مفهوم السيادة ، وهو مفهوم قانونى ، لو لم يكن قد خبر
القانون واستوعبه ، وقد حدث ذلك بالفعل اذ أنه درس القانون فى جامعة
تولوز ، وهى جامعة امتازت بدراستها المتعمقة فى أصول الحق القانونى ،

(1) D. D. Raphael, Problems of Political Philosophy (London : The
Macmillan Press, 1976), PP. : 54 - 58.

لقد أدرك بودان أكثر من أي فيلسوف سياسي قبله جوهر السيادة الذي يقبع في القدرة على تشريع القوانين الدائمة (١) .

وإذا كان الفضل بالفضل يذكر ، فبالإضافة إلى أسقيته في المنادة بعبد السيادة ، كان من أوائل من ذهب إلى أن البيئة الطبيعية تؤثر على فكر الإنسان وتاريخه واتجاهاته السياسية ، ومن ثم يكون من السابقين إلى البحث في فلسفة التاريخ بالمعنى الحديث ، لقد كان مهتما بالتفسير العلمي للظواهر السياسية في محاولة لإقامة نسق سياسي قائم على مبادئ المعرفة العلمية ، وهذا فانا نستطيع القول بأنه إذا كان مكيا فيللي وضع الأساس القوي للبناء العلمي للسياسة فان بودان بدأ في البناء العاري الظاهر للعيان .

ذهب بودان إلى القوة ، القوة المطلقة للدولة والدائمة كذلك ، حيث لا يمكن أن تتواجد قوة الدولة منثلة في السيادة لفترة محددة لكي تنحل بعد ذلك ، ويبدو أن الظروف الاجتماعية التي يعيشها الفيلسوف ، وإن كان منطلق حل مشكلاتها شخصي ، فإنها قد ثمر لنا أفكارا عالميا يصح لكل زمان ومكان ، بعد ذلك ، وذلك كان الأمر بالنسبة لبودان وهو ينسحب إلى القوة المطلقة للدولة ، إذ أنه عاش في فترة توحدت فيها فرنسا فعلا من وجهة النظر الجغرافية ، إلا أنها وقعت صريعة الصراعات الدينية العنيفة فقد اشترت فيها البروتستانتية الكاثنية خلال القرن السادس عشر انتشارا كبيرا مما دعا المذاهب المسيحية الأخرى إلى محاولة إيقاف ذلك المد بالقوة ، وهكذا بدأت الحرب الدينية عام ١٥٦٢ لتستمر بصورة متقطعة لما يقارب الثلاثين عاما ، ويسجل التاريخ هنا أحداثا رهيبة تدهور الصراع الديني فيها إلى تصلب في الرأي وقتل وقتال ، ومذبحة سان بازثولوميو في ٢٤ أغسطس ١٥٧٢ (٢) خير شاهد على ذلك ، وقد اختلطت الانقسامات الدينية

(١) جان توشار وآخرون ، ترجمة على مقلد ، تاريخ الفكر السياسي (بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨١) ص ٢٣٢-٢٣٣
(٢) مذبحة وقعت ضد المواطنين الهوجونوت (أصحاب الاثلية البروتستانتية) وكانوا يحتفلون في باريس برواج شقيقة الملك شارل

اسى احدتها حركة الاصلاح بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية العميقة مما جعل الصلح بين الفرقاء صعبا للغاية ، وما كانت فرنسا تحتاجه فعلا في تلك الآونة ، كن هو التوسط. والاعتدال في الرأي والمقيدة .

واذا كانت الدولة ذات قوة مطلقة - في حدود أقليمها الجغرافي - ، أسفها عليها بودان ، فانه نادى في نفس الوقت باطلاق قوة او سلطة الحاكم كذلك ، ولكن في ظل التزام أخلاقي أمام الله والمجتمع ، وذلك على غرار ما كان سائدا خلال العصور الوسطى ، ولم يكن للامير الحق في أن يحطم قانوني الله والطبيعة .

وكان بودان وهو يتعرض لتعريف السيادة يؤكد على كونها قوة شرعية وكانت بذلك يود أن يشرق بينها وبين سيادة قائد عصاة القراصنة او اللصوص فوق جميع أفراد مصابته ، ويستمر بودان في تحليله فيفرق كذلك من صور الحاكم في أن يحطم قوانينه وحقه في أن يحطم عقوده وعهوده ، ان الحاكم صاحب القوة والسيادة ليس مرتبطا بقوانين سابقه لان سلطة سن القوانين مطلقة ليست الا بمن حقه هو فقط . الا أن الأمير وهو يتعاقد مع رعاياه أو مع الحكام الآخرين يكون قد التزم التزاما مريوجا ، وعليه فانه ليس في حق في أن يطيح بهذا التعاقد لأن القانون الطبيعي يفرض احترام

التاسع من الامير هنري نادر ، وكان القصر الملكي مسرحا للمناسبات والمآامرات ، وكذلك التقلبات السياسية ، وكأنما كان صورة مصغرة لما كان يحدث في الوطن كله (مابين غلاقات مع اسبانيا ثم انقلاب عليها ومعاودة الاتصال بانجلترا) وقد انتهز الفريق الآخر الكاثوليك انشغال الهوجونوت بهذه الاحتفالات وانقضوا عليهم ذبحا وتقتيلا ، وحدث نفس الشيء في المدن الاخرى حتى ليقال أنه راح ضحيه لتلك المذابح حوالي عشرين ألفا من الهوجونوت ، ولعل هذا كان الدافع الرئيسي الى التفكير في انشاء جماعة « السياسيين » الذين دعوا الى التسامح والحرية الدينية . وأن المواطن الفرنسي موطن أولا وآخرا بفض النظر عن انتماءاته المذهبية الدينية . - أنظر في ذلك : حسن صبحي ، التاريخ الاوربي الحديث (الاسكندرية : مؤسسة شباب الجامعة ، ١٩٨٣) ص ١٤٢ - ١٤٤ .

المعبود . ثم ان القوة المطلقة التي يتمتع بها الامير لا تمنح له ذلك ، وانطلاقا من هذا كله رأينا بودان يفضل الملكية على حكم الارستقراطية او الديمقراطية ، لأن الخصائص التي تتصف بها السيادة من حيث كونها موحدة وغير قابلة للتجزئة . نجد البيئة المناسبة لها في حكم الفرد الواحد .

وعلى الرغم من دعوته الى اصغاء القوة المطلقة على الدولة . فإنه لم يكن يهدف من ورائها أى عنوان على القوى الأخرى : وذلك خلافا لما ذهب اليه برتراند رسل من أن القوة هي السبب الرئيسى لكل الحروب (١) ، اذ كانت وجهة نظر بودان تجاه الحرب تختلف عما كان الواقعيون يرونه ازاءها وتقرب من وجهة النظر الحديثة في هذا الصدد . حيث كان يمتنعها لأنها محطمة لكل أهداف المجتمعات البشرية ، سواء كانت مادية أم روحية ، إلا أنه آمن بضرورة الحرب في حالة واحدة وهي رفع العدوان عن الوطن والتصدي للمعنى على أرضه وممتلكاته (٢) .

وهكذا نستطيع أن نصوغ أخيرا فلسفة بودان في هذا الشأن بأنه كان يدعو الى دولة قوية بلا عدوان ، وملكية بلا تحكم ، متسامحة دينيا ، ومتسامكة أخلاقيا مما يعتبر ازاء انه ناقض مكيا فيللى جدا في الكثير من المبادئ التي ذهب اليها ، ومن ثم يمكننا القول أنه حاول رأب الصدع الذي أحدثته المكيا فيللى حين فصلت السياسة عن الأخلاق ، وحين أنزلت السياسة من سماء المثل الى أرض الواقع .

(1) Bertrand Russell, Political Ideals (London: Unwin Books, 1963
P. . 50

(٢) انظر في ذلك :

— William Ebenstein. Great Political Thinkers. op. cit., PP. : 349-351

— على عبد المعطى محمد ، السياسة أصولها وتطورها في الفكر

الغربي (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٣) ص ٢١٠ - ٢١٩ .

— عبد الرحمن خليفة ، مثالات سياسية ، مرجع سابق ، ص : ٣٦٣ -

نظرية القوة لدى فلاسفة العقد الاجتماعي :

قبل الحديث عن موضوع القوة في مدرسة العقد الاجتماعي لابد من معالجة توضع لنا ماذا نقصد بمصطلح العقد، وفي هذا لابد لنا من العودة الى الانسان في بداية حياته حيث وجد في مجتمعه البدائي ممارسا لكل أوجه النشاط التي تستلزمها معيشته واستمر به الحال معتمدا على ناتج يديه فترة طويلة من الزمن ، أحس بعدما تحت ضغط عوامل وظواهر مختلفة بميل غريزي نحو الائتلاف مع أقرانه في نوع من التجمع حفاظا على النفس ، وطلباً للأمن والامان ، وقد أدرك بفطرته أن ما يطلب لن يتوفر وهو يعيش في عزلة عن الآخرين ، فكان أن أقام مع من كان يعايش في بيئته صورة بسيطة للمجتمع البدائي انتهى تمت فيه العمليات الاجتماعية والاقتصادية الاولى في صورة المقايضة وتبادل السلع والمذفع ، ومع مرور الوقت أدرك كذلك ان هذا التجمع لابد له بمن يتولى أمره ليفرغ كل عضو مشارك فيه الى ما أهمله له الطبيعة من عمل يستطيع القيام به ، فارتضوا من بينهم أحدهم للقيام بهذه المهمة ، ومن طبيعة الامور أن ولي أمر الجماعة لا يستطيع أن يمارس اختصاصاته دون سلطة تعهد اليه ، فكان أن تنازل له كل واحد عن جزء مما يتمتع به من حقوق طبيعية ، وهكذا نشأ مايسميه علماء السياسة والاجتماع بالعقد الاجتماعي ، وعليه فلا يستطيع العصر الحديث أن يدعي بأنه مستدخ الفكرة ، حيث أنها مورست بصورة طبيعية في القديم من الزمان ، الا أنه في حقيقة الامر يرجع الفضل الى أوروبا العصور الحديثة وفلاسفتها السياسيين في إعادة توجيه الاصواء الى فكرة العقد الاجتماعي كنظرية مفسرة لنشأة الدولة ، حيث تذهب الى أن الدولة قامت نتيجة اتفاق متصود واختياري عقده البدائيون الذين خرجوا من حالة الطبيعة التي كانوا يعيشونها قبل الاتفاق .

ومما يجدر بالذكر هنا أن العقد ليس سوى افتراض خيالي بمعنى عدم مسابقة تاريخية له ، حيث التجيء اليه المناذون به كترير هيتافيزيقي لنشأة الدولة ، مما جعل أحد فلاسفة العصر الحديث « كانط » يصفه بأنه خرافة منهجية ، خرافة من حيث انه خيالي ابتدعته فئة من المفكرين ، دون أن تكون

له أصول واقعية ، ونهحية من حيث انه اتبع منها مينا في اقامه الدولة :
تجمع لمجتمع فدولة .

وفكرة العقد الاجتماعى فى حقيقتها هى مجرد تعبير عن قنمين
اساسين فى حياة الانسان ، وهما قيمة الحرية بمعنى ان الارادة هى
الاساس الذى ينبى أن تقوم عليه الحكومة ، ثم قيمة العبدالة بمعنى أن
الحق وليس التمسب هو أساس المجتمع السياسى كله (١) .

ومن الامور الجوهرية فى هذه النظرية الادعاء بان الانسان عاش فى اول
امره على حالة من الطبيعة اختلفت طبيعتها وطبيعته من فينسوف الى آخر ،
وذلك قد ان تظهر الدولة الى الوجود ومن ثم يمكن أن نقول بان حقوق
الانسان ار بصورة أخرى حقوق المواطن الفرد أسبق فى الوجود من حقوق
الدولة التى ساهم هو فى انشائها (٢) .

وعلى الرغم من اشترائك فلاسفة العقد ، واتفاقهم فى فكرة العقد ذاتها ،
فانهم استخدموها بصورة مختلفة ، حيث فى الوقت الذى جعلها هوبز تبريرا
لحكم القوة أو الحكم الملقى المطلق ، فقد استخدمها لوك ليؤيد الحكم
الدستورى ، فو الملكية المقتبة انطلاقا من حق الافراد فى الثورة على الحاكم
صاحب السلطة ، أما روسو فقد ذهب مخالفا لهوبز تماما ومغالبا فيما ذهب
اليه لوك حين استخدمها ليؤيد نظرية السيادة الشعبية ، وعلى وجه العموم
فان النظرية استخدمت لتأكيد ضرورة قيام السلطة فى الدولة على رضى

(١) عبد الرحمن خليفة ، فى الفكر السياسى (الاسكندرية : دار
المعرفة الجامعية ، ١٩٨٦) مذكرات غير منشورة ، ص : ١٦٤ - ١٦٧ .
واقتر كذلك :

→ D. D. Raphael, Problems of Political Philosophy (London : The
Macmillan Press Ltd., 1976) PP 85 88

(٢) انظر فى ذلك .
— Locke, Hume and Rousseau Social Contract (Oxford : University
Press, 1976) Introduction by Ernest Barker, PP : xxxiv

المحكومين واقتناعهم ، وذلك بقدر ما يتبع للشعب أن يمارس حقوقه وحرياته ، وفي نفس الوقت ساعدت النظرية على روال الصفة المقدسة التي أضفاها لفكر البصور الوسطى على الدولة ، بعدما تبين أن الإنسان هو الذي شارك في إيجادها وهكذا أصبحت السلطة في الدولة أقرب إلى الأرض وإلى حياة البشر منه إلى السماء والسلطان الإلهي .

وإذا ما عدنا إلى سابق مصطلحنا ، فإن مفكر القوة في هذه المجموعة من الفلاسفة هو توماس هوبز Thomas Hobbs (١٥٨٨ - ١٦٧٩) .

نشأ هوبز في بيئة شهدت الكثير من الصراعات الدينية والسياسية خلال النصف الأول من القرن السابع عشر ، وقد أظهر نبوغا مبكرا ، إذ استطاع أن يقرأ اللاتينية والاعريقية وهو صبي لم يتعد السادسة من عمره بعد ، وانتسب إلى جامعة أكسفورد وهو في الخامسة عشر ليعمل بعد تخرجه معلما للابن الأكبر للورد كافندس ، وكان تلك الأسرة إحدى المائلات الأرستقراطية الكبيرة في إنجلترا ، ومن طريقها استطاع هوبز أن يلتقي بكثير من رجال الفكر والعلم في العالم ، مثل بيكون وهارفي وديكارت وجاليليو وقد سافر هوبز طويلا وكثيرا بمفرده وفي صحبة هذه العائلة عبر كل أوروبا ، وهكذا استطاع أن يشهد من كتب التطورات العلمية والفلسفية في تلك الآونة ، وتأثر وهو يسوق فلسفته بما ساد القرن من علوم طبيعية ، ولذلك فقد كان من أوائل من تآزر على المنهج اللاهوتي الذي قام عليه مجتمع العصور الوسطى ، ليقيم فكريا علميا منطقيا ، ويفسر الكون تفسيراً ماديا حركيا . والإنسان لديه يحضن لهذه المادية الحركية منذ بداية حياته التي يحكمها غامل الانانية ، وقد تمثلت كما ادعى في حرص الكائن البشري على ما يحفظ عليه ذاته ، ويدفع عنها ما يضر بها ، بل إنه سعى إلى إقامة نظرية سكيولوجية تجعل من الانانية ركيزة علمية للسلوك ، ويعتبر رغبة الإنسان في توفير كافة دواعي الأمن لذاته - أي غريزة حفظ الذات - ضرورة لازمة للطبيعة البشرية . ولكنها - لأسباب عملية - تلازم الرغبة في القوة (١) .

(١) فؤاد محمد شبل ، الفكر السياسي ، دراسات مقارنة للمذاهب

ولذلك فقد كانت حياة الانسان في تلك الحالة الطبيعية تنطلق من منطلق محدد هو التنافس الذي يقوم على الخوف مما يؤدي الى صراع وحرب قد تطيح بالبناء كله وتلك حالة خلت من كافة القواعد الاخلاقية اللهم الا المصلحة الشخصية التي يسعى الانسان اليها بكل ماله من قوة ومنعة وقدرة على الخداع والاحتيال ، ومن ثم فلكل فرد الحق في أن يحصل على ما يستطيع الحصول عليه ، وبأى وسيلة كانت ، وكأنه بذلك يردد ماسبق أن نادى به مكيا فيللى ، رعى عدا يكون الحق الطبيعي عند هوبز أولى اساسى يسبق أى قانون آخر حتى ولو كان طبيعيا . وبما أن الافراد يتقاربون في قوتهم ، فإن يستطيع أحدهم وضع حد لهذا الصراع ، ولذلك فسوف يظلون في حالة خوف وترقب .

وحين تم اقامة العقد ظهرت هناك الحاجة الى قوة عليا تلزم الجميع باحترام وتنبذ بدود العقد . وان لم تتوفر هذه القوة فلن يكون العقد سوى كلمات جوفاء بدون معنى واقعى ، هذه القوة أو بمعنى آخر هذا الشخص المعنوى الذى تتوافر فيه كل هذه المقومات هو الدولة التى يسميها هوبز بالعالمق العظيم أو التنين ، وان تكلمنا باجلال أكثر هذه هي نشأة « الاله الثانى » - على حد قول هوبز - الذى ندين له فى ظل « الاله الخا » .
بسلامنا والدفاع عنا (١) .

وطنا ان عدا التكيان يتمتع بكل القوة والسيادة فسوف تصبح له السيادة جميعا . وكل من تنادى هم الضعاف الذين يجب ان يخضعوا لازادته التى هي القانون ، ومن ثم فليس لهم حق الثورة عليه ، ولا يحق لهم بالتالى

السياسية والاجتماعية ، الجزء الاول (القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب ، ١٩٧٤) ص : ٣٩٤ .

(١) بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، الطبعة الرابعة (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٤) ص ٢٤٦ - ٢٤٩ .
وانظر كذلك .

— W. J. Stankiewicz, Aspects of Political Theory, (London : Collier Macmillan, 1976) PP. : 140 - 143.

تعبير شكل السيادة أو شكل الحكم (١) . وهكذا تتبلور نظرية القوة لدى هوبز شيئاً فشيئاً ، وقد استحدثها وسيلة وأداة ، وسيلة لتأكيد الحكم المطلق ، وأداة في يد الحاكم لإنجاز ما يريد ، ويجب ألا ننسى أن هوبز كان دائماً يستخدم فكرة العقد الاجتماعي لتبرير سيادة القوة وقوة السيادة .

والقوة عند هوبز لا تتجزأ ، حيث أنها إذا ما قسمت أو وزعت - فلن يستطيع حائزها ضمان الطاعة بين المواطنين ، ولذلك فقد جرمها لاتنفصل عن صاحبها ، ولا يمكن التنازل عنها لاسيما ان اتصل الموضوع بالدولة ، ومن هذا المنطلق كان لا يؤيد أن نظام يضعف من قوة السولة وكم كان يرى أن الحرب في إنجلترا كان بالإمكان تجنبها لو لم تكن القوة أو السيادة مقسمة بين الملك واللوردات ومجلس العموم . ثم ان الرغبة هي القوة تتحول بالتالى لئلى تصبح الرغبة فى الحرية . وتلك حالة نستطيع فيها تحقيق رغباتنا التى نتطلع اليها ، والقوة التى ينصف بها الحاكم لا بد وأن تكون مطلقة وفى هذه الحالة سوف يكون هناك نظام فى الدولة ، وفى حالة عدم تمتع الحاكم بهذه القوة المطلقة ، لن يكون هناك سوى الفوضى وما يترتبها من عدوان وقتال ، ولذلك لا خيار أمام المواطن الا أن ينحاز الى مع الحاكم تلك القوة المطلقة ضمانا للامن والطمانينة فى ربوع الوطن (٢) .

وعلى الرغم أن دولة هوبز كانت دولة مسيحية (٣) فانه كثيرا ما كان ينصح الحاكم أنه لئلى يستطيع أن يحتفظ بالسلطة فى الدولة قوية ، لا يبقف عليه أن يسمح بنمو جماعات أو مؤسسات تتوسط العلاقة بين الدولة والمواطن، ولهذا فقد كان متعظما أن يوقف تدخل الكنيسة فى شئون الدولة ، وعلى هذا فان الكنيسة لديه انما هى احدى مؤسسات الدولة ، وبقاؤها انما يعتمد على وجود الدولة وليس العكس .

(1) Robert Dowse and John Hughes, Political Sociology (London . John Wiley & Sons 1975) P . 21.

(٢) محمد طه بدوى ، أصول علوم السياسة (الاسكندرية : المكتب المصرى الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٦٦) ص ٢٥٥ - ٢٦٠ .

(٣) المرجع السابق : ص : ٢٦١ .

لقد ذهب هوبز بعننا في تأييده لمعادلة القوة ، وهو في ذلك لم يكن يؤمن بنظام سياسي محدد . وما كان يشغل باله هو براجماتية الحكومة القوية المؤثرة ، وعليه فلم تكن الشرعية تحظر له على بان ، ولذلك كان مستعدا - على الرغم من تأييده للنظام الملكي المطلق - لمساندة كرومول بعد اطاحته بالملكية واقامة أول جمهورية في انجلترا - والتي لم تطل مدة بقائها سوى مايقارب تسع سنوات فقط . وذلك انطلاقا من أن كرومول كان هو صاحب القوة الفعلية التي أعادت الأمن والنظام الى انجلترا ، وحين عاد تشارلز الثاني وعادت بعودته الملكية عام ١٦٦٠ أظهر هوبز واقعية لانؤم الا بمنطق القوة في استعداده للاحياز ان صف الملكية مرة اخرى .

وهل لنا بعد ذلك كله أن نسأل هوبز عما اذا كانت القوة وحدها تستطيع أن تقيم نظاما سياسيا مستقرا ؟ سألته وقد شهد تجربة كرومول ، حقيقة أنه يؤكد على أهمية القوة في علم السياسة ، وذلك منطلق سليم ، ولكن هذا العلم ، من جانب آخر ، يركز على المؤسسات السياسية وهو يحاول أن يكشف عن توزيع القوة داخل النظام السياسي ان هوبز يفترض أن الأفراد لن يتسنى لهم تسوية منازعاتهم بطريقه عقلانية او بالفهم المتبادل المتبادل لوجهات نظر بعضهم ، ولذلك يلتجئون الى القوة وسيلة الى تلك التسوية . متناسيا في ذلك فطرة الانسان في الائتلاف والتجمع ولاسيما في مواجهة الكوارث او امام رهبة الموت مما يدفعهم دفعا صوب قدر من السلام فيما بينهم .

لقد تجاهل هوبز العلاقات الاجتماعية التي تنطلق من نسق القبرابة والنظام العائلي مما أدى به الى انكار التقاليد والاعراف التي تجمع بين الأفراد في المجتمع الواحد في وحدة متآلفة ، ويبدو كذلك أنه لم يعر اتجاهات التشيئة الاجتماعية المتأصلة في الطبيعة البشرية الاعتمام الكافي ، ومن ثم فانه يكون بذلك قد ذهب مخالفا المنطرة الكلاسيكية للانسان على أنه كائن اجتماعي أو على أنه الكائن الذي يولد وبه فطرة التجمع ، حين نصادي بأن السي ، الوحيد الذي يربط البشر سويا في المجتمع هو بناء قوة قادرة على أن

تبعث الرعب في قلوبهم جميعا (١) .

وقد أسند هوبز لصاحب السيادة حقوقا جعلته يطلق يده في تنظيم شئون الدولة حسبما يراه صالحا لها ، دون النظر الى أى اعتبار آخر ، مما جعل بعض الباحثين يذهب الى القول بأن هوبز اشتهر في نظريته عن القانون براه القائل ان القانون هو ارادة الحاكم (٢) . وفي ذلك يمكن أن يقال الشيء الكثير في باب اطلاق الحكم والسلطة والقوة اللتين يتمتع بهما الحاكم بالتالى .

ويبدو أن هوبز كان يود أن يقدم لنا نسفاً لنسبنا في نظرية الحكم يزاوج فيه بين القوة والسلطة ، وهو وإن كان قد صادف بعض التوفيق في ذلك ، إلا أنه لم يدرك كل أبعاد العملية السياسية التى تضم الكثير من البنيات فى مركب معقد . ولذلك نستطيع أن نقول أنه نجح فى صياغة فلسفة سياسية ، فى الوقت الذى اتجه فيه مكيافيللى - على سبيل المقارنة - الى الناحية التطبيقية ، حين تطرق الى الوسائل العملية فى فن الحكم ، مما يجعلنا نصنف هوبز فيلسوفا سياسيا ، ومكيافيللى عالما سياسيا .

وعلى أية حال نمتد كان هوبز فيلسوف قوة . إلا أن مبدأه فى القوة أغضب الجميع ، أغضب أصدقاءه من الملكيين حيث رفض مبدأ السلطة الالهية للملوك حين جعل السلطة مستمدة من الشعب ، وأغضب الليبراليين حين أعطى السلطة الحاكمة كل القوة فى الدولة مما يعتبر مقدمة للنظريات الشمولية فى الحكم .

ويكفي هنا هذا القدر من الحديث حول هوبز لتكون لنا كلمة صنيعة عن جور لوك (١٦٣٢ - ١٧٠٤) وعما اذا كانت له نظرة معينة حول القوة ، حقيقة له وجهة نظر ولكنها تختلف فى تطبيقاتها ، حيث فى الوقت الذى

(1) R. M. Maciver, The Web of Government (New york : The Free Press, 1965) P. : 55.

(٢) امام عبد الفتاح امام ، توماس هوبز : فيلسوف العقلانية (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) ص : ٣٨٣ .

اعطى هوبز فيه القوة مطلقه للحاكم أو الهيئة الحاكمة ، فقد جعلها لـلـوك للمجتمع كله بل انه ذهب الى تحديد سلطة الحاكم وضرورة خضوعه لسلطة القانون الذى تصنعه الحكومة عند هوبز وتبحث عنه عند لودزطالما ان القانون الطبيعى موحود ، وعنده فان القانون يسبق وجود الحكومة عند لوك ويأتى نتيجة لها عند هوبز .

لقد كان هوبز مقتنعا الى درجة كبيرة بضرورة استخدام القوة والاكراه لتدعيم التماسك الاجتماعى الى الدرجة التى لايتحيل معها مجتمعا بدون حكومة وكان انحلال الحكومة يعنى عنده انتهاء كل نظام وتوقف كل حياة مدنية والموت الى الحياة البربرية . الا ان لوك بآرائه التى كان ينادى بها ، كان يعنى مبدأ هاماً من المبادئ الرئيسية للحرية الكلاسيكية بالفصل التام بين الدولة والمجتمع . وفى مجال المقارنة نجد ان المجتمع هو الأكثر أهمية ودواما ، وانحلال الدولة أو الحكومة لايعنى انحلال المجتمع بالتبعية . بل العكس هو الصحيح بمعنى انه فى حالة انفسراط المجتمع تزول وتنتهى الحكومة .

وعلى الرغم من ذلك فان لوك اباح استخدام القوة المطلقة وشن مصا الطاعة على الحاكم الديكتاتورى لانه يستخدم القوة غير الشرعية ، ولذلك لابد من مسايلة القوة بالقوة . وهكذا يكون لوك قد أطلق الحرية الفردية الى أقصى مدى لها ، وهو فى ذلك اسما ينادى لشرعية الثورة ضد الحاكم الذى ينحرف عن المسار السليم للنظام الديمىراطى (١) .

وبالمثل لم يكن للقوة نصيب كبير فى فكر جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨) ، حيث ان المجتمع السياسى لديه لايقوم على أساس القوة ، لأن اصطلاح « حق الاقوى » اصطلاح متناقض لا معنى له ، وفى ذلك يقول روسو "انه اذا نظر الى القوة وحدها ، ومعنى بايضاح النتائج المرتبطة بها ، وجد أن شعبا يحسن الصنع اذا اضطر الى الخضوع لخضع ، ولكنه يحسن الصنع

(1) Rodee and others, Introduction to Political Science. Fourth edition (Japan : Macgraw Hill Book Company 1981) PP . 26 27

أكثر إذا ما استطاع خلع العظم أنه يستفيد حريته بالحق عيه الذي سلبه إياها ، ويستطرد روسو ليقول أننا إذا أدركنا أنه ليس للإنسان من سلطان طبيعي على أخيه الإنسان ، رادكنا أن القوة لا يمكن أن تحقق حقاً ، لعرفنا أن السلطة الطبيعية بين الناس إنما تقوم على اتصالات مؤقتة بينهم - وأن صاحب القوة العليا - أي الأقوى لا يمكن أن يؤتى من القوة ما يكفل له السيادة دائماً ، اللهم إلا إذا قلب « القوة » إلى « حق » و « الطاعة » إلى « واجب » . وهذا محال لأن الحصول للقوة حكم ضرورة . ولا يمكن أن يكون واجبا لأنه ليس بالمثل الإرادة الحرة ، فنحن إذا لم نكن مجبرين على الحصول ، فليس ثمة الترام يضطرنا إليه ، وس ثم فإن القوة لا تخلق حقاً (١) .

فلك هي القوة في منزلة العقد الاجتماعي ، اتحدوا فلاسفتها وسائل إلى غايات محددة ، وإن كانت الصورة تتخذ شكلاً واضحاً لدى هوبز الذي أضاف لنا الكثير إلى رصيد القوة في الفكر السياسي إلا أنها كانت قوة ذات طبيعة معينة ، حيرت! لاصدقاء. لمقبل الاعداء ، ولكنها على أية حال أضاعت الطريق للكثير من تطبيقاتها العملية .

هيجل وفكر القوة

ينفق مؤرخو السياسة على أن أهم منجزات روسو السياسية كانت فكرة الإرادة العامة التي نادى بها في أحرى إياه لتمثل قمة التضج السياسي لديه ، وقد أغل روسو من قدرها لدرجة أنه جعلها تسيطر على الجسد السياسي للدولة ، وجعلها تسمى للحفاظ عليه وعلى كل عضو

(١) محمد علي محمد وعلى عبد الحظي محمد . سياسة بين النظرية والتطبيق . مرجع سابق ، ص : ١٨٧ - ١٨٨ .
والقرأ في ذلك أيضاً :

— S. E. Finer, Comparative Government (Penguin Books, 1984)

فيه (١) ، وحيث أنها المصدر لكل القوانين التي تنظم العلاقات بين الافراد وبعضهم وبين الافراد والدولة ، فان طاعتها واجبة انطلاقاً من كونها التعبير عن الحرية الاخلاقية للفرد ، فاذا مارفض هذا الفرد تلك الطاعة فسوف يضطر اليها بالقسوة ، وعند روسو لايعنى ذلك سوى مجرد اجباره على ان يكون حراً ، ومن هنا نفذ كل من اراد ان ينتقد روسو اذ كيف يتأتى أن يكون هناك اجبار وتكون هناك حرية في نفس الوقت . وعلى أية حال فان روسو لم يكن يدعى أنه بذلك يضع سلاحاً قوياً في يد الفلاسفة الذين قدسوا الدولة في العصر الحديث ومن أولهم هيجل الذي أعطاهم قوة مطلقة وأغفى عليها قيمة عالية فوق قيمه وقوة المجتمع المدني ، وجعلها تتحكم في كل جوانبه الاخلاقية ، على الرغم من اعترافه بضرورة وجود مكونات المجتمع من نقابات وطبقات وجمعيات ومجتمعات محلية . لأن الافراد بدون هذه التكوينات سوف يتشققون الى مجرد عدد من الوحدات البشرية ، لايتخذون شكلاً معيناً ، وبالتالي لن يكون لهم تأثير في أنشطة الدولة ، ولذلك كان هيجل يرى أن الدولة لاتتكون من مواطنين قائمين بذاتهم ، حيث ان الفرد لابد وان يوضع في مكان وسط عن طريق سلسلة من المشاركات والارتباطات قبل أن يصل الى المركز النهائي للمواطنة في الدولة (٢) .

لقد مجد هيجل الدولة وجعلها تسمو مرتبة ومقاماً وقوة على الافراد المكونين لها وهي - طبقاً للجيل الهيجلي - غاية ونهاية التطور التاريخي ، ومن ثم فهي مصدر كل القيم الاخلاقية والاجتماعية والروحية ، وهكذا يتحول الانسان المشارك في أنشطتها من فرد أو كائن بيولوجي الى شخص يشارك في

(١) ويكون روسو بمناداته بفكرة الارادة العامة هذه قد غير من التصور الميكانيكي للدولة ، الذي ذهب اليه كل من هوبز ولوك ، وأعاد الى الأذهان النظرية النصوصية التي تعود تاريخياً الى أفلاطون وأرسطو .

(2) Sandor Haleksy, Mass Society and Political Conflict

(Cambridge : University Press, 1976) P. : 12

- واقرأ في ذلك أيضاً :

- جورج مياين ، ترجمة على ابراهيم السيد ، تطور الفكر السياسي ،

الكتاب الرابع (دار المعارف بمصر ، ١٩٧١) ص ٨٦٤ - ٨٨٣ .

الحياة السياسية ، ويدخل في علاقات مختلفة داخل مدى الدولة التي بدونها جميعا لاتقوم هناك ازادات خاصة - بل لاتقوم للجتمع قائمة - حيث أن الدولة وما تفرض من قوانين وماتضع من تنظيمات هي التي تخلق لنا « الإرادة العامة » التي تتحكم في المواطنين بصورة تكاد ألا تترك لهم أى قدر من الحرية الفردية ومن ثم فهي القوة المسيطرة المتحركة في مقدراتهم ، مما ينتج عنه الإبقاء للمواطن الفرد في معزل عنها ، وتلك وجهة نظر عكستها أغلبية المدارس الاجتماعية الحديثة .

وهكذا تتجسد في الدولة كل السلطة السياسية التي تقبح في هذه الشخصية الاعتبارية انطلاقا من كونها فكرة مقدسة ، ومن ثم فقوتها ، مطلقا شاملة ، لا ينسحب عليها القانون ، وكذلك فهي تحل وتترفع عن أى مساءلة أخلاقية ، لكونها ذاتا تملو فرق كل الاعتبارات الحلقية ولذلك ينبغي على الفرد أن يضحي بنفسه في طريق الحياة ، وبهذا يكون هيجل قد أحضج الفرد تماما للدولة التي ينبغي أن تكون قوية لانجاز ذلك (١) .

وإذا كنا نستطيع أن نضفي سمة الواقعية على مفكرى السياسة في قرننا العشرين ، فإننا لانتطيع أن ننكر أصولها التاريخية التي تتمثل في مفكرى القوة مثل مكيافيللى وهوبز وهيجل ، - على الرغم من اختلاف منطلقاتهم ما بين العلمية والفلسفية - حيث تأمل لديهم الاحساس بضرورة توافر عوامل القوة لاستقامة العملية السياسية - كما سبق وأن أشرنا ، وذلك في مواجهة المدرسة العقلانية التي ينضم الى عضويتها فلاسفة من أمثال لوك وروسو وبيرك - على الرغم من تناقضهم في آرائهم التي ذهبوا اليها بصدد وقائع الحياة السياسية - .

(1) John C. Garnett, Commonsense and the Theory of International Politics (London : the Macmillan Press 1984) P. : 123.

وافرا كذلك .

- امام عبد الفتاح امام دراسات هيجلية (القاهرة : دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) ص ٩١ - ١٣٦ .

وفى مواجهة هؤلاء وهؤلاء نجد فريفا آخرًا يستخدم القوة فى عمليات أقرب ما تكون الى - النورية - وعلى رأسهم كارل ماركس - وسوف يأتى الحديث عنه - الذى ينادى بالصراع ، ويذهب الى القوة التى يستخدمها فى محاولة تغيير الوضع الطبقي للمجتمع ، وعليه تكون غاية القوة لديه قد اختلفت تماما عن غاية القوة فى فكر من سبقوه الى الحديث عنها .

وعلى كل حال فلا نستطيع أن ننكر أن فكر القوة عند هيجل أصبح إضافة الى - ترسانة - الأسلحة التى يستخدمها أصحاب الأيديولوجية الشمولية التى تضحي بالفرد فى سبيل الدولة التى ينبغى أن تسيطر على جميع مظاهر حياة الأمة رطاقاتها المنتجة .

ولذلك كله يمكننا أن نذهب مع جورج سباين فى تأريخه للفكر السياسى ، حين يعتبر عيجل ، كيا فيلى ألمانيا ، اذ ظهر الشيء الكثير من التفهم الراسخ للحقائق التاريخية ، والواقعية السياسية الصلبة (١) .

ويبدو أن نظرية هيجل فى القوة سرعان ما اخذت طريقها نحو التطبيق الواقعى على يد أحد مواطنيه . السياسى العتيد بسمارك (١٨١٥ - ١٨٩٨) ، رجل الدولة القوى . وموحد التراب الالماني . أول مستشار للامبراطورية الالمانية بعد قيامها خلال القرن التاسع عشر وزعيم المدرسة الواقعية فى الفكر السياسى الالماني .

وكان أول عهد بالمناصب السياسية حين انتخب عضوا فى البرلمان البروسى عام ١٨٤٧ ، وتدرج فيها حتى وصل الى منصب رئيس الوزراء عام ١٨٦٢ ، فكان أن بدأ فى ممارسة سياسة مطلقة . فحل البرلمان وخرق الدستور ، وتسلم زمام الشئون الداخلية والخارجية ، وتحكم فى الميزانية ، وهكذا أصبح الرجل القوي فى جميع انحاء الامبراطورية ثم اتجه ببصره الى خارج المانيا وبدأ فى ممارسة سياسة القوة تجاه الدول الاجنبية ففرض الخوف والرهبة من المانيا فى نفوس الجميع ، فعينا فى ذلك بكل وسائل

(١) جورج سباين . تطور الفكر السياسى ، مرجع سابق ، ص: ٨٤٩ .

القوة ، مما جعل الكثير من المؤرخين يطنقون عليه رجل القرن التاسع عشر
أو بصورة أخرى يسمون القرن ولاسيما فى الجزء الثانى قرن بسمارك .

ويموت الامبراطور فردريك الثالث وتولية وليه الثانى عام ١٨٨٨ نشأ
هناك صراع فى سبيل القوة بين بسمارك والقيصر الجديد . انتهى بـسـبـزل
بسمارك من المستشارية عام ١٨٩٠ .

والآن نستطيع بعد ذلك كله أن نحكم عليه بأنه كان رجل قوة ، نقل
فلسفة القوة الى عالم الواقع ، لكى يفتح لنا مجالا جديدا على مصراعيه فى
واقـ العملية السياسية ، مجالا يمكن أن يتحول الى بيئة تجريبية لكل النظريات
التي نادت بالقوة ، ولاسيما ان كانت مصادرها قريبة اليه تستقى مادتها
النظرية من نفس المنابع التي تستجيب لتطبيقاتها العملية (١) .

تلك هى بعض الامثلة افكرى القوة عبر العصور التاريخية المتعاقبة ،
أمثلة ذهب أصحابها مذاهب مختلفة فى استخدامهم لمعادلة القوة ، الا أن
المنطلق كان مشتركا وهو النظرة الوظيفية الى القوة التي اتخذوها وسيلة الى
غايات محددة . قد تكون شخصية وقد تكون على مستوى عام ، وعلى أية حال
فان الصراع للوصول الى القوة سرف يظل هو السمة المميزة للمجتمعات
البشرية جميعها ، بل ان القوة فى حا. ذاتها أصبحت هى الخاصية الضرورية

الأمى نظام سباسبى يسعى لتوطيد أركانه ، وكذلك لاي قائد أو زعيم ، حيث
لا نساء للصعيف فى عالم يتصارع فيه الاقوياء ، لاسيما بعد سيادة المفاهيم
الجديدة فيما يسمى بالثورة السلوكية التي يجتازها علم السياسة الآن والتي
تطلب التطوير فى المفاهيم القديمة . وأغلب الضن بل أغلب اليقين أن القوة
هى التي تستقطب كل دروب التعبير ، وان غلفت أحيانا فى صور تتسق
والمزاج السياسى العام ، الا أنها تكشف عن نفسها فى أول صدام مع وقائع
الحياة العملية . والعلاقات الدولية المعاصرة كلها أدلة على ذلك لدرجة أن
اسرح السياسى العالمى أصبح استعراضا لما تتمتع به الدولة من قوة .

(١) افرا فى ذلك .

— جلال يحيى ، أوربا فى العصور الحديثة ، حتى الحرب العالمية الاولى
(الاسكندرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١) ص ٣٩٢ — ٤٠٢ .

وبسبب ذلك كله ، ولأن القوة أصبحت محور البيئة الحضارية الحديثة ، فقد تحولت بالتالى الى أن نكون هي المطلب لكل الملموم الانسانية من اجتماع واقتصاد ونفس . وتعدت ذلك لكي يتخدها أصحاب الفلسفات الفكرية منطلقا عمليا لهم . وقد يكون من الضروري دراستها أو دراسسة احداها ، كمثال للديناميكيات التي تتأور من المواقف المعينة عبر الاطشار الايديولوجى ، وأفعلن مايمكن أن يقدم كنموذج لذلك هو النظام الماركسى الذى مازالت أصداءه يردددها أكثر من نصف سكان العالم على الرغم من انقضاء مائة عام أو يزيد على رحيل مؤسس الفكر فى البداية ، ولعل هذا هو أحد السوائى التى جعلتنا تقدم على دراسة هذه الايديولوجية فى الجزء الآخر من الكتاب .

تصنيفات القوة :

كان لنا بعض للحديث فى البداية عن القوة كعلاقة تتواجد ان توافر لها طرفان ليسا على نفس المستوى فى التمتع بمقوماتها ، ولعله من هذا المنطلق كانت دراستنا لها ، وليس كمعضلة أخلاقية أو دينية ، واذا كان الأخلاقيون يتوقفون لدى بعدها المعنوى ، ويعتبرونه شيئا يمكن أن يقتنى وأن يلبس لمسا حسيا ، الا أنه يكى ظاهرة علاقة تطل فى حالة حركة . وتطل فى حالة صيرورة وتطير لا كشيء يستأثر به بعض الافراد ، بل كعلاقات تصون بقاء الجماعة ، وتحولها الى جماعة متماسكة (١) ومن ثم يكون للقوة دور اجتماعى فعال بالإضافة الى أدوارها الأخرى فى السياسة وغيرها . بل لقد وجد من بين رجال الاجتماع (هولى) من يدعب الى ان كل فعل اجتماعى هو فى جوهره ممارسة للقوة ، وكل علاقة اجتماعية هي معادلة معينة للقوة ، وكل جماعة او نسق اجتماعى ليس سوى تنظيم معين للقوة (٢) وان كنا نرى فى ذلك توسيعا لدائرة القوة لتشمل كل تعامل بين الكائنات البشرية بصورة تكاد أن تكون

(١) حسن صعب ، علم السياسة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٦)

ص . ١٧٢ - ١٧٨ .

(٢) نزيل السمالوطى ، بناء القوة والتنمية السياسية (الاسكندرية :

الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) ص : ٦٣ .

ممنوعه أو متعددة ، حيث أنها تعض الطرف في معادلة القوة عن العوامل الأخرى مثل العامل النفسى والاقتصادى والسياسى التى تتداخل مع بعضها فى كل يثمر لنا فى النهاية محصلة هى مانعرفه باسم القوة ، وتلك كلها هى بعض الأهداف البعيدة للثورة السلوكية فى علم السياسة والتى سبقت الإشارة إليها .

ثم ان بعض الاستخدام للقوة يعتمد على كونها مضمرة غير معلنة ، بحيث ان الكثير من المدارس والحاضرين لها قد لا يستشعرون وجودها مما قد ينقلها الى كينونة أخرى كأحد الفروع المنبثقة عن القوة ، والتى سوف تأتى الحديث عنها .

وإذا كانت القوة علاقة بين طرفين فلا بد وأن يكون هناك موضوع لتلك العلاقة التى لا يمكن أن تصدر من فراغ وذلك هو المطلق لتصنيف القوة ، فهناك على سبيل المثال قوة الكاعن على حواريه ، وقوة الرائد على مريديه وقوة السيد على عبده ، وقوة الرئيس على مرؤوسيه وهكذا ، ثم اننا اذا ما أردنا أن نتحدث عن الصبغة أو اللون الغالب من النشاط على القوة الممارسة فسوف نجد هناك مثلا القوة الاقتصادية والقوة الزراعية والقوة المالية والقوة العسكرية والقوة السياسية ، بل اننا يمكن أن نتحدث كذلك عن قوة العدل وقوة الشخصية ، ونسمع فى بعض الأحيان عن قوة الحب ، الذى يدفع الانسان الى تغيير السلوك منلما يفعل الخوف تماما ، وتحليل بسيط لآل وجه من أوجه القوة هذه يمكن أن نصل الى مضمون محدد له حينما نقول على سبيل المثال أن دولة ما تتمتع بقوة عسكرية كبيرة : حيث نعنى انها تمتلك الكثير من الجيوش والطائرات والسفن والمعدات والعتاد ، وبالمثل ندرك تماما مانقصده بالقوة الاقتصادية او الصناعية او الزراعية ، الا أننا لانستطيع أن نصل الى مفهوم ماضى محدد اذا ما تحدثنا عن القوة السياسية لأن طبيعتها تختلف عن طبيعتها جميعا ، ولكن بالدراسة والتحليل يمكن أن نعرفها بأنها محصلة لتلك القوى جميعا ، وفى رؤية أكثر عمقا وتحليلا استطلنا أن نصل الى المكونين التاليين :

- السلطة authority . وهي القوة المتمثلة في اصدار قرارات
تمس مصير الآخرين استنادا الى اساس قانونى مشروع داخل التنظيم أو
الجماعة . وهنا نمارس القوة من خلال اصدار قرارات ملزمة تصاحب
الجزاء السلبية على المخالفين بمعنى استخدام العقوبات أو التهديد
باستخدامها .

- النفوذ أو السلطان influence وهو مسألة تتعلق بالشخص
لا بالتنظيم وار. كان يستند بالضرورة على البناء الثنائى القائم بما يتضمنه
من قيم ومعايير ومعتقدات ، ويمثل النفوذ أو السلطان في قدرة شخص أو
جماعة على فرض آرائها على الآخرين من خلال التفاعل واستخدام مختلف
أساليب الإقناع أو الإغراء أو الإكراه ، وذلك دون أن يكون الشخص أو
الجماعة مستحوذا على سلطات قانونية تتيح له هذا الغرض ، وهذا يعنى أن
للسلطة أساسا تنظيميا ، بينما يعتمد النفوذ على أساس شخصي ، ويتحقق
هذا بشكل واضح في المجتمعات التقليدية والقبلية والبدائية ، حيث يكون
الرؤساء هم الشخصيات الممارسة لنفوذ قوى في المجتمع ، كذلك فإن هذا
الوضع يتحقق داخل الكثير من المجتمعات الحديثة ، حيث يستطيع ذوو
المكانة العالية - اقتصاديا وفكريا - الوصول الى المواقع الرئاسية في المجتمع
الأمر الذى يتيح لهم الجمع بين ساطة المنصب ونفوذ المكانة (١) ، ومن هذا
المنطلق نستطيع أن نقول ان جمال عبد الناصر كان قوى السلطة والسلطان
حين استجابت له الجماهير العريضة في الامة العربية سواء في مصر انطلاقا
من تمتعه بقوة السلطة عليهم وكذلك فى سائر البلدان العربية انطلاقا من
قوة السلطان ، ولعل فى سقوط رئيس الوزراء العراقي - محمد مرجان -
بعد أن هاجمه عبد الناصر فى بعض خطبه مثال واضح تماما للنفوذ القوى
الذى كان عبد الناصر يتمتع به ، مما جعله يأخذ هذه الشخصية الاسطورية
عبر أرجاء الوطن العربى .

الا أن الدكتور اسماعيل سعد يذهب مذهباً مغايراً وهو يتعرض لهذا
الموضوع ، فيفرد بين القوة والسلطة فى انه بينما ترتبط القوة جورجيساً

(١) نبيل السمالوطى ، المرجع السابق ، ص : ٦٨ .

بشخصية الافراد ، فان السلطة ترتبط دائما بالموقع والادوار الاجتماعية فالقوة علاقة اجتماعية واقعية (اى بحكم الامر الواقع) والسلطة علاقة شرعية ، واهتمامنا منصب كلية على علاقات السلطة ، اذ ان هذه العلاقات وحدة تشكل جزءا من البناء الاجتماعي (١) ، وفي الحقيقة لا غناء لها عن تلك ، فالقوة والسلطة هما بناءان متلازمان ، ودائما مايتواجدان سويا لدى الانسان او الجهاز او النظام ، فالحاكم لا يستقيم له العملية السياسية بالسلطة وحدها اذ لابد له من القوة بالاضافة الى السلطة ، وكثيرا مايحدث أن يتمتع القائد او الرئيس بالسلطة السياسية ولكنه يعجز عن تطويرها الى قوة سياسية ، وقد يعود ذلك الى اسباب ودواعي أخرى أقوى من قدرته على التصدي لها ، وبالعكس قد يتمتع الزعيم بقوة سياسية كبيرة ولكنه ليس فى مناصب السلطة ، وهنا تتعاظم احتمالات الصراع والصدام .

وفي حقيقة الامر ان كل قوة ، فردية كانت او جماعية ، ظاهرة أو مستترة ، انما تهدف الى الاستحواذ على السلطة ، وطبيعى أن يصبو اليها الاشخاص الذين يحفزهم اليها باعث المنفعة الفردية أو الجماعية ، وهم اذ يريدون الافادة أو الاستفادة ينساقون بطريقة مباشرة او غير مباشرة الى الاستيلاء على السلطة ، أو الى التأثير عليها على الألف ، والتاريخ السياسى بمعناه الصحيح اذا لم يهبط الى مجرد سرد الحوادث يكشف عن المييل الاساسى الى الاستحواذ على القوة وعلى السلطة محتمتين ، وهذا هو شرط قيام كل دولة ، وتوجد وراء كل سلطة قوة تسندها ان لم تكن قوى عديدة بصحة عامة ، وليس يلقى مجرد النص القانونى وحده لتزويد رئيس الدولة بسلطته أو الهيئة التشريعية بقوتها (٢) .

والسلطان السياسى له كونهاته ، فهناك التهديد بالعقوبة البدنية أو

(١) اسماعيل على سعد ، نظرية القوة (الاسكندرية : دار المعرفه الجامعية ، ١٩٧٨) ص . ٩٢ .

(٢) انظر فى ذلك :

- مارسيل بريلو ، ترجمة احمد حسيب عباس ، علم السياسة (القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٦٥) ص ١٠٦ - ١٠٨ .

الوعد بالهبات والمكافآت . وهناك كذلك محاولة الاقتناع والاغراء وقد يكون السلطان السياسى مستهدفا منها جميعا ، بل انه يعتمد كذلك على القدر الذى يستحوذ به الانسان من الثروة والصحة والثقافة ، بل والجاذبية والمهارة التى عن طريقها نحسن استخدامها جميعا مما قد نسميه بالفدرات الشخصية .

وطالما ان القوة السياسية تنبع فى بعض الاحيان من استخدام الردع او الجزاء . فيتبع من ذلك انه بقدر مايكون الردع او الجزاء تكون القوة السياسية ضالة او ضائعة ، والجزاءات قد تكون بالسلب او بالاجاب والقائد السياسى ينجح فى اكتساب التأييد لقراراته بالوعد لمؤيديه بالنجح يحدث فى احيان كثيرة الا يستطيع أحد الفريقين بأنه توصل الى احراز النصر والهبات ، والوعد لمعارضيه بالتأديب والحرمان ، بل قد يصل الى حد السجن او الاعدام ، وفى حقيقة الامر أن القوة السياسية تستمد فعاليتها من كليهما معا . الا ان الواقع السياسى يثبت لنا أن القائد السياسى اذا ما أسرف فى استخدامه لهذه الجزاءات قائما ينبنى عن وهن أصاب قوته السياسية مما ينذر شمسها بضميق فى نهاية الامر ، وعلى أية حال فان النجاح فى استخدام القوة السياسية انما هو موضوع درجة وليس موضوع حجم ، حيث قد يحدث فى احيان كثيرة الا يستطيع أحد الفريقين الادعاء بأنه توصل الى احراز النهائي على الفريق الآخر ، ثم ان القوة السياسية دائما ماتطلب لانجاز أهداف محددة يمكن أن نوجرها بالتغيير الذى يتم فى سلوك الرعايا الذين يخضعون لمعادلة القوة تجاه مايريد الممارسون لها ، ونحن لانستطيع أن نقطع بأن هذا السلوك يتغير بصورة حاسمة حيث هناك من العلاقات المتشابكة الشئ الكثير الذى لا بد . وأن يوضع فى الحسبان ونحن نقيس هذا التغيير (١) .

واذا ما كان للسلطان السياسى مثل هذه المكونات أو المصادر ، فان الجناح الآخر للقوة وتغنى به السلطة لها كذلك منابع يمكن أن تكون ذات أثر

(١) انظر فى ذلك :

— Alan R. Bail. Modern Politics and Government (London : The Macmillan Press Ltd , 1974) P.P. : 26 31.

وكذلك :

— Eric Rowe, Modern Politics (London : Routledge and Kegan Paul, 1974) PP. : 24 - 31

كبير على شكل القوة السياسية والاسلوب الذى تمارس به على رعاياها ،
وفى هذا الصدد يقتصر لنا عالم الاجتماع الألماني ،ماكس فيبر تصنيفا ثلاثيا
لخصائص السلطة السياسية •

- أولاها السلطة التقليدية والتي تنتج عن الممارسة المستمرة أو
الاستحواذ الدائم على مراكز صناعة القرار السياسى ، وخير مثال لذلك
أنظمة الحكم فى دول مجلس التعاون الحنيجى الذى يضم المملكة العربية
السعودية وعمان والكويت والبحرين وقطر ودولة الامارات العربية المتحدة •

- النوع الثانى هو السلطة التى تنشأ نتيجة لتواجد الشخصية
- الكارزمية - وهى السلطة التى تستمد شرعيتها من الخصائص الفريدة
للقائد ، ومن الطبيعة الإلهامية لرسالته ، وهى تعتمد على قدرة القائد على
إقناع أتباعه ، وتأكيد الطبيعة الخاصة أو المقدسة لرسالته ، وعلى الرغم أن
مفهوم - الكارزما - نابع من أصل دينى (١) ، فإن السلطة الكارزمية ليست
بالضرورة دينية بالمعنى التقليدى . ويمكن أن تعتمد الرسالة المقدسة على
القومية ، وذلك اذا ما نظر الى القائد على أنه ممثل لروح الشعب المتميزة ،
ومثال ذلك سلطة هتلر فى المانيا النازية (٢) •

- والنوع الثالث وهو السلطة القانونية أو ليبروقراطية والذى فيه
تنبع السلطة من المنصب وليس من الشخص ، المنصب الذى يشغله طبقا
لقواعد أو إتوانين سائدة ، قرونا لد ريجان تنصت له الدنيا الآن ، بصفته
رئيسا لأقرى وأعتى دولة ظهرت فى العالم حتى الوقت الراهن ، وليس
بصفته الشخصية ، بحيث أنه اذا ما ذهب عنه المنصب زالت عنه تلك
السلطة •

(١) ولعل فى مصطلح « الكرامات » الذى يظهر عند أهل الصوفية ما
يدل على ذلك ، بل ان المصطلح الاجنبى Charisma يبدو أنه مشتق من
هذا المصطلح العربى •

(٢) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع (القاهرة • الهيئة
المصرية العامة للكتاب • ١٩٧٩) ص : ٣٣ •

الا أن ماكس فير يستدرك بعد ذلك فيقول انه لا يوجد أى من هذه التصنيفات ، قائما بذاته فقط كمصدر فريد للسلطة السياسية فى عانسا الراهن ، بل عادة ماتختلط كلها وتتفاعل لكى تنتج لنا ما نطلق عليه فى النهاية : القوة السياسية (١) .

ويبدو أن فير وهو يسوق كل هذا التحليل لأنماط السلطة انما كان يرمى الى البحث فى مصورن الشرعية السياسية التى هى الضمان لاستمرار واستمرار النظام السياسى ، والشرعية هنا تعنى موافقة المبدأ مع الواقع ، بل راسمدا المبدأ من الواقع ، فالحرية الفردية فى بيئة اشتراكية مبدأ غير شرعى ، وفى البيئة الرأسمالية تمثل الحرية الفردية قمة الشرعية ، ومن هذا المنطلق يمكن الحكم على هذا النمط أو ذاك من السلطة أو الحكم له تبعاً للقدر الذى هو عليه من الشرعية ، وإذا ما أردنا أن نطبق هذا المبدأ على نظام الحكم أمكننا أن نقول أن شرعية الحكم تكمن فى تقبل المحكومين له ، ولذلك فإن مصدرها هو ارادة الشعب ، ومن هنا نشأ مانسميه بالالتزام السياسى الذى كان روسو يقيمه على الرضا والقبول فى محاولة لانتاذا الحرية الفردية فى مجال الدولة ، وحكم المبرر لنفسه ليس هو خضوع للخير العام ولكنه نتيجة طبيعية له ، فلاتوجد هناك وطنية بدون حرية ، ولا حرية بدون فضيلة ، ولا فضيلة بدون مواطنين فاعمل على خلق المواطن ، لصالح الحر فى آرائه ، القوى فى ارادته ، وسوف تجد انك حققت كل ماتصبو اليه من آمال بالسببة للنوط ، وبدون هذا المواطن لن تجد أمامك الا عبيدا وأرقاء من أول الحاكم الى آخر فرد فى الدولة (٢) .

الا أننا لابد وأن ندرأ أن القوة قد تحلق شرعية فى حالة الغزو المسلح أو الثورة والاطاحة بالنظام القائم مما يهدم شرعية لكى يقيم شرعية أخرى ، على الرغم أن القوة فى حالة الغزو أو الثورة تعتبر تحديا للشرعية والقانون فى

(١) أنظر فى ذلك :

- عبد الرحمن خليفة ، مقالات سياسية ، مرجع سابق ، ص : ٢٩٩ .

(٢) المرجع السابق ، ص : ٢٢٢ .

وبعد ذلك كله يمكن لنا أن نسوق حكماً في هذا الصدد ، وهو أن من النادر أن يصفوا العمل السياسي لأصنف واحد فقط من تصنيفات القوة ، حيث أنها محصلة عدة منها ناعلت مع بعضها لتنتجها على النمط الذي تراها عليه ، وذلك يلقي قدراً كبيراً من الصعوبة على عملية الدراسة .

பெரிய திட்டம்

وبقيت لنا كلمة أخيرة عن الديالكتيك الفية ، وإن كنا قبل الخوض في هذا الموضوع عن الديالكتيك أو الجدل نحتاج إلى إيجاز مسط لمعناه ، وقد بدأه حديثا هيجل على أنه حوار العقل الحالي مع ذاته ، يناقش في نفسه محتوياته ، ويقيم بواسطته العلاقات بين هذه المحتويات ولذلك فهو مبدأ كل الحركات والنشاطات التي يجدها في الواقع ، وتكون الجدول الهيجلي من الفكرة thesis والنيقي antithesis والتركيب أو الناتج منهما synthesis ، وقد استخدمه ماركس من بعده في أعماله السياسية ، فكان أن دسب إلى أن الثورة هي الواقع العمالي المتدهور والقيص هو الغلبة الرأسمالية المتحركة ، ولابد وأن يندس الصراع بينما أخرج الماركس في النهاية وهو سيطرة البروليتاريا أو الطبقة العاملة الجديدة على نظام الحكم وسوف نتطرق إلى ذلك شئ من التفصيل فيما بعد .

ومن هذا المنطلق يكرر بقوة جدلاً ، اذ غالباً ما تلقي القوة مقاومة من هؤلاء الذين تمارس عليهم ، لأن القوة والمقاومة هما جنيان مكملان لنظائرهما الوحيدة للقوة . فالمقاومة على أي صورة كانت ضرورية كالممارسة تماماً ، والمجتمع الحديث إنما هو صورة من التوازن بين القوة والمقاومة التي تساعده

(١) اقرأ في موضوع الشرعية هذا .

- ملحق قربان ، قضايا الفكر السياسي : الشؤون (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات ، المجلس النيابي ، ١٩٨٣) ص ١٦٠ - ١٧٠ .

هي نفسها على أبعادها ، مما يضع بعض المشكلات في طريقنا ، ولكن
في مبادلة القوة في أبسط صورها المعروفة .

ومن المعروف أن الرقعي أو الانطباع الأول لممارسة القوة ليس هو
الباعث الرئيسي للبحث عن الوسائل المتاحة لمقاومتها ، ولكنها الرغبة في
القضاء عليها بعد أن تكون قد وضعت بأنها غير صائبة أو تعسفية أو غير
شرعية أو غير دستورية ، أي آخر ذلك من مبررات تتيح الفرصة لتلك الرغبة
في الظهور ، وإذا ما أردنا أن نطبق هذا المبدأ على عالمنا السياسي الواقع
أنكنا أن نقول أنه بما أن الحكومة في نطاق الدولة تتمتع بالقوة كلها ، إذا
لا بد وأن تكون هناك من الأجهزة التي يمكن أن تحدها أو أن تقف في مواجهة
تلك القوة ، وتتمثل في الجماعات والجمعيات والمقابات التي نفخرت في
عضويتها ، والتي تؤدي دور الوسيط في الجزء الأكبر من حياتنا في المجتمعات
الحديثة ، وبصورة أكثر تطوراً من وجهة النظر التحليلية يمكن أن تكون هذه
الأجهزة الوسيطة قوية كذلك ، كما يستلزم وجود عوامل ضبط أخرى ،
تجسد في هذه الحالة وفي الحالة السابقة في القانون وتنظيماته في المجتمع
مما يدع للمرد بعض الحرية في التصرف والسلوك بل والتخطيط لمواجهة
القوة .

وتلك هي الاستجابة المنطقية -- على ما يبدو -- للممارسة العملية للقوة في
المجتمع ، في إتاحة الفرصة للفرد أو الجماعة في وضع حد لتلك الممارسة
أو في تجنب المنابع التي تسبب القوة منها انفلاقها ، وربما تكون حسنة
السبل أكبر من قدرة الإنسان العادي أو مما لا يستطيعه مواطن الدولة ، لذلك
ظهرت الحاجة هناك إلى بناء أجهزة مصادرة لبناء القوة في المجتمع ، فمثل سبيل
النال لابد من مجابهة محاولا سيطرة الرجل وغلبته للمرأة بإعطاء المرأة كافة
حقوقها التي يمكن أن تقف في وجه هذه القوة وهذا التسايط ، وفي مواجهة
قوة اصحاب رؤوس الاموال والتحكمين في أسعار المنتجات ، لابد من الاتحاد
لتنظيم مقاطعة سلعهم اذا لم يكن هناك رصوح للمطالب بتخفيض الاسعار ،
وقد يكون هناك مفاوضات تدس حدة تلك القوة ، وإن كان ذلك كله يحدث
بصفة تلقائية الآن ، بعد أن أصبحت كل هذه من السمات النالبة في المجتمعات

الصناعية ، وفى الحقيقة ان القدر الكبير من النشاط السياسى الحديث تتضمنه مختلف الجهود المبذولة للاستحواذ على القوة فى الدولة ، أو لبناء الهياكل المقاومة للقوة ، ولذلك يمكن أن نصل الى نتيجة او الى قاعدة ما عن طريق تحليل بنائات القوة والقوة المضادة فى المجتمع بأنه لاتوجد للقوة على الاطلاق بدون قوة مضادة حتى تكتمل معادلة القوة التى سبقت الاشارة اليها ، الا أن ذلك لايعنى تساويهما فى القدر ، أو تطابقهما فى الوسائل حيث ان هذا الأمر من المحتمل ألا يحدث بهذه الصورة الحسابية .

وعلى أية حال ، فتلك هى احدى صور الصراع السياسى الذى تزخر به المجتمعات السياسية . والذي يعتبره أصحاب مدرسة القوة مدخلا آخرًا للتعريف بالسياسة ، ولأهميته فى هذا المجال ولتمييزه الواضح على مسرح الحياة الآن رأينا أن يكون هو موضوعنا التالى بعون الله ، بعد أن نكون قد انتهينا من الجزء الاخير فى باب القوة - حتى تكتمل المعادلة الفكرية - ونعنى بالاصرات التى ارتفعت لتعارض مفردى القوة فى مذاهبهم المختلفة ، وذلك مما لاشك فيه اتجاه علمى سليم ، حيث لانستطيع أن نسوق حكمًا موضوعيًا بدو، البحث فى كل من وجهتى النظر (١) .

الاعتراضات على نظرية القوة

إذا كانت السياسة هى محاولة يبذلها الانسان لتغيير سلوك الآخرين الى الوجهة التى يريد لها أن تكون ، بحيث تتوافق مع ما يؤمن به من مبادئ ، ومايدعو اليه من مذاهب فكرية ، فلن يكون ذلك سوى القوة فى بعض صورها العامة التى اتخذتها عبر العصور المختلفة ، والتى كان لها النصيب الاوفر فى الدراسات السياسية ، ونيس بفريب اذن على فلاستها حين يفردون لها احدى

يمكن الاستزادة حول هذا الموضوع فى المراجع التالية :

— John Kenneth Galbraith, The Anatomy of Power (London: Corgi

Books, 1985) PP : 80 94.

— Adolf A. Berle, Power (New York : Harcourt, Brace and World, 1969) PP. : 63 82.

نظريات نشأة الدولة اقرارا لواقعها الحتمى فى حياة المجتمعات ، وطالما أن القوة تعنى قدرة على احداث تغيير فسوف تربطها خيوط كثيرة بالممارسات العملية لوقائع السياسة ، الا أن هذه الممارسة العملية للقوة كانت هدفا لانتقادات كبيرة حيث كان المصطلح مرادفا - بصورة أو بأخرى - لبعض المفاهيم ذات السمعة السيئة فى أوساط المجتمعات السياسية ، مثل الاكراه والعنف والقمع والظلم والرعب ، والوسائل التى تتبعها الانظمة السياسية لاحراز القوة والتى تنوعت فيما بين استخدام القانون العرفى لمحاولة كبت كل قوة مضادة ، الى السجن والقتل والابادة ، بل ان تلك الوسائل قد تطورت حديثا لكى تتيح للقوة أن تحدث أثرها على العقول مثلما تؤثر على الاجسام ، مستعينة فى ذلك بالدراسات الحديثة فى علم النفس والانثروبولوجيا بل وعلم الجريمة وما الى ذلك مما يحسن رجال المخابرات - على سبيل المثال - استخدامه ، ومما يزيد فى تلك السمعة السيئة التى التصقت بممارسة القوة أنها حين ترتبط ، فانها ترتبط بالتالى بالمقوبة وما تحدثه من آثار بدنية أو نفسية ، ولعلنا نترك تماما ان كل تلك التأثيرات لا ترتبط بعملية رسم السياسة بقدر ما ترتبط بعملية التنفيذ أو التطبيق الفعلى .

ولذلك كله نشأت هناك بعض الاصوات التى ارتفعت معترضة على احلال القوة تلك المرتبة العالية فى العملية السياسية ، وهى وان كانت أصوات قلة من المفكرين الا أنها على أية حال تحمل قدرنا من الوجهة الفكرية مما يفرض علينا الإشارة إليها ، للاحاطة بكل جوانب الموضوع ، أو من باب آخر لمناسبة المعادلة أو الديالكتيك الذى أشرنا اليه سابقا ، وليس معنى سرد تلك الحجج هنا أننا نتفق مع أصحابها فى كل مايسوقون من آراء ، ولكنها يمكن أن تكون انطلاقا من القولة المشهورة لفولتير : على الرغم أننى أعارضك فى كل ما تقول الا أننى على استعداد أن أبذل النفس فى سبيل أن تقول أنت هذا الرأى .

أولا :

ان القوة القاهرة ليست ضرورية دائما لتأكيد السلطة العليا للدولة ، حيث أن ذلك ليس له مجال الا فى العلاقات الدولية ، ومن المعروف ان ادعاء الدولة للسلطة العليا فى حدودها الجغرافية لا يصبح فعالا الا اذا امتلكت قوة

قاهرة أكبر مما يكون لأي هيئة أو مؤسسة داخل إطار الدولة ، ولا يعني ذلك انعدام وجود بعض الاستثناءات ، إلا أنه بصورة عامة فإن سلطة الدولة وقوانينها لن يتيسر لهما البقاء ، إلا إذا كانت هناك قوة تساندها ، ويصدق ذلك أيضاً حتى قبل ظهور الدولة ذات السيادة ، أن فكرة السيادة لها ما يؤيدها بصورة رئيسية فيما يتصل بعلاقة الدولة بالهيئات والمنظمات التي التي لاتقع داخل إطارها الجغرافي أو الإقليمي ، ونعني بها الدول الأخرى والهيئات الدولية ذات الصبغة السياسية أو القانونية .

ومن الجدير بالإشارة هنا أن فكرة الدولة ذات السيادة في مجال العلاقات الدولية في عصرنا المعاصر لم تعد تحتاج إلى قوة عليا ، وعلى سبيل المثال فإن دولاً مثل سان مارينو في إيطاليا وأمازونيا في فرنسا ، ليست لديها قوة على الإطلاق ، وعلى الرغم من ذلك فإنها دول ذات سيادة حسبما يقتضي بذلك العرف الدولي ، ولكن إذا ما حدث ورأت جاره قوية الاغارة عليها ، فلن تستطيع الصمود في وجهها إطلاقاً ، بل ستكون نعمة طيبة في يد هذه التجارة ، مما جعل دعاة مبدأ القوة يذهبون إلى أن هذه الكيانات السياسية ليست دولاً بالمعنى الحقيقي . إلا أننا نستطيع أن نرد عليهم بأننا إذا ما حاولنا تطبيق ذلك المبدأ (مبدأ ضرورة تواجد قوة القاهرة لوضع سياسة الدولة موضع التنفيذ دون أن يحاول المس باستقلالها دولة أخرى) ، فلن نجد دولاً ذات سيادة مرهوبة اللهم إلا الدول الأعظم في عالمنا الآن ، ولعسر في اجتياح القوات السوفيتية لأفغانستان عام ١٩٨٠ خير دليل على ذلك ، والذي حدث في معركة قناة السويس عام ١٩٥٦ مثال آخر ، حيث أجبرت كل من المملكة المتحدة والجمهورية الفرنسية - وهما دولتان كبيرتان لهما ماضٍ عريق وحاضر يتمتع بحق الاعتراض في مجلس الأمن من بين الخمسة الكبار - ، أجبرتاً على الإذعان لإرادة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، وقد كانتا تمتلكان من القوة ما يسمح لهما بحرية التصرف لتنفيذ سياساتهما ، ولكن أمام الفوتين - الأعظم - نشأ هناك موقف جديد وصع حدًا لحريتهما في العمل ، ولذلك يذهب بعض السياسيين إلى أن السيادة ما هي إلا خدعة أو اكلوبة تعتمد في بقائها وبنائها على رغبة وإرادة الدول التي تمتلك القسوى الكبرى بالفعل .

وإذا كان لنا أن نستمر في نفس الطريق من التحليل ، فإن نفس الشيء يمكن تطبيقه على الدولتين الكبيرتين ، إذ أن كلا منهما لامتلاك حرية التصرف انطلاقاً لأن هذه الحرية تحددها إرادة وقوة الدولة الأخرى ، وذلك ما يطلقون عليه مصطلح توازن القوى . إلا أن التاريخ لم يخل من دول استطاعت فرض إرادتها دون منافس ، وأفضل مثال على ذلك كانت الامبراطورية الرومانية خلال العصر الأول للمسيحية ، وعدم الحرية هذا الذي يفرضه توازن القوى يمكن مفارنته بالسيادة القانونية التي تفصل نفسها على الحدود الإقليمية للدولة ، حيث أن هناك سيادة أخرى وراء هذه الحدود . ولذلك يذهب البعض إلى أن سيادة السلطة القانونية لا معنى وجود سلطة أعلى من السلطات الأخرى ، بقدر ما يعنى أن هذه السلطة ليست خاضعة أو تابعة لأخرى ، وعلى الرغم من ذلك فإن للدول العظمى دوراً إيجابياً فعالاً في السياسة العالمية ، وذلك حكم لا يحفى على أى محلل بل أى مراقب لمسرح الأحداث في العالم الآن ، ولذلك علينا أن نذهب أخيراً مع من يقول أن المساواة الشكلية للسيادة القانونية لكل الدول ليست حقيقية من وجهة النظر الفعلية إذا ما حدثت وتعرضت لقضية سياسية ذات شأن في المجال الدولي ، إذ هناك من العوامل ما يتدخل سوريا لاتخاذ القرار المناسب ، مما يجعل حرية الإرادة ينال وجودها الكثير من الشك .

ثانياً :

وإذا ما تركنا المجال الدولي لننقل إلى المجال القومي أو الداخلي للدولة ، فسوف نجد أن ممارسة السلطة على الرغم من حيويتها وضرورتها لاستقامة العملية السياسية ، إلا أنها ليست كافية ، وتلك كانت وجهة نظر كثير من فلاسفة أمقره ، فهويز - على سبيل المثال - يسبق عصره الذي عاشه خلال القرن السابع عشر ويذهب إلى أن القوة وحدها - كما سبق أن تطرق اليه البحث - لا تخلق السلطة السياسية ، وذلك على الرغم مما عرف عنه من تأييد لنظرية القوة ، حيث كما يبدو كان مغزى نظريته هو توافر كل من السلطة والسلطان للدولة ، ويبدأ في التدليل على ذلك بصورة تكاد تكون نيوقراطية ، ويتحدث عن أن قدرة الله سبحانه وتعالى تكمن في القوة المظنة التي نسمو فوق طاقة البشر جميعاً ، ومن ثم فإنه يستجيب الرقيب في طريقها ، وذلك

مايرر لديه السيطرة المطلقة لله سبحانه وتعالى على العالم ، إلا أن الأمر يختلف اختلافا تاما في النوع وفي الدرجة إذا ما أردنا أن نرى إلى أي حد يمكن أن ينطبق ذلك على مجال العلاقات الانسانية . حيث لا يمكن لأي شخص أن يمارس أو أن تكون لديه هذه القوة المطلقة عبر الأزمنة جميعها ، وفي كل مايرتاد من أماكن ، وقياسا على ذلك نجد أن الحاكم الذي يمتلك القوة القاهرة وتتوفر لديه الوسائل التي تضمن له طاعة الناس ، خوفا من النتائج غير المحددة في حالة عدم الطاعة التي تؤدي إلى الكثير من العقوبات ، هذا الحاكم لن يتيسر له ذلك بالنسبة لجميع المواطنين وفي كل الأوقات حيث لن يكون له من الأعداء من رجال الجيش والشرطة وغيرهم من الذين يقفون لكل مواطن بالمرصاد لضمان اطاعة كل ما يصدر إليه من أوامر وتعليمات ، والا لأصبح الوطن مثل السجن الكبير ، الذي يحاول كل فرد فيه الهروب منه ما استطاع إلى ذلك سبيلا ، ثم ما هو الضمان مرة أخرى في جعل رجال الجيش والشرطة وهؤلاء الأعداء أنفسهم مطيعين أو منفيين للقانون ، ان هيوم وهو يتحدث عن الاستسيات والدعائم الأولية للحكومة يشترط اقناع هؤلاء جميعا (من شرطة وجند وأعداء) أولا بالرأي والفكرة ، وفي ذلك المعنى يقول افلاطون في جمهوريته أن عصاة اللصوص لن تنجح في ارباب المواطنين الا اذا وجد الاخلاص التلقائي فيما بين بعضهم .

وطالما أن الدولة يستحيل ادارتها مثلما يدار السجن مهما كانت ديكتاتورية أو اتوقراطية أو غير ذلك من الانظمة الشمولية ، فلا بد وأن توجد الرغبة التلقائية أو الإرادة غير المفروضة في الطاعة والاعتراف بالسلطة ، حقيقة أن قوانين الدولة تحمل بين طياتها التهديد باستخدام القوة ، إلا أن ذلك لا يتم في العادة الا اذا دعت الحاجة إلى استخدامها في حالات عدم الطاعة أو التمرد أو العصيان أو الثورة أو ماشابه ذلك ، ولا يعني استخدام القوة في مثل هذه الأحوال - أو الاسراف فيها - قرب انهيار النظام أو زوال القائمين عليه ، وعلى أية حال يمكن القول بعد ملاحظة السلوك السياسي الواقعي للمواطنين أن معظم الافراد يتبنون في الحقيقة مع القانون ، لا بهم يتركبون سلطته وبمرفون عقوبة مخالفته ، ومن ثم فانهم يقبلون على طاعته عن طواعية وليس عن خوف ورهبة .

والسلطة بصورة عامة يمكن تبريرها بعدة أسباب ، لعل من أولها أنها الممارسة الفعلية للقوة وتلك هي الحقيقة التي تفهم وراء النظرية التي تقول بأن القوة تخلق السلطة . فإذا ما حدث واستولى شخص على الحكم فسوف نطلق عليه في أول أمره مصطلح « المتعصب » . لأنه اغتصب شيئاً لم يكن من حقه من قبل ، إلا أنه بمضى الأيام سيصبح هو الحاكم الشرعى صاحب السيادة ، وهؤلاء الذين يدورون فى تلك سلطته يتقبلون سيادته لما له من قوة ، وهذا هو ما كان هوبز يهدف إليه بحديثه عن تأسيس الإمبراطورية أو الدولة عن طريق العزو ، وذلك يظهر عند توقيع صك الاستسلام الذى يفرض على الدولة المنكسرة أن تقبل كل الشروط التى يضعها الحاكم المنتص ، والتى سوف تظل فعالة طالما بقيت القوات الغازية ببلدها ، فإذا مارحلت انك ذلك العقد الذى تمثل فى صك الاستسلام .

وعلى الرغم ان استخدام القوة يجبر الناس على الاعتراف بالسلطة إلا أن ذلك لا يحدث فى كل الأحيان ، لأن القوة إذا ما كانت تحكمية تعسفية غير شرعية فإن البعض يقابلونها بالرفض مفضلين المقاومة على الخضوع حتى ولو كانت فرص النجاح بسيطة ، وهناك شواهد كثيرة عبر التاريخ على صدق ذلك لاسيما فيما يتصل بدول العالم الثالث التى تكثر فيها الاضطرابات بسبب الافتقار الى الثقافة السياسية الديمقراطية ، وكذلك فإن البعض البعض لا يعترف بشرعية مثل هذه الانظمة وان كانت مسيطرة بصورة فعالة مما يفتح الباب فسيحاً امام الاضطرابات من وقت لآخر .

والدولة لا تستطيع أن تمارس سيطرتها دون أن يكون هناك بعض استخدام للقوة القاهرة إذا ما دعت الحاجة الى ذلك ، إلا أنه من المعروف أنه قليلاً ما تلجأ الدولة الى استخدام هذه القوة طالما أطاع الناس القانون عن اقتناع به وإدراك كامل له ، وذلك ماذهب اليه الفكر الماركسى من ادعائه بانتفاء الدولة كنظام سياسى حين يعتاد الناس على عمل ما تمليه عليهم المصلحة العامة بإرادتهم دون ما اجبار مثلما يحدث فى المجتمعات الدينية التى نلتزم بطاعة ولى الأمر بكل رضى وطاعة . طالما كان الحاكم متمسكاً بالنفائيد القويمة فى عملية الحكم ، وكذلك فى المجتمعات الصغيرة مثل

الاسرة أو العائلة حيث يعترف المجتمع بالسلطة سواء لشخص أو لمجموعة دون أن يضطروا الى ذلك ، ولعله الى مفهوم قريب من هذا دعت المدرسة العوضوية حديثا .

وبما لا شك أن سلطة الدولة هي سلطة القانون ، وقوانين الدولة كما تعرف تختلف عن قوانين هيئاتها ومؤسساتها ، في أن قوانين الدولة تستمد قوايتها من القوة والسيادة ، أما قوانين الهيئات والمؤسسات فانها تستمدها من قدراتها الذاتية ، وكذلك من قريبا أو بعدها من محور السلطة في الدولة ، وكما أن القوة مطلوبة لتنفيذ القانون ، فانها مطلوبة كذلك للنظم والظواهر السياسية الأخرى .

ثالثا :

واذا ما كانت القوة مطلوبة كعامل مساعد لتوسيع رقعة الدولة

بالاستيلاء والسيطرة على أراضى مجاورة تابعة لدول أخرى ، وإن كان ذلك لا يتم الآن بنفس الصورة التي كان عليها في بدايات العصور الحديثة ، حين كانت القوة هي التي تحدد نوع العلاقات الدولية . وعلى أية حال فإن ذلك غالبا ما يتم تحت ستار من الدواعي والاسباب ، مثل الحرية أو نشر الحضارة والمدنية ، وتلك الدعاوى هي التي تاجأ اليها الدول الاستعمارية في محاولة لتحاشي الاتهام بالاستغلال أو الاستعمار ، وأحيانا كثيرة تخلق مصادير أخرى لتبرير ذلك التوسع والتسلط . مثلما حدث في دولة ألمانيا النازية تجاه اليهود الذين يساكنوها بدعوى أنهم أشراز لابد من التخلص منهم ، أو من الكاثوليك تجاه البروتستانت بدعوى أنهم ملحدون ، كما يحدث الآن في بعض أقطار أوروبا الغربية ، مما تسنح الفرصة ازاءه لقيام الصراعات الدينية ، وكذلك مثلما حدث من بريطانيا تجاه كثير من مستعمراتها في محاولة لايهام مواطني هذه الدول انها انما تقوم بذلك لتحقيقا لصالحهم ومنفعتهم ، إلا أن هذه المصادير مردود عليها كلها ، فنحن لانستطيع أن ننسب الشر الى جنس معين بصورة مطلقة (وإن كان هذا بصدق اني حد ما على العناصر الصهيونية ، إلا أننا لابد وأن نشرق بين اليهودية كدين سماوي والصهيونية كإيديولوجيا سياسية يطبق المكيافيلية كما لم يكن يفعل فيلسوفها الاول) ، ثم انه ان كانت

بعض المعاذير، صادقة حقا ، فمن الذى أعطى الحق لدولة أن تقاوب أخرى لما هي عليه من أخلاقيات ، لاسيما بعد أن وجدت هناك. هيئات دولية يمكن الرجوع اليها لاقرار حريات وحقوق معينة (على الرغم من عدم جدوى ذلك من وجهة النظر العملية فى كثير من الاحيان) .

و موضوع تطوير دولة أو تحضيرها يناله الكثير من الشك والتساؤل . بل ان الشيوعيين البدائية كانت اكثر سعادة قبل أن تفسرها المدنية الغربية بـ
اجتماعياتها وبالحقها ازاء ذلك من امراض اجتماعية (١) .

ومن الحقائق البديعية ان أى مجتمع لا يستطيع أن يحكم بسو طريقته فى الحياة الى درجة فرضها بالقوة على مجتمعات أخرى ، حيث أن تلك أمور بها كثير من النسبية ، ومن النادر أن تسعى دولة لبناء أخرى حضاريا أو ثقافيا لمجرد البناء بغضرا النظر عن المآرب الأخرى . كالحصول على المواد الخام، أو فتح أسواق جديدة أو الاستفادة من وفرة الأيدى العاملة الزهيدة التى تسعى اليها الكثير من الدول الصناعية .

رابعاً :

والقوة فى ذاتها ليست خيرا بصورة مطلقة ، حيث لها الكثير من الآثار الجانبية ، تخفى مجال العلاقات البشرية . تفسد صاحبها وتجعله يجبر فى أحكامه ، وتقلب الرحيم قاسيا ، والطيب شريرا . وقد تحدث افلاطون عن ذلك كثيرا . فى الكتاب الثامن من -جمهورية- ، وبالمثل يذهب الملورد لكتون - كما سبق أن ذكرنا - أن القوة مفسدة ، والقوة المطلقة مفسدة اطلاقا ، وانها

(١) وفى هذا المقام يروى أحد الانثر وبولوحيين كيف أنه فى إحدى رحلات أبحاثه فى وسط أفريقيا نفع بعض الاطفال الذين كانوا يستخدمونهم فى قضاء بعض الحاجيات شيئا من المال ، فادا بهم يستدعون أقرانهم وزملاءهم، ويوزعون عليهم هذا القدر من النقود ، وذلك بما لاشك فيه سلوك حضارى متطور من وجهة النظر الاخلاقية ، على الرغم من معيشتهم فى بلد يعتبر - طبقا للمقاييس العربية - بدائيا ، وتلك خيرة كم تدل على سقوط هذه الدعاوى بالنسبة للتحضير أو التمدين .

انما تعتمد على كيفية واثـر ذلك على هؤلاء الذين يستخدمونها وكذلك الذين يعرضون لذلك الاستخدام .

والقوة خير طالما كانت وسيلة الى غاية خيرة اخرى ، ولكنها لم تكن كذلك فى اغلب الظروف التاريخية الماضية ، حقيقة ان مكانة الامة تتفرر عن طريق قوتها العسكرية كما يقول موسولينى ، او كما جاء فى تقرير هارولد براون وزير الدفاع الأمريكى الأسبق الذى قدمه الى لجنة القوات المسلحة بمجلس النواب فى اول فبراير ١٩٧٨ ، بأن القوة سواء كانت فى شكل قوة عسكرية منظمة ، او فى شكل قوة ادهائية مازالت هى العامل الرئيسى لحل النزاعات الدولية . وبذلك تكون القوة وسيلة الى غايات اخرى ، ويبدو ان هتـر قد ذهب الى مثل هذا حين اعتبرها الصفة اللصيقة للدولة ، او الصبـه الآخر لها ، ومن ثم لابد وان يعملوا سويا على تكوين الجهاز المضوى لخدمة الفكرة العليا وهى امتياز النصر والمحافظة عليه (وان كان يذهب بعيدا فى هذه الآراء) ، وهكذا يكون للقوة - والعسكرية منها بصورة خاصة - تاثير هائل على الاتجاهات الدولية للاصدقاء والخصوم على السواء . فى وقت السلم او فى زمن الحرب .

واستطرادا لكل ذلك ، يذهب معظم المفكرين السياسيين والمؤرخين الى ان المكائنة انما هى انعكاس للعظمة العسكرية ، بجانب انها القدرة على فرض الارادة على الآخرين ، ومن المعروف ان ذلك لا يتم بصورة سلمية ، حيث ان الوقت ياتى على الدولة التى تمتلك هذه القوة العسكرية فتتضعضع موضع الاستخدام الفعلى مستجيبة فى ذلك لنزعات عدوانية او رغبات لاتحمل اى قدر من الشرعية ، وهكذا تتحول القوة العسكرية الى أداة للعدوان ، الا ان التاريخ يثبت بأكثر من دليل ان القوة العسكرية غالبا ماتكون وبالا على الدولة التى تحتفظ بها ، لاسيما وان استخدمتها فى تلك الاعراض ، ومثال ذلك دولة ترطاجة التى اثبتت العبقورية العسكرية هانيبال الذى كان السبب فى حطيمها وخرابها فى نهاية الأمر ، وهكذا عبر التاريخ الانسانى نجد امثلة تثبت لنا ان ظهور اى عبقرية حرية فى شعب ما غالبا ماتكون ادهاصا لكوارت سوف تحل ، حتى ولو أحررت بعض الانتصارات فى بداية الامر ، رادا ما انتقلنا الى

التاريخ الحديث وجدنا بابلون الأسطورة العسكرية الفرنسية وكيف انتهى به الأمر إلى جلب الدمار على بلده ، والقتل والتشريد لجيشه وشعبه ، وعلى هذا هل نستطيع أن نعتبر ظهور بابلون في بلد ما بدير شؤم أم قال خير ، سؤال لا نستطيع الإجابة عليه بسهولة ، حيث تتداخل عوامل كثيرة في تقرير المصير الأخير لهذا النابليون ، إلا أننا نستطيع أن نقول - استخلاصا من ذلك - أن القوة العسكرية لدولة ما ليست خيرا بصورة مطلقة في حد ذاتها ، حيث ينبغي أن نعرف أولا كيف قامت وعلى أية مبادئ أو أسس ، ثم إلى أين تتجه وأي حركات تؤيد ، وأي أهداف تسعى إليها، وأي أغراض تحاول تحقيقها . وأي أخلاقيات تتحلل بها ، إلى آخر ذلك من تساؤلات (١) .

(1) D. D. Raphaël, Problems of Political Philosophy, op. cit., PP. : 59 75.

الباب الثاني

ايدولوجية الصراع السياسى

أولا : الأيدولوجيا

مدخل تعريفي

كنا قد ارتضينا لانفسنا مهجا معينا ازاء التقدمة لاي موضوع نسوق فيه الحديث ، وهو التعريف بالمصطلحات التي تتركز حولها الدراسة ، انطلاقا من محاولة التاء بعض الضوء على ما غمض منها ، او تأكدا على مفهوم معين للمصطلح يساعدنا في عملية البحث ، لاسيما حين تتعدد التعريفات وتتابين .

واما الان مصطلحان جديدان هما : الايديولوجيا والصراع ، لا بد من شيء من التوضيح بالنسبة لهما ، ابتدء مع الاول منهما ودرجىء الثانى — موضوع التركيز — بعضا من الوقت .

فى تعريف الايديولوجيا :

يعود استخدام الايديولوجيا فى بادىء الامر الى المفكر الفرنسى دسيت دى تراسى Destutt De Tracy عام ١٧٩٧ (١) الذى اراد به ان يبتدىء علما جديدا اسماه «علم الافكار Science of ideas» ، فى محاولة للفرقة بين هذا المضمون الجديد وما تعرفه باسم الميتافيزيقا او ما وراء الطبيعة (٢) ، ولعل الداعى الرئيسى الى ذلك الاتجاه الجديد هم معاشته لفترة الفليان التي واكبت الثورة الفرنسية ، وكان يهدف الى نقد الافكار الفلسفية التي سادت فترة ما قبل الثورة باعتبارها غير صالحة لمفاهيم العصر الثورى الذى تغيرت فيه كل العقائد الفكرية ، لاسيما وان تلك المفاهيم ترجع فى اصولها الى العصور الوسطى التي كانت تعتمد على هذه الميتافيزيقا ، التي اراد دى تراسى هدمها ، لعدم واعيها للمنطقات الفكرية الجديدة التي يجب ان يقوم بناؤها على عام جديد يتحدى ما وقع عليه فكر

(١) انظر فى ذلك :

— H. M. Drucker, The Political Uses of Ideology (London .

Macmillan, 1974) P. : 3.

(٢) وكان اول من اطلق هذا المصطلح هو اندرزيكس ، احد تلاميذ ارسطو ، حين اراد تصنيف مؤلفاته الى : كتب الرياضيات وكتب الطبيعة وما بعد الطبيعة ، حين وجد ان موضوعات هذه الاخيرة لا يمكن ان تندرج تحت اى من التصنيفين السابقين .

العصور الوسطى من أخطاء ولذلك يكون دى تراسى قد اقدم على عمل ثورى
فى مجال الفكر تهشبا مع ما كان سائدا فى تلك الفترة من احداث التغييرات
التي استلزمها الثورة الفرنسية .

الاتى لا بد نوان نغترق بفضل هذا الرعين من الفلاسفة ورجال الفكر الذين
مهدوا لاشوب وازدهار الثورة الفرنسية ، مثل بيكون وديكارت ولوك وبثام
وغيرهم ممن اثروا على الواقع الاجتماعى والسياسى لاوريا القرن الثامن
عشر ، وذلك عن طريق قوة الفكر التي اطلتها ديكارت وهو يهاجم الفلاسفة
المدرسين (١) الذين نحوا العقل جانبا من دراساتهم ، والى لوك يرجع كذلك
كثير من الفضل حين دعا الى ضرورة تمتع الانسان بالتدر الكبير من الحقوق
والحرمان العامة ، وكان بيكون من سبقها الى ذلك ، حيث كان من اول من
تصنّى بهجوم لفكر العصور الوسطى لتمسكه بالآل والب الكلاسيكية .

ويبدو أن مساهمة لوك كانت كبيرة فى الفكر الايديولوجى الذى سادخلال
تلك الفترة بعد ان ساعدت كتاباته فى تأسيس اول ملكية دستورية فى انجلترا
بعد صدور وثيقة أقرار الحقوق لعام ١٦٨٨ وانى احتوت من المبادئ ما يعتبر
نقطة كبيرة فى المسيرة الدستورية لظام الحكم الانجليزى ، حيث حرمت الملك
من الوسائل الفعالة للحكم دون الموافقة الصريحة من مندوبى الشعب وممثليه
فى البرلمان ، وظل الحال على ما هو عليه الى ان صدرت قوانين الاصلاح
البرلمانى عام ١٨٣٢ نتج عنها توسيع قاعدة السلطة السياسية بعد ان كانت
مقتصرة على الطبقة الوسطى ، وفى الحقيقة لم يكن ذلك ليتم بدون وثيقة
١٦٨٨ التي يعتبرها كثير من المؤرخين الاساس الذى انجدر منه النظام
الانجليزى الراهن .

وبمثل ما تأثر هؤلاء المفكرون الفرنسيون بجون لوك ، فقد تأثروا بشخصية

(١) اسم يطلق على فلاسفة العصور الوسطى الذين حاولوا التوفيق بين
الفلسفة الارسطية والتعاليم الدينية ، مستخدمين فى ذلك المنطق الارسطى
وقياساته فى استدلاله التي توصلت اها ، وكان من اهم دعاة العودة الى
الفكر الكلاسيكى فى ذلك هو توماس الاكوينى خلال القرن الثالث عشر .

أخرى كانت رائدة في مجال الإصلاح وهو ينشأ الذي قرأت له كل أوروبا ،
نشان أن أن استجابات له كل الأصوات في مختلف الاقطار الأوربية ، وكان
هؤلاء الايديولوجيون الفرنسيون يتمتعون بقدر كبير من القدرة على التأثير
في الاتجاهات الفكرية السياسية والاختلافية التي عمت فرنسا خلال البدايات
الأولى للقرن التاسع عشر ، إلا أنهم اصطدموا في ذلك بأفكار نابليون بونابرت
مكان أن استغنى عنهم حين أعاد تنظيم الجمعية الوطنية عامي ١٨٠٢-١٨٠٣
بل وذهب بعيدا في وصفهم بصفات ليست فيهم ، وعلى سبيل المثال حين
ادعى أنهم ظريون لا يحسنون العمل ، ومن هذا المنطلق بدأ استخدام
المصطلح ليصبح أداة اتهام في يد السلطة الحاكمة تدفع به كل من يعترض
على التشريعات التي تقوم بإصدارها ، أو الفلسفات التي تؤمن بها (١) .

وعلى أية حال فإن الفترة التي أعقبت القرن السابع عشر في أوروبا
والمسمى بعصر العقل) وإلى انتهاء القرن التاسع عشر تعتبر من أخصب
الفترات الفكرية التي عرفها تاريخ البشرية ، وذلك بسبب كثرة ما ظهر فيها
من نظريات وتصورات حول طبيعة الإنسان وتفسير علاقاته بالأوضاع
الاجتماعية آنذاك ، وقد ساعد على ذلك التنوع والخصوبة امتلاء المرحلة
بالثورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي أعقبت خروج أوروبا من
ظلام الاقطاع في العصر الوسيط ، ودخولها في النظام الرأسمالي الصناعي
وما أدى إليه من ارتفاع وعي الإنسان بالوسائل المتعددة . والطرق البديلة
التي يمكن أن يساكنها في تنظيمه للمجتمع وتغيير معتقداته وانتماءاته الفلسفية
والدينية والسياسية ، لهذا كان طبيعيا أن تسمى الفترة كلها بعصر
الايديولوجيا ، وأن يصل الأمر ببعض إلى اعتبار القرن الثامن عشر بعصر
التنوير داخلا في تلك الفترة أيضا .

نتيجة لذلك كثرت بشكل ملحوظ التعريفات حول ماهية الايديولوجية ،
وسعت الانبجاعات تبعا لحفل اتهامات الكتاب غطرت تعريفات تركز على

(١) عبد الرحمن خليفة ، محاضرات في الايديولوجيا والحضارة ، بذكرات
غير منشورة (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥) ص: ٦-٧ .

الجانب الفلسفى ، واخرى تهتم بالمضامين الاجتماعية ، وثالثة بالابعاد النفسية ، كما تلونت نفس التعريفات وغنا لعقيدة المفكرين ونظرتهم للحياة والانسان وموقعهم من القيم المادية او الروحية بحيث صار من المتعذر وربما من المستحيل ان يتفق المفكرون حول ماهية الايديولوجية ، وما اذا كانت ضارة او نافعة ، والاسباب الداعية الى تغليب رأى او وقف على آخر ، نساءرنا العامة ومفاهيمنا المتعددة حول ماهية الايديولوجية يناسب كل منها ايدلوجيتنا نحن ، بمعنى اننا ختلف لاننا نتظر الى الايديولوجية من وجهة نظر ايدلوجية ، اى نبحث فيها من منطلق افكارنا كمحافظين او ليبراليين او ماركسين (٢) .

تلك كانت مقدمة تاريخية لابد منها للاحاطة بالاصل الذى انطلق منه المصطلح ، والظروف التى نشأ فيها، حيث سيعيننا ذلك كثيرا فى عملية تعريف التى يمكن ان نقول بصددنا ان جميع من ساهموا فى تلك العملية كانوا يرددون بصورة او باخرى نفس ما ذهب اليه رواد ومفكرو الايديولوجية الاول من حيث كونها نسقا او منظومة من الافكار ، سواء فى ذلك الفرنسي دسيتيت دى تراسى فى كتابه «عناصر الايديولوجيا Principles of Ideology او الالماني كارل مانهايم فى كتابه «الايدلوجيا واليوتو Ideology and Utopia مما يجعلنا نكرأ مثل جورج لابيكا يذهب الى انه لا يوجد هناك جديد يمكن قوله عن الايديولوجيا لانه ليس بالامكان تقديم اى تعريف لم يسبق ان اقترح وسجل فى مجموعة لا تزال تتسع وتزايد حتى ان احدا لا يستطيع فى الوقت

(٢) اقرا فى ذلك :

— محمد محمود ربيع ، الايديولوجيات السياسية المعاصرة ، قضايا ونماذج (الكويت : شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٧٩) ص : ١٤-١٥ .

— نقلا عن :

— Drucker, 'The Political Uses of Ideology, op. cit., P. : XII.

— واقرا فى ذلك ايضا :

— Karl Mannheim, Translated by Edwards Shils, Ideology and Utopia (Lndon : Routledge and Kegan Paul, 1979) PP. : 53 - 57.

الحاضر أن يدعى أنها كاملة بحوزته ، وإن استعمال هذه الكلمة بها فيه أحيانا استعمالها النظري قد وصل الى حد يعنى من أى تحديد أو تعريف ، فالكاكتب يكتب «ايدولوجيته» وعلى القارئ أن يفعل الباقى (١) .

وعلى أية حال فلا بد من التطرق الى مداولة مفاهيم حث كان صاحب الفضل في تقديم المصطلح بصورة أكثر علمية ، وفي ذلك كان يفرق بين معنيين للايدولوجيا : أحدهما خاص أو جزئى والآخر كلى أو شامل ، ويتراوح الخاص منهما بين الكذب الوجدانى الشعورى والخداع النفسى ، ولكنه ذو طبيعة سيكولوجية ، أى أن الفرد الذى يؤمن بالمعنى الخاص للايدولوجية يمكن أن يكون قادرا على التفكير بأسلوب آخر ، لاسيما وأن فالفك تلك تجاه الآراء والأفكار والمفاهيم التى يذهب اليها من يعارضه فيها يعنى أو هل من فكر ، مما يترتب عليه عدم القدرة الموضوعية على ادراك الواقع الاجتماعى ادراكا كاملا ويتجلى الطابع المميز للمفهوم الخاص عندما يتناقض مع المفهوم الكلى الشامل للايدولوجية ، وذلك حين نشير الى ايدولوجية عصر من العصور ، أو حقبة تاريخية كاملة ، أو فئة اجتماعية واضحة المعالم وإسمات ، أو حينما نهتم بتركيب البناء الكلى للعقل وبخصائصه فى مرحلة تاريخية معينة ، وبينما يشير المفهوم الخاص الى جزء فقط من الأموال التى يطلقها المعارض ، نجد المفهوم الكلى يتناول المعرفة كلها ، ويدعو أن يعرف المفاهيم استنادا الى الحياة الاجتماعية ، كذلك بينا يقيم المفهوم الخاص تحليله للأفكار والآراء على مستوى نفسى ، نجد المفهوم الكلى يعزو الإنكار والآراء الى مرحلة تاريخية ، ويعمل المفهوم فى إطار سيكولوجية المصالح فى الوقت الذى يتجه فيه المفهوم العام الى التحليل الوظيفى والوصف الموضوعى للفروق البنائية بين العقلية التى تعمل داخل مركبات اجتماعية مختلفة ، فالخاص يرى أن تلك المصلحة هى السبب الكامن وراء تلك الاكذوبة أو ذلك الخداع ، بينما يفترض العام سلفا وبكل بساطة وجود نوع من التطابق بين وضع اجتماعى معين ووجهة نظر بالذات ، وتكون

(١) جورج لابينك ، ترجمة كمال مازن ، السلطة والاساطير والأيدولوجيات مجلة العالم الثالث (دمشق : وزارة الثقافة والإرشاد القومى ، ١٩٨٠) ص

نقطة الانطلاق. في الخاص هي الفرد دائما حتى لو بدلنا بالفئة الاجتماعية لان كافة الظواهر النفسية يجب ان تخنزل الى عقول الافراد ، بينما نحاول بالمفهوم الشامل اعادة بناء وجهة النظر الكلية للفئة الاجتماعية ، اى اعادة بناء الخلفية النظرية التى تستقر وراء الاحكام الشخصية للافراد ، فتتضح بذلك المظاهر النفسية الجماعية للايديولوجية (١) .

واذا كنا قد ركزنا على هذا التحليل لمفهوم الايديولوجيا عند كارل مانهيم . ليس معنى ذلك انعدام المحاولات الاخرى — على الرغم من اتفاقها العام في اضمون — بل العكس هو الصحيح تماما ، حيث ان كل من تحدث في موضوع الايديولوجيا من قريب او بعيد كانت له محاولة في تعريف المصطلح (٢) ، ويمكن لنا ان نتخير بعضا منها كنماذج لاتجاهات الفكر . وكيف تتماثل اهل القضايا

(١) اقرأ في ذلك :

- محمد على محمد ، اصول الاجتماع السياسى (الاسكدرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٠) ص : ٣٣٩ — ٣٤٤ .
- Karl Mannheim, Ideology and Utopia, op cit., PP. : 57 - 62
- Martin Seliger, Ideology and Politics (London : George Allen and Unwin Ltd. 1976) PP. : 80 - 88.

(٢) ومن بينها على سبيل المثال :

- نبيل النسمالوطى ، الايديولوجيا وازمة علم الاجتماع المعاصر ، دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية (الاسكدرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) .
- قبلوى محمد اسماعيل ، علم الاجتماع والايديولوجيا (الاسكدرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) .
- عادل ضاهر ، الفلسفة والايديولوجيا ، في : مواقف ، العدد : ٤٥ ، شتاء ١٩٨٢ .
- مراد وهبة ، الايديولوجيا والحضارة ، في : قضايا عربية ، السنة : ٨ ، العددان : ١٢ ، ١١ ، نوفمبر ، ديسمبر ١٩٨١ .
- ميشيل فنادية ، ترجمة امينة رشيد وسيد البصر اوى ، الايديولوجيا اسروت : دار التنوير ، ١٩٨٢) .

لعملية ، وفي الحقيقة أن البحث في العلم النظري يجد صعوبة بالغة حين يتصدى لعملية التعرف ، لأن مجالاته غالباً ما تكون غير محددة تحديداً تاطعا بمثلها . هو عليه الحال بالنسبة للعلوم العمالية التطبيقية — وذلك للدخول المستترينها وبين مجالات العلوم الأخرى ، مما يجعل مهمة الباحث كتيقة للغاية وهو يصوغ المصطلحات المعينة التي تتناسب ويدان ذلك العلم ومنه من يقتصر مجال العلم على مادة معرفية خلصة ذات صبغة واحدة . فمقط ، وهل يستطيع أن نفرض الطرف عن العوامل الأخرى الداخلة في تشكيل غالب ذلك العلم .

وعلى كل حال يمكن النظر إلى الأيديولوجيا على أساس أنها رؤية للكون ذات أصول اجتماعية تاريخية ، وهي نسق للأفكار محدد بشروط مجتمعة من أهمها علاقات الإنتاج ، والتي تعبر عن مصالح طبقية معينة تؤثر على تكبر وشعور وأفعال البشر وما يقابلها من معايير سلوك ومواقف وقيم ، وانكار الطبقة السائدة هي في الغالب أفكار المجتمع ، فالطبقة التي تملك السلطة العادية هي في الوقت نفسه تملك السلطة الروحية ، فالأيديولوجيا مضبوطة وشكلية مشروطة حسب وضعيتها في مجتمع تاريخي محدد وبالذات في علاقة الملكية (١) .

— محمد علي أبو ريان ، المدخل الإسلامي للأيديولوجية العربية ، نحو أيديولوجية عربية إسلامية (بيروت : منشورات جامعة بيروت العربية ، ١٩٧٩) —
— جوران ثربورن : ترجمة إلياس مرقص ، أيديولوجيا السلطة وسلطة الأيديولوجيا (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٢) .
— محمد وقيدى ، العلوم الانسانية والأيديولوجيا (بيروت : دار الطائفة ، ١٩٨٣) .

عبد الله العروى ، مفهوم الأيديولوجيا (الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، ١٩٨٣) .

(١) حيدر إبراهيم علي ، علم الاجتماع والصراع الأيديولوجي العربي ، في «المستقبل العربي» (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٧٨ ، أغسطس ١٩٨٥) ص : ٦ .

وفي معرض التعريف يحاول الدكتور أحمد مبحى أن زيد الأمر توضيحاً عن طريق عقد مقارنات بين بعض المصطلحات الفكرية ، فيفرق على سبيل المثال بين الأيديولوجية والمذهب الفلسفى قائلا أنه بينما أن المصطلحين يعتبران محاولة إنسانية لتفسير الواقع ، فهناك الكثير من الفروق بينهما ، فالفيلسوف يتجاوز الإنسان إلى الكون ، بينما يظل الأيدولوجى حبيساً لمشكلات الإنسان ، وفي الوقت الذى لا يسعى فيه الفيلسوف إلى نشر مذهبه بين الجماهير ويقتصره على صنف المثقفين (وتدليلاً على ذلك كان الكثير من الفلاسفة يخشون بذكرهم على العناية خشية إساءة الفهم، مثلما فعل افلاطون حين اشترط عدم دراسة الفلسفة قبل سن الثلاثين ، حتى لا تستحل إلى مفسدة لدى الشباب ، ومثما فعل الغزالي حين طلب الجام النوام عن علم الكلام وعن فلسفته الصوفية) فإن الأيدولوجى يسعى إلى انتشار آرائه ومثالياته بين قطاعات المجتمع محاولاً في ذلك أن ينقل ما يراه من فكر إلى عالم التطبيق الواقعى ، ومن ثم يكون — حسبما يعتقد — قد نجح في مهمته الأيديولوجية .

وفي مجال إيجاد أوجه الشبه بين الأيديولوجيا والمعتقد الدينى يرى الدكتور مبحى أن الأيديولوجيا تشترك معه في أنها تشكل العلاقات الاجتماعية فتوجد انتحاما عضويا بين المعتقدين أو الاتباع ، بينما تصبح علاقة خصومة أن لم تكن عداوة بين متبنى الأيديولوجيا والمخالف لها .

وتنشأ الأيديولوجيا كما ينشأ الدين من فرد على درجة عالية من الإبداع الفكرى أو الروحى تتبعه صفوة أو أقلية مبدعة (الصحابية فى الإسلام ، والحواريون فى المسيحية) يعملون على نشر العقيدة أو الأيديولوجيا باعتبارهم قدوة روحية أو فكرة ، ويسمى كلاهما إلى القيام بعملية إحلال روحى وفكرى ووجدانى فى كيان المجتمع لازاحة الدين أو الأيديولوجيا القديمة .

وتنطوى الأيديولوجيات وكذلك الأديان على مجموعة من المعايير ومن ثم نجد كل منها قسماً تعدها مطابقة ، أى أنها حق وما عداها باطل ، ففى الدين توجد تعبيرات مثل طاعة ومعصية ، حرام وحلال ، مؤمن وكافر ، توحيد وشرك ، وفى الأيديولوجيا صراع ، بين الرأسمالية والشيوعية ، بين الليبرالية والاستراكية ، وهكذا .

وتواجه الايديولوجيات وكذلك الادان خلال تطورها مشكلة الهوية بين الفكر والواقع ، حيث تواجه مشكلات أو عقبات ينهار امامها الاجماع الذى تم انجازه في عهد النشأة ، فينشأ بين الاتباع صراع ناجم عن اختلاف وجهات النظر ، صراع بين السلفية وبين المبتدعة ، صراع مرجعه : هل نخضع الراقع للفكر والظروف المتجددة للنص ؟ (وهذا هو موقف السلفية) أم نخضع الفكر لواقع ، حيث تأويل النص ؟ وقد يصبح الصراع من الحدة ليس الى حد الانشقاق فحسب ، كما حدث بين الاتحاد السوفيتى والصين ، أو بين اهل السنة والشيعة ، أو بين الكاثوليك والبروتستانت ، بل انه يصبح في بعض الاحيان بأشد من العداء بين أصحاب ايديولوجيتين أو دينين مختلفين ، ويبدو أن الصراع بين اتباع الايديولوجيا الواحدة ، أو معتقى الدين الواحد أمر لا مفر منه ، اذ تصادف الاتباع مشكلات يخلفون عندها : النص أم الفكر (١) .

وبعد ، فهل نستطيع أن ندعى أنه قد تكون لدينا تصور عن مفهوم الايديولوجيا ، لعله كذلك حتى يمكن أن ننطلق الى جزئية أخرى تأخذ الطابع التخصصى في هذا المجال، وهى العلاقة التى توجد بين الايديولوجيا والسياسة . ديث ان البحث فى تلك العلاقة أو البحث عنها سوف يعزبنا فما نحن بصدد من دراسة .

(١) أحمد محمود صبحى ، محاضرات فى الايديولوجيات وفلسفة الحضارة الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٥ ص : ج١، د٤ه .

الايدولوجيا والسياسة

لا يتكّن لاي باحث في مجال العلاقة بين الايدولوجيا والسياسة الا ويدرك تماما ان الطريق نسيح وموصول بينهما ، الى الدرجة التي يمكن بها ان نتخيل ان الايدولوجيا ما وجدت في بادئ امرها الا لكي تكون سياسة ، ولذلك فان النظام السياسى ، ايا كان شكله وايا كانت صبغته ، لا يمكن ان يتعايش بدون ايدولوجية معينة يعيش لها وبها ، ولعله انطلاقا من ذلك كان كتاب فلسفة الثورة لعبد الناصر وكتاب كفاحي لهنتر — على سبيل المثال — .

ان المتبع لنشأة الايدولوجيا يستطيع ان يلمس بسهولة ان الموضوعات التى تطرقت اليها كانت كلها سياسية ، وحين حدث بها التطور كان للسياسة النصيب الاوفر من انشطتها ، حيث ان العملية السياسية فى الدولة المعينة كانت تدار بصفة قطعية تبعا للمذاهب والمعتقدات التى تؤمن بها من وجهة نظر السياسية ، وفى نطاق ذلك كان البحث فى مختلف أمور الدولة : علاقة المواطن بالسلطة ، والجهة التى تكمن فيها هذه السلطة والقدر الذى يتمتع به الافراد من الحرية والمسئولية ، الى غير ذلك من أمور تتصل بشئون الحكم ونظرياته .

ثم ان الايدولوجيا لم تاق هذا القدر من الاهتمام الا بعد ان ازدهر الفكر الماركسى ، على الرغم من نظريته المتعالية للايدولوجيا ، لا سيما بعد ان بدأ الصراع بين المذاهب السياسية يفرض نفسه بقوة على المسرح السياسى اثر الصدام الذى وقع بين النازية والاشتراكية والديمقراطية ، ومن المعروف ان الايدولوجيا تساعد الحاكم فى اقرار وتبرير النظام الراهن ، الا انها فى نفس الوقت تستخدم من قبل الثوريين فى محاولة الاطاحة بالنظام ، فاذما ما التجأ الحكام الى ادعاء استمداد السلطة من السماء عن طريق الحق الالهى للحكم ، فسوف يكون لهؤلاء الثوريين ان يبرروا اعمالهم طبقا لبنود الحق الطبيعى للافراد ، ونبعا لرضى وموافقة المحكومين .

وكم تستخدم الايدولوجيا ، لاضفاء الشرعية على الحركات الثورية عن طريق الاتصال الرمضى بين القادة واتباعهم ، مما يساعدهم فى الكفاح من اجل

المبادئ أكثر مما يكون من أجل الأشخاص ، إلا أن الاستخدام الأشمل والاعم للايديولوجيا انها يكون خلال فترات الحكم المطلق ، حين يحاول الحاكم أن يلتبس لنفسه وسيلة تدعم من حكمه فيجدها في عالم الفكر : إلا أن سيطرة هذه المبادئ الايديولوجية ، في مثل هذه الحالة ، مرهونة ببقاء الحاكم في منصة الحكم ، فاذا ما خفت قبضته تحرر الافراد من تلك الايديولوجيا المنروضة عليهم وذلك مثال واضح تماما للمشكلة التي تواجه الايديولوجيين في أول أمرهم ، وهى القدرة — كما أشرنا سابقا — على تجاوز الهوة التى تفصل ما بين النظر والتطبيق ، أو ما بين المبدأ الايديولوجى والممارسة الواقعية له ، ونفس الشيء يواجه الثورات والانقلابات في بداية امساكها بالسلطة حيث يجد أصحابها أن ما كانوا يحملون من أفكار شئ يختلف عن قدرة التطبيق التى تحكمها امكانات أخرى تتخطى امكانات الفكر تماما ، وتلك بداية لظهور الخلافات المذهبية بين قادة الجهاز مما يؤدى الى نشأة الصراع الذى يعصف بالأجماع السابق ، وبالتالي الى محاولات التصفية التى يلجأ اليها كل طرف تجاه الآخر .

وتلك فى الحقيقة هى الظاهرة الغالبة فى الدول التى تستقل حديثا فى العالم الثالث ، حيث يخرج الشعب من تجربة استعمارية تميعت فيها معالمه لكى يواجه مصيره بنفسه بدون خبرة سياسية أو ادارية وبلا ادراك لمفهوم الدولة ونظام الحكم ونظريته ، وتعلو منصة الحكم قيادات لا تستطيع التمييز بين سلطة الدولة وسلطة الممارسين لها ، ووسط ذلك كله ضلت الانجازات السياسية طريقها ، وبدأت فترة من التجريب السياسى تخبطت فيها الدول فسينحت الفرصة لثورات وانقلابات ، وأصبح رفاق السلاح بالامس هم المتصارعون من أجل شهوة السلطة وكرسى الحكم (١) .

وطالما أن الحديث ما زال متصلا عن الايديولوجية والسياسة ، فلا بد من التعرض لوجهة نظر رائدها الاول ،أنهايم ازاء العلاقة بينهما ، وفى هذا المجال

(١) عبد الرحمن خليفة ، محاضرات فى الايديولوجيات والحضارة ، مرجع

سابق ، ص : ١٧ — ١٨ .

نجدّه يستخلص بعض القواعد العامة من الأبحاث التي قام بها بالاشتراك مع بعض من تلاميذه وزملائه يمكن أن نوجزها فيما يلي : عن صاحب « مفهوم الأيديولوجيا » :

أولا :

جعل مانهام من الأيديولوجيا المفهوم المحوري في علم السياسة واجتماعيات الثقافة ، وهو الذي نشر الكلمة خارج الأوساط الأكاديمية . رسم للمعلمين معا هدفا واحدا : الكشف عن العوامل الاجتماعية التي تسر وتحد الدعوة السياسية والانتاج الفكري ، سمي المنظومة الفكرية الفعالة في الميدان السياسي أيديولوجيا بالمعنى الضيق ، وسمى تلك التي تسيطر على أذهان منجى الثقافة أيديولوجيا بالمعنى الواسع ، وعلى أية حال فإن الأيديولوجيا السياسية ترتبط بمصالح الفئات التي تصل إلى السلطة السياسية (وقد كان لنا حديث عن ذلك) ، وفي هذا ترى كل أيديولوجيا لكي تكسب الاتباع ولكي تكون فعالة ومؤثرة ، ترى في ذاتها حقيقة مطلقة وتسرى في منافستها بهتاناً وزوراً وتدليلاً .

ثانياً :

ميز مانهام بين الأيديولوجيا واليوتوبيا ، كانت الحركة الاشتراكية فتمت الليبرالية بأنها مجرد أيديولوجيا . فترد الثانية على الأولى وتصنفها بأنها ليست سوى يوتوبيا (بمعنى الحلم صعب التحقيق بعيد المثال) ، إلا أن المصطلحين يشتركان سوياً في معنى واحد هو الابتعاد عن الواقع والمعجز عن إدراكه (على الأقل في وقتها الراهن) ، ويرجع عجز الأيديولوجيا في نظر الاشتراكيين إلى أنها متعلقة بوضع يتجاوز التطور الطبيعي ، ويرجع عجز اليوتوبيا في نظر الليبراليين إلى أنها متعلقة بمستقبل مستبعد التحقيق ، وقد حافظ مانهام على هذا التمييز ، وعرف اليوتوبيا بأنها نوع من التفكير ، مركز حول النظر إلى المستقبل بصورة مستمرة ، وعرف الأيديولوجيا بأنها التفكير الذي يهدف إلى استمرار الحاضر ، ونفى بذور التغير الموجودة فيه .

لذلك يمكن القول بأن كل منظومة فكرية يمكن أن قد تأخذ صبغة أيديولوجية أو يوتوبية حسب الظرف التاريخي الذي تظهر فيه والفئة

الاجتماعية التى تستعملها ، فقد كانت اللبرالية — على سبيل المثال — يوتوبية فى القرن الثامن عشر ، ثم انقلبت الى ايدىولوجيا فى القرن اللاحق ، وكانت المسيحية ايدىولوجية فى القرون الوسطى ، ثم اصبحت يوتوبيا مضادة لليوتوبيا اللبرالية داخل الفكر الرجعى فى بداية القرن الماضى ، وعلى العموم يمكن أن نقرر ، حسبما يرى مانهايم ، أن اليوتوبيا هى الوسيلة الفكرية للطبقات اiban صعودها ، والايدىولوجيا هى الوسيلة الطبقات فى حالة اندحارها .

ثالثا :

ان الافكار السياسية سواء كانت محافظة تبريرية أو يوتوبية ، تعبر عن مصالح فئوية ، فهى اذن مطابقة لاغراضها ، انها متكافئة بالنسبة لالملاحظ كل واحدة منها تؤثر بشكل أو بآخر فى سير التاريخ وتطور المجتمع ، وهكذا يصل الى النسبية الخلقية والمنطقية ، وذلك مبدا ساد البئة الالمانية التى نشأ فيها مانهايم ، إلا أنه رفضه ولم يقبله وحاول أن يتخلص منها . لقدسى مذهبه «المنظورية» لكى لاينمت بالنسبية ، ومعنى المنظورية هو أن كل فئة اجتماعية ترى المجتمع ، حسبما يرى مانهايم ، من موقع خاص بها تحدده مصالحها ، فترى الاحداث طبقا لمنظورها الخاص ، أن النسبية فى نظره تحن الى الحثيفه المطلقة فى الوقت الذى تقبل المنظورية فيه ، بدون تحفظ ، كون المنطقية المطلقة خارج متناول الانسان ، فمن ثم فان المنظورية لا تمنع من اصدار حكم صريح ، فى حين أن النسبية تعود الى الحيرة والتردد .

رابعا :

يرى مانهايم أن مذهب المنظورية يعين على تحرير الانسان ، لان الباحث عندما يرى الواقع الاجتماعى والاحداث التاريخية انطلاقا من منظور طبقية معينة ، ثم يرى نفس الواقع ونفس الاحداث من منظور طبقية أخرى فأنسه يقترب من الواقع ولا يبتعد عن الاحداث ، ان موقف النسبية صحيح لو كان الانسان يفتقد وسيلة الاحتكام الى الواقع ، لكن الوسيلة موجودة وهى الممارسة ، فالانسان دائم الممارسة ، حكم بالضرورة على نتائج أعماله وبالحكم على النتائج يحدد مدى مطابقة أفكاره للواقع ، ان الايدىولوجيات بتساوية فيما يتعلق بوزنها الذاتى وبمنطقها الداخلى ، لا فيها يتخلق بمطابقها

الواقع وبفعالياتها الاجتماعية والتاريخية ، ان المجموعة الفكرية تكون اقل
او اكثر يوتوبية ، اقل ايدىولوجية ، اى اقل او اكثر ابتعادا عن الواقع ، حسب
الظرف الزمنى الذى تظهر فيه ، وهكذا نصل الى النتيجة التالية :

ان مفهوم الايدىولوجيا والوتوبيا تندرجان تحت مفهوم واحد وهو
الوعى الزائف الذى يقابله الوعى الصادق ، وعندما نميز بين الوعى الزائف
فصل بين عالم السياسة ، وما فيها من نقد متبادل ودسرة ومراوغة ، وبين
علم السياسة الذى يستهدف الحكم الموضوعى على المشاركين فى اللعبة
السياسية .

خامسا :

يقول مانهايم ان الشخص الذى ينتقل من منظور الى منظور ، اى الذى
لا يعتنق ايدىولوجية معينة بصورة تزميتية ، هو الشخص المثقف المتحرر . من
كل انتماء طبقي (١) وهو الذى يصل الى الوعى الصادق والى الموضوعية
الفكرية ، لانه حين يفعل ذلك فانما يكون قد بدا فى عملية مقارنة بين
الايدىولوجيات السياسية - والمقارنة هى التى نستعين بها الفاضل من
المفضول - ومن ثم نأمله يفقد الواحد من منظور الاخرى ، فيتحرر من
الحدود الاجتماعية ويتجاوز المعطيات البديهية الظرفية ليلتصق بالواقع المتغير
ولا شك فى ان مانهايم كان يعادى الماركسية والفاشية على حد سواء ، كما
انه كان يرى ان الليبرالية أصبحت قناعا للدفاع عن مصالح اقتصادية ضيقة
لذلك فقد دعى قبيل الحرب وبعدما الى ديمقراطية سياسية مبنية على اقتصاد
منظم وموجه ، كان يرى فى علم السياسة سلاحا فى ايدى المثقفين الاحرار
لضمان الديمقراطية الاجتماعية ، ومهما يكن من امر هذه الدعوة ، فان ما
يهتمنا فى هذا المجال هو ما سبق أن قررناه فى ، طلع هذا الفصل هو انه جمل
من دراسة ونقد الايدىولوجيات محور العلوم السياسية (٢) .

(١) يبدو أن مانهايم استعار هذا المصطلح . المثقف الحر أو المتحرر من فيبر
وكان قد قرأ له كثيرا فيما ابتدعه من اجتماعيات الثقافة .

٢ . عبد الله العراوى ، مفهوم الايدىولوجيا ، مرجع سابق ، ص :

الايديولوجيسا وفلسفة السياسة

استطعنا في الصفحات السابقة أن نقيم العلاقة وثيقة بين السياسة والايديولوجيا ، في بادى الامر كانت كذلك ، والان وبعد مضي الحقب الكثيرة على نشأة العلم مازالت العلاقة على ماكانت عليه (على الرغم من نشأة الفكر المضاد الذى يذهب الى افول عصر الايديولوجيا بصورة عامة) ولكن لنا ان نتساءل الان عن ذلك الشق المعين من السياسة الذى ينبجس الى الايديولوجيا فيرتبط بها ، ليتماعر فينشئ كيانا جديدا غالبا هو الايديولوجيا السياسية ، نتساءل عن ذلك الشق : والسياسة علم وفلسفة ، وطالما ان الايديولوجيا لا تتطابق مع العلم من حيث انها لا تحضج لمنطق العقل ، لانطوائها على وعى تاريخى يعبر عن وجدان الجماعات والشعوب ، وارتباطها بالسلوك فى الحياة ، وليس على نكرها النظرى المجرد فحسب (١) ، فلن يكون ذلك الشق سوى فلسفة السياسة وليس علم السياسة ، ونفرق كبير بين العلم والفلسفة ، ففى الوقت الذى تقوم فيه الفلسفة على التفكير المجرد فان العلم لا يعرف الا طريق التجربة والملاحظة وسيلة لاثبات وجوده ، وفى الوقت الذى يجيب فيه العلم على سؤال يبدأ بـ «كيف» ، فان الفلسفة تجيب على نفس السؤال ولكنه الذى يبدأ بـ «لماذا» ، ولذلك كان العلم وصفيا تقريريا ، والفلسفة نقدية تفسيرية ، الا ان الفجوة بدأت تضيق بينهما جدا هذه الايام حيث بدأت الفلسفة تسلك طريقا نحو العلمية لاسيما فى نظرياتها التى توصلت اليها فى مباحثها المختلفة ، ثم أنها تمد العلم بطرق الربط والتحايل التى بدونها ينفطر عقده الى شتات غير متماسك من وحدات المعرفة .

اذن هى فلسفة السياسة التى تأتلف بل وتتماثل مع الايديولوجيا ، فكلاهما يهدف الى التوصل الى تفكير سليم ، ووسيلتهما فى ذلك دراسة الفكر الانسانى ولا بد ان تقود هذه الدراسة الى الكشف عن تأثير التقاليد والمعتقدات والافكار الموروثة على السلوك الفردى والجماعى .

(١) انظر فى ذلك :

محمد على أبو ريان ، المدخل الاسلامى للايديولوجية العربية ، مرجع سابق .

ص : ٧ .

ولكن ما هي فلسفة السياسة؟ (كمعادتنا لمحاولة التعرف على كل المصطلحات الواردة ، وقبل أن نجيب على هذا التساؤل ، أود أن ألفت النظر في هذا المقام الى بعض الخلط الذى يقع فيه الكثير من عالجوا مثل تلك الموضوعات حيث كان حديثهم ينتقل نيبا بين فلسفة السياسة والفلسفة السياسية، وكأنهما مسميان لمضمون واحد ، الا أننا لو أمعنا النظرة التحليلية الى أصول كل منهما لوجدنا أن الاولى تحمل أساسا سياسيا ، بمعنى أننا نتحدث فقط عن الجانب الفلسفى من السياسة ، أو بصورة أخرى فكأننا نفلسف السياسة هذا فى الوقت الذى ينطلق منه المصطلح الثانى من الاصل الفلسفى أى أننا إنما نتحدث عن الجانب السياسى من الفلسفة ، وهكذا نكون قد انتقلنا الى عملية تسييس الفلسفة .

وأغلب الظن أن من كتب فى هذا الموضوع كان يقصد الحديث عن فلسفة السياسة ، وليس الفلاسفة السياسيين ، ثم فى باب المقارنة وجدناهم يعتقدونها بين فلسفة السياسة وعلم السياسة .

والايدولوجيا ، فى حقيقة الامر ، تستمد مادتها وشكلها العام من فلسفة السياسة بالإضافة الى ما يسود المجتمع من فلسفات اجتماعية ، وطالما كان الامر كذلك ، وطالما أن الايدولوجيا لا تمشى الا بدعم تتلقاه من هذه جميعا ، فهل يتسنى لنا أن نقول بوجود تطابق فى الاساسيات مع فلسفة السياسة على سبيل المثال ، وللإجابة على هذا التساؤل ، لابد وأن ندرك أن فلسفة السياسة وهى أحد وجهى السياسة التى تخرج تحت ما نسميه بالعلوم الاجتماعية ، لابد وأن ينسحب عليها ما يمكن أن يقال عن العلوم الاجتماعية صفة عامة ، من حيث أنها لم تصل بعد الى مستوى الدقة التى تتصف بها العلوم الطبيعية أو الرياضية ، وذلك لاتصالها بالكائن البشرى المتقلب المزاج ، والذى قد تتحكم فيه العواطف والشاعر قبل العقل والمنطق ، ومن ثم فلا نتوقع الوصول فيها الى قوانين حاسمة تحكم الظواهر على أسس علمية تجريبية ، وبإتقطع لابد وأن ينسحب ذلك على كل من الايدولوجيا وفلسفة السياسة .

وإذا كان لنا أن نبحث في المكونات أو المحتويات لكل منهما فسوف نجد أن فلسفة السياسة بصورة عامة مهما كانت صيغتها تمتلك نفس مقومات بناء الأيديولوجيا ، إذا ما تعلق الأمر ببلد معين ، إلا أن الحق يقال أن فلسفة السياسة تحتل بعدا أسبق زمانا وأعلى مقامًا من الأيديولوجيا ، حيث أن النظام يضع مع بدايته تصورا معينًا لفلسفة سياسية تتفق ومبولة وعقائده وذلك هو الأساس الذي تنطلق منه الأيديولوجيا بعد ذلك .

وفلسفة السياسة لا تعيش في قالب جامد لاتتعدها ، إنما تطور نفسها بقدر ما تتفاعل أفكار ومفاهيم غلاسفة السياسة عبر الحقب السياسية المتباينة ، وكل تجديد فيها إنما هو ثمرة تقدم لبعضهم ومراجعة لمن سبقوهم فدراسة تطور الفكر السياسي تبين لنا كيف نما فكر أرسطو من خلال نقده لأفكار افلاطون ، وكيف نشأ فكر ماركس في تنافس فلسفة هيغل بل أن تصور جان جاك روسو للسيادة في كتابه عن العقد الاجتماعي ، لم يكن ليتاح له بغير أن يطلع على فكر أرسطو وفلسفته وتصوره للدولة وأثرها في تربية المواطن : واستفادته مما قدمه سابقا بودان وهوبز من نظريات جديدة في السيادة ومن ثم يكون من بين ما تتعرض له فلسفة السياسة من موضوعات هي المشكلات التي تعرض لها كبار الفلاسفة حين كانوا بصدد التفكير في مشكلات واقعهم السياسي ، ولعل أوضح مثال لذلك أن ما يبدو لنا اليوم بديهيا عن حق الفرد في التعبير عن رأيه ، وممارسته لحقوقه السياسية ، والمشاركة في الحياة العامة ، إنما هو رأى لم يكن ليتاح لنا لولا جهاد فكري كبير ، وصراع فلسفي قدمته قرائح الأسلاف من الفلاسفة ، هؤلاء الفلاسفة الذين استوعبوا مشكلات عصورهم ، واستطاعوا في نفس الوقت أن يؤثروا على مجرى التاريخ بأفكارهم ، والا فهل يمكن أن ينكر أثر مونتسكيه وفولتر في التمهيد للثورة الفرنسية ، أو أثر الفلسفة الماركسية والفلسفة اللينينية في قيام الثورة السوفيتية ؟ (١) .

(١) أميرة حلمي مطر ، في فلسفة السياسة القاهرة : دار الثقافة للطباعة

والنشر ، ١٩٧٨) ص : ٨ .

ونفس الشيء يحدث للأيديولوجيا ، رواد يتحملون مهام النشأة ، وتحول يطرأ تحت ضغط العوامل البيئية والاجتماعية ، ومثلما تغيرت النظرة الى فكرة السيادة ، وتغيرت الماركسية عما كانت عليه منذ نشأتها في منتصف القرن الماضي ، وتغيرت كذلك بعض القيم الايديولوجية التي لمعت فتسرة من الوقت ثم فقدت بريقها بمضى الايام اثر التغيرات الاجتماعية والسياسية فقد كانت قيم الاخوة والحرية والمساواة تحمل اثير الكبر من التمييز والاحترام في ازمة مضت ، ثم أصبحت الان مجرد تناظ عادية يتداولها الافراد في لغتهم العادية ، ومن المعروف ان تلك القيم الايديولوجية كانت حلما تنفو اليه قلوب المطحونين من الطبقات الشعبية في القرون الماضية اثر الحرمان الذي كانت تناسيه من الحقوق الطبيعية والسياسية ، الى ان قامت الثورات الديمقراطية المختلفة لتسجل في المواثيق المتتابة حق الانسان في الحياة الكريمة ، وهكذا تحول التركيز انذى كان يحيط بلك القيم الى قيم اخرى أخذت محلها في التكريم والتبجيل ، وعلى سبيل المثال ، هل تحمل كلمة «مريكا» الحرية نفس المرتبة وتحث نفس الاثر في نفوس الاندونيسيين الان مثلما كان لها حين أطلقها الدكتور احمد سوكارنو الرئيس السابق لاندونيسيا ذات يوم في بداية الثورة ضد الاستعمار الهولندي عام ١٩٤٥ ، وهل وجهة النظر تجاه الانسان المطحون في المجتمع المصري بقيت كما هي بدون تغيير ، لقد كانت وسائل الاعلام ووسائل الترفيه ترى ذلك الانسان في العادل في الاربعينات والخمسينات من القرن الحالي ، لكي تجسده الان في الموظف الحكومي . الا أننا لابد وان نقنع نصب أعيننا حقيقة هامة في هذا الصدد ان هذه القيم ، التي سبق الحديث عنها من عدالة وحرية واخاء ومساواة ومثيالاتها ، لا يمكن ان ترتبط بشخص معين أو بسياسة محددة أو بدولة واحدة دون الاخريات ، ولذلك فإننا يمكن ان نتعامل معها بصورة مجردة ، وبقدر ما يؤمن بها الافراد في المجتمع — والمواطنون في الدولة ، ومن ثم فهي غايات وأهداف تتواجد في البيئة السياسية بشكل عام ، للجميع وليس لفئة دون أخرى .

وازاء ذلك كله ، يصبح من الصعب على المؤرخ السياسي أن يضع حدا فاصلا بين ماهو فلسفة سياسية وماهو ايديولوجيا ، فالايديولوجيا السياسية الاغريقية تعان من قدر الفكر الحرية والديمقراطية ، وهذه جميعا تدخل

تماما في نطاق ما تبحثه فلسفة السياسة لديهم ، وفلسفة السياسة بصورة عامة اذا ما انتقلت من جيل الى آخر ، ليؤمن بها رهط من الاتباع والمؤيدين أصبحت تدخل في عداد المذاهب السياسية التي تقترب مرة أخرى من الايديولوجيا السياسية ، فاذا ما التمسنا بعض التحليل في هذا الامر اوجدنا ان المذهب يختلف في شئ عن الفكرة والفلسفة والنظرية السياسية ، والفكرة هي اكثر بساطة وشمولا من غيرها والمذهب هو فكرة أصبحت منهجية ، والنظرية هي فكرة أصبحت فرضية علمية (١) .

ومثال صارخ آخر عن تغير الفكر وتحول الايديولوجيا ، تلك الملاحظات التي ظل روبرت ميشيلز يسجلها اثر مشاهداته لتطور الحزب الديمقراطي الاشتراكي الالماني وقد سجل فيها نبوءاته بقرب افول ايديولوجية الحزب مما جعله يذهب الى مبداه المعروف بالقانون الحديدي للاوليجاركية ، بمعنى انه مهما تنوعت الانظمة السياسية او مذاهب القيادة الادارية فلا بد وان ينتهي بها الحال الى ان تعود الى الاوليجاركية وهي حكم العدد القليل الذي يتطلع الى اهداف معينة اكثرها ذاتي (٢) .

ولابد لنا من ملاحظة اخيرة ، قبل ان يصل الحديث الى غايته ، وهي ان فلسفة السياسة وهي تقنم على ذلك كله من التحام وانماج مع الايديولوجيا انما تظل فلسفة للسياسة كما هي دون ان يطرأ على جوهرها تحول او تبدل باهدافها التي تسمى غيها نحو تبرير الاسس التي بناء عايها نستطيع تقبل او رفض نظرية او نظاما معيننا من وجهة النظر السياسية .

(١) اقرأ في ذلك :

— حسن صعب ، علم السياسة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٦) ص : ٥٢-٥١ .

(٢) اقرأ حول هذا الموضوع :

Martin Seliger, Ideology and Politics, op. cit, pp. 68 - 72.

الايدولوجيا الماركسية :

سبق لنا أن أوضحنا كيف أن بعض اصطلاحات تثير في الذهن ارتباطات معينة ببعض المصطلحات الأخرى أو المفاهيم ذات الصلة الوثيقة بها ، وربما ببعض الشخصيات التي ساهمت بقدر في فكر هذا أو ذاك ، ولذلك فلا يمكن أن يذكر مصطلح ايدولوجيا في مجاز البحث ، إلا ويتوارد على الذهن النظرية الماركسية في هذا الصدد على الرغم من النظرة غير الطيبة التي تحملها الماركسية تجاه الايدولوجيا ، وفي نفس الوقت هل يمكن أن تذكر الماركسية دون أن تشير لعليات الصراع المختلفة التي أثارها حول البناء الاجتماعي ، وذلك بيت القصيد لهذا الجزء من الدراسة .

ولذلك كان لابد لنا من بعض الإشارة الى الايدولوجية الماركسية ، لاسيما والكتابات فيها وعنهما كثيرة للغاية ، وهنا تكمن الصعوبة حيث أن أغلبها ذاتي بجاني الموضوعية ، إذ أن بعضها يقف في صفها مدافعاً عنها متغاضياً عن مآخذها وعيوبها ، وعين الرضا - كما يقولون - عن كل عيب غافلة متغافلة ولذلك كان الأخذ بهذه الدراسات أمر يفتقر الى النظرة العلمية ، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن البعض الآخر الذي كتب ينتقد الماركسية ، فجسم المآخذ والمساوئ في محاولة لإثبات عدم الجدوى في مجال التطبيق العملي (وعين انسخط تبدى المساويا) ، وكان ذلك أيضاً من منطلق ذاتي ، يقع في الخطأ من يأخذ عنه دونها وعلى وحذر -

وعلى أية حال ، لابد من المحاولة رغم صعوبتها ، إلا أن البداية لابد وأن تعود الى الوراء قليلاً ، الى هيجل الذي أخذ ماركس عنه كثيراً ، وكذلك الى نظريته ونظريته عن التاريخ ، لقد كتب ماركس يقول : أن المؤرخين الذين يسجلون الوقائع الكبرى فقط ، من أحداث سياسية وحروب دينية ونزاعات نظرية ، يشاطرون رغبا عنهم أوهام الحقبة التي يؤرخون لها (١) .

(١) كارل ماركس وفريدريك إنجلز ، الايدولوجيا الألمانية الطبعة الأولى من الترجمة الفرنسية (على الرغم من أنها لم تكن كاملة مثل الطبعة الثانية التي

ولعل ماركس بهذا يكون احد الدعاة الى تاريخ اعرق من مجرد سرد
للأحداث لانه هو الذى يساعدنا بايماننا بما حدث فى الماضى على فهم وادراك
ما يحدث فى حاضرتنا ، وما سوف يحدث فيما نستقبل من ايام ، وهكذا أن كان
التاريخ مجرد ذكر لوقائع دون أن تكون هناك عبء عملية تنفيذها منه ،
فسوف يتضاءل الى أن يصبح قصصا لها مجالات أخرى لروايتها غير مجالات
العلم والدراسة ، وما كانت الحقائق المجردة التى تكون جوهر التاريخ مفسرة
للحاضر أو مخططة للمستقبل فنحسب أن من المفروض أن يتعرض التاريخ
لبيان كيف تحول الماضى الى حاضر ، وذلك للانادة فى معرفة كيف يتحول
الحاضر الى مستقبل .

ويبدو أن ماركس كان يتفق مع هيجل تماما فى ذلك ، وقد كان هذا الآخر
يبحث فى روح الوقائع ، ولكنه اختلف عنه فى نقطة أخرى ، إذ كان هيجل يدعى
أنه كشف روح التاريخ الذى تجسد فى فلسفته ، فكان يظن أنه يعرف سر كل
عصر من العصور الماضية ، وقد تابع هيجل فى ذلك عدد من المفكرين الالمان
الذين ظنوا أنهم يستطيعون فهم التاريخ دون أن يكونوا مؤرخين ، وقد
نظروا ذلك الاتجاه خلال حياة هيجل وبعد وفاته بحيث أصبح تاريخا فلسفيا
بعيدا كل البعد عن تاريخ المؤرخين .

وقد رفض ماركس هذا الاتجاه ورأى فيها نوعا من اللاهوتية التى يبحث
فيها صاحبها عن أسباب كل شئ ، ولا يتحمل عبء البحث عن الأسباب
الواقعية الأخرى حتى ولو كانت ظاهرة للعيان ، بديهية للعقل والمنطق .
ولذلك فقد كان المؤرخ الهيجلى حين يبحث عن مسببات الأحداث ، فانما كان
يرجع الى ناسفة هيجل نهى الوسيلة له فى ذلك ، لافى تطور الوقائع التاريخية

ظهرت بعد ذلك عام ١٩٧٦ ، وقد ظهرت تلك الطبعة الاولى الناقصة فى
باريس عام ١٩٥٣ فى سلسلة المنشورات الاجتماعية ص : ٣٩ .
وانظر فى ذلك أيضا الطبعة العربية التى أصدرتها دار دمشق للطباعة والنشر
عام ١٩٦٤ . ص : ٤٤ .

وهكذا فبدل أن تكون فلسفة هيغل على النسخة الحتمية للتاريخ ، نجدهم يطوعون التاريخ لتحقيق فلسفة هيغل .

ويفند ماركس ذلك كنه في بداية كتابة «الأيديولوجية الألمانية» في اعراض واضح بادئا في شرح بعض المبادئ التي كان يراها جوهرها لهذا الموضوع وبالتالي معتقدا فلسفيا عرفت به الماركسية في كل ما كانت تبحث من امور . يتول ماركس أن كل حقبة تاريخية تدور داخل معطيات مادية معينة : الموقع الجغرافي وما يترتب عليه من اقتصاد ؛ وعدد السكان وما يتولد عنه من قوة عسكرية ، والادوات وما يترتب عليها من انتاجية الى آخر ذلك من قوى مادية (على الرغم من اختلاف النظرة التقييمية الحديثة الى بعض هذه المعطيات مما يجعلها لا تأخذ هذه المرتبة من التسليم والايمان) ، ويذهب ماركس بعد ذلك الى أن تلك المعطيات هي التي تحدد بالضرورة إمكانات الحقبة موضع الدراسة ، وبالتالي تحدد من انجازاتها الفكرية والفنية وذلك هو منطلق الماركسية في المناداة بالابنية التحتية التي تتمثل في قوى الانتاج وعلاقاته وبكلمات أخرى فهي تتمثل في الاقتصاديات المتاحة ، أما الابنية العلوية فهي تتحدد بمجموعة الآراء السياسية والقانونية والاخلاقية والفنية والفلسفية والدينية وجملة المعارف العلمية التي يتمتع بها أفراد المجتمع وتلك كلها هي صدى او انعكاس للمبانيات التحتية التي تعتبر الأساس لكل تطور وتحول يحدث في المجتمع ، ولذلك فإن الماركسية — كاحدى فلسفات التاريخ — تفترض فرضا اقتصاديا تاريخيا للتغير الاجتماعى ، ومن ثم فإنها تضع قواعد ثابتة للتطور من خلال الدوافع الاقتصادية ، تلك التي تنجم عجز الابنية التحتية ، وينطلق ماركس بعد ذلك لكى يصدر حكما بأن طريقة الاناج في الحياة المادية انها تسيطر بل وتشكل كل عمليات الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية .

ويلخص ماركس القضية الرئيسية ، كما يقبل لينن ، القضية الرئيسية في فلسفته وفي كل فلسفة أخرى ، بأنها علاقة الفكر بالكائن ، او علاقة العقل بالطبيعة ، أيهما يسبق الآخر ، العقل أم الطبيعة ، وكان الفلاسفة الذين

نظروا الى الاجابة على هذا السؤال ينقسمون تدعى لاجاباتهم الى معسكرين كبيرين ، فاولئك الذين ذهبوا الى تقدم العقل على الطبيعة هم الذين كانوا دعاة المترسة المثالية ، اما الآخرون فهم اصحاب المدرسة المادية ، ولا حاجة بنا بعد ذلك الى تحديد وجهة النظر الماركسية ازاء هذه القضية ، ويبدو أن الظروف المجتمعية هي التي أوحى للماركس بهذه المبادئ ، التي بدأ يدعو لها منذ الفترة فيها بين عامي ١٨٤١-١٨٤٥ ، وأهم تلك الظروف كانت تلك المقالات الثورية التي اعتاد على كتابتها في إحدى الجرائد المحلية في كولونيا سافعا عن أوضاع الفلاحين المتردية ، إلا أنه أدرك ضحالة معلوماته عن الاقتصاد في تلك الفترة ، فاندفع في حماسة ينهل من مراجع علم الاقتصاد (السياسي) ، لاسيما بعد أن فصل من عمله في الجريدة ، على أثر غضب السلطات المسئولة على النهج الثوري الذي اتبعته الجريدة تحت قيادة ماركس .

وينبغي ألا ننسى كتابيه من جوهر المسيحية وأسس فلسفة المستقبل تلاذين كانا علامة واضحة في تحول ماركس الى الفكر المادي بصورة عامة بعد أن تعرض بالنقد فيهما للفاسفات غير المادية لكل من هيغل وفيرباخ (١)؛ تلك كانت كلمة موجزة لمحاولة التعرف على بعض جوانب الفكر الماركسي إلا أنها على أية حال تعطينا صورة لما سوف تكون عليه الايديولوجية الماركسية وهي ايديولوجية صراع وثورة منذ أن بدأت فكرا في ذهن مؤسسها الاول ، إلى أن أصبحت سلوكا واقعيا لكل أتباعها والمؤمنين بها في مختلف المجتمعات ربما أو مكانا .

ولابد لنا قبل الدخول الى تفاصيل الايديولوجية الماركسية من كلمة عن صور ماركس للايديولوجيا كعلم للانكار ومن الطبيعي أن نتوقع منه نظيره

(١) انظر في ذلك :

دبزين «ترجمة الياس شاهين . ماركس . انجلز . الماركسية (موسكو : دار
تقدمه . بدور تاريخي) ص : ١٦-٦ .

غير طيبة طالما أنه رفع من قدر المادة في مواجهة الفكر، وتعريف ماركس للايديولوجيا ينطلق من نفس الافكار الثابتة لديه عن الابنية الفوقية وتأثيرها بالتحية منها، ولذلك فهو يذهب الى أن الايديولوجيا ليست سوى ظاهرة فكرية عامة تستند الى اسس اقتصادية تنجم عنها احكامنا في الاخلاق والسياسة والفن والقانون والفلسفة ، وهذه البناءات الفوقية أو العلوية لا تخضع في تطورها لمتطلبات البناءات التحتية فقط ، بل أيضا لكل قوانينها الجوهرية ، والعكس صحيح بمعنى أن أى تغير في البنية العلوية لا يتبعه بالضرورة تغير في البنية التحتية ، في اقتصاد المجتمع ، حيث أن التغيرات في هذه الأخيرة سابقة على التغيرات في البنية العلوية ، ويؤكد ماركس هذا المعنى في أكثر من موضع في كتابه عن نقد الاقتصاد السياسى معلنا بأن التغير في البناء التحتى أو الاساس الاقتصادى ، لابد وأن يتبعه — ان عاجلا أو آخرا — بالضرورة تغير في السياسة والاجتماع والفلسفة والفن وبقية مكونات البناء التحتى (١) .

ولقد نشأت فكرة الايديولوجيا في الفكر الماركسى باعتبارها انعكاسا لصراع السياسى والاجتماعى والاقتصادى ، الذى يتحكم بالضرورة في التنظيم الطبقي في المجتمع ، ويتركز في تلك المواقف والارتباطات العامة التى تتعلق بصراع الجماعات والطبقات عبر التاريخ ، وقد وافق مائهايم ماركس في ذلك الاتجاه في كتابه الذى سبق الإشارة اليه ، والذى يتعرض فيه لبداية المفهوم لدى ماركس وتطويعه له حتى يتوافق مع عناصر النظرية نفسها التى تذهب — كما سبق أن عالجنا — الى أن الفكر لا يتوقف على مجرد الوضع الاجتماعى للفرد ، بل أنه يتوقف على الوضع الاقتصادى للطبقة وبذلك يرجع ماركس الايديولوجية الى ما ينشأ داخل بنية الطبقة من مشكلات وفى الحقيقة أننا نتعرف على ايديولوجية العصر عن طريق دراسة البناء الكلى للمجتمع سواء منه «روح العصر» أو «الفكر الطبقي» أو

(١) انظر في ذلك :

—George Gurvitch, Twentieth Century Sociology (New York

Philosophical Library, 1945) PP. 370 - 373.

«عقل الجماعة» ، ومن ثم نستطيع أن نقول أن ماركس يعود في تعريفه إلى
'المكونات العامة للايديولوجيا التي سبق أن اشرنا اليه .

فإذا ما انتقلنا إلى المعنى السلبي : الوجه الآخر لمفهوم الايديولوجيا في
المدرسة الماركسية ، وجدنا استمرارا - أكثر عنفا - للنظرة الناوليونية تجاه
الايديولوجيين ، حيث رأى فيها ماركس الوعي الزائف المرتبط بالظسروف
الاجتماعية ، وهو مصطلح شامل يستخدم عادة للإشارة إلى كافة الاحساسات
والافكار والمعتقدات التي يكونها البشر حول الموضوعات المادية الملموسة
والايديولوجيا كذلك هي افكار مضللة وأوهام ليس لها وجود حقيقي ، لانها
تقف - على حد قول ماركس - في مواجهة النظريات العلمية ، وفي تشبيبه
آخر كتب ماركس يصف الايديولوجيا بأنها تمثل نوعا من الوعي بالواقع ،
يظهر فيه الناس وظروفهم في أوضاع معكوسة كما لو كانوا أشباحا في غرفة

ومن اللطيف أن يذكر ماركس أن الايديولوجيين يجهلون أن أحوال الوجود
المادية هي التي تقرر العملية الايديولوجية في ذهن الإنسان ، ولو أدركوا
هذه الحقيقة لكان هذا الإدراك هو النهاية لكل ايديولوجيا .

ولذلك كله استخدم الماركسيون الايديولوجيا لنقد المذاهب العقائدية
الفكرية التي اعتبروها تجريدية غير متفكة مع الواقع ، والتمييز بينها وبين
اشتراكيتهم العلمية المستمدة من الواقع ، والمبنية على العلم - حسبا يقولون
- فهذه المذاهب تستخدم الايديولوجيا في نظر الماركسيين كمبرر فكري للمصالح
الطبقية التي تدافع عنها ، فالايديولوجية الليبرالية - على سبيل المثال -
هي التبرير الفكري لمصالح الطبقة الرأسمالية ، والايديولوجية النازية هي
التبرير للعنصرية والنزعة العسكرية الألمانية وهكذا ، إلا أننا نجد أخيرا أن

١٢١) وقد أفاض مانهاييم كيرا في التعليق على الايديولوجية الماركسية بمسور
موسوعية - ويمكن الرجوع في ذلك إلى :

Mannheim, Ideology and Utopia, op cit PP - 110 - 119.

الماركسيين اذا ما استخدموا الايديولوجيا فانما للتمييز بين الايديولوجيا العلمية التابعة والانابعة من مبادئهم ، وسائر الايديولوجيات غير العلمية وغير المستمدة من الواقع ، وغير القابلة للتطبيق العملى ، على الرغم أن بعض المفكرين السياسيين يحتجون بتلك النظرة الماركسية الايديولوجيا التي تجعل منها مرآة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية ليستدلوا منها على أن تفر هذه العلاقات ينسخ الايديولوجيا الماركسية ، كما ينسخ غيرها من الايديولوجيات (١) .

واذا ما اعترض معترض : كيف تكون الايديولوجيا أو الايديولوجيين على هذا القدر من الزيف ؟ يجب الماركسيون بأن المفكر حقا يفكر بشكل واسع ، الا أن هذا الوعى زائف ، لان القوى الحقيقية التى تدفع المفكر تبقى غير معروفة لديه ، والمادة الفكرية التى يتعامل معها يقللها كشيء مسلم به بدون فحص على أساس أنها نتاج الفكر ، والمفكر هنا لا يريد أن يبذل الجهد لكي ينقب عن مصدر هذا الفكر لمحاولة ادراك الصحيح منه من الزائف ، حيث لابد وأن يتحرى الاصل والمصدر حتى يخرج الناتج (وهو الايديولوجيا) متوافقا مع المتطلبات العلمية التى من أولها الاستمداد من الواقع ، وطالما أن سلوك الانسان تقرر مصلحته العامة ، فان الوعى إما أن يكون موافقا لهذه المصلحة ومن ثم يكون وعيا صحيحا ، أو لا يكون كذلك ، فيدخل فى نطاق الاوهام مما يجعلها غير مجدية ، فى حاضره أو على المدى البعيد .

والايديولوجيا الماركسية بصورة عامة نبعت حين تعرض ماركس لطبقات المجتمع وتحليل بنائه ، وهنا لابد وأن نشير الى المفهوم الذى رآه ماركس وهو يتعرض لبيان ما يعنيه بالمجتمع ، حيث أنه ليس عددا من الأفراد أو الطبقات ، ولم يكن كذلك مرادفا للدولة أو الأمة ، وانما كان المجتمع عنده

(١) انظر فى ذلك :

— حسن صعب ، علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٥٢-٥٣ نقلا عن :

مثلا لفترة تاريخية بأكملها بكل حصيلتها الحضارية والثقافية ، وكما نعرف ان ماركس وافق الاجتماعيون حين جمل من المجتمع كائنا حيا يتطور من حالة الى أخرى ، وكانت أولى مراحل تطوره عند ما كس هي المرحلة التي وجد الانسان عليها على حالته البدائية ، والتي كان يقوم فيها بكل أوجه النشاط بحياته دون أن يكون هناك نوع من التخصص الذي هو سمة العصر الحديث ثم يتطور المجتمع بعد ذلك الى المرحلة التالية والناجئة من المرحلة السابقة ليصل الى ما يسميها بالمرحلة الانتقالية التي تتطور هي الاخرى في نهاية الامر الى المرحلة الرأسمالية ، التي يعتبرها مقبلة في المجتمع الاوربي المعاصر الذي تكون اثر اندلاع الثورة الصناعية وانقسم الى طبقتين : الاولى هي الطبقة المالكة لوسائل الانتاج ويطلق عليها الطبقة البورجوازية والثانية هي الطبقة العاملة وسميها البروليتاريا ، وهذا يفترض ما كس انهما لا يكتهما التعايش سويا بصورة سلمية ، وعليه فلا بد من وجود الاحتكاك والصراع بينهما ، مما ينتج عنه دمار النظام القائم وزواله لكي تحل المرحلة الرابعة من تطور المجتمعات وهي المرحلة الاشتراكية التي تعتبر الوريثة الطبيعية للمرحلة الرأسمالية ، لكي نصل اخيرا الى المرحلة الأخيرة والتي ينظر اليها ماركس على انها قمة التطور الاجتماعي وهي الشيوعية ، التي هي — على حد قول دعاةهم — نظام اجتماعي لا طبق يقوم فيه الملكية الواحدة للشعب بأسره على وسائل الانتاج ، والمساواة الاجتماعية التامة بين جميع أعضاء المجتمع ، حيث الى جانب تطور الناس من جميع النواحي ، ستنمو أيضا القوى المنتجة على اساس العلم والتكثير المتطهرين على الدوام ، وتتدفق مصادر الثروة الاجتماعية ، ويتحقق المبدأ « من كل حسب كفاءته ، ولكل حسب حاجته » ان الشيوعية هي مجتمع عالي التنظيم لكادحين أحرار وواعين ترسم له الإرادة الذاتية الاجتماعية ، ويفدو فيه العمل لخير المجتمع الحاجة الحيوية الاولى في نظر الجميع وأمرها يفركون ضرورته ، وتطبق منه كفاءات كل فرد على أكبر وجه ممكن لصالح الشعب (١) .

(١) باكو فليف وآخرون ، أسس الممارف السياسية (موسكو : دار التقدم ، ١٩٧٥) ص : ٦٨-٦٩ .

وأخيرا أن كانت هناك كلمة تخص المذهب كله ، وحتى يمكن أن تساعد على إصدار حكم موضوعي له أم عليه ، نقول أن ماركس كان يرى في الايديولوجيا وهما أو زينا في حالة واحدة فقط ، وهي حينما تنعزل عن المصادر الموضوعية التي أدت الى نشأتها وقيامها في أول أمرها ، وعليه فليست كل ايديولوجيا وهما أو زينا ، لانه من الطبيعي — طالما أننا اشتغلنا هذا الشرط — الا تكون الايديولوجيا وهما اذا ماربطت الوعى بالوجود، وللانصاف فان كثيرا من الايديولوجيات تحقق هذا الارتباط ، حيث أن الشعب الان وفي مختلف البقاع أصبح على ادراك تام بالاصل وبما هو غير ذلك ، ومن جهة أخرى أن قدر للايديولوجيا أن تنتشر وأن تبقى صامدة في مواجهة الافكار الأخرى سواء أكانت وافدة أم محلية ، فلن تكون الا أصيلة على غير ما يدعى بعض الماركسيين المتشددين من اطلاق عمومية الزيت على كل ما خالف الماركسية ، وعلى كل ما لم يتخذ الاقتصاد أصلا ومنطلقا .

واذا كنا بصدد بعض النقد الذي يمكن أن يوجه للنظرية الايديولوجية الماركسية فسوف نستعر رأي ماكس غيبر في هذا ، وهو الذي يذهب فيه الى عدم جدوى ربط العمليات الذهنية بالقاعدة المادية ، ودليله على ذلك أن السبب المادى يقود ويؤدى الى نتيجة من نفس طبيعة المنطق ، بمعنى أنه لابد وأن تكون النتيجة مادة ولا يمكن أن تكون قية ، حيث أن هذه الأخيرة هي محصلة بعض التفاعلات المعنوية التي يمكن أن يضيفها الفرد على الوقائع المعنية التي تمر أمام عينيه ، ومن المعروف أن ذلك يتم بصورة اختيارية ، حتى لو كانت الايديولوجيا ذاتها مفروضة بصورة عسرية ، ثم أن الصور الذهنية التي تشكلها الظروف تأتي في العادة صورة مطابقة لتلك الظروف ، أما الاحكام القيمة فهي التي تكيف الظروف لتحكم عليها عما اذا كانت ايجابية أم سلبية ، وباستعراض التاريخ يمكن أن نقول أن الجهد لابد وأن يكون مضاعفا حتى يمكن تمييز القيم عن بعضها ، وتلك كلها المنظومات الفكرية التي قد تؤثر في مسار التاريخ ، الا أن الكثير منها لابد أن من البحث في ذاتياتها لمحاولة استنباط دواعي الوجود ، ومن ثم فلا مبرر لها سوى ذاتها .

تعليق :

ونحن وإن كنا قد أعطينا الأيديولوجيا الماركسية بعض الاهتمام ، انطلاقاً من كونها أولى الفلسفات التي أضفت على الأيديولوجيا مفهوماً سلبياً ، إلى جانب أنها لا تتعاشى إلا بالصراع ، وهو بيت القصيد بالنسبة لدراستنا الراهنة ، كما سبقت الإشارة لأكثر من مرة ، نقول ونحن وإن كنا قد غطنا ذلك ، إلا أنه لا ينبغي أن نغفل أنواعاً أخرى من الأيديولوجيات وقفت مؤثرة في فترات تاريخية ، أو هي استعمالات معينة للأيديولوجيا سادت في أزمنة معينة أثر ظهور بعض الرواد والفلاسفة الذين كان لتأييدهم أو لدعوتهم إليها الفضل الكبير في ازدهارها ، ولكي نكون منصفين يجب أن نعترف بفضل الاستعمال السابق على اللاحق ، حتى ولو كان يقف معه على النقيض ، وإن كان الشيء بالشيء يعرف ، فالنقيض بالنقيض يدرك وتعرف جدواه .

ويلخص لنا صاحب مفهوم الأيديولوجيا هذه المراحل بعد عرض تحليلي سهب فيها يلي :

أولاً : أيديولوجية القرن الثامن عشر والتي كانت تعنى الأفكار المسبقة الموروثة من عصور الجهل والاستعباد ، ويتقابل في هذا الاستخدام للأيديولوجيا التقليد الذي لا يدرك المغزى أو المعنى ، لأنه ليس لديه من الوسائل ما يعينه على ذلك ، وإن كان أدبه ذهبي معطاة لا تؤدي مهمتها بالشكل السليم ، مع العقل المدرك الواعي الذي يكشف بما أوتى من ملكات عن الحقيقة وهو عقل لا يختلف في الفرد عما هو في الإنسانية كلها .

ومن ثم فأنهم كانوا ينظرون إلى الأيديولوجيا انطلاقاً من العقل الفردي ثانياً : فإذا ما انتقلنا إلى وجهة نظر الفلاسفة الألمان تجاه الأيديولوجيا لاسيما هيجل ومن سار على نهجه وبعض الرومانسيين من بعدهم ، وجدنا أنها تعنى لديهم منظومة فكرية ، تعبر عن الروح التي تدفع وتحفز الحقة المعينة لتجعلها تسير إلى الهدف المحدد لها في خط وخطة التاريخ العام .

ومن ثم شأنهم كانوا ينظرون إلى الأيديولوجيا انطلاقاً من التاريخ كخطوة واعية بذاتها .

ثالثا : فاذا ما وصلنا الى الايديولوجيا كما كان يراها ماركس ، فهى منظومة فكرية تعكس البناء الاجتماعى كله (أخذين فى الاعتبار معنى كلمة مجتمع الذى كان ماركس يراه) وقد كان الماركسيون يعتبرونها التعبير الفكرى لما كان يتفاعل فى المجتمع من عوامل ولاسيما المادية منها .

ومن ثم فانهم كانوا ينظرون الى الايديولوجيا انطلاقا من البناء السفلى واثره على الابنية الفوقية ، كما أسهبنا سابقا .

رابعا : ونصل الى استعمال نيثشة وعصره للايديولوجيات ، حيث كانت فى نظرهم مجرد مجموعة من الاوعام ، والتعليقات والحيل ، التى يلتجأ إليها الانسان للدفاع عن نفسه ضد العوامل الطاغية فى معادلة الحياة ، حتى لا يقع ضحية لها خلال عملية الصراع التى يمكن أن تحدث .

ومن ثم فانه كان ينظر الى الايديولوجيا انطلاقا من الحياة كظاهرة عامة تتصل عالم الجهاد عن عالم الاحياء .

خامسا : اما عالم النفس الشهير فرويد ، فقد كان يرى فى الايديولوجيا : مجموعة الانكار الناتجة عن العقل الذى يقف فى مواجهة الاقنعة التى تخفى وراءها اهداف الرغبة ، والذى يساعده فى البناء الحضارى ، وهكذا تكسور الايديولوجيا خط دفاع ضد طبيعة الانسان الحيوانية .

ومن ثم تطلق الايديولوجيا لدى فرويد من اللذة التى يمكن أن تميز الحيوان عن الانسان العاقل (١) .

ويبدو أن هناك عاملا مشتركا بين هذه جميعا ، على الرغم من اختلاف المنطلقات وتباين قيمها السائدة تبعاً لذلك ، يتمثل فى البناء الفردى لكل منها ، ونعنى به التشابه فى استخدام المعطيات ما بين الظاهر والخفى ، وما بين

(١) اقرأ فى ذلك :

— عبد الله العروى ، مفهوم الايديولوجيا ، مرجع سابق ، ص : ١٠٤ — ٦٤ .
١٠٣ — ١٠٤ .

الوجود والقيمة ، وما بين العرض والجوهر ، مما يساعد الليبرالي ، على كشف التقليد ، ومما يساعد الماركسي على كشف التعليلات البورجوازية ، ولعل هذا هو السبب في تداخل الاستعمالات المعاصرة في الايديولوجيا التي اخذت مفهومها مغايرا وان كانت لبنات بنائه مستمدة من هذه كلها ، ودليلنا على ذلك تأثر ماركس بهيجل (وان كان التأثر في بعض الاحيان عكسيا) ، وتأثر مانهايم بماركس ونيتشه ، وهكذا ، مما يجعلنا لا نستطيع أن نجد أحدا من الايديولوجيين المحدثين يخلو تماما من بعض التأثير بأحد هذه الاستخدامات السابقة ، ولا يعني ذلك عدم تمايز كل من هؤلاء المفكرين بشيء محدد الا أنه مغاير لما نتحدث عنه من موضوع حيث يمكن أن يدخل في نطاق نظرية المعرفة التي تقع كاملا في مجال الفلسفة بصورة خالصة .

ثم اننا قد نجد باحثين من مدرستين مختلفتين في الفروض الفلسفية وليكونا مثلا الاشتراكي والراسمالي ، أو الماركسي والفرويدى ، نجدهما يستطيعان القيام بأبحاث متطابقة وهما يدرسان ظاهرة ما ، وذلك لانهما غير مطالبين في سياق البحث ان يظهرأ أو أن يدرسأ أصل نشأة الايديولوجيا عند كل منهما ، فتلك اضافة لا جدوى منها ، بل ربما تسيء الى الشئ سل الموضوعى للبحث ، ذلك مع الافتراض بتساوى المعطيات لدى كل منهما في البداية ، ثم ان كل منهما قد يستفيد من أبحاث ونتائج الآخر ، مما يدل على أن العلوم أصبحت تتداخل مع بعضها في اطار من وحدة المعرفة البشرية ، لاسيما تلك العلوم الانسانية التي تبحث في الطواهر الاجتماعية بهدف الكشف عن القوانين المتعلقة بهذه الظواهر ، وهذه العلوم جميعها هي المكونة للمجال المعرفى الانسانى .

وكلمة أخيرة في هذا المجال ، حيث يمكن أن تكون هناك مصالحة بين الايديولوجيا والعلم ولا مناقضة ، لانها تحمل في بعض أحيائها قدرا من العمومية لاسيما حين تنطلق من الواقع ، والتفكير الايديولوجى ، بدون مراعاة للمضبور ، والمحتوى ، لم يظهر الا في نطاق ان العلم الوضعى الحديث وكان ذلك مع اقتراب القرن التاسع عشر في نهايته ، على الرغم ان الانسان في بادىء الامر وفي

مختلف الفاسفات كان يميز دائما بين الفكر الواقعى والفكر الايديولوجى ، كما لو كان يميز بين الصحو والنوم ، ولنا ان نتساءل عن الفكر الذى يمكن ان يكون فيه العلم ايدىولوجيا ، ان الدارس الايدىولوجيا يمكن ان يكون علميا باستخدامه اساليب وطرق البحث العلمى ، وغالبا ما يصدق فى فروضه ، ومن ثم يمكن اسباغ حطح العلمية على مادة ادراسة ، ثم ان الموضوعية المطلقة نادرة الوجود ، لان الباحث لا يمكن ان يتجرد من الاعتبارات البيئية والانتماءات الشخصية بصورة تامة ، وذلك يذكرنا بوضع انمينسوف الذى يتواجد فى برج عاجى ليذهب الى فكر تجريدى . لا يمكن ان يكون كذلك بصورة مطلقة ، د لا بد وان يحمل بعض التأثيرات البيئية الواقعية ، وما هو افلاطون يعترف بعد ان رسم لنا صورة مثالية لجمهورية يود ان يعيش فيها ، يعترف بأنه اما فعل ذلك — على الرغم من تجريدها المطلق — فى محاولة لمعالجة مسوىء لمجتمع الواقعى ، بمعنى انه انفضل مع الواقع فخرجت انفعالاته مجردة لاتصلح للتطبيق اطلاقا ومن ثم فلا يمكن ان نذهب مع القائلين ببطلان الايدىولوجيا بصورة مطلقة ، ثم ان ايدىولوجيا اليوم هى عالم الفكر الواقعى بقدر ما يبذل الجهد فى الاخذ بوسائل التطبيق الفعلى، وعلى أية حال فان الاقتراب نحو العلمية هو الاتجاه السائد فى فكرنا المعاصر ، بعدما استطاع العلم ازاحة الفلسفة عن كثير من مجالاتها التى كانت تسيطر عليها فى أزمنة سابقة .

الايديولوجيا والثقافة :

من المعروف أن أى مصطلح لا يفرض نفسه على السطح الا اذا واكبتة مكونات معينة توحى به وباستخدامه ، وغالبا ما تكون تلك هيئة لينة فى اول امرها ، لتنمو وتزدهر حتى ولو كانت فى صورة مضهرة ، حينئذ يأخذ المصطلح الصورة العلوية الظاهرة ليعبر عن مضمون بدأ يسرى حثيثا ليظهر نفسه فيها نعرفه به ، الا أن الامر كان مختلفا بصورة تكاد تكون تامة ، فى حالة مصطلح الثقافة حيث أن المكونات توافرت منذ القديم من الزمان ، الا أن الكلمة ذاتها لم تظهر فى مفهومها الحالى الا ابان حركة النهضة فى أوروبا ، وعليه فلم يكن لها وجود فى الفكر الانريتى أو الرومانى أو المصرى القديم ، اللهم الا بصورة غير مباشرة — كما سوف يأتى الحديث ذ ، أو عن طريق التعرض للمضمون مثلما اوضحنا سابقا، دون أن يكون هناك بحث فى بناء قائم بذاته . وكذلك لم يتعرض له الفكر الإسلامى بما نحمل له من مفهوم معاصر ، على الرغم من وجود اللفظ واشتقاقاته فى اللغة العربية منذ أن قدر لها أن تتكامل كلفة فى بادئ امرها .

لقد حظيت الثقافة بمحاولات تعريفية عديدة، وخرجت كل محاولة كالعادة بالنسبة لمعطيات الفكر الانسانى — لتعكس خلفية معينة عايشها صاحبها ، وعلى سبيل المثال ذهب المدرسة الغربية الى أنها نتاج للفكر الانسانى وحريته ، فى الوقت الذى نظرت فيه المدرسة الماركسية الى الثقافة على أنها ثمرة مجتمعية كطبيعتها فى النظر الى مختلف الامور .

الا أن الامر ليس بهذه البساطة ، حيث أن مفهوم الثقافة من اكثر المفاهيم تداولاً ولكنه أيضا من أكثرها غموضا وتلونا ، فالتعاريف التى اقترحت فى المائة سنة الاخيرة على الاقل بلغت حدا من التنوع يصعب معه الاتفاق على تعريف محدد ، واذا كان كروبر Kroeber عالم الانثروبولوجيا الأمريكى الشهير بالاستمانة مع أحد من زهلائه قد صافا مالا يقل عن ١٦٠ تعريفا للثقافة

فإن التفرعات التي تبلورت بعد ذلك تريد ولاشك في عدد هذه التعاريف
المقترحة (١) .

وعلى أية حال فمن المعترف به أن أول من وجه الانظار إلى تعريف الثقافة
كان هو «لانتروبولوجى التجايزى ادوارد تيلور Edward Tylor
(١٨٣٢ — ١٩١٧) في كتابه «الثقافة البدائية The Primitive Culture»
الذى صدر عام ١٨٧١ ، وذلك من خلال تعرضه لموضوع علم الثقافة ، وفيه
يذكر أن الثقافة بمعناها الواسع هي ذلك الكل المركب الذى يشمل المعرفة
ولسائد واغن والاخلاق والعرف ، وكل التفرعات واعادات الاخرى التى
يكتسبها الانسان من حيث هو عصورى المجتمع (٢) وقبل أن ندخل فى مدى
واقعة هذا لتعريف للواقع الآن ، وعما اذا كانت تلك هي المكونات التى
تؤلف لـا مركب الثقافة ، نود أن نعود الى الاصول الاولى للكلمة من وجهة
انظر للغوية ، حيث تعنى تعامل الانسان مع الطبيعة ورعايته لها وتبديد
الطريق السوى لرعاية ما هو موجود لينمو ويزدهر ، وكما تنفذ فى الاصل
الاساس مع اطمينة المادية فاما تمتد ايضا الى مجال الانسانيات فتعنى رعاية
النفس وقواها العقلية والاخلاقية ريبودو أن الرومان قد وصلوا الى شئ قريب
من هذا حين ذهب فيلسوفهم الكبير ششرون الى مفهوم ثقافة الروح التى
يؤمنر للانسان فيها بعض المعارف والقدرات .

ولم يستخدم الاغريق القدماء هذه الكلمة ، ولم يقدموا مرادفا لها وانما

-
- (١) الظاهر لبیب ، سوسيولوجية الثقافة «القاهرة: معهد البحوث والدراسات
العربية ، ١٩٧٨» ص ٦٠ - وقد قاما بجمع هذه التعريفات من الكتابات
الاثروبولوجية والسوسيولوجية والانثولوجية التي ظهرت منذ الربع الاخير من
القرن التاسع عشر ، والتي تنوعت فيما بين تعريفات وصفية تهتم بالاحتوى
والمكونات - وتعريفات سيكولوجية تهتم بالجانب الرمزي وتعريفات اخرى تهتم
بالصیغ العامة وأنماط الفعل والسلوك - انظر فى ذلك :
- احمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى ، دخل لدراسة المجتمع ، الجزء الاول ،
المطبوعات (القاهرة - الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٥) ص : ١٨٦-٢٤٣
- (٢) احمد أبو زيد ، تيلور « دار المعارف بمصر ، ١٩٥٧ » ص : ١٩٥ .

كانت الثقافة لديهم هي ثمرة التربية الحرة بحيث أنها لم تكن تنفصل عن الحياة ، وهكذا لم يكن هناك فارق بين مثقف وغير مثقف ، وإنما كان الفارق بين نوع انشغال المواطن الحر وعنايته بالامور العامة وانشغال العمال اليدويين الحرفيين بالامور التي لا ترتفع الى مكانة الامور السابقة .

والثقافة على ضوء هذا التفسير هي باختصار وع من السلوك والتفكير والاحساس يكسب صاحبه شخصية معينة يتلقاها من بيئته الاجتماعية ويستنشق غيرها ، مما يجعل الكائن البشري يستمد كل ما يتصل بشكله ولونه من البيئة التي يمتزج بها ، وهي تسرى الى الافراد بلا وعى منهم ، كما يقول المفكر والفيلسوف الانجليزى هربرت ريد ، اذ تمكس الثقافة في أسلوب السلوك والعمل والاستجابة بصرف النظر عن نصيه من المدنية او الحضارة (١) .

ولعلنا لا نعدو الحقيقة اذا ذهبنا الى القول ببعض التطابق بين هذا التعريف وتعريف تايلور السابق من حيث كون الثقافة انعكاسا او تعبيرا لما يسود المجتمع او البيئة من خصائص بغض النظر عن نوع هذه الخصائص التي قد تتباين من غيزيقية وديجرافية ، الى اجتماعية واقتصادية وسياسة ، الى غير ذلك ، ويبدو لنا بذلك ان يكون قد هجرنا التعريف العام الذي درج عليه عصر النهضة ، من حيث ان الثقافة هي محصلة ثمرات الفكر في يادين العلم والفن والفلسفة والقانون ، لتدخل الى ما اتسمت به الحسب المعاصرة او المتزامنة من اتجاه الى التحليل والنزيع لمعرفة البناءات وتركيباتها ، والعناصر وجزئياتها ، ولن يكون ذلك بالامر الهين بالنسبة لمن ينزاون الى مجال الدراسة حيث لابد من توافرهم على المعرفة النامة باجازات علوم مثل الانثروبولوجيا وعلم النفس وعلم الاجتماع .

ويبدو ان تايلور قد أعزاء لنا النور الاحضر لكي ينفذ عن طريقة كل من أراد

(١) اميرة حلمي مطر ، مقالات فلسفية حول القيم والحضارة « القامح مكتبة مدبولي ، بدون تاريخ » ص : ٨٨ .

أن يساهم في عمالية التعرف والتعريف ، بل أن الامر لم يقصر على ذلك فنحسب حيث وجدنا من المفكرين من يتابع تايلور في كل مذهب اليه ، ولكن ببعض الاختلافات في التحليل والتركيب ، ويظهر ذلك تمامًا عندنا رالف لينتون Ralph Linton الذي رأى في الثقافة كلا مركبا تتداخل اجزأؤه تداخلا وثيقا ، بحيث يكون من الممكن التعرف فيه على الاشكال البنائية المعينة ، بمعنى أننا بذلك نستطيع أن نلمس فيه وأن ندرك العناصر المختلفة التي تقيم هذا البناء الثقافي أو التي تكون هذا الكل المركب .

الا أن لينتون يزيد التعريف توضيحا فيجعله يقوم على مستويين: الاول وهو العموميات باعتبارها الارض الصالحة التي تمتد فيها جذور الحياة الثقافية للمجتمع ، وذلك كالدين واللغة والتقاليد ، تلك التي تعتبر الاساس الذي يحدد ويشكل نوع العقليّة الخاصة بالنموذج الاجتماعي . والثاني وهو مستوى الانكار الخاصة الناتجة عن التخصص المهني ، التي تكون على أساسها: التفرقة بين مختلف الطبقات الاجتماعية (١) .

ونستطيع أن نجزم أن الاتجاه الحديث للتعريف بالثقافة يربطها بكل ما، تفتقت عنه الدراسات الانسانية في مجالاتها المختلفة ، وما ينجم عن تفاعلاتها وما يصدر من الانسان من استجابات مؤيدة ومعارضة — ازاءها ، ومن ثم فإنها تتضمن المعايير والقيم التي تشكل المجتمع المعين ، بالإضافة الى معتقداته ولغاته ولهجاته ، وحرفه وفنونه . بحيث أن القيمة أو المصطلح يأخذ معنى واحدا في كل انحاء المجتمع الذي تحده حدود جغرافية معينة ولبيان ذلك كله بصورة تطبيقية دعونا نحاول أن نلمس رد فعل انسان العصر القديم أو أحد سكان الكواكب الاخرى — لو افترضنا وجودهم هناك — حين ينزل الى أحد مجتمعاتنا ويرى كيف أننا نتسوق كل حاجياتنا بقطع صغيرة من الورق التي نسميها نقودا ، أو حين يرى تلك الطريقة التي ترتدي بها ملابسنا وهي غير اليفة بالنسبة له ، ولم نذهب بعيدا ونسوق أمثلة لا يحتمل حدوثها

(١) مالك بن نبي ، مشكلة الثقافة «دمشق : دار الفكر، ١٩٨١» ص: ٣٠-٣١

السنا نرى اختلافات جمة بين قديوسلوك ابن أوربا الشمالية الغربية وابن صعيد مصر ، والسنا نرى كم من القود تضيع هباء في المناسبات التي نسعى فيها الى المرح والتسلية مما لا نقبله في البيئات المحافظة ، والسنا نعتبر القاتل مجرماً في حين وبطلا في حين آخر وظروف أخرى ، الى غير ذلك من امثلة، ثم السنا نرجع ذلك ، الى اختلاف الثقافات ومن ثم اختلاف القيم والمعايير والمناهيم التي تخلق وتؤثر في تقييبننا واحكامنا على الآخرين ، وذلك بقدر ما نكون تلك المعاملات الاخرى مقبولة لدينا (١) .

وانطلاقاً من ذلك كله تكون الثقافة أكثر شمولاً وعمقاً مما توارثناه من معارف الاغريق والرومان ، وكذلك تجاوزت الثقافة كل ما أنزته قرائح عمالقة الفكر الكلاسيكي ، بل انها تطورت عما كان عليه المفهوم في أول نشأته ، وهكذا يصل المصطلح أخيراً الى صورة تكاد تجمع عليها آراء المفكرين في عالم اليوم جميعه ، بدون النظر الى طبيعة مكوناتها واختلافها ما بين بيئة وأخرى ، وكذلك يفرض النظر عن النظرة الضيقة التي يمكن أن تقصرها في حدوداً قليمية، حيث أن عالم اليوم وما به من تكنولوجيا متقدمة، جعلت الاتصال بين مشرقه ومغربه أمراً يسيراً ما ساعد على تقارب وجهات النظر وتكوين مفهوم مشترك لمصطلح الثقافة .

وعلى قدر ما نستطيع أن نحكم . تطرقت كل محاولات التعريف حتى الان الى مقومات تشترك كلها في خاصية واحدة ، وهي عدم وقوعها في عالم المحسوسات وهنا يطرأ على البال تساؤل ما ، يتصل بما يمكن أن يكون عليه الامر لو انتسبت تلك المقومات الى الماديات ، قطعاً سوف يتغير المصطلح تبعاً لذلك ، ومن وجهة نظر شخصية ذلك هو الطريق الى «الحضارة» ولابد من التفرقة بينهما حيث أن الخلط بينهما كثير ، وكل من تحدث في هذه كان له

(١) ولذلك وجدنا المؤتمر الثقافي العربي الثاني ، المنعقد تحت رعاية جامعة الدول العربية بمدينة الاسكندرية في ٢٢ أغسطس ١٩٥٠ يذهب الى تعريف الثقافة بأنها جملة معارف الأمة وآدابها وعلومها وتقائدها واتجاهاتها الروحية والفنية .

رأى في تلك ، بل ان البعض استخدمها بصورة متردفة مما أوقعنا في بعض الحيرة ومن هنا أفاض الكثيرون في القاء الضوء على هذه التفرقة بين الثقافة والحضارة ، باعتبار الثقافة حياة ونشاطا ، طاقة وقيمها واحاسيسها في بيئة بذاتها ، بينما الحضارة وسائل وأدوات وآلات وفنون تكنولوجية ، الاولى نزعة الى طراز أو لون من الوجود . الثانية وجسود ملموس ومتحقق ، له مظاهره ومؤسساته وتواعده ، الاولى في حياة الفرد شعور وفكر وسلوك ، والثانية اشياء تدور وسطها حياته ، فالكتابة مثلا ترتبط بالحضارة لانها وسيلة وأداة بينما اللغة نقافة أى حياة تتمثل في رموز وعلاقات. وإشارات، والثقافة تنحصر في الامور الذهنية والمعنوية وحدها ، وتظهر بأجلى مظاهرها في الفنون والاداب وتواعد الساوك ، في حين ان الحضارة تشمل الامور والوسائل العادية وتتجلى بأحسن صورها في العلوم والصناعات ، ويستطرد صاحب هذا الرأي غيرى مرقا آخرأ يتمثل في كون عمر الحضارة لا يرتبط بعمر الثقافة فقد هوت أثينا تحت ضربات البرابرة ، ووقعت أسيرة في أيدي الرومان ، وتحكم فيها الاتراك فترة من الزمن . غير أن أشعار هوميروس ومسرحيات سوفوكليس ، وفلسفات افلاطون وارسطو ، وعُوم جالينوس وأبيقراط واقليدس وهيرودوت لم يقو عليها البرابرة ولا الرومان ولا الاتراك، حتى قبض الله سبحانه وتعالى لها العرب في القرون الوسطى فانقذوها وبعثوها ، وتناولها من بعدهم رواد النهضة الحديثة ، ولا تزال تفعل فعلها الى اليوم ، واذا كان ذلك قد قبض للثقافة اليونانية القديمة ، على الرغم من عدم وضوح الصلة بين حضارة وثقافة ولغة أهل اليونان في الوقت الحاضر ، وبين الحضارة واللغة والثقافة الاغريقية القديمة ، فمن باب أولى أن يقال في شأن الثقافات الحية التي مازال يعبر عنها بلغاتها الاصيلية ولاسيما العربية التي تعتبر من أبرز مظاهر الاستمرار في حياة العرب ونشاطهم الثقافي (١) .

ونميل الى هذا الرأي الاخير الذي يذهب الى جعل الحضارة الصورة المادية لكل ما يصدر من الانسان من نشاط ، بينما تقتصر الثقافة على الجانب الفكري

(١) عز الدين فوده ، المجتمع العربي ، مقوماته ووحدته وقضاياها السياسية القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٦ ص : ١٧٢-١٧٣ .

والمعنوى فقط ، ولعلنا من هذا المنطلق نقول حضارة قدماء المصريين وليس ثقافتهم حين نشاهد تلك الآثار المادية التى أقامها هؤلاء شاهدا على ذلك ، نقول نميل الى هذا الراى الا أننا لا نذهب الى ما ذهب اليه صاحبه من حكم زمنى على الحضارة والثقافة ، حيث ان المقياس هنا هو الاصله والصلاحية ، ويمكن لنا ان نستعير المبدأ الذى توصلت اليه الدارونية بأن البقاء للأصلح لتدليلا على ما نقول ، ثم كم من الثقافات اندثرت بعدما انحلت مجتمعاتها ، وكم من حضارة بقيت صاعدة تتحدى عوامل الزمن ، ولم يواكبها فى ذلك ثقافات معينة ، مع اعترافنا ببعض العوامل الأخرى التى تطمس هذه أم تلك (١) .

وإذا كنا قد ارتضينا لانفسنا مدخلا معيناً للتفريق بين الحضارة والثقافة حين يغلب على الأولى كل ما يتصل بالأمور المادية من الأنشطة البشرية ، فأغلب الظن أننا لن نذهب الى ماذهب اليه وليم أو جين وهو يفرق فى الثقافة بين مجالين الأول يضم الجانب المادى أى مجرّوع الأشياء وأدوات العمل والثمرات التى تخلقها ، والثانى ويشمل الجانب الاجتماعى كالمعتقدات والتقاليد والعادات والافكار واللغة والتعليم ، وهذا الجانب الاجتماعى هو الذى ينعكس فى سلوك الافراد (٢) ، حيث ان الشق الأول هو الحضارة بعينها — كما أشرنا — وإذا ما أتينا الى الشق الثانى وجدنا ان الثقافة فى حقيقة الامر — من وجهة النظر هذه — هى علاقة متبادلة يتحدد فيها سلوك الفرد بنمط

(١) على الرغم ان هذا الراى لايجد ترجيحاً — على حد قول أستاذنا الدكتور أحمد أبو زيد — من معظم العلماء الذين أتاحت لهم فرصة القيام بالدراسات الحقلية ، والاتصال عن كتب بالثقافات التقليدية ، بحيث أمكنهم أن يلمسوا ملامح الثقافة والسمات الثقافية المختلفة فى تداخلها وتفاعلها ، وأدركوا بالتالى انه من الصعوبة بمكان فصل مظاهر السلوك العادية الشخصية عن الافكار والتصورات والقيم التى تختص وراء هذا السلوك .

— اظن فى ذلك : أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى ، المفهومات ، مرجع سابق .
ص : ١٩٢—١٩٣ .

(٢) مالك بنى نبى ، مشكلة الثقافة . مرجع سابق . ص ٣١ .

الحياة السائد في المجتمع ، ثم ان اسلوب الحياة بصورة عامة يتشكل عن طريق تصرفات الافراد في المجتمع ، وعليه نستطيع ان نقول ان ثقافة بلد ما انما هي اسلوب الحياة السائد في هذا البلد الذي يمكن ان يجسده الانسان بأقوال وافعال تستطيع عن طريقها ان تحكم على هوية وانتماءات وقومية ذلك الانسان ، الا اننا لا بد وان ندرك امرين في غاية الاهمية ، الامر الاول هو ان الثقافة ترتبط بالجماعة ، ومن ثم بالمجتمع اكثر مما تنسب لافرد ، والامر الثاني هو ان الثقافة تستبعد في دراستها العوالم البيولوجية والنفسيولوجية التي يتميز بها الافراد كوحدات منفصلة بذاتها مما تؤكد عليه ابحاث علم النفس .

وطبعا اننا في معرض التفريق بين الثقافة والحضارة فلا بد من الاشارة الى المحاولة التي تناولها ماكيفر في كتابه عن «المجتمع» والتي يلخصها في النقاط التالية :

اولا : للحضارة دون الثقافة معيار دقيق ، حيث تخضع لمعيار الفعالية ،
نمطية نتائج الحضارة نستطيع ان ننسب اليها التفوق او الاتحطاط .

ثانيا : الحضارة في تقدم مستمر خلافا للثقافة ، حيث انها تتطور بصورة فعالة مفترضة في ذلك استمرارية العمل الاجتماعي ، فاي انجاز حضارى يتم استغلاله بوجه عام وتدخل عليه التحسينات الى ان يبطل او يصبح غير ذي موضوع بظهور اختراع جديد في مجاله .

ثالثا : ان الحضارة خلافا للثقافة تتقدم بدون مجهود ، حيث تنتقل الثقافة في نطاق المجتمع وقتا لمبدأ يختلف عن المبدأ الذي يحدد نقل الحضارة .
فالثقافة لا تنتقل الا الى عقول متشابهة ، فالذي يقدر الفن لا بد وان يكون على قدر من التفوق الفنى بخلاف نتاج الحضارة التي يمكن ان نستمتع به دون المشاركة في القدرة التي اوجدته .

رابعا : ان الحضارة خلافا للثقافة تستعار بدون تغيير ، فنقل العناصر الثقافية من احدى المناطق الى اخرى يختلف عن نقل النسق او النظام

الحضارى ، حيث من السهل الحكم على جهاز ما بأنه افضل — للصحة مثلاً — من الجهاز القديم ومن ثم فلا بد من استيراده أو استخدامه (١) .

وفي هذا الصدد يحدد لنا الدكتور أحمد أبو زيد اتجاهين وضحا بعد ان ساهم الكثيرون فى عملية التعرف ، يعرف الاول منها بالاتجاه الواقعى الذى يمثّل فى صورة خاصة فى كتابات مالىنوسكى وبواس ، ويرى أصحابه أن مجال الثقافة هو السلوك البشرى الاجتماعى ، ولذلك فهم يميلون الى تعريف الثقافة فى حدود العادات وقواعد العرف والتقاليد المكتسبة المتوارثة ومن ثم فانهم يميلون بذلك الى اغفال الجوانب المثالية والمعيارية فى الثقافة ويعلق الدكتور على ذلك بأن الرأى السائد بين هؤلاء العلماء هو أنه يلزم لوجود الثقافة وجود زمرة اجتماعية تمارسها وتتوارثها ، وإذا كانت الثقافة عندهم تعنى فى المحل الاول «التراث» الثقافى الملموس الذى يتمثل فى مختلف الصناعات والادوات والمعدات المادية (٢) ، فانهم لا يغفلون النظم والعادات وقواعد العرف التى توجد فى المجتمع وتوجه سلوك الناس وتصرفاتهم بل وترسمها لهم . أما الاتجاه الثانى فهو الاتجاه المثالى المعيارى ، الذى يميل على العكس من الاتجاه الواقعى الى تعريف الثقافة فى حدود والفاظ المثل الاجتماعية وإلى اغفال الممارسات الواقعية التى لا تدخل ضمن المكونات

(١) عبد الرحمن خليفة ، محاضرات فى الايديولوجيا ، والحضارة «مذكرات غير منشورة» (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٦) ص : ٧٣ - ٧٦
(٢) ولا بد وأن يكون لنا تعليق هنا ، اذ أن كل ما سبقناه من اعتراض عالى تعريف أوجيرن السابق ذكره ، سوف نؤكد عليه هنا مرة أخرى حيث أن كل ما يتصل بالمنجزات المادية فى المجتمع ، سواء على مستوى الفرد أم الجماعة يدخل فى تصنيف الحضارة ، بغض النظر عن قدر تلك المنجزات ، لاسيما وقد نمارسنا على أن الثقافة كظاهرة طبيعية من وجهة النظر الاجتماعية هى ثمره من تمار العقل البشرى لم تأخذ طريقها بعد الى عالم التطبيق المادى ، بمعنى تلك التى تظل معنوية فى عالم المثل أو القيم أو سمومرات الذهنية ، فان انتقلت الى نطاق التنفيذ الواقعى بحيث يمكن أن تتشكل فى صورة مادية ، تحولت الى حضارة .

«الحيثية» للثقافة ، وأصحاب هذا الاتجاه يتصورون الثقافة على أنها مجموعة من الأفكار والتصورات التي توجد في أذهان أعضاء المجتمع ، وكذلك المعايير والالاماط الذهنية التي توجه على أية حال السلوك الاجتماعي ، ولكنهم حين يبنون مظاهر السلوك المخصص فانهم يتصورون في الحقيقة الثقافة شيئا مجردا ، ولذا كان بعضهم يستعين في فهمها وتقريبها للاذهان ببعض الأفكار الفلسفية مثل فكرة « ما فوق المضي » (١) .

ولا يمكن لنا ان نستمر بل نهاية في الحديث عن الثقافة فبابها فسيح والحديث عنها ساهم فيه الكثيرون ، ولذلك كانت هناك محاولات تأخذ من تلك التعريفات كلها لتصوغ لنا واحدا يجمع بين مكوناتها جميعا ، وقد تمثلت إحدى هذه المحاولات فيها صاغته مارجريت ميد Margret Mead في كتاب «الانماط الثقافية والتغير التكنولوجي» الذي أصدره اليونسكو تحت اشرافها عام ١٩٥٣ ، والذي تقول فيه ان الثقافة هي الكل المنظم المتكامل ، المستخدم الدلالة على تجديد الهيكل من السلوك المكتسب الذي تنقله جماعة من الناس بكتته الى ابنائهم ، وبجزء منه الى المهاجرين اليهم من الكبار الذين يصبحون أعضاء في مجتمعهم (٢) .

وبعد ذلك كله ، أمل الا نكون قد استغرقتا طويلا في الحدث عن الثقافة واو انه كان حديثا ضروريا حتى يمكن أن نضع أيدينا على المفهوم السليم لهذا المصطلح وكذلك المكونات التي تقيم بناءه ، وذلك توطئة البحث عما اذا كان هناك من صلة بينها والايديولوجيا ، ولعلنا ببعض النظرة التحليلية نستطيع أن نحكم بوجود كثير من التطابق بين مكونات كل منهما ، بل ان

(١) أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي ، المفهومات ، مرجع سابق ، ص: ١٩٣ - ١٩٤ .

(٢) كمال دسوقي ، الاجتماع ودراسة المجتمع « القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦ » ص: ٧٣ ، وذلك نقلا عن :
Margret Mead, ed., Cultural Patterns and Technical Change
(Unesco, Tensions, Technology Series 1953) P. 54.

الواحدة قد تكون سببا من أسباب الأخرى ومكونا من مكوناتها ، حيث أن تصورات الأفراد فيهما تتشكل وتتعمق الى أن تصبح وسيلة تحقق للإنسان حاجاته ، ومن ثم تكون الثقافة والايديولوجيا مجرد جزء من اللغة العامة .
التي على أساسها يكون السلوك المشترك للأفراد الشعب .

وعادة ما تكون الايديولوجيا والثقافة هي الوسائل التي تجعل التفاعل ممكنا داخل الجماعة أو المجتمع ، حيث هما اللذان يجسدان ويساعدان على تشكيل الصيغ والقوالب الفكرية التي لا يمكن للتفاعل أن يتم بدونها ، وإذا كان لنا أن نستعير مصطلح العقل الجمعي الذي ذهب اليه دوركايم ، فسوف نجد أنه لا ينسحب على أي شيء بقدر ما ينسحب على كل من الايديولوجيا والثقافة ولكن ليس العقل الذي نتج عن الكائن المجرد وهو المجتمع عند دوركايم ، ولكنه العقل الناجم عن التفاعلات الذي نجده عند ماركس .

والثقافة تخلق القيم بمعنى الأنواع المعينة من السلوك ، بغض النظر عن المذى الذي تكون عليه من الاخلاقية ، وذلك ما تذهب اليه الايديولوجيا لاسيما تلك التي لا تحلق بعيدا عن عالم الواقع .

وإذا كان نايلور قد ذهب الى أن الثقافة هي جملة الخصائص التي يتصف بها الإنسان نتيجة لانتهاؤه الى مجتمع معين ، فإن الايديولوجية هي التي تفعل ذلك تماما ، حيث هي التي تحدد له أنساقا من التفكير لا يتعداها وكذلك أنماطا من السلوك لا بد من الالتزام بها ، وإذا كانت الثقافة تلزم الإنسان بطريقة معينة في جميع أنشطة حياته اليومية ، فإنه بذلك يتصرف وفق ايديولوجيته - الفردية أو الجماعية - بطريقة لا شعورية .

وتتشرك كل من الثقافة والايديولوجيا في أمر في غاية الاهمية بالنسبة للإنسان وهو النظرة الى الحياة ، النظرة التي تباثق دن معطيات كل منهما والتي تبدو واضحة في حركة المجتمع كله ، والتي تحدد بالتالى العلاقات مع الوحدات الأخرى دن - مجتمعات زافراد ، بحيث إذا نرى أراء ذلك سلوكا واقعيا أو متوقعا صادقا ملتزما بهذه النظرة الهامة الشاملة .

به ليست الثقافة هي الانعكاس الفكري لتقواعد والقوانين والنظم السائدة . سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية ، وليست تلك القواعد والقوانين وهذه النظم هي التي تحدد وتشكل الإيديولوجيا من جهة أخرى ، وكما أننا نستطيع استنباط النظم والمعتقدات السائدة في مجتمع ما عن طريق تحليل الأنماط الإيديولوجية . فأننا بالمثل نستطيع الحكم على القواعد والقوانين بواسطة تحليل النسق الثقافي للمجتمع ، ولذلك فإن كلا من الثقافة والإيديولوجيا تعتبران عوامل تأثير وتأثر أو مقدمة ونتيجة في نفس الوقت لكلا المجالين ذلك سابقا .

وعلى الرغم من ذلك كله ، هناك بعض الحالات التي تختلف فيها الإيديولوجيا عن الثقافة ، بل أن هذه الأولى قد تتكون وتتشكل بشكل ذاتي لثقافة السائدة في المجتمع ، وأوضح مثال على ذلك هم الرواد والأنبياء الذين يذهبون إلى آراء ومبادئ فكرية جديدة ، مما يهدد الطريق لإيديولوجيا مختلفة تماما لما يسود المجتمع من ثقافة ، مما يتيح الفرصة لصدامات فكرية لا ينتصر فيها إلا الصالح الذي يثبت جدواه وصلاحيته للمجتمع الذي ينشأ فيه . وذلك على الرغم أن الرائد أو النبي ينشأ في كنف الثقافة المجتمعية المعاصرة له ، إلا أن بناءه الفكري لا بد وأن يكون متناقضا مع معطيات هذه الثقافة .

وحالة أخرى من حالات اختلاف الثقافة مع الإيديولوجيا وهي حالة الطفل الذي ينشأ من البداية طبقا لمقومات ثقافة بيئته إلى أن يتكون لديه وعي ما هو المقدمة الطبيعية لفكرة الضمير الذي يمكن أن يعرف على أنه حسيلة الإذم والثناء التي يتلقاها الطفل منذ الصغر ، وبما طبع تبعاً لذلك المقومات المجتمعية ولعله من هذا انطلق جاءت تسمية الضمير الاجتماعي إلا أنه في حالة الإيديولوجيا فإنها تأتي في فترة تالية إذ أن مجموعة النصيرات التي يعنقها الفرد لا تأتي إلا بعد أن يكون قد تشرب القيم الثقافية التي تسود مجتمعه .

وتفترق الثقافة عن الإيديولوجيا في عدد الاتباع ، حيث في الوقت الذي يحض في الجميع لبنود ثقافة المجتمع ، فيما يعرف بسيادة أو تحكم أو طغيان

الثقافة في مواجهة بقية العناصر الفكرية ، فليس الامر كذلك بالنسبة للايديولوجيا ، اذ ليس بالضرورة ان يؤمن جميع افراد الشعب أو الامة بنفس الايديولوجيا ، لاسيما وان كانت تلك هي ايديولوجية الطبقة الحاكمة التى تريد فرضها بالقوة ، والناس - كما يقول المبدأ السيمى - في عداء دائم لمن يحكم ، ومن ثم فاننا نتوقع وجود أكثر من ايديولوجية بين افراد المجتمع الواحد الذى تشيع فيهم ثقافة واحدة .

وبقى لنا كلمة اخيرة في موضوع الثقافة ، تتصل بالثقافة السياسية ، وما لاشك فيه انها لا بد وان تكون جزءا من الثقافة الكلية للمجتمع ، ينسحب عاينها كل ما ينسحب على هذه الاخيرة ، طالما انها تكتسب مقوماتها من البيئة المحيطة بها ، الا انها تلك التى تتصل بالموضوعات ذات الصبغة السياسية ومن ثم يمكننا ان نعرف الثقافة السياسية بانها ذلك القدر من المعرفة والافكار التى تساند النظم المختلفة فى المجتمع السياسى ، الذى يحاول ان يصل الى نوع من اتفاق الراى حول التيم السياسية ، عن طريق وضع معايير معينة للعملية السياسية ، ومن ثم فانه يمكن التنبؤ بالسلوك السياسى المتوقع لشعب ما ، بل اننا اذا استطعنا انجاز ذلك امكننا التنبؤ بالايديولوجيا السياسية بصورة عامة ، وهكذا تثبت الصلة العضوية بين الثقافة والايديولوجيا مرة اخرى .

واظننى لست فى حاجة الى بيان انه على قدر ما تكون الثقافة السياسية من العمق والشمولية ، على قدر ما تكون القدرة على تجاوز المشكلات السياسية التى قد تواجه المجتمع السياسى ، دون ان تكون لها آثار جانبية عريفة مما قد يودى باين وسلامة الدولة ، ولذلك فان الاتجاهات السياسية لدى الافراد لها تأثير هام على النسق السياسى بصورة عامة ، وعلى السلوك السياسى لاجاز الحكم بصورة خاصة .

ويبدو ان افضل تصور للثقافة السياسية هو ان نجعل هذا المصطلح يشير الى تلك البيئة أو ذلك المناخ العاطفى والسيكولوجى الذى تعمل داخله النظم

والانساق السياسية ، فكأن الثقافة السياسية من هذه الزاوية هي نمط يتميز بالتوجيه يستوعب بداخله كل نسق سياسى (١) .

ومن المعروف أن الثقافة السياسية هي النتيجة الطبيعية للتشئة السياسية التى يتوارث على اقلتها جميع انساق ونظم المجتمع السياسى ، ومن بينها الاسرة والمدرسة والحزب والمهنة ، والخبرات الاخرى التى يكتسبها الفرد نتيجة انغماسه فى الممارسات السياسية المختلفة طوال حياته ، ومن الاحكام المعروفة ان تلك التشئة التى هي الوسيلة الى بناء الثقافة السياسية . هما السياج الواقى والمدعم لكل الابنية السياسية المتواجدة فى المجتمع بغض النظر عن طبيعتها الاولى او مذهبها الفكرى .

والثقافة السياسية ليست جامدة طوال فترات المجتمع ، بل لا بد وان يحدث بها التغيير والتبديل على قدر ما تتعاقب الظروف والاحداث من حرب او استعمار او ثورة ، والامثلة كثيرة ، فهناك الاتحاد السوفيتى ، بعد الثورة الاشتراكية عام ١٩١٧ ، وهناك مصر بعد اثورة الناصرية عام ١٩٥٢ واليابان بعد الحرب العالمية الثانية .

الا ان الثقافة السياسية ان لحق بها تغيرات كثيرة سريعة ، فلما ينهى ذلك عن عدم رسوخ ايمان الافراد بها يسودها من قيم ، مثال ذلك تلك التحولات التى كثيرا ما تطرا على البلدان النامية او البلدان التى لم يستقر فيها النسق السياسى على شكل معين يرتضيه الافراد ، وذلك ما نعرفه وما نراد كثيرا فى الانقلابات والتمردات فى عدة البلدان (٢) .

(١) محمد على محمد ، اصول الاجتماع السياسى ، مرجع سابق ، ص : ١٦٢ .
نقلا عن :

Y. Almond, Comparative Political Systems Journal of Politics
(XVIII, 1956).

(٢) اقرأ فى ذلك المقدمة القيمة للكتاب .

Gabrial Almond and James Coleman (eds), The Politics of Developing Areas (Princeton University Press. 1970) pp. : 30 - 31.

ويبدو أن الآراء كما اختلفت حين تعرضت للثقافة العامة كمفهوم . فاهمـ
سوف تتنوع كذلك بالنسبة للثقافة السياسية : حيث أن جميع من تمدوا لعملية
التعريف اشتهروا في بيان بنودها بنوع اختلافات كثيرة غيا بينهم ، الا اننا
نجد مفكرا مثل دهل Dahl ينظر الى الثقافة السياسية على انها
العامل الذى يفسر أنماط السياسة (١) ولعله انما كان ينادى بذلك على
اساس ضرورة تسليح المعارضة بكل ما من شأنه أن يؤدي الى الاطاحة
بالنظام القائم ، الوثوب الى منصة الحكم ، وفي هذا وجدناه يحاول أن يصنف
مشاعر الافراد او اتجاهاتهم نحو النظام السياسى عا اذا كانت تنصب
بالولاء والثقة وما الى ذلك من امور ، ام انها تقف على النقيض من ذلك مما
يمكن تصنيفها بالمعارضة .

والى مثل هذا كله ذهب ماركس في تعرضه لمفهوم الثقافة السياسية التى
يرجعها كمعادته دائما الى تفاعل العلاقات الطبقية والبناءات الاقتصادية ، وفي
هذا وجدنا ماكس فيبر يتابع ماركس ، حين يفسر الظواهر السياسية تفسير
ثقافيا ماديا ، الا أنه لم يقل فى نفس الوقت العوامل الاخرى التى يمكن أن
تكون مؤثرة فعالة ، مثل العامل الاخلاقى او النفسى وكذلك درجة التوازن
بين البناءات الرسمية وغير الرسمية فى المجتمع السياسى .

(1) Dahl, Political Oppisition in Western Democracies (N. Y. :
New Haven, 1966) P. : 352.

ثانيًا

نظرية الصراع السياسي

مدخل تعريفي :

ونصل أخيرا الى بيت القصيد من بحثنا هذا ، وهو موضوع الصراع السياسي ، وكما تعودنا عند لقائنا بأى مصطلح جديد ، لابد من التعرف عليه والتعريف به قبل الحديث فيه أو عنه ، والصراع هو اصطلاح يشيع تداوله فى كل ما نرتاد من مجالات حديث هذه الايام ، من حيث هو سمة لكل المجتمعات البشرية ، سمة غالبية ينرضها واقع الحياة المتغيرة ومن ثم فلن نجد مجتمعا يخلو من صراع ، بغض النظر عن طبيعة هذا المجتمع أو نوع ذلك الصراع ، وهو خاصية ملازمة لكل تفاعل فى الحياة ، الى الحد الذى يجعلنا نقول انه ما وجد الصراع فهناك الحياة ، وللصراع مقوماته ودواعيه ، وله مقدماته ونتائجه ، وله خططه واستراتيجياته ، وكلها كانت عملياته تدار طبقا لذلك بصورة علمية ، كلما كان له النصيب الاكبر من غرض النجاح ، ولكن قبل ذلك كله : ما هو الصراع ؟

ان من يصدى لتحليل الظواهر البشرية يلمس كيف تتباين عملية التعريف وتتنوع بصددھا الاراء مما يوقعنا فى متاعه فى ايها نأخذ أو ايها نعتبر معبرا عن العملية أو الظاهرة بصورة تقترب من واقعها ، وازاء ذلك لابد وأن تكون هناك أمثلة ممثلة لكافة الاتجاهات أو المحاولات .

وأول محاولة لتعريف الصراع والتي قد تكون أكثر شمولاً ، تلك التى تعرضت الصراع على انه عملية سياسية لابد لها من اركان اربعة :

اولا : لابد وأن يكون هناك أكثر من طرف ضالع فى العملية .

ثانيا : ويتحتم أن تتعارض الانشطة التى يمارسها كل طرف .

ثالثا : ومن الطبيعى أن نتوقع من كل طرف أن يستخدم من الوسائل ما يكتل له تحقيق ما يريد ، سواء كانت هيئة سلمية أم قهرية عنيفة سعيها وراء تحطيم أو التشكي فى الاطراف الأخرى .

رابعاً : وهذه التفاعلات لابد وان تكون في صورة يمكن ان يلمسها وان يدركها الملاحظ المحايد (١) .

واذا كان ماك وسنايدر قد ذهبوا الى عدم اضافة بصفة معينة على الصورة الخارجية للصراع ، فهناك من يرى ضرورة ان يكون الصراع في صورة علنية ومرئية ، وعليه فان الصراع لديه هو احد صور الكفاح العدائي التي يشترك فيها جهات مختلفة ، تتعارض في مصالحها مما يولد سلوكا معاديا في اكثر الاحيان (٢) .

ويستمر ماك وسنايدر في عملية التعريف بمحاولة تمييزه عن التنافس حتى لا يختلط الامر على الدارسين ، فالوحدات الاجتماعية تحكمها القوانين او النوافع التي توجه التفاعل بين الافراد ، فلما يثمر حالة من التنافس ، وحين ينطوى اعضاء هذه الوحدات الحدود والقواعد في محاولة للتأيل من جهات مناوئة اخرى بأى صورة من الصور ، حينئذ نستطيع ان نقول ان حالة من الصراع قد بدأت .

وينطلق آخرون في عماية التعريف من فكرة سيادة الصراع على اغلب الانشطة البشرية ، فيجعلونه مهيمناً على جميع عمليات ذهن الانسان ، وذلك بالاضافة الى المفهوم العام السابق الاشارة اليه ، الا ان صاحب هذا الراى يجعل هذه السيطرة تأتي في المرتبة التالية بعد الله سبحانه وتعالى ، وكذلك يضع عاطفة الحب في مرتبة اسمى من عملية الصراع (٣) .

(1) Mack and Snyder, The Analysis of Social Conflict : Toward an Overview and Synthesis, Journal of Conflict Resolution, 1957, I, P: : 218.

(2) Fink, Some Conceptual Difficulties in the Theory of Social Conflict, Journal of Conflict Resolution, 1968. 12, P. : 431.

(3) Anatol Rapoport, Fight* Games and Debates (University of Michigan Press 1960) P. : 12.

والصراع تفاعل بينى ، سواء على النطاق المحل أو الاقليمى أو العالمى ،
، فرجل الشرطة حين يواجه المظاهرات ، والجمهور حين يتصدى لاحد
الحكام المتسلطين ، والطبقة التى تتصارع مع طبقة اخرى ، كلها عمليات
تتبع من الواقع البيئى وتتأثر بها يسود البيئة من عوامل مادية : اقتصادية
 واجتماعية، وكذلك العوامل البيولوجية والنفسية لان القوى المضلية والعقلية
 لدى الانسان تكون غالبا فى تفاعل مع القوى البيئية. ولا سيما مع العوامل الثقافية
 التى قد لا تتلاءم مع القوى الفكرية لدى الفرد .

ويبدو اننا ننساق سريعا الى الحديث عن الصراع السياسى ، واغلب
الظن ان اكثر عماياته تقع فى النطاق السياسى ، بل لقد وجد هناك من يذهب
الى ان كلمة صراع ليست الا عملية سياسية ، مهما كانت صبغتها التى تبدأ
بها ، اذ لابد وان ينتهى بها الامر الى ان تكون سياسية ، ومن ثم يكون الصراع
هو خلاصة العمايات السياسية ، بل واحد المداخل للتعريف بالسياسة (١)،
وفى هذا الصدد يرى هؤلاء ان القوة والصراع هما الوسيلة لفهم واستيعاب
جميع انواع النشاط السياسى ، فالكائنات البشرية تتنوع اصولها الثقافية
وتختلف ميولها واهتماماتها نوعا وعمقا واتجاها ، ثم ان الثروات الطبيعية
والمادية التى يمتلكها المجتمع محدودة ومن ثم فهى غير كافية لاسد حاجات
القوى البشرية المتزايدة فى المجتمع ، ولذلك فمحاولة السيطرة على هذه
الموارد امر غالب الحدوث ، وهذه المحاولات هى التى تخلق هذا الصراع بين
الافراد والجماعات والمنظمات والدول .

ولعلنا جميعا نعلم ان جميع اجهزة السلطة تعمل فى حدود اطار معين تفرضه
الظروف البيئية الاجتماعية والطبيعية ، فالبينة الطبيعية التى تنمو فيها
الوحدات الاجتماعية هى التى تحدد الحجم الكلى للامكانيات المتاحة والتسى

(1) Raphael, Problems of Political Philosophy, op. cit, PP. : 31 - 32.

سوانظر كذلك :

— Maurice Duverger, Translated by Robert Wagoner, The Study of
Politics (London : Nelson. 1976) PP . 109 - 111

تشمل اى شىء تتطلبه الكائنات البشرية لغرض زيادة معدل انتاج وتغير الطاقة ، ثم ان هذه الامكانات ولاسيما موارد الطاقة ، ضرورية للنمو الذى يحدث فى حجم السكان ورغابيتهم ، الا ان هذه الامكانات والموارد تزداد وتتناقص عبر الزمن نتيجة للتغيرات التى تحدث فى البيئة الطبيعية والتطور التكنولوجى ومختلف الأنشطة البشرية الأخرى ، لان قدر الموارد المتاحة التى تسمى الى ضمانها السلطات السياسية ، وبصورة غير مباشرة لإدارة الصراع او تدعيم الاستقرار ، تتأرجح مع الزيادات والتقلصات ، وهناك من الدلائل التاريخية ما يثبت ان هذه التقلبات لها اثر عميق على الاستقرار السياسى والحياة الطيبة سواء داخل الدولة او خارجها .

ويؤكد كل المفكرين الذين عالجوا هذا الموضوع الى الراى الذى سبق ان اعانه عالم الاجتماع البريطانى مالتوس خلال القرن التاسع عشر وذلك بصورة مباشرة او غير مباشرة - الذى يذهب فيه الى انه فى الوقت الذى تتزايد فيه الوحدات المادية بمسؤولية عديدة (٢ - ٤ - ٦ - ٨ - ١٠ - ١٠٠) فان الموارد السكانية تتزايد بمسؤولية هندسية (٢ - ٤ - ٦ - ٨ - ١٦ - ٣٢ - ١٠٠) مما يوصانا فى نهاية الامر بالقطع الى حالة من الندرة ، ومعضلة الندرة هذه هى اخطر ما يواجه الوحدات الاجتماعية او السياسية ، مما يسلمنا الى حالة عنيفة من حالات الصراع (١) .

وكما يحدث الصراع بسبب مفضلة الندرة هذه ، فانه يحدث كذلك نتيجة لدواعى اخرى منها مثلا تجاهل بعض المشكلات الاجتماعية الملحة مثل الاسكان والتعليم والاجور والحقوق والحريات العامة كما سوف يأتى الحديث .

والاختلافات بين الافراد والجماعات تتيح الفرصة لكثير من انواع الصراع فالبيض مثلا زراهم يفتشون عن كل وسيلة تدعم من سيادتهم على السود ، والسود ياتلفون فى عصابات تتصارع مع البيض فى محاولة لاستملاء حقوقهم

(١) Watt, K., Principles of Environmental Science (New York : McGraw Hill, 1973) P. 20.

الطبيعية : والفقراء غالبا ما يحتدون على الاغنياء وينخرطون في جماعات تطالب باعادة توزيع الثروة ، والرجل قد يعمد الى التشبث بأفضليته على المرأة ، وتنوع الاديان ثم التعصب لها في بلد ما قد يدعو الى الاحتكاك ، والمطامع الشخصية سبب قوى آخر للصراع السياسى مثلما حدث مع هتلر حين اراد فرض سيطرته على جيرانه من الدول الاوربية .

الا ان ذلك لا يعنى ان كل الفروق تؤدي الى صراعات ، فما رأينا مثلا ان هناك صراعا بين طوال القامة وقصارها ، ثم ان بعض الاختلافات التي تحدثنا عنها قد تكون مدعاة لصراع في بلد ما ، وقد لا تكون كذلك في بلاد آخر . فالبياض والسود — على سبيل المثال — في الولايات المتحدة الامريكية من اكبر اسباب الصراع السياسى ، ولكنه في اى بلد عربى ليس كذلك على الاطلاق .

ولفهم الصراع السياسى على اى مستوى ، لابد من تحليل الكائن البشرى وهو العامل العضوى او العنصر الديناميكى في معادلة الصراع ، حيث ان العامل البيئى وهو العامل الاستاتيكي في تلك المعادلة يميل الى التأثير على العنصر البشرى ، في محاولة لتحديد من انشطته وذلك هو التحدى الذى تفرضه او فرضته البيئة على الانسان منذ عصوره السحيقة وعلى اية حال فان البيئة في حد ذاتها قد تكون غير مستقرة للأسباب التالية :

اولا : بسبب التغيرات الطبيعية الخارجية التى يمكن ان تحدث بالبيئة مثل الوباء او المرض او القحط او الحرب وما الى ذلك من عوامل .

ثانيا : وهناك كذلك التغيرات الداخلية في طبيعة الكائن البشرى والتي يمكن ان تدعكس وتؤثر ديناميكيا على البيئة الطبيعية ، وكذلك على البيئة الاجتماعية : فحاجات الانسان كلها تتجه الى نشاط بيئى فعال .

ثالثا : التفاعل الذى يتم بين الانسان المنكر النشط والبيئة المستجيبة والذى بهما متكامل معادلة التغير ، لهما اثر كبير على الانسان وبناء اتعنه

البيولوجية والنفسية والبدنية ، لاسيما وأن كانت أنشطة مقصودة أو متعمدة ونعني بها هذا الساوك الموجه الى تحقيق أهداف معينة ، فوفرة الطعام أو ندرته لن تصنف بالفجائية تؤثر ايجابيا أو سلبيا على الصحة النفسية والجسدية للأفراد .

رابعا : وبسبب التطور الكبير الذى لحق بوسائل الاتصال الحديثة الآن ، أصبح العالم وحدة حضارية متكاملة ، يعكس الطرف منها ما ينجزه الطرف الآخر من تطور تكنولوجى يسير بسرعة صاروخية لاسيما خلال هذا الربع الاخير من القرن العشرين ، مما يعتبر فى الحقيقة تغيرا جوهريا ينال البيئة بكل ابعادها (١) .

وطالما كانت العملية كلها تفاعلا ما بين انسان وبيئة ، فان المطالب الداخلية لتغير البيئة هى فى حد ذاتها ناتجا للقوى المضوية ، ومحاولة كبت هذه المطالب وعدم الاستجابة لها يؤدى بالتالى الى توتر قد يتج عنه انفجار وعنف ومن هنا تتضح أهمية النشاط السياسى المتمثل فى احتواء ذلك الصراع الذى ينتج عن تلك الاختلافات والمطالب ، حتى لا ينتهى به الامر الى هذا الانفجار وذلك العنف .

والصراع وليد التغير ، والمجتمع فى تغير مستمر ، فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية (كما سبقت الإشارة) ليست ثابتة ، وهى على الدوام فى تطور مستمر ، ونعيد الى الازهان مرة اخرى استحالة تصور مجتمع يشا من صور الصراع ، ومن المستحيل كذلك محاولة القضاء على جميع تلك الصور فى المجتمع ، ولذلك علينا أن نعيشها بطريقة تكفل لنا تحقيق الحياة التى تهدف اليها ، ولذلك كله فان معظم التعريفات الحديثة للسياسة نحى نحو الاعتراف بأن السياسة ماهى سوى صراع حول طبيعة الحياة ، والعلاقة بين مصالح الجماعات ، ومرة ثانية نرى ان الصراع والقوة هما

(1) James Chowning Davies Biological Perspectives on Human Conflict, in : Ted Robert Gurr (ed.), Handbook of Political Conflict, Theory and Research (New York : The Free Press, 1980) P. : 20.

المضمران الرئيسيان المكونان للعملية السياسية ، ومن ثم أكد الكثيرون على أهمية أن الفعل السياسي هو ذلك الذى يتم عن طريق القوة ، وأن جوهر العمل السياسى هو تحقيق الانسجام بين الارادات المتصارعة (١) .

ونعود الى السياسة ومدى مساهمة الصراع فى تعريفها ، حيث تعرض انكثيرون لهذا الموضوع مابين مؤيد مدعم ومعارض ، فالافراد منذ أن فكروا فى السياسة يتأرجحون بين تأويلين متعارضين ، اذ يرى البعض أن السياسة صراع وكفاح ، فالسلطة تتيح للافراد والفئات أن تؤمن سيطرتها على المجتمع وأن يستفيد من هذه السيطرة ، وبعضهم يرى أن السياسة جهد يبذل فى سبيل اقرار الامن والعدالة . فالسلطة تؤمن المصلحة العامة والآخر المشترك وتحميها من ضغط المطامع الخاصة ، الاولون يرون أن وظيفة السياسة هى الابتاء على امتيازات تتمتع بها اقلية ، وتحرم منها الاكثية ، والاخرون يرون أن السياسة وسيلة لتحقيق تكامل جميع الافراد فى الجماعة ، وخلق «المدينة العادلة» التى سبق أن تحدث عنها أرسطو .

والانتماء الى هذا الراى امذاك يحدده الوضع الاجتماعى . فانفراد الطبقات المضطهدة المحرومة البائسة يرون أن السلطة لا يمكن أن تكتل الامن والنظام الا لصالح اصحاب الامتيازات فى المجتمع ومن ثم فائهم يرون فى السياسة احدى عمليات الصراع ، أما افراد الطبقات المترفة الفنية فترى أن المجتمع منسجم وأن السلطة تحقق امانا ونظاما صادقين ، وعليه تكون السياسة عندها اندماجا وتكاملا ، وكثيرا مايستطيع اصحاب الراى الاخير اقناع اصحاب الراى الاول بأن الصراعات السياسية لا تؤدى الى خير ، من حيث انها تلحق اضرار بفل المشاركين فيها . ومن ثم فمن المستحسن الخروج من المعركة . وهكذا يخلو لهم الميدان لانجاز ما يريدون (٢) .

(١) عبد الرحمن خليفة ، مقالات سياسية . مرجع سابق . ص : ٢٩٢ .
(٢) موريس ديفرديه ، ترجمة سامى الدروبي وجمال الاتاسى ، مدخل السر علم السياسة (بيروت : دار الجبل ، ١٩٦٤) ص : ١١ .

ومن الضروري التعرف، على الظروف التاريخية ونحن بصدد تحليل الصراع السياسي، فهويز - على سبيل المثال - عندما ذهب الى أن الأفراد مغطون على العنف والاحتد والإنابة، فما كان ذلك إلا لان عصره كان يشهد تطورا ضخما، حل فيه الاقتصاد الرأسمالي محل الاقتصاد الإقطاعي، وأجج فيه النظام البرلماني في ازاحة الحكومة الملكية المطلقة، وبدأت فيه موجة كبيرة من هجرة الأفراد من الريف الى المدينة سعيا وراء فرص أكبر للرزق والحياة الرغدة، وبذلت فيه الصنيرة السياسية جهودا مضنية للاستحواذ على السلطة وإذا ما كان لنا أن نعتبر كل تلك الظروف شيئا طبيعيا ملائها لهذا العصر الانتقالي، فإن هوبز نظر إليها بدوره كأحد نتائج الصراع وحب العدوان الكامن في النفس البشرية.

ويحدث في القرن العشرين الذي يمكن أن يتصف بنفس الدرجة من العنف التي عكسها القرنان السادس عشر والسابع عشر، يحدث أن يصل بعض المفكرين الى نفس استنتاجات هوبز، ففي ضوء السباق التاريخي لمعالميات التطور التي استشعرها ماركس خلال القرن التاسع عشر يذهب كل من اينشتاين وفرويد في الثلاثينات، وكذلك لورننز ^{Lorenz} في الستينات من هذا القرن الى أن الإنسان مغطور على العدوانية المؤدية الى الصراع، إلا أنهم في الحقيقة أغفلوا الى حد كبير - مثلما وقع فيه من قبلهم - القوى الأخرى التي كان لها الدور الأكبر في إشعال الصراعات العنيفة التي تبلت في الثورات والحروب المختلفة، ونعني بها القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وفي مقابل هؤلاء المتشائمين، يوجد رهط من المفكرين أكثر تفاؤلا مثل ويلسون ^{Wilson} وروسو الذي نادى بذلك المبدأ الذي أشتقر به، والذي ورد في بداية كتابه عن العقد الاجتماعي. وفيه يذهب الى أن الإنسان ولد حرا إلا أنه مكبل بالأغلال في كل مكان، وما ذلك إلا بسبب الظروف الاجتماعية التي تسود مختلف البلدان والتي كان روسو يتحدث عنها كثيرا أثناء معاصرته في محاولة لإصلاح ما فسد من أمورها، إلا أنه يعود ويحدد

قوى ثلاثة في كتابه « Emile » ، يمكن أن تحرر الإنسان : اثنتان منها يرجعان الى عامل التنشئة الاجتماعية وهما الخبرة التي يكتسبها الإنسان من محيطاته الخارجية ، بالإضافة الى عامل النشأة التي يتوافر عليها مختلف أنشطة المجتمع ، والقوة الثالثة تكن في عامل الوراثة التي لا تحكم فيها الإنسان .

وفي عالم الامس لم يكن في استطاعة احد ان يفترض ان حدوث شيء ما يمكن ان ينبىء عن احتمال تكرار حدوثه في المستقبل بصفة يقينية ، الا ان خطوات الاستدلال يمكن ان تعين الانسان في تبؤاته ، اذا ما استخدمت بصورة منطقية سليمة ، مما يساعد على زيادة الاحتمالات المستقبلية المادئة ، ولقد كانت مساهمات جون بول سكوت John Paul Scott كبيرة في مجال الاستدلال الذي يربط فيما بين القوى العضوية الكامنة والسلوك الظاهري ، وهو في ذلك يبين لنا مستويات خمس من الانظمة :

- النظام الوراثي .
- النظام النفسولوجي .
- النظام السلوكي للفرد .
- النظام الاجتماعي .
- النظام البيئي .

وفي هذا الصدد وجدناه يؤكد على ان اسباب الصراع لا يمكن ان تنحصر في احد هذه النظم فقط ، حيث انها تتصل بها جميعا ، وارجاعها الى نمط واحد ليس سوى تكوّن التحليل الى المازق البيئي الوراثي القديم (١) .

(1) John Paul Scott, Violence and the Disaggregated Society, in Aggressive Behaviour, 1975, L, pp : 235 - 260

الصراع والاستقرار السياسى

قلنا فى مبدأ التعريف بالصراع أنه خاصية ملازمة للمجتمعات البشرية ، دون أن يكون هناك تحديد لخصائص ذاك المجتمعات ، ودون أن يكون هناك تشخيص لحالتها من حيث الاستقرار أو الحراك السياسى ، حيث أن المفهوم ينسحب عليها جميعا ، وعليه فلن يتواجد الصراع فى المجتمعات التى تتصف بالتوتر فحسب، بل فى تلك التى تتمتع بالقدر الكبير من الاستقرار والطمأنينة كذلك ، بيد أن هناك فارقا جوهريا فى هذا الصدد ، وهو أنه خلال فترات الاستقرار السياسى كثيرا ما يجد الصراع طريقه الى الحل فى مختلف التفاعلات التى لاتتصف بالعدوانية أو بالعنف . وخلال هذه الفترات يكون التحليل الذى يركز على القوى البيئية مطلوبا لسببين :

— أولهما لان البيئة الاجتماعية والطبيعية هى عامل مدعم الحاجات العضوية والمطالب والامال ، التى يرنو اليها الكائن البشرى ، ومن ثم فهى تظل من التوترات التى تعكس الرغبات المكبوتة والمطالب التى لاتجد طريقها الى حيز التنفيذ ، ومن ثم فانها تنحى بالتفاعلات البشرية تجاه الشبكات والطبيعية .

— وثانيهما لان الانفراد غالبا ما يجدون المتعة فى هذه الطبيعية والارادة لطيفة فى تفاعلاتهم ، على الرغم من تصعيد تلك التوترات فى بعض الاحيان الى حد الصراع ، الا أنه طالما بقى فى نطاق السلمية فلن يكون ضارا للمجتمع وذلك مالم تتسلط هذه التفاعلات والتوترات على مراحل التطور الفردى او الجماعى للانفراد ، والتى يمكن أن ينتج عنها أن يتعاضد الاصدقاء ويتحارب المتآلفون .

والعجيب أن مثل هذه التوترات — من الناحية الاخرى — هى التى تؤدى الى ايجاد الامة المتناسكة من هذا الشبكات المتفرق من الافراد . لاسيما وان كانت على مستوى القطاع العريض من الشعب ، وان كانت واعدة غير نابعة من التفاعلات المحيطة مما يوحد فى النهاية الاستجابات الفردية والجماعية . وبذلك هى الخطوة الاساسية فى خلق هذا التماسك : والامثلة على هذا كثيرة

في وقت الازمات الدولية التي توحد من مشاعر الوطنية بين مواطني البلد الواحد .

الا أننا لا نستطيع ان ننكر بأن حالات الصراع العنيف عادة ما ترتبط بفترات عدم الاستقرار في المجتمع ، في صورة علاقة سببية ، وذلك حين لا تستجيب السلطات الحكومية للمطالب الشعبية ، لاسيما حين يتصف سلوكها بنزوع من القهر والتعسف ، وتلك هي الفترات التي لابد من دراسة الكائن البشري والنفاذ الى داخله ، لكي نرى كيف ان المطالب الجديدة - حين يتم كبتها مما يجاب الاحباط على صاحبها - تحول الشخص المحب الى انسان غضوب ، وصاحب عزيمة يضع في مقدمة اهدافه - العاجلة - اعادة تنظيم وترتيب القيم واستخدام المهارات ، كذلك البناءات الاقتصادية والاجتماعية ، وقد كان جيفرسن Jefferson يعبر عن ذلك تماما حين نص في الاعلان الامريكي للاستقلال عام ١٧٧٦ على ان البشرية تتعرض بصورة دائمة للمعاناة والمقاساة حين يحدث اى تغيير او تبديل بصيغ واشكال المؤسسات التي اعتاد عليها الافراد .

واذا كان لنا ان نستعير المبدأ الطبي : الوقاية خير من العلاج ، فسوف نجد ان افضل طريقة لضمان الاستقرار السياسى هم معرفة اسباب ونواتج الصراع حتى يمكن تجنبها ، ومن الطبيعى ان نجد المجتمعات تسودها العلاقات بالاضافة الى عدم العدالة او التكتؤ في توزيع الموارد بين افراد الدولة الطبيعية للافراد بسبب الاختلافات البيولوجية والاجتماعية والثقافية . الواحدة ، ثم ان توزيع حقوق الملكية والمراكز بين الاعضاء يتيح الفرصة لظهور انواع مختلفة من التحكم الذي يعتبر المدخل الطبيعى لعملية الصراع ولسنا في حاجة الى بيان انه ليس بالضرورة ان تؤدي كل اوجه عدم الاتساق هذه الى صور من الصراع ، وبالمثل لايمكن لنا ان ندعى ان كل صور الصراع يمكن ان تخلص تماما للجانب السياسى حيث يشوب الكثير منها عوامل اخرى لو خضعت لها العملية لباعدت بينها وبين الواجهة السياسية .

وفي محاولة لاتعرف على اوجه عدم الاتساق السياسى التي يمكن ان تؤثر سلبيا على الاستقرار السياسى ، يحدد كل من ايكستين Eckstein

وَجَر Gurr ثلاثة مقاييس تساعد الباحث في هذا الصدد ، وذلك لاتجار
الهدف الاكبر من وراء كل تلك العمليات وهو تدعيم الاستقرار السياسى
فى الدولة ، لانها اذا ما تحققت لها ذلك ، انطلقت الى عالم البناء والتشييد ،
مما يقربها من تحقيق الرفاهية والطمأنينة لشعبها : وتلك المقاييس يمكن
تلخيصها فيما يلى :

— لا يمكن ان توجد علاقات عدم اتساق الإبين افراد يؤدون أدوارهم
بالفعل فى المجتمع — كأعضاء فى الوحدة الاجتماعية أو السياسية المعنية —
ومن ثم فهم أعضاء أصحاب تأثير وفعالية ، ومن المتوقع منهم أن يتفق سلوكهم
مع الإرادة العامة للجماعة كلها ، بمعنى محاولة خلق التجانس فى النسق بين
المبدأ والإرادة ، وعادة ما تصدر سلطات الوحدة ، سواء كانت دولة أو
التي يمكن أن تتناقض وأن تتصادم ، وذلك — كما أسلفنا — لتفاوت القدرات
مؤسسة من بين مكوناتها — من القوانين والقواعد السلوكية ما يكفل لها
تحقيق الترابط بين أعضائها ، أو بمعنى آخر تحقيق الاستقرار .

— ان تطور هذه الانماط والمعايير داخل الوحدة يمثل عاملاً هاماً من
عوامل إحراز النجاح فى عملية الصراع ، وقد ذهب ويلوايت Willhoite (١)
الى أن تركيز السلطة السياسية والقوة والنفوذ انما هو جزء من الطبيعة
البيولوجية البشرية ، مما يجعل عملية صناعة القرار أمراً سهلاً ميسوراً ،
وذلك يهد الطريق لاعطاء الوحدة قدراً أكبر من المرونة ، ويسمح باستجابات
سريعة للتحديات الخارجية سواء كانت تلك التحديات من الوحدات الداخلة
فى نطاق الوطن أو الوافدة من خارجه ، ونتيجة ذلك كله أن الوحدات قوية
الانظيم حسنة الإدارة هى التى سيقدر لها السيادة على بقية الوحدات التى
تفتقر الى ذلك .

— وحيث أن السلطة السياسية يمكن أن نستشعر وجودها فى مكونات
الوحدة الاجتماعية ، فان طبيعة العلاقات بين الانظمة العنوية الرئيسيه

(1) Willhoite, Primates and Political Authority : A Biobehavioral
Perspective. American Political Science Review. 1976, 70 pp. 1110

والإنظمة التابعة الخاصة لابد وان تقع في نطاق اهتمام البحث السياسي ،
وعليه تكون الرغبة الكامنة في ضمان المعاملة الكريمة من قبل الآخرين هي
العامل الحاسم في أي صراع داخل الوحدة أو الدولة ، تنظر فيه أي جماعة
عرقية أو دينية أو سياسية أو اقتصادية الى بعضها نظرة تعال ورفعة أو
نظرة تبعية وخضوع (١) .

وبصورة عامة فان الاستقرار السياسي لا يتم الا اذا كان الصراع من أجل
المراكز أو الموارد يحدث طبقا للقواعد الراسخة التي تحدد ما يمكن لأي
متنافس أن يقوم بأدائه في هذا المجال ، وللعلم فان التنافس ظاهرة صحية بل
وحيوية لبقاء المجتمع وتطوره ، لاسيما وان بقى في حدود ما تسراه النظم
الشرعية من قواعد ، ومن ثم فهو حالة مرغوب فيها ، فالليبراليون الكلاسيكيون
على سبيل المثال ، يدرون ان الصراع يؤدي الى التكامل وهو يتطور ويحدث
آثاره في المجتمع ، فالظاهرتان اذن متصاحبتان ، والتنافس في ذلك كله يؤدي
الى انتشار الإنتاج وحسينه ، مما يدعم الاقتصاد الوطني والتنافس السياسي
يؤدي الى نتائج مماثلة ، فبفضل هذا التنافس يصل الى الحكم أفضل الناس
واكثرهم كفاءة ، فيحكمون لصالح المجموع ، وفي هذا يرى الماركسيون أن
الصراع هو الذي يساعد على تطور المجتمعات ، وهو الذي يؤدي بالضرورة
الى زوال واختفاء التمارضات والتناقضات ، ومن ثم الى قيام المجتمعات التي
تخلو من النزاعات ، الا ان هذا التكامل لا يظهر الا بعد فترات طويلة من الزمن
حيث ان كل فترة او حقبة لا تحقق الا تكاملا جزئيا فقط ، يتحقق فيه «مركب»
ما يثبت ان يصبح مصدرا جديدا لتناقض وتعارض (وهم في ذلك انما كانوا)
يستخدمون الجدل الهيجلي كما سبقت الإشارة) ، والانسجام السياسي
عندهم يتطور على نحو ايقاعي الى أن يبلغ التاريخ خاتمة مطافه فيما يعبرون
عنه بالمرحلة العليا ، وهي الشيوعية (٢) .

(1) Eckstein and Gurr, Patterns of Authority : A Structural Basis
for Political Inquiry (New York : Wiley and Son, 1975) PP. : 15 -
23.

(٢) موزيس دي فيرجيه ، مدخل الى علم السياسة ، مرجع سابق ، ص ١٣ .

وعلى الرغم من ذلك كله فهناك من السلوكيات ما يشوب ذلك ، مما يمكن أن يتمثل في إحدى القواعد العامة في السلوك السياسى ، والتي ثبتت مصداقيتها عبر الأزمنة والثقافات المتغيرة ، أن من يمسك بالسلطة نادرا ما يعتزلها بصرة ارادية ، والدول الديكتاتورية أفضل مثال يؤيد ذلك الادعاء ، الا أن الامر يختلف تماما مع تلك التى تؤمن بالديمقراطية الليبرالية ، حيث يفت التاون فى واجهة مثل هذه الحالات ، ويتمثل القانون هنا فى نص مكتوب أو فى قاعدة عرفية أو فى اتفاق تحترمه كل الاطراف ، وعلى الرغم من ذلك فإن لسلوك الحزب يمثل الى اتاحة افرة امام الاحزاب لتدعم من سيطرتها بحيث تكون المذهب دورية داخل البناء الهرمى لحزب ، وأفضل امثلة لذلك نجدها فى كل من نستون تشرنيل وشاول ديجول وفرانكاين روزفلت ، ومهما كانت طبيعة النظام التمثيلى الياى ، ومهما كن نصيب دوائى الفساد السياسيين من الخيرة ، فإن معظم شاغلى هذه المناصب السياسية فى الحقيقة يستخدمون كل ما يقع تحت ايديهم من امكانات للتحكم فى هذه المراءات التى يمكن أن نسميها بالرأسية ، بمعنى الضغوط التى تمثل تهديدا امام بقاء اصحاب المناصب فى مراكزهم (١) .

وإدارة هذا الصراع الراسى فيما يتصل بوضع المكانة داخل النظام الهرمى هو مظهر واحد فقط من الصراع الكى ، حيث هناك صراع افقى آخر يتمثل فى صراع المواطنين للحصول على افضل المراكز فى المجتمع ، وقد يتقلب هذا الصراع الى أن يصبح صراعا ضد السلطة التى تذهب الى اختيار اناس معينين تلك المراكز ، ومما لاشك فيه أنه لابد وأن يكون هؤلاء ممن يتمتعون بحب وثقة اهل السلطة ، ولايهم فى ذلك القدر الذى يصلون اليه من الخبرة أو الدراية السياسية ، ومن هنا نبع المبدأ الذى ينادى باستخدام اهل الثقة قبل اهل الخبرة ، ويبدو أن العامل "نفسى هو الذى يتحكم هنا ، وحقا أن السلطة مفسدة ، لأنها تدفع الحاكين أن يرضوا أهواءهم راسى حساب المحكومين ، وللسلطة اغراء دائم مما يجعل الكل يسعى للاستحواذ عليها .

(١) Gamson, W. A., Power and Discontent (New York : Dorsey, 1968) PP. : 111 - 113.

وما من انسان يملك السلطة المطلقة بمعنى التحرر من كل رقيب الا ويضحي بالعدل والعدالة في سبيل ارضاء أهوائه ومصالحه ، وتلك كلها عوامل تفتح باب الصراع على مصراعيه : مما يعتبر تهديدا مباشرا للاستقرار السياسى .

نقول ان تركيز السلطة أصبح أحد الدواعى الهامة لاثارة الصراع السياسى وذلك بعد أن فقد مبدأ انفصل بين السلطات بريقة ، بتدخل الحكومة فى كل مجالات الدولة ، ومن المعروف ان مؤنسيكيه حين كان يدعو الى هذا المبدأ : فإنما كان يهدف الى ضمان الحرية الفردية وحمايتها ومنع طغيان الحاكم واستبداده ، وقد كان المبدأ وليد المبادئ الحرة والمذهب الفردى : الذى أكد على خطورة تجميع السلطات كلها فى يد واحدة ، لما فى ذلك من مناسفة للحرية ، واتاحة لفرصة الصراع (١) .

ومن المعروف ان هذا المبدأ كان يذهب الى تعدد الهيئات الحاكمة ، والى أن تمارس كل هيئة وظيفتها المخصصة لها بطريقة استقلالية ، وعلى نحو يجعل من الهيئات الاخرى بمثابة ضابط لها يمنعها من الافراط فى ممارسة السلطة .

وقد لعبت الديمقراطية دورا كبيرا فى تحقيق هذه الغاية ، فقد أدى الاعتراف للشعب بحقه فى السلطة الى قيام هيئات تمثل الشعب وتشارك الحكم فى عملية الحكم ، وبذلك تعددت الهيئات الحاكمة ، وتوزعت السلطة بينها ، ثم عرف هذا المبدأ طريقه الى الدساتير التى أوردت النص عليه . وبذلك أصبح من مقومات النظام السياسى .

وقد بدأ انبياء مبدأ الفصل بين السلطات بسبب التجديدات فى السياسة الاجتماعية والاقتصادية التى غيرت من مقومات النظام السياسى بصورة عامة ، فما ان ولت تعاليم المذهب الفردى ، وأخل السبيل أمام مذهب تدخل السلطة ، الا وأخذت الانظمة السياسية الحديثة بمفهوم جديد للحقوق والحرىات

(١) انظر فى ذلك بشىء من التفصيل :

— عثمان خليل ، المبادئ الدستورية العامة (القاهرة : مطبعة مصر ، ١٩٥٦) ص : ٢٩٤ - ٢٩٥ .

العامية ، وأبنتت عن مبدأ الفصل بين السلطات ، وانتهى الأمر الى هودة نظام تركيز السلطة (١) .

وعلى الرغم من المحاولات المستمرة التى تبذلها السلطات لتدعيم الاستقرار وثبتت دعائمه ، حيث فى ذلك بقاؤها متمسكة بمنصة الحكم ، فقد وجد هناك عامل آخر نجح فى زعزعة الاستقرار فى المجتمعات التقليدية ، تمثل فى أثر المخترعات التكنولوجية الحديثة ، التى هزت المجتمعات من الاعماق ، حيث استطاعت أحداث ثورة فى أقطار وأشكال السلطة وكذلك فى بناء القوالب الاجتماعية ، وقد ظهر ذلك الأثر واضحا فى التغيرات التى شهدتها وشهدها بلدان الثورة الصناعية ، فقبلها كان هناك نمط شائع للاستقرار السياسى بين الوحدات السياسية فى العالم أجمع ، إلا أن الأمر لم يعد كذلك ، إذ أن استخدام التكنولوجيات الحديثة أوجد موارد جديدة على نطاق واسع ، صاحبها مطالبة بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية غير تلك التى سمحت بها السلطات قديما ، مطالبة لا يستطيعها إلا ارادة سياسية بسلطان متزايد يتناسب والتطور الصناعى ، بسبب وجود الرابطة بين الإقطاع المتغيرة للسلطة وإدارة الصراع والاستقرار السياسى ، مما يمكن تسميته بالتطور السياسى الذى يمكن تعريفه على أنه محاولة إيجاد أقطار جديدة للسلطة ، وتكامل قومى على أوسع نطاق ، ومشاركة سياسية متزايدة ، وسلوك منطقى منسق مع مؤسسات الدولة المختلفة (٢) .

(١) أحمد عباس عبد البديع ، تدخل الدولة ومدى اتساع مجالات السلطة العامة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧١) ص : ٢٨١ .
(٢) يمكن الاستزادة عن ذلك فيما يلى :

— Pakenham, H., Approaches to the Study of Political Development, World Politics, 1964, 17. pp : 108 - 120.

— Almond and Verba, The Civic Culture (Boston : Little Brown, 1963) PP : 98 - 105. ...

— Cutright, P., National Political Development : Measurement and Analysis. American Sociological Review, 1963, 28, PP. : 253 - 254.

وبعد ذلك كله نستطيع أن نصل أخيراً إلى بعض المفهوم عن الاستقرار السياسي ، وقد حاول كثيرون القيام بذلك ، لعل من أولهم وأفضلهم هو هيروتز ^{Hurwitz} صاحب التعريف الشامل والذي حدد فيه خمسة مضامين استنبطها من المحاولات المعاصرة ، يذهب أولها وأكثرها وضوحاً إلى أن الاستقرار السياسي هو خلق المجتمع من الصراع المحلى وكذلك من أية تفاعلات يمكن أن تتصف بالعنف (١) ، إلا أن هذا المدخل يلحقه الكثير من الإشكالات ، حيث من الصعوبة بمكان قياس الصراع ، ثم أن تخيل الاستقرار كغياب لظاهرة العنف أمر يضيف إلى رصيد التفكير النظري الذي يمتنع عن الواقع .

وهناك مظهران آخران للاستقرار ، أحدهما اتفاقي ارادى عن طريق الرضا والقبول ، والآخر أوتوقراطي استبدادي مطلق ، في الحالة الأولى يمكن التقليل من مظاهر الصراع والعنف إلى أكبر حد ممكن عن طريق تقبل المواطنين — بكل طواعية واختيار — لأنماط السلطة الموجودة في المجتمع ، وهنا يبرز دور الفكر الحر الذي يصل إلى قراراته عن طريق المشاركة والإقناع ، وذلك في الحقيقة هو أفضل سياج ضد التقلبات السياسية التي تعتبر المقدمه الطبيعية لعمليات الصراع ، بينما أنه في الحالة الثانية يمكن إنجاز ذلك عن طريق الممارسة المستمرة للاكراه والإجبار والقسر بالنسبة لهؤلاء الذين ينظر منهم المقاومة ، مما لا شك فيه أن كل صوت يرتفع لابد وأن يقابل بالكبت ضماناً لتحقيق الاستقرار ، وفي سبيل ذلك يستخدم الحكام الاوتوقراطيون

(١) اقرأ في ذلك :

— Russett, B. M., *Inequality and Instability . The Relation of Land Tenure to Politics*, World Politics, 1964. 16 pp. : 425 - 442.

— Feierabend, I. K., Feierabend, R. L., and Latell, N. Y., *Dimensions of Political Unrest : A Factor Analysis of Cross - National Data*, Presented to the Annual Meeting of the Western Political Science Association, Reno, 1968.

من وسيلة ممكنة بدون استثناء لاقوة التي يمكن اللجوء اليها في بعض الاحيان وفي مجال المقارنة لابد وان يكون الحكم لصالح المظهر الاول ، حيث انه في حالة الاستقرار الاوتوقراطي المفروض او المصنوع لابد وان نتوقع ما هو اكثر من حالة الصراع ونعني به الانفجار الذي قد يتم بصورة فجائية عاصفة .

وهناك مدخل آخر للاستقرار السياسي وهو عن طريق الثبات بمعنى ثبات النظام واختفاء ظاهرة التحول أو التبدل فيه ، وفي هذا الصدد يميز هيرتز بين نمطين هما :

— عن طريق الحكومة المعبرة المتربعة فوق منصة الحكم لمدة طويلة ولعل هذا هو ما كان ماكس فيبر يقصده حين تحدث عن المصدر التقليدي للسلطة — خلو المسرح الاجتماعي من التغيرات التي يمكن أن تحدث في بنيته ويبدو أننا لن نذهب مع هذا المدخل حيث سيؤدي بالضرورة الى ظاهرتين خطيرتين : اولاهما زيادة اقبال أصحاب السلطة على التمسك بها — طبقا لما سبق أن تحدثنا عنه من مبدأ — ، مما يحونهم بالتالي الى النمط غير الديمقراطي ، وثانيتهما : الخوف من تحول رجال الحكم الى « أصنام » سياسية لا يستطيع أحد الاقتراب أو النيل منها .

ويتصف النظام السياسي بالاستقرار ، اذا ما افلح في تجنب الانهيارات والتقلبات الفجائية التي تطيح به وببنيته الاساسية ، مما يتحتم ازاله اعادة تشكيل المؤسسات وهياكل الحكم (1) .

وعلى أية حال ، فما نستطيع ان نقوله هنا بعد ذلك العرض كله ، ان المقياس ليس في هذا أو ذاك ولكن في محاولة خلق نظام دستوري شرعى ، دستوري يعلو فيه القانون فوق شخصية الحاكم ، وشرعى بمعنى موافقة السلوك الواقعى للبعدا الذى تأخذ به الدولة نفسها — كما سبقت الاشارة — الا ان بعض الصعوبات تنشأ هنا ، تتصل أولا بمفهوم كلمة دستورى اذ ان النظام الاوتوقراطي قد يضع لنفسه دستورا يتلاءم وما يراه بصورة شخصية ذاتية ، وتكون الشرعية تبعا لذلك هي تطبيق ذلك الدستور ، واذلك فلا بد

(1) Hurwitz, L., Contemporary Approaches to Political Stability, Comparative Politics, 1973, 5, PP. : 449 - 463

من تجديد مفهوم صحى لكلمة دستورى ، ولعل المتنبس هنا هو ما سبق أن نادى به فلاسفة الديمقراطية من اعلاء لصوت الشعب على أى صورة كان ذلك ، طالما كان الجوهر مسايا ، والضمان بعد ذلك بحماية الحقوق والحريات العامة المعترف بها .

والصعوبة الأخرى التى تنشأ هنا تتصل بالشرعية ومدى الاتفاق حول مفهومها وكيفية قياسها مما يمكننا من سلامة تطبيقها فى نهاية الامر ، ويبدو أننا سوف نذهب - بالإضافة الى ما سبق أن قلناه فى هذا الصدد - مع Lipset ، حين يعرف الشرعية بأنها ظاهرة ايجابية مرغوبة أكثر منها الانتقار الى ظواهر سلبية ، ثم أن عدم الشرعية محط للسلطة - وإن كان آجلا - بالإضافة الى أنه يمثل عبئا كبيرا على الميزانية العامة للدولة (١) .

ويحاول دويتش أن يزيد الامر توضيحا . بأن يضع نقاطا لابد من توافرها لتوفر الشرعية وبالتالي تحقيق الاستقرار فى الدولة ، وكان منطلقه هو المدى الذى يصل اليه المجتمع من اطاعة القوانين حين :

- ١ - تعترف الأحزاب والجماعات السياسية كلها بالقوانين .
- ٢ - تكون القوانين واضحة ليس بها غموض ، متناسقة ليس بها تناقض
- ٣ - يدرك الجميع أن القوانين ليس بها تحيز لفئة ما .
- ٤ - تنوزر الثقة لدى كل فرد بأن الجميع سوف يخضعون ويتمسكون بالقوانين .
- ٥ - يكون من السهل معرفة هؤلاء الذين يخرجون على القوانين .
- ٦ - يكون التمسك بالقانون مقبولا من وجهة النظر الاجتماعية .
- ٧ - يصبح التمسك بالقانون قيمة أو تقليدا يحمده ويكافئه الجميع .

(1) Seymour Martin Lipset. Some Social Requisites of Democracy, Economic Development and Political Legitimacy, American Political Science Review, 1959, 53, p. : 69

٨ - يعترف المناوئون بنيتهم تطبيق القوانين فيما يستقبلون من أيام (١). وقبل أن يصل حديثنا عن الاستقرار الى نهايته ، هناك رأى لابد وأن نسوته في هذا الصدد ، وإن كان يبدو غريبا بعض الشيء ، حيث في الوقت الذي يسمى فيه الجميع الى محاولة القضاء على كل أنواع الصراع نجد هناك من يرى أن الشيء القليل من هذا الصراع ، يمكن أن يكون عاملا مهددا ومساعدة على الثبات والاستقرار . فالصراع الذي يحدث على فترات متباعدة هو في الحقيقة بمثابة صمام الامان الذي يعمل على تصفية التوترات التي نحترنها المجتمعات وهي في حالة تطورها ، وكما نعلم أن المجتمع كائن حي يتطور ويتغير بصورة دائمة مما يؤدي بالتقطع الى خلق بعض الصراعات ، التي لا تظهر على السطح السياسى الا حين تسنح الفرصة ، وتلك حالة صعبة اذ لابد من ظهور المرض او المرض الاجتماعى - على الجسم - بصورة واضحة حتى نتمكن من علاجه ، بدلا من أن يستمر في الخفاء ، يؤدي دوره الهدام للصحة العامة .

والصراع له حسنة اخرى ، اذ انه من اقوى الدواعى على تماسك انجبه المتصارعة ، حيث عليها أن توحده من صفوفها ، وتتأسى من أحقادها الذاتية في مواجهة القوة الاخرى - المتصارعة معها - والصراع هنا وسيلة الى معرفة وتلكيد الذات ، وذلك من اقوى الاسلحة التنسية لاحتراز الضرر في نهاية الامر .

(1) Deutsch, M., The Resolution of Conflict : Constructive and Destructive Processes (New Haven : Yale University Press, 1973) PP. : 379 - 380.

٢١. اقرأ في ذلك بصورة مستفيضة .

— Coser, L. A., The Functions of Social Conflict (New York : Free Press, 1956) PP. : 33 - 35.

— Ted Robert Gurr, Rogues, Rebels and Reformers : A Political History of Urban Crime and Conflict (Beverly Hill : Sage, 1976).

وإذا ما طورنا مجال البحث ليشمل الصراع الخارجى بين الدولة والدول
الآخري ، وجدناه يحدث نفس الاثر السابق من حيث التفاضل عن الفوارق
الداخلية وتوجيه الأنشطة تجاه الهدف المحدد الذى لابد وأن تضعه الدولة
والمواطنين نصب أعينهم ، ولعل ما حدث فى مصر بل وفى العالم العربى عام
١٩٧٣ خير مثال لذلك ، ومن طريف ما يروى فى هذا الصدد أن جماعة -
النشالين - أوقعت نشاطاتها العدوانية خلال أيام الحرب .

وهكذا هل نستطيع القول أخيراً بأن الصراع ليس كآه مظاهر عدوان
واقتيال ، حيث أنه يحمل فى بعض أحيانه بعض الصالح العام للمجتمع ،
لأسيما حين يدرك الجميع أنهم إنما ينخرطون فى عمليات وأحداث الصراع
لتحقيق أفضل السبل لحياة الوطن وأن اختلفت بهم الوسائل .

عوامل الصراع :

تطرقنا ونحن نتحدث عن عملية الصراع وظاهرة الاستقرار السياسى
الى بعض العوامل التى تحدث أثرها فى اشعال تلك العملية أو فى شيوخ هذه
الظاهرة ، إلا أن الحديث جاء بصورة عامة ، دون أن يكون هناك قدر من
التعمق ، وفود أن نعالج هنا العوامل الهامة منها التى تؤثر فى العلاقات أو
التفاعلات التى لابد وأن تقوم بين الافراد ، وأن كان من الطبيعى أن تمر هذه
التفاعلات بصورة سلمية صحية ، إلا أنه يحدث فى كثير من الاحيان أن ترتفع
حرارتها لتصل الى حالة من الاخذ والرد التى قد تتصف بالعنف فيما نسميه
بالصراع .

وعوامل الصراع التى تسببه أو تساعد عليه كثيرة ، منها ما يتصل بالفرد
ذاته الذى يتطلع الى ما ليس له ، أو بالنظام الذى يريد أن يفرض مبادئه
أو بالبيئة التى تساعد خصائصها على التنافس ، ومنها ما هو اجتماعى أو
اقتصادى أو سياسى أو ثقافى ، الى غير ذلك ، ولعل من أهمها جميعا :

العامل البيئى :

وفى الحقيقة لم يحدث أن كان هناك ، حتى وقت قريب ، معالجات كثيرة
لوضوع الاثر البيئى على الاستقرار السياسى أو على معطيات نظرية الصراع .

على الرغم من وجود بعض الكتابات المتناثرة البسيطة عن العلاقات الدولية والتي تطرقت الى الاثر الجغرافى السياسى «الجوبوليتكس» ، كواحد من المتغيرات المؤثرة فى العملية السياسية التى يحتل الصراع فيها مرتبة عالية وعلى اية حال فقد عالج بعض المفكرين حديثا اثر المنظور البنى على الصراع سواء من وجهة النظر المحلية أم العالمية ، حيث درسوا العلاقة بين عدد السكان وظاهرة العنف ، ويبدو أنهم كانوا يعكسون ماذهب اليه افلاطون وأرسطو من أن زيادة عدد السكان تؤدي الى اضطرابات سياسية ، وما ذهب اليه مفكرو عصر النهضة الذين كانوا يعللون الاضطرابات السياسية اننى كان عالمهم يزخر بها بازدياد عدد السكان ، ويبدو كذلك أن هذه الفكرة هى التى أوحى لماركوس باراثه عام ١٧٩٨ حيث كان يخشى أن يصبح تزايد السكان الفقراء ، الذى يؤدي بالتالى الى زيادة فقرهم — سببا فى طمعهم فى املك الاغنياء وتردهم عايمهم ، مما يساعد على هدم أو تغيير البناء الاجتماعى (١) .

ويبدو أن زيادة عدد السكان وتأثيراتها السياسية قد استهوت عددا آخر من المفكرين ليدرسوها من كل جوانبها . الى الدرجة أنهم بدأوا ينظرون الى التاريخ فى محاولة تفسيره بصورة أخرى تتلام مع ماينطلقون منه من أفكار ، فتضاعف عدد سكان أوروبا فيما بين سنتى ١٨١٤ و ١٩١٤ هو السبب فى نشوب النزاعات الكبرى التى عرفها النصف الاول من القرن العشرين ، وفرنسا كانت فى نهاية القرن الثامن عشر مزدحمة بالسكان بالقياس الى الموارد الطبيعية ، فاذا بالثورة الفرنسية تنفجر سنة ١٧٨٩ ، ثم تعقبها الحروب التى تلاحقت من ١٧٩٢ الى سنة ١٨١٥ ، وفى البلاد المتخلفة الراهنة تترافق زيادة السكان بحركات ثورية كثيرة ، وبوقف قتالسى فى كثير من الاحيان ، ولقد كانت ألمانيا واليابان بين ١٩٣٠ و ١٩٤٠ مزدحمتين بالسكان ازدهاما واضحا فجاء ميلهما الى التوسع ، وكان ما سببه هذا الميل من حروب تستهدف امدادها بالمندى الحيوى الذى يعوزها ، وعلى عكس ذلك نرى

(1) Choucri, N., Population Dynamics and International Violence
(Lexington : Lexington Books, 1974) PP. 16 46.

أ. نضال السكان في الولايات المتحدة الأمريكية. إبان القرن التاسع عشر
أضعف التوترات الاجتماعية وقتل صراع الطبقات كثيرا (١) ، وقد استندت
هذه الضغوط الجانبية للإشارة إلى ديميكيات الصراع الدولي الذي ينتج من
زيادة عدد السكان في البيئات الجغرافية المحددة والتي يصاحبها تطور في
الامكانيات التكنولوجية (٢) .

وعلى الرغم من ذلك فإن نظريات الضغط الديمجرافى في صورتها البسيطة
هذه لا ترتفع على مستوى النقد ، إذ ليس أكثر البلاد ازدحاما بالسكان هي
أكثرها ميلا إلى الحرب ، والأكثر سكانا هولنده أكثر بلاد أوروبا كثافة
سكانها ، والصين المزدحمة بالسكان ظلت طوال قرون بلدا مسالما جدا ، على
حين أن قبائل الهنود الحمر المنتشرة على رقاع واسعة من الأرض في أمريكا
الشمالية ، كانت تخرط في نزاعات لا تنقطع ، وإن عوامل أخرى كثيرة غير
كثرة السكان هي التي أطاقت الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩ ، أضف إلى ذلك ،
أن اثنتين الزوسيتين في سنة ١٩٠٥ وسنة ١٩١٧ ، قد شبتا في بلد متخلخل
السكان يستحيل أن تحدث بصدده عن ضغط جانبي أو ديمجرافى ، إن فكرة
الضغط الديمجرافى هذه تظل غامضة جدا ، ولا يمكن أن نرجع أسبابها إلى
كثافة السكان وحدها ، وفى هذا الصدد راجت هناك بعض الأفكار التي تحذر
— على سبيل المثال — من «الخطر الأصفر» ، وكانوا يعنون به زحف الجحائن
المنطلقة من الصين وما جاورها من بلدان ، على الشعوب البيضاء في أوروبا .
وبلك في الحقيقة لا تستند على التحليل العلمى لقوة الآسيويين ، بقدر ماتصدر
من مفهوم غامض بسبب الخوف من الجنس الأصفر إذا ما حدث وسيطر .
ويبدو أن ذلك كان منطلق تلك القولة الشهيرة التي أطلقها أحد القادة
الأمريكيين حين قال : ويل للدب الروسى إذا ما استيقظ التين الأصفر .

(١) موريس ديمجرافيه : مدخل إلى علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٥٦ .

(2) Choucri, N. and North, R. C., Nations in Conflict : National Growth and International Violence (San Francisco : Freeman, 1975)
P. : 96.

وإذا كان ذلك من وجهة النظر الخارجية بالنسبة للدولة ، فإن الضغط السكاني يمثل خطورة كبيرة على البناء الاجتماعي للدولة داخليا ، ولأسهمها في البلدان المتخلفة التي تعتبر بيئة مثالية لاثبات فرضيات مالتوس ، حيث تزايد السكان بصورة كبيرة ، في الوقت الذي تعجز فيه الموارد المادية عن مجاراة هذه الزيادة ، فتزداد الفرص لقيام الصراعات السياسية ، بخلاف الوضع الذي هو عليه البلدان المتقدمة صناعيا ، حيث تتوفر الامكانيات الاقتصادية .

ثم أن تفاوت توزيع السكان على الرقعة الجغرافية المحددة كائلا للدولة بواد الكثير من الصراعات السياسية ، فتخلل السكان في منطقة يحرمها من بعض المزايا الاقتصادية ، مما تحاول تعويضه عن طريق بعض صور العدوان والعكس صحيح ، فالحراك الديمجرافي تجاه المدن يخلق في أكثر الأحيان مواقف تائمة من وجهة النظر الاجتماعية بسبب التكس الذي يصيب المدن التي لا تستطيع ملاحقة التضخم ومتطلباته ، وعلى سبيل المثال فإن الهجرات الكبرى الى المدن في أوروبا الغربية خلال القرن التاسع عشر ، أدت الى تراكم أعداد كبيرة من السكان تعيش ظروفنا قاسية ، تخلق بالضرورة بيئة مواتية لانواع من الصراع .

وبالإضافة الى ذلك هناك مبدأ سياسي معترف به — إذا ما كان التثيل نعا لأعداد المواطنين — أن الكثافة أو الخلطة السكانية تؤدي بالتالى الى تفاوت في التمثيل السياسى ، مما يساعد على خلق بعض الضغائن بين المناطق المختلفة للوطن الواحد ، وقد حاولت بعض الانظمة السياسية علاج هذه المعضلة بأن جعلت انفسها مجلسين نيابيين أحدهما عن طرق التمثيل النسبى لعدد السكان في كل قسم ادارى ، والاخر تتساوى فيه عدد الاعضاء المثلين لكل قسم .

وإذا كانت البيئة تضم ذلك العدد من الوحدات البشرية الذين اصطلدنا على تسميتهم بالسكان ، فإنها تضم معهم العامل الجغرافى السدى يتمثل في رقعة الأرض التي يشغلها هؤلاء السكان ، وبالتقطع فإن لهذا العامل أكثر من تأثير على العملية السياسية ، وفي هذا يصدق نابليون بونابرت حين كان

يرى أن سياسة الدول تعتمد على جغرافيتها ، على الرغم أن جذور أوتارينج هذه الفكرة يمتد الى عصور سبقت عصر نابليون بقرون عديدة ، فقد عبّر عنها أبيقراط ومن بعده طبقها هيرودوت في عمليات تاريخية ، وعرض لها أرسطو في الجزء السابع من كتاب «السياسة» ، حين كان يتحدث عن العلاقة بين المناخ والحرية ، ثم تطرق إليها بودان وونتسكييه في الجزئين الرابع عشر والسابع عشر من كتابه «روح القوانين» .

وفي الحقيقة لا يستطيع أحد أن ينكر الصلة القوية بين السياسة والبيئة الجغرافية ، فالمحافظون يعترفون بها وكذلك الفاشستيون ويؤيدوا الفكر الليبرالي والفكر الماركسي ، على الرغم من عدم اتفاتهم على درجة قوة هذه الصلة ففلسفة اليمين بصورة عامة تذهب الى أن الإنسان سجين الجبرية التي تفرضها الأرض والبيئة ، أما اليسار فيرى أن الإنسان حر وأنه يستطيع الإفلات من جبرية الطبيعة ، فتأثير الجغرافيا لا يفصل عن تأثير الأدوات التكنولوجية التي تتاح له أن يتغلب على عقبات الطبيعة ، وهكذا تكون العوامل الجغرافية جغرافية اجتماعية معا ، ويزداد العنصر الأول علم حساب العنصر الثاني كلما تقدمت التكنولوجيا ، أن الصراعات السياسية في المجتمعات القديمة تنوّعت كثيرا على الجغرافيا ، أما في المجتمعات الحديثة فهي لا تنوّعت عليها إلا قليلا (١) ومصادقا لذلك هل يمكن أن يتدأوى الإنسان المصري المسالم الذي درج على أرض منبسطة لا تعوقها عقبات طبيعية ، فخرج على هذا النمط من سلاسة الحياة ، بالإنسان الجزائري الذي نشأ على أرض أكثرها مرتفعات تفرض تحديا على الوحدات البشرية التي تعيشها ومن ثم فلا بد وأن تختلف طبيعته لكي نخلق منه البيئة إنسانا مناضلا ، وفي هذا الصدد أثبت بولدينج Boulding بعد بعض الدراسات التي قام بها — أن العلاقات فيما بين المؤسسات السياسية والسلطة تتحدد في تطورها بالحدود والتحديات التي تفرضها البيئة الاجتماعية والبيئة الطبيعية (٢)

(١) المرجع السابق : ص : ٦٧-٦٨ .

(2) Boulding, K. E., Ecodynamics : A New Theory of Societal Evolution (Beverly Hills : Sage, 1978) Chapter I.

ومن الدراسات الهامة في هذا المجال تلك التي لاحظ فيها سيجفريد أن المناطق التي يتبعثر سكانها أميل إلى المحافظة ، وأن المناطق التي يتجمع سكانها أميل إلى التجديد ، وعلى سيجفريد هذه الظاهرة بقوله أن المواطنين في المناطق الأولى منعزلون متمركزون حول أنفسهم وتقاليدهم ، أما في المناطق الثانية فإن ما بينهم من اتصالات كثيرة يسمح بانتشار الآراء الجديدة بصورة أسرع وأسهل (١) .

ويبدو أن هذا التحليل يصدق إلى حد بعيد ، رغم أن الناس في القرى يستجيب بعضهم لبعض ، والضغط الاجتماعي في القرى هو أحد العوامل التي تبعث على المحافظة ، فإن كانت القرى مدناً صغيرة ، فإن الجو فيها يختلف عن جو القرى الريفية الصغيرة ومهما يكن من أمر فإن تشتت سكان الريف أو تجمعهم يتوقف كثيراً على هذه العوامل البيئية بمعناها الواسع ، مما يؤثر بالتالي على التوجهات السياسية لديهم .

ودلينا على هذا التفاعل السياسي الذي يحدث في المدن ذات الكثافة في العدد السكاني ، أن الاشتراكية ما ظهرت إلا في مثل هذه المدن ، إذ هجم العمال قراهم أثر قيام الثورة الصناعية طمعاً في قدر من الرزق أوسع . فساءت أحوالهم مما أثار أصوات كثير من رجال الإصلاح فكانت الاشتراكية التي تعنى بحل المشكلة الاجتماعية التي نجمت أثر قيام هذه الثورة الصناعية .

(١) ديفرجيه ، المرجع السابق ، ص ٧٤ .

العوامل الاجتماعية

لا جدال في أن العامل الاجتماعي بالإضافة الى ما سبق ، الحديث عنه من عامل اقتصادي هما محور عمليات الصراع جميعا ، ولذلك كثرت الكتابات عنهما سواء من قبل رجال الاجتماع أو الاقتصاد أو السداسة ، وذلك لارتباط الصراع بالانشطة الانسانية المأمدة أو الموجبة ، من حيث هو في أغلب الاحيان كمنهج حول القيم والاهداف والوسائل ، والاعتراف بالقوة والموارد المتاحة والتي لابد من تحييد اتجاهات الخصم ازاها ، أو التقليل من حدة التنافس عليها والرغبة فيها من الجانب الآخر (١) .

ومدخل القوة هذا - وبصورة أكثر تحديدا مدخل القوة الاجتماعية والقوة السياسية - هو الطريق السليم تجاه تحقيق الحل الذي تسعى اليه المجتمعات البشرية ، وفي الحقيقة أن الذي يؤدي الى ازدياد حدة الصراع وتضاعف حدته - حسبما نذكر كل من رافن Raven وكروجلانسكي Kruglanski ليس هو مقدار قوة الاطراف المتنازعة فحسب ، وإنما لابد كذلك من وضع طبيعة تلك القوة في الحسبان ، لاسيما وأن الاستحواذ عليها هو الذي يغري ويشجع الاطراف على المشاركة في عمليات الصراع ، ويترتب على هذين العاملين - من وجهة النظر الأخري - أن مقدار القوة المستخدمة ونوعها يختلفان - عمقا وضخامة - باختلاف حدة الصراع ذاته ، وكذلك تباين خصائص الاطراف الداخلة والمتفاعلة فيه (٢)

ومن ثم نستطيع أن نستخلص أن الصراع بصورة عامة لن يكون قاصرا - من وجهة النظر الاجتماعية - على ذلك الذي يحدث بين الطبقات ، كما ذهب

(1) Lewis Coser, The Functions of Social Conflict (New York : The Free Press, 1953) P. : 8.

(٢) عبد الحليم محمود السيد ، الاطار النفسي الاجتماعي لسلوك العنف الاجتماعي ، مذكرات غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الآداب ، ١٩٧٤) ص ٦٢ - ٦٣ .

الماركسية ، حسبما جاء في مطاع البيان الشيوعي الصادر عام ١٨٤٨ بنصر الادعاء الشهير الذي ذهب فيه ماركس الى «أن تاريخ كل مجتمع حتى عصرنا الحاضر هو تاريخ الصراع بين الطبقات» ، حيث أن هناك الكثير من الدواعي والمسببات الاخرى ، فالفئات المتنازعة التي تتنازع السلطة لا تقوم على اساس طبقي ، وكذلك نجد ان العداءات القومية والخصومات بين الاسر المالكة ، والنزاعات الايديولوجية او الدينية ، والعداوات بين القبائل والمناسبات الشخصية ، كل ذلك لا يمكن أن يكون مجرد صراع بين الطبقات وهي وأن كانت ترتبط به فليس الا بصورة جزئية بحيث يكون من الخطأ أن ينسحب الحكم عليها جميعا بصورة مطلقة .

واذا كان هذا هو بعض النقد الذي يمكن أن يوجه الى الماركسية ، فلعل أهم ما يقال في هذا الصدد هو أنها ذهبت بعيدا في تقديرها لدور الصراع الطبقي كسبب وحيد للنزاعات السياسية ، التي يمكن أن تحدث على مستوى المجتمع كوحدة كاملة ، ثم ان ماركس لم يكن هو مبتدع هذا الاتجاه الفكري ، حيث سبقه اليه مفكرون آخرون بصورة تقترب من ذلك تماما ، الا أنه علم ، أية حال فان الفضل يرجع اليه في التأكيد على أن الحراك الاجتماعي ، والنزاع العنفي بين الطبقات ، ومحاولة طبقة البروايتاريا انتزاع حقوقها المشروعة من برائن البورجوازية ، هي من الاسباب الهامة الداعية الى اثاره الصراعات السياسية ، ونحن وان كنا نذهب معهم في بعض ذلك الحكم ، الا أننا سنواجه هنا بصعوبة اجرائية تتصل بمفهوم الطبقة ، والفترة على تحديدها ، والمقاييس المتبعة في ذلك ، وعما اذا كان - على سبيل المثال - الدخل المالي او الامكانيات المادية ، او الاشتراك في القيم ، او الاستخدامات التكنولوجية . أو تزاور الزوجات ، كما ذهب بعضهم ، هو العامل الفاصل في الحكم على الطبقة .

وعلى أية حال ، فنحن لانستطيع أن ننكر أن هناك بعض التلازم وبعض العلاقة بين الاختيارات او التوجهات السياسية ومستوى المعيشة الذي عليه التسبب ، الا ان الامر ليس كذلك بصورة مطلقة ، وبشيء من التحليل نصدق النظرية السابقة التي ذمب اليها رافض وزميله . حيث يتم الصراع في أحيان

كثيرة بين المطحونين والمغلوبين على أيديهم ، والمضطهدين في المجتمع ، في مواجهة من يمسكون بالسلطة أو يسيطرون على المناصب ، وذلك في محاولة للأطاحة بهم والتفرض إلى السلطة وإلى المراكز والمناصب التي يعتبرونها - وبحق - وسيلة إلى تحقيق الامتياز الاجتماعي ، الذي يمكن اعتباره أحد الدوافع إلى الصراع ، وليس هو قدر الثراء المادي الذي يمكن أن يتحقق من وراء هذه الدوافع وبصورة غير معتمدة .

ويبدو أننا لا بد وأن نعائش ماركس في عصره ، حتى يكون حكمنا موضوعيا ولعل ذلك هو أحد المداخل العلمية للدراسة - ، وفي ذلك سوف نرى أن الظروف الاجتماعية المتردية والتي أملت عليه أفكاره - ومثلها في أي مكان وفي أي زمان - هي البيئة الصالحة لكل عمليات الصراع . حيث غلبت تشتر الانكار المربضة ، والأخلاقيات الهابطة ، وتفسير مفاهيم القيم ، وتحول الاهتمام من القضايا العامة إلى الأمور الشخصية ومن الحقائق المعترف بها إلى المواطن الذي يعاني من فقر وجهد ومرض لا يصلح للإسهام في بناء سياسي متكامل بقدر ما يصبح وقودا صالحا لصراع ونزعة .

وإذا كان ماركس قد اعتبر الإنسان المتفاني هو المطلق لدراسة المجتمع المتفاعل مع البناءات المختلفة في أنشطة تقوى وتضعف حسبما يتاح له من إمكانات مادية مما يؤثر لنا بعض صور الصراع في نهاية الأمر ، فقد ذهب إلى نوع آخر من الصراع الاجتماعي تمثل في صراع الإنسان مع بيئته التي يحاول أن يطوعها لصالحه ، وهي الزاخرة بالعقبات والصعوبات المادية ، وذلك فيما يطلق عليه عملية الإنتاج ، وعليه يكون هذا الإنتاج ليس سوى إحدى عمليات الصراع التي يقودها ويخطر فيها الإنسان بصفة تكاد تكون دائمة طينة حياته .

إن كل أسلوب من أساليب الإنتاج ، وكل نظام من الأنظمة الذاك - عن حد ادعاء الماركسية - يولد أشكالاً مختلفة من النظم السياسية ، وبمعنى آخر أشكالاً مختلفة من الصراع بين الطبقات ، متدولة العبودية - على سبيل المثال - التي قامت في العصور القديمة ، كانت تارة استبداد من نوع الحكيم الاستبدادي الذي عرفته بلاد فارس ، وتارة طبقاتاً من نوع حكمه الطفيلان

الذى عرفته اليونان ، وثارة ديمقراطية من نوع الحكم الديمقراطي الذى عرفته اثينا ، وثارة الامبراطورية الرومانية ، ثم ان الدولة القطاعية تطورت من حالة اللامركزية القائمة على وجود اقطاعات مستقلة عن بعضها الى ملكية مركزية من نوع ملكية لويس الرابع عشر ، وكذلك فان الدولة البورجوازية هي ثارة ديمقراطية غربية وثارة نظام فاشسى ، وفي الدولة القائمة على ديمقراطية البروليتاريا نستطيع ان نميز النظام السوفيتى من الاظلمة الديمقراطية الشعبية ، وبالمثل يفرق المعاصرون من الماركسيين بين «انواع الدولة» و «اشكال الدولة» ، فأنواع الدول تقابل اظلمة طبقية معينة وهى على اربعة انواع : دولة العبودية ، والدولة القطاعية ، والدولة البورجوازية ، والدولة الاشتراكية ، وفي داخل كل نوع من هذه الانواع يبنى دائما احد اشكال الدولة او اظلمة الحكم او الصور السياسية (١)

وعلى اية حال فان اصراع الاساسى في نظر الماركسيين يظل هو نفسه في داخل كل نوع من انواع الدول ، ففى دولة العصور القديمة — على سبيل المثال — كان الصراع الاساسى يقوم دائما بين اصحاب الاقطاع والارقاء ، وفي الدولة الرأسمالية يقوم الصراع بين البورجوازيين والبروليتاريين ، وفي جميع الاحوال يقوم انزاع بين الذين يملكون ادوات الانتاج والامكانيات المادية وبين الذين لا يملكون للبقاء احياء الا سواعدهم وعضلاتهم وتدراتهم على العمل .

وكان هذا الصراع الاساسى يتخذ وجوها مختلفة باختلاف شكل الدولة ، في داخل كل نوع من انواعها ، فقد كان الرقيق في دولة العصور الوسطى يصارعون سادتهم دون سند في غالب الاحيان ، وفي الدولة المركزية الملكية اعتمدوا احيانا في مصارعتهم لسادتهم على بورجوازي المدينة ، فاذا ما اتقلنا الى الدول الرأسمالية فسوف نجد ان اشكال الصراع التى تخوضها البروليتاريا ضد الطبقة البورجوازية ليست كلها على نمط واحد في

(١) موريس ديفرجيه ، مرجع سابق ، ص : ٨٧-٨٨ .

الديمقراطيات الغربية ، حيث يتم النضال عن طريق انشاء الاحزاب وحيث
يُسنى للعمال أن يوسعوا من تنظيماتهم ، و نجد أخيرا أنه في الانظمة الفاشية
حيث تكون بناءات السلطة داخل الدولة قوية ضاربة ، تتخذ المقاومة الشعبية
اشكالا شتى ، من حيث السرية أو العلانية ، وكذلك من حيث الحدوث
المفاجيء أو التطور الطبيعي الذي قد يتم دون أن تستطيع السلطات إيقافه
ولا بد أن يكون هناك العديد من الضحايا في هذه الحالة .

ان النزاعات السياسية الكبرى التي قامت في القرن التاسع عشر ، يمكن
ارجاعها الى صراع بين الطبقات بالمعنى الذي كان ماركس يقصده ، فالتعارض
بين المحافظين والليبراليين هو تعارض بين الارستقراطية والبورجوازية .
والتعارض بين الليبراليين من جهة أخرى والاشتراكيين هو تعارض بين
البورجوازية ، التي تحالفت عندئذ مع الارستقراطية الاخذة في الانحلال وبين
البروليتاريا ، الا أننا لا نستطيع في ذلك كله أن ننكر تدخل عوامل أخرى في
انصرافات مثل العوامل الدينية والقومية والعرقية وما الى ذلك ، على الرغم
ان بعضها كان ثانويا اذا ماقيس بالعوامل الطبقيّة ، وكانت تلك العوامل
انثناوية في بعض الاحيان مجرد تغطية للمصالح الطبقيّة ، وعلى أية حال
يمكننا القول أخيرا أن ماركس قد عبر تعبيرا صادقا عما كان يعتقد أنه الحركة
الاساسية للصراعات السياسية ، الا أننا قد توجه الى الماركسية نفس النقد
السابق ، بأن ذلك كان مناسبا فقط لفترة تاريخية عايشها ماركس بكون
حلجانه انتصافا لحق الطبقة المغلوبة على أمرها وكانت في رأيه هي الطبقة
العمالية في ذلك الوقت ، وبالطبع لا يمكن أن ينسحب ذلك على كل مراحل
التاريخ السابق على ماركس أو اللاحق به (١) ، بل لقد كانت هناك بعض
المجتمعات المعاصرة له والتي خلت بعض الشيء مما تحدث عنه من صراعات
طبقيّة ، بسبب التطور الطبيعي الذي كانت نتيجته تحقيق الحريات والحقوق
الطبيعية للطبقات الاجتماعية كلها ومن بينها الطبقة العمالية ، مثل المجتمع
البريطاني .

١ المرجع السابق ، ص : ٨٩ - ٩٠ .

والمجتمع بالإضافة الى كونه علاقات ، هو افراد متفاعلون ، لكل جماعة منهم اساق فكرية يؤمنون بها ، تعتقد في طبيعتها على القدر الذي يتمتعون به من مال وجاه وحسب ، وأهم من ذلك كله على قدر ما وهبتهم الطبيعة من قوة عقل وعق فكر ، ولا نتوقع أن يتساوى الناس في أصبتهم من هذه العطايا مما يدع افرصة لنشأة الاختلافات والخلافات ، التي ما ان تسحت بطاق السيطرة الا وتحولت الى منابع قوية للصراع ، وهذا تثبت الايديولوجيا جنواها ، حيث يفرغ فيها الافراد والمؤمنون بالافكار المتمازجة الشحنة التي ندفعهم الى التصارع ، ومن ثم فإن إحدى الوظائف الايجابية البناءة للايديولوجيا انما تعمل على تجنب الصراع أو التخفيف منه ، ويكون بذلك ساعداً على تحقق الكمال الاجتماعي ، الا اننا نادر وحذر اننا اذا كانت تلك نظرة معينة تجاه بعض وظائف الايديولوجيا ، فهناك وجهة نظرس اخرى مغايرة لشك تماماً وما نقضة ، مما سوف يأتي الحديث عنه ، حيث يمكن ان يكون للايديولوجيات وقودا لتأجيج نار الصراعات في كثير من الأحيان .

إيطاليا الممزقة - آنئذ - لا يمكن توحيدها إلا عن طريق القوة والعنف ، وعليه فقد أعلی من شأن قوى الصراع فى مواجهة الاعتبارات الدينية والاخلاقية .

ومثل مكيا فيلى تحدث هو بر عن حالات الصراع التى تسبق إقامة الدولة والتى تأتى الدولة نتيجة لها ، وذلك خلال حديثه عن فكرة العقد الاجتماعى التى ذهب اليها أيضا من بعده لوك وروسو ، إلا أن تأكيد هو بر على الصراع كان اكبر ، وفى ذلك أيضا نجد ميوم يتحدث عن الوسائط السلمية التى تعقب عمليات الغزو المسكرى ، أما ماركس الذى سبق الحديث عنه كثيرا فقد أكد على أن الدولة خلقتها الطبقة المسيطرة على العمليات الاقتصادية والتى تستخدمها بالتالى كوسيلة لاستغلال الطبقات الكادحة لصالح هذه الطبقة المسيطرة ، وقد تأثر بهذا النظرى كذلك اصحاب نظرية الصراع ولا سيما أوبنهايمر .

وإذا ما نقضنا الى داخل بناء الدولة لنلمس عن قرب نوع الصراعات المتواجنة ومدى الصلة السببية بينها وبين محتلف الهياكل ، فسوف نجد أن الهيئات غير الرسمية فى الدولة مثل النقابات العمالية والمنظمات الدينية والجماعات العرقية وجماعات الضفط كثيرا ما تكون مصدر ازعاج للسلطة السياسية ، وتنبع هذه المشكلة أصلا من الخبرة التى تفتقر اليها القيادات فى معالجة الطبيعة الحساسة التى تتصف بها العلاقة بين الدولة وتلك الهيئات ، ومما لاشك فيه أن النظرة الذاتية واختلاف الايديولوجيات والمصالح التى قد تتصادم ، قد تكون من الاسباب التى توجد مثل هذه الحساسيات ، والتجاذب فى احتواء ذلك كله يعتمد على الظروف المجتمعية المتاحة ، والمرونة التى يبديها الجميع ، بالإضافة الى النظرة الموضوعية والبصيرة وحسن الادراك مما ينبغى أن تتصف به القيادة السياسية .

ومن بين التنظيمات غير الرسمية التى تسيطر على الحياة السياسية وتسبب الصراعات العديدة داخل نطاق الدولة هناك الاحزاب ، بل هى الفعالة باقتدار فى هذا المجال ومن ثم فانه يقع على عاتقها الكثير من العمل فى اجاز التكامل أو فى خلق الصراع والحرب بصورة عامة هو الجماعة من

الأفراد الذين يتباينون في انتماءاتهم الاجتماعية ويشتركون في نفس العقيدة السياسية ومن المعترف به أن الحزب دائما ما يخطط للاستيلاء على القوة السياسية ، ولاشك أن السعى الدائم من قبل الحزب للاستيلاء على السلطة هو الذى يحقق الرابطة القوية بين أنصار الحزب العامين ، وفى نفس الوقت هو الذى يخلق الفرصة لقيام الصراع بين مختلف الأحزاب ، فالحزب لا يتمكن من تحقيق أهدافه إلا عن طريق الاستيلاء على الحكم ، أو الاشتراك فيه مع غيره من الأحزاب ، أو عن طريق الحصول على قدر من التسايد الشعبى يسمح له بالضبط على السلطة الحاكمة (١) .

والأحزاب السياسية تقوم بدور ايجابى آخر ، لعله يناقض السرائى السابق ، حيث يدعو إلى التكامل وليس إلى التصارع ، فهى التى تمثل همزة الوصل بين القطاعات العريضة من المواطنين والنظام السياسى الحاكم ، لأنها تحمّل رغبات الشعب إلى السلطة الحكومية التى بيدما صناعة وتشكيل القرار، ومن الناحية الأخرى هى التى تمهد للجماهير الطريق نحو الاحساس بالتوحيد مع السلطة السياسية ، ومن ثم فهى تضيف إلى شرعية النظام ، وتزيد من قدرته على التصرف مما يقتل بالتالى من فرك وجود الصراع ، (٢) وفى الوقت الذى نجحت فيه بعض الأحزاب فى أن تكون كذلك ، فنسأت أكثريتها فى خلق ذلك الوعى بالمفهوم الحزبى السليم ، مما أتاح لفرصة الصراع بأن تهب رياحا عنيفة على بناء الدولة . وهكذا أصبحت الأحزاب مصدرا للصراعات السياسية من جهة وعونا عليها من جهة أخرى .

ثم اننا لو حاولنا تحليل بنات تلك الأحزاب لوجدنا أن الكثير منها يمسك بالسلطة الفعلية فيها فئة تلتف حول رعيم برلمانى يدعى الكارزمية ، فى أكثر الأحيان ، مما ينزل بالنظام الحزبى إلى نوع من الأوتوقراطية ، وكان

(١) بطرس بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، المدخل فى علم السياسة (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦) ص : ٢٦٨ .

(2) CroHy, Freeman and Gatlin (editors), Political Parties and Political Behaviour (Boston : Allyn and Bacon, 1973) p. : 3.

من المفروض أن يقوم على أساس سليم من تبادل الرأي والمشورة ، وهكذا تنحسر اهتمامات الأحزاب ازاء المشاكل السياسية والامور العامة ، ويتقلص دور الايديولوجيات والعقائد ليرتفع دور المصالح والمنافع الخاصة ، ومن ثم تسنح الفرصة لسيطرة الصراع والتطاحن للوصول الى كرسى الحكم والاحتفاظ به ، وهي فى سبيل ذلك تحاول ارضاء سلطات يدها مقاليد الامور مما يخرجها تماما عن الممارسة الحربية الصحيحة .

وإذا كان مفكرو الصراع قد ذهبوا الى اسباع كل هذه الاهمية عليه حين جعلوه السمة الغالبة على كل الاسطة البشرية ، وحين أقاموا الدولة على عملياته على النحو الذى رأيناه الا ان ، فقد رأينا بعضا اخر من مفكرى الصراع وهم يعالجون الموضوع ولكن من وجهة نظر مغايرة ، حين يذهبون الى محاولة التخلص من مظاهر الصراع التى تحدث داخل اطار الدولة ، والتى قد تطيح ببنيتها ، وذلك عن طريق الحنول أو القوالب السياسية التى تخفف من هذه التوترات الداخلية ، والتى من أولها خلق الكيان السياسى الموحد بين طبقات المجتمع من طريق مانسميه بالمشاركة السياسية ، التى تهدف الى اشتراك القطاعات العريضة من الشعب فى ادارة العملية مما يجعل الحكم بصورة صادقة لرأى المواطنين لاسيما وانها بهذا الشكل تتم فى جو من الحرية والديمقراطية ، وقد تنوعت الاراء وهى تتحدث عن مفهوم تلك المشاركة ، وعلى سبيل المثال قصرها فربا ونورمان على أربعة أنماط تتمثل فى التصويت والحللات الانتخابية ، ثم الاسطة المحلية عن طريق الجماعات غير الرسمية وكذلك المنظمات الرسمية ، وأخيرا المبادرات الفردية التى يضطر اليها المواطن للتعبير عن رأى تجاه سلوك ما (١) .

وفى هذا الصدد ينبغي أن نعى تماما أن مشاركة السياسية تختلف من شخص لآخر ، بل ومن طبقة لآخرى ، ومن المعروف أن الأشخاص أصحاب

(1) Sidney Verba and Norman Nie, Participation in America : Political Democracy and Social Equality (New York : Harper and Row, 1972) P. : 78.

المكانة الاجتماعية والاقتصادية الاسلى يميلون الى المشاركة بقدر اكبر من أصحاب المكنات الاقل ، وذلك بنض النظر عن المجتمعات التى يعيشون فى ظلها أو الانظمة السياسية التى ينضون تحت لوانها (١) .

وفى الحقيقة لا يستطيع أحد أن ينكر أن المشاركة السياسية هى الوسيلة الى الاستقرار السياسى ، وشواهد التاريخ تؤكد لنا أنه ماتوافرت قنوات تلك المشاركة الا وتمتع الشعب بنظام مستقر تديره حكومة شرعية ، اذ انه كلما كثرت وتدعمت هذه القنوات فى المجتمع ، كلما تضاءلت فرص الصراع فى الدولة . فعلى النقيض من ذلك نجد أنه مامنع حق المشاركة لاي سبب من الاسباب ، الا وكانت النتيجة هى تلك الصراعات التى نسمع عنها تجدد داخل وخارج نطاق الدولة ، بصورة تكاد أن تصبح مألوفة عند المواطنين تماما .

وقد ظهر هناك اتجاه جديد هذه الايام ، يتزعمه ارنولد توينبى ، يدعو فيه الى أن الممارسة الواقعية للعملية السياسية هى الضمان للوصول الى الوضع الصالح الذى يسمى اليه النائمون على ادارة العملية ، مما يقلل من وحدة وحرارة الصراعات ، ولذلك فقد كان يرفض ارجاع التطور الحضارى الى القدرات البيولوجية الخاصة للشعوب ، أو البيئات الجغرافية المناسبة ولكى الى القوة الابداعية المحركة التى تخلقها الظروف المجتمعية الصعبة (٢) .

وعلى أية حال فان المنبع الرئيسى لانشطة الصراع انما يكمن فى جمود النظام السياسى ، وعدم تكيفه مع الظروف المتغيرة . ونزوعه الى الاتجاه المحافظ الذى يدعو الى بقاء الوضع على ماهو عليه بدون تطوير ، أما اذا كان النظام اكثر طواعية لتقبل الجديد والرضوخ للتغيير ، واكثر اتصالا بالعالم

(1) Van Dalen and Zeigler, Introduction to Political Science (New Jersey : Prentice - Hall, Englewood Cliffs. 1977) P. 130.

(2) Arnold Toynbee, A Study of History Abridgement of Vols. I-VI, by D. Somervell (Oxford : University Press, 1962) P : 750.

الخارجي ومشكلاته العالمية المعاصرة ، فانه ينزع بذلك الى سد المنافذ التي يمكن أن ينفث بها الصراع على المجتمع .

وعلى العكس من كل ماسبق ، نجد ان مورييس ديفرجيه يذهب الى أن المؤسسات السياسية تعين الاطار الذي يجرى ضمنه الصراع السياسي ، والصورة والمضمون لا ينفصلان ، والاطار الذي تنشأ فيه الصراعات يؤثر في هذه الصراعات ، فيقويها أو يضعفها ، ففي ظل النظام الديمقراطي مثلا ، حيث تتجلى الصراعات السياسية حرة عريضة من خلال الانتخابات والمناقشات البرلمانية والصحافة ، تقوى هذه الصراعات من جهة ، لان التحدث في الامور وتكرار التحدث فيها يعطيها قوة . وتضعف من جهة أخرى لانها تستطيع أن تفصح عن نفسها ، فيكون لها ذلك بمثابة صمام الأمان ، وعكس هذا تماما يحدث في النظم الاستبدادية المعروفة (١) .

ونعود الى الاحزاب السياسية فنجد أن نظمها تقدم لنا مثلا جيدا على استقلال المؤسسات وتأثيرها في الصراعات السياسية التي تختلف في البلاد التي تأخذ بنظام الحزبين (الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة) عنها في البلاد التي تتعدد فيها الاحزاب (فرنسا وايطاليا واكثر اقطار اوروبا) ، فنظام الحزبين يزيل الصراعات الثانوية ، ويحجر جميع الفئات المأرضة على التعبير عن نفسها في اطار معارضة رئيسية ، أما في نظام تعدد الاحزاب فيسهل التعبير عن النزاعات الثانوية ، ويميل الى تجزئة التعبير عن الصراعات الكبرى ، مما يزيد في عددها .

ويزيد ديفرجيه الامر تحليلا ، فيقول ان الحزبين في بلاد المجموعة الاولى اى التي تطبق نظام الحزبين ، يميلان الى التشابه ، ومن السهل أن نرى العوامل التي تدفعهما الى التقارب ، لننظر مثلا في المملكة المتحدة التي تضم حزبين أساسيين للتنسائل عن الاصوات التي تكفل النصر في الانتخابات لاي من الحزبين : المحافظين أو العمال ؟ انها ليست أصوات الافراد المتعصبين الذين

سيقترعون لهما . وإنما ستمكفل لاحدهما النصر أصوات المليون أو المليونين من الانجليز المعتدلين الذين يتعون سياسيا في الوسط ، فتسارة يقترعون للمحافظين ، وتارة للعمال ، فمن أجل كسب أصوات هؤلاء يضطر الحزب المحافظ الى تخفيف محافظته ، وحزب العمال الى تخفيف اشتراكيته ، ويسعى الحزبان كلاهما الى اصطناع لهجة هادئة اتخاذ مظهر مطمئن ، ويضطر الحزبان كذلك الى تبني سياسات متجهة نحو الوسط ، أى متشابهة تشابها عميقا ، وهكذا تميل الصراعات السياسية الى النقصان في ظل نظام الحزبين .

أما بالنسبة لنظام تعدد الاحزاب فإن النتائج تاتى على عكس ما سبق ، حيث ان كل حزب لا يستطيع أن يزيد من عدد ممثليه الا على حساب جيرانه ، فترا ، يحاول أن يبرز الفروق التي تميزه عن أقرب خصومه اليه ، بدلا من أن يبرز ما بينه وبينهم من مشابهاة .

وبالإضافة الى ذلك هناك عامل آخر مسبب للصراع يتمثل في العمر الزمني للمؤسسة بعد أن اختفت الدواعي التي أوجدتها ، فالحزب الراديكالى الاشتراكى الفرنسى ، على سبيل المثال ، هو بقايا تاريخية ، لقد كان منذ بضعة عقود من السنين يقابل واقعا اجتماعيا محددا ، وكان يعبر عن عذبة عن تعارض الليبراليين المتعصبين مع الليبراليين المعتدلين والمحافظين ، والركائز الأساسية لهذا النزاع زالت الآن زوالا تاما ، ومع ذلك ما يزال هناك تنظيمات راديكالية ، ومازال هناك شيء من الايديولوجيا الراديكالية ، بالمؤسسة الراديكالية ما زالت قائمة مما يعتبر مسببا لبعض الصراعات في المجتمع الفرنسى ، فالان لا يوجد حزب راديكالى لوجود نزاعات سياسية ، بل توجد نزاعات سياسية لوجود حزب راديكالى ، فهناك إذن صراعات ليس لها الا اساس تاريخى ، ان المسافة بين بطور المؤسسات وتطور أسسها الاجتماعية يمكن أن تولد في بعض الاحيان نزاعات سياسية عنيفة ، وإذا لم يتم اصلاح المؤسسات في حينه فسوف يولد هذا الاستمرار أو التواصل الاجتماعى انفجارات ثورية عنيفة (١) .

العوامل الايديولوجية

سبق بنا الحديث ونحن نتعرض لتعريف مصطلح الايديولوجيا ، ان افضنا بعض الشيء فى بيان كيف اعلى البعض من شأنه كنوع من القيم أو المثل التى يسعى الانسان الى تحقيقها ، فى الوقت الذى أنكره البعض الآخر فى فترات أخرى غير تلك التى ساد فيها ، فالقرن الماضى - على سبيل المثال - كان هو قرن الايديولوجيات ، على الرغم من نظرة ماركس اليها ، التى ربطها بالعلاقات الاجتماعية الطبقة ، مما يؤدى الى تضيق نطاقها ، ومن ثم النظر الى كل ماعدا ذلك نظرة انكار ، فهى تعكس الاوضاع وتعتبر عن المصالح الزائفة - كما سبق أن أشرنا - ، وسواء كانت تلك النظرة أو غيرها هى السائدة الآن أم تطورت الى مفهوم آخر كما تطورت الماركسية ذاتها ، كان التغير الذى يحدث للايديولوجيا هو الذى يتيح الفرصة لقيام الصراعات ، ومن المفترق به أن الايديولوجيا انما تنشأ فى المجتمعات البشرية لتحل محل أخرى سابقة عليها ، واذا ما كان ادعاء ماركس صحيحا فان كل نمط إنتاج يتطلب ايديولوجيات جديدة ، واذا لم يكن ذلك كذلك . ولعل هذا هو الاصحوب - فان بعض الايديولوجيات المتصارعة قد تنشأ فى الطبقة الواحدة ، مثل تلك التى تتصل بالمركية أو البيروقراطية التى تعتبر من النزاعات بين الرؤساء والمرؤوسين .

ودور الايديولوجيات فى اثارة الصراعات يأتى من ناحية أخرى كذلك وتتمثل هذه المرة فى وجود الرائد أو الداعية الفكرى ، فالنازية - على سبيل المثال ، وقد سبقت الاشارة الى ذلك - لم يقدر لها نفس عمر الماركسية ، حيث افتقرت الى وجود الداعية مثنما نجسد للماركسية فى كارل ماركس ، وما لاشك فيه أن مثل هؤلاء الدعاة أو الزعماء لهم أثر كبير فى نشأة الايديولوجيات فى بداية أمرها ، بن وفى كيفية تشكيلها على الصورة التى لمسناها ، وعلى الرغم من احتمال نشأة الايديولوجيا بدون ذلك الرائد ، فانها بالقطع لن تكون على مثل هذه الصورة ، والمفكر مهما كان فكره مجردا غير

قاس للتطبيق العملي ، فانه لابد وان يحمل قدرا من الانعكاس لما يتفاعل داخل مجتمعه من مؤثرات ، حيث ان دور ، في مثل هذه الحالة لن يكون مثل الحاكم أو المرأة التي تعكس كل ما يحدث دون أن يستطيع تغييره ، بل ان دوره هو دور الباني أو المعماري الذي يحسن استخدام الادوات والمعدات التي يتيحها له - المتجر - الثقافي أو الحضارى حوله .

واذا ما كان الحديث السابق قد سقناه بصورة عامة ، فلا بد وأن يكون هناك بعض التحديد لدور الايديولوجيا في اعمال الصراعات والذي يتمثل في خطوتين : - من حيث أنها تجمع شتات الافكار في صورة كلية لتعارض أو تؤيد ، فتصل بها في النهاية الى أن تخلق منها مذهباً أو معتقداً يقف في (أحد الجوانب ، مما يجعل الجانب الآخر يستعد ويتسلح فيبدأ الصراع .

- ومن ناحية أخرى فان الايديولوجيات وهي في دور تكوينها أو وفودها الى مجتمع جديد قد يكون بها مايتعارض مع قيم ومبادئ سائدة ، مما يخلق بعض الصراع الذي يتعمق على اثر تمسك الافراد بقيمهم ومبادئهم ، ولاسيما في بداية الامر ، وفي هذه الحالة عادة ما يحدث هناك توافق من تطویر للتقديم وتكيف للجديد ، مما قد يساعد على التخفيف من حدة التوتر والصراع ، الا أنه في حالة المساس بالقيم في الميدان الدينى أو السياسى أو الاخلاقى ، فغالبا ما تزداد حرارة الصراع ، لان الايديولوجيات اذا ما انتقلت من مستوى الفائدة أو الضرر ، زمن مستوى اللذة أو الألم ، الى مستوى العدل أو الظلم ، الى مستوى الخير أو الشر ، فانها تتحول بالتالى الى النوع الحاسم القاطع مما يؤدي الى قوة وعنف الصراع .

وفي هذا الصدد يمكن لنا ان نتذكر ان الكنيسة في أوروبا الاقطاعية كانت جهازا ايدىولوجيا مركزيا ، لان الحاجة الى الدين كوسيلة لاحتواء الثورات الاجتماعية التي بدأت تطل برأسيها كانت حيوية بالنسبة

للإيديولوجيين الاقطاعيين ، الا أننا يجب أن نعترف أنه مابين نظرية عن النظام الاقطاعي والطبقات الاقطاعية يمكن أن تظل البقيدة الدينية السائدة ، ثم ان الكنيسة في واقع الامر لعبت دورا هاما ، في تلك الفترة ، كمنافذة للثورات الاوربية وكهدف لها في نفس الوقت .

وعلى أية حال فان الايديولوجيات في حد ذاتها لم توجد بالضرورة كتبرير لشرعية الطبقة الحاكمة ، كالدولة مثلا ، حيث انها كانت تعبر عن المخرج التاريخي الذي انتهت اليه الصراعات داخل الدولة في أشكالها المتغيرة ، انها تعبر عن تجارب وذكريات الشعوب عبر الحقب الزمنية ، ولها بالتالي طابع مزدوج يعبر بالضرورة عن صراعات تاريخية ، وعن نتيجة هذه الصراعات ، النتيجة التي كانت عادة انتصارا للطبقة الحاكمة ، وفي مقابل ذلك يمكن اعتبار الايديولوجيا متنفسا لكفاح الشعوب من أجل تحقيق الحرية والاستقلال ومن جهة أخرى لاثبات الذات وتحقيق الشخصية الفردية . وبما أن القومية - على سبيل المثال - لعبت دورا حاسما في صعود البورجوازية الى السلطة فمن الطبيعي أن تكون القومية ، بوصفها أيديولوجية معينة ، متضادة مع الحكم البورجوازي ومتعاونة معه .

والإيديولوجيا وهي تحقق التكامل من أوجه السلوك المختلفة في تصور كلي للسياسة ، تؤثر بالتالي في هذا السلوك ، وتكون قوة هذا التأثير على قدر ما تكون الايديولوجيا أشد وضوحا وتامكا . وعلى قدر ما تؤمن بها وتستوعبها القطاعات المريضة من المواطنين ، التي تشترك في حس معين تجاه المعارف السياسية فيما نسميه بالوعي السياسي الذي يعتمد في درجة تأثيره على قدر نضجه ، ومن المعروف أن هذا الوعي السياسي يتألف من عوامل كثيرة أغلبها مكتسب من البيئة الاجتماعية التي يعايشها الانسان ، ومن الخبرات والتجارب التي تثري وتعمق من هذا الوعي ، وتقليل من التحليل في هذا المجال يثبت لنا كم تحتل الايديولوجيا مقام الصدارة من بين هذه العوامل

حيث يقع على عاتقها عملية التنمية السيلسية لدى المواطنين ، مما يؤثر
بصورة ايجابية في الوعي السياسى الذى تختلف الآراء بصدده فيما يحصل
بعملية الصراع ، فمن قائل ان الوعي بصورة عامة يساعد على التخفيف من
التوترات - كما سبق ان المحنا - ومن قائل بان غلشعب تسلس قيلدته اذا ما
كان ضحلا من وجهة النظر السياسية (١) .

ان الصراع فى حقيقة الامر هو توتر يحدث بين كيانين اجتماعيين ،
ينشج عن تنافر الاستجابات العقلية او المطلوبة ، وكذلك عن تعارض الاهداف
او عدم الاشتراك فيها ، ولذلك فانه فى ظل الايديولوجيات المتعارضة ، بغض
النظر عن عمومية او خصوصية الواحدة منها ، لابد وان تتواجد صور الصراع
التي تتنوع وتباين فى درجة الكثافة والاستمرارية والمسؤولية ونوع القضايا
التي يثور حولها النزاع ، وفى هذا الصدد عل يستطيع ان ننكر ان الايديولوجية
الامانية هى التى صاغت العقلية السياسية التى انبثقت منها الحروب الكبرى ،
وبالمثل يمكن ان يقال ذلك على الايديولوجية الفرنسية - كمثال للايديولوجية
القريبة - ، ومن ثم فقد ذهب المحللون الى ان الخرب لم تكن مجرد حادث نجم
عن اخطاء رجال الدولة والديپلوماسيين ، بل انها متأصلة الجذور فى العداء
القائم بين النثل العليا والمعتقدات التى تدىن بها الشعوب والتى يتعلش بها
الامر ، وقد تاكدت هذه الحجة فى المانيا بصفة خاصة ، وهكذا أمكن تبرير
الحرب بصورة عامة على أنها صدام بين عقليتين أو ثقافتين - أو بمعنى أوسع
أيديولوجيتين - لاتتفقان ، والذين فى هذه الحالة يمكن تحديدها بالمثالية
الامانية والمادية القريبة بصورة عامة ، على الرغم اننا لانستطيع ان ننكر ان
هذا الجدل الذى يحدث بين ممثلى الامم المتعدية كان مصدره هو الانفعالات
السياسية والتعصب والتحيز القومى ، ولا يمكن أيضا بنفس القوة انكار
الصلة بين الايديولوجية السياسية ومثل هذا السبوك العدوانى ، وعلى أية

حال لا يمكن كذلك أن نطلق الحكم مؤكدا بصورة مطلقة ، حيث انه ان كان من الحقيقى أن بعض الفلسفات قامت بدور أكبر من غيرها فى صعود النزعة القومية العدوانية ، الا أنه من الناحية الأخرى من الخطأ أن نفترض أن نوعا من الفكر الفلسفى هو الذى شجع هذا التطور . فمن الحقائق الغريبة أن عددا كبيرا من التيارات الفكرية والشعائر والمصالح اشتربت كبل منها فى نمو النزعة القومية من ناحية وقاومت آثارها من ناحية أخرى ، فالمثالية والمادية ، والحمية واللاحمية ، والعقلانية واللاعقلية ، والتفاوت والتساؤم ، والفردية والجماعية والمسنين واللادين - كلها شجعت الزيادة فى العدوانية القومية ، وعارضتها من ناحية ، وتلك كلها عوامل فى البناء الإيديولوجى ، وقد لا تكون ذات أثر فورى ، إذ أن الكثير من المدارس الفكرية تنطوى على اتجاهيات وقدرات مختلفة فى النمو ، وكثيرا ما يفتقد بعض المفكرين لفكارا تم تفسيرها فيما بعد بواسطة أتباعهم بمعنى مختلفا تماما عما كانوا يقصدون (١) .

(١) للاستزادة ، أنظر فى ذلك :

- فردريك هرتز ، ترجمه عبد الكريم احمد ، القومية فى التاريخ والسياسة (القاهرة : دار الكتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨) ص ٣٢٢ - ٢٦٠ .

العوامل الاقتصادية

إذا كانت العوامل السابقة كلها عوامل ذات فعالية في نشأة الصراع ، فإن العامل الاقتصادي بكل تأكيد هو السبب في احماء وتاجيع ناز ذلك الصراع ، حيث انه يعتبر الى حد بعيد العامل التحديدي لغيره من النظم الاجتماعية ، وحسبه أن يكون عامل تشكيل وتأثير في المجالات العلمية الاخرى والاقتصاد بصورة عامة هو العلم الذي يعنى بدراسة النشاط الانساني في سعيه لاشباع حاجاته الكثيرة المتزايدة بواسطة موارده النادرة المحدودة (١) ، والثناء نظرة عابرة على هذا التعريف الذي يعتبر شاملا وأساسا لكل المحاولات التعريفية التي قام بها الآخرون ، تعطينا دليلا قاطعا على مدى عمق الصراعات التي يمكن أن يحدثها العامل الاقتصادي ، ولاسيما أن الاقتصاد يتداخل بصورة كبيرة مع العلوم الانسانية الاخرى والتي من أهمها علم السياسة ، الذي لايمكن للاقتصادى التغاضى عنه ، وبصفة خاصة لوجود صعوبة كبرى في وضع خط فاصل بينه وبين علم الاقتصاد ، ولعل أفضل دليل على ذلك من أن علم الاقتصاد ظل يعرف ردحا طويلا من الزمن باسم الاقتصاد السياسى ، وبالإضافة الى ذلك فإن لكل من علم الاجتماع وعلم النفس والتاريخ مكانة هامة أيضا بالنسبة للاقتصاد ، وكذلك يعتمد علم الاقتصاد كثيرا على دراسة بعض العلوم الاساسية ومن أهمها الاحصاء والرياضيات (٢) .

وأسباب وجود المشكلة الاقتصادية التي يترتب عليها عمليات الصراع المختلفة يمكن إرجاعها الى مايلي :

(1) Leonell Robbins, An Essay on the Nature and Significance of Economic Science (London : Macmillan, 1952) P. : II.

(٢) محمد محروس اسماعيل وآخرين ، مقدمة في الاقتصاد (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٢) ص : ١٤ .

أولاً . ان وسائل الانتاج قاصرة على سد واشباع جميع حاجات الانسان مع اختلاف في درجة القصور أو الندرة من مجتمع لآخر ، ومن زمن الى آخر في نفس المجتمع .

وثانياً : ان حاجات الانسان هذه متعددة متجددة متباينة متزايدة مع مرور الزمن ومما يعقد من مشكلة انتاع الحاجات ، وبصعب الوصول الى حل دائم ملائم لها ، حيث ان أهميتها وترتيبها يختلف عند الافراد باختلاف مستويات معيشتهم وأذواقهم وأعمارهم ومعتقداتهم وتعليمهم وغيرها .

ويريد من حلة المشكلة الاقتصادية وبالتالي من عمق الصراع ان وسائل الانتاج وكذلك السلع والخدمات تصلح كل منها لاستعمالات كثيرة بتباينة ، مما يستوجب المفاضلة بين الاستعمالات والحاجات المختلفة وتقديم بعضها على البعض الآخر . (١)

وبالإضافة الى ما تقدم هناك صلة أخرى بين القوانين الاقتصادية وحالات الصراع ، حيث أن تلك القوانين تستلزم توافر عدة شروط لتحقيقها ، فاقانون العرض والطلب - على سبيل المثال - لا يصدق بشكل تام إلا في سوق تسودها المنافسة الحرة ، أي لا أثر فيها لأي مطهر من مظاهر الاحتكار ، ويكون كل فرد من البائعين أو المشتريين مسيراً بعامل المصلحة المادية الفردية (٢) ، ولاهراء في ان المنافسة وخضوع الانسان لعامل المصلحة الفردية هذا اما هي مقدمات طبيعية لما يتبع ذلك من تصارع حول الفرص المحدودة التي تتيحها امكانيات المجتمع .

(١) المرجع السابق ، ص : ٤٩ .

(٢) يوسف محمد رضا ، دراسات في الاقتصاد السياسي (بيروت : منشورات المكتبة العصرية ، بدون تاريخ) ص : ٤٠ .

ومائتس - الذى سبق الحديث عنه - وهو يقرر فى نظريته الشهيرة على ضوء احصاءاته العلمية ، أن نمو البشر أسرع من نمو الموارد الاقتصادية ، فانما كان يود أن يحذر مما سوف يعقب ذلك فى نهاية الامر ، من مجاعة تهدد مستقبل الانسانية وماينتج عن ذلك من صراعات ، ولعله من هذا المنطلق كان النداء العالمى بتحديد النسل ، وقد تم وضع الاساليب السياسية والاقتصادية والاخلاقية لهذا النداء .

ولا يمكن لاي حديث أن يساق عن اثر العامل الاقتصادى فى الصراع دون أن يكون للماركسية نصيب فيه ، حيث أن الاقتصاد الماركسى قام كله على عمليات صراع ، وان كلنا لنا نلحظه فى كلمات موجزة من بدايته ، يمكننا القول بأن ماركس وضع نظرية القيمة الفائضة على أساس قانونه الخاص فى القيمة ، وفسر فى ضوءها طبيعة الربح الرأسمالى ، وانتهى من ذلك الى أن التناقض الاساسى فى الرأسمالية يكمن فى الربح الرأسمالى ، بوصفه سرقة يقتطعها المالك من القيمة التى يخلقها العامل المتأجور . وحين فرغ ماركس من فكرتيه الاستاسيتى هاتين : قانون القيمة ، ونظرية القيمة الفائضة ، واطمان الى كشمتهما عن التناقض الاساسى فى الرأسمالية بدأ يستنتج فى ضوءهما قوانين هذا التناقض التى تسوق الرأسمالية الى احتنها المحتوم ، وأول هذه القوانين : قانون الصراع والكفاح الطبقي الذى يخوضه الاجراء ضد الطبقة الرأسمالية ، والفكرة فى هذا القانون ترتكز على التناقض الاساسى الذى كشفت عنه نظرية القيمة الفائضة . بين مايدفعه الرأسمالى الى العامل من أجور ، ومايتسلمه من نتاج ، فحيث أن الرأسمالى يقتطع من العامل جزءا من القيمة التى يخلقها ، ولايدفع الا جزءا منها ، فهو يقف من العامل موقف السارق ، وهذا يؤدى بطبيعة الحال الى قيام صراع عنيف بين الطبقة المسروقة والطبقة السارقة . ويجى بعد ذلك دور قانون آخر ، ليعمل فى تشديد هذا الصراع ومضاعفته ، وهو قانون انخفاض الربح أو بكلمة أخرى اتجاه معدل

الارباح دائما الى الهبوط (١) .

والاقتصاد وثيق الصلة بعلم الاجتماع ، ومن ثم كان التغير الاجتماعى هو العامل الاهم فى تشكيل النظم الاقتصادية ، وفى ذلك تحدث الكثيرون من علماء الاجتماع ، فقد أبرز سبنر - على سبيل المثال - دور النشاط الاقتصادى للانسان فى تحليله للعلاقات الاجتماعية ، وبالمثل قام دوركايم وفيلر بدراسة المجتمع من خلال تنظيماته الاقتصادية التى يجلونها محورا لتحليلاتهم

الا أن أخطر ما يشوب تلك العلاقة التى تربط بين النظم الاجتماعية والاقتصادية ، هو الصراع بين الايديولوجيات الاقتصادية والسياسية فى قروننا المعاصرة ، فالرأسمالية والاشتراكية والذى تحققه من الحرية الشخصية سواء منها الجوهرية أم الشكلية ، ثم المستوى المفروض الوصول اليه بمعونة كافة امكانات المجتمع :

والمجتمع يزخر بمظاهر النراء المادى لى توحى بفوارق اقتصادية حادة ، مما يثير السخط فى نفوس الطبقات المطحونة ، وادما ماكان الاقتصاد فى أبسط تعريفاته هو مركب شمولى يقوم على التكاملية بين مكوناته العامة ، حتى يمكن أن يقوم على أساس سليم (٢) ، ومن الطبيعى أنه فى ظل هذه الظروف لن نستطيع انجاز التكاملية التى يمكن أن تؤدى الى نوع من الرضا والسكينة التى تتناقض عوامل الصراع فى ظلها ، وانجاز التكاملية هذا ليس له الا طريق واحد هو التخطيط والتنمية فى صورة تخلو من أى تبعية ، الا أننا لابد وأن ندرك مقدما أن التخطيط يجهضه الاقتصاد المتخلف والنظام الاجتماعى

(١) محمد باقر الصدر ، اقتصادنا ، الطبعة الرابعة عشر (بيروت ، دار التعارف للمطبوعات ، ١٩٨١) ص : ٢١٨ - ٢١٩ .

(٢) عمرو محيى الدين ، التخلف والتنمية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥) المقدمة .

المتردى ، فالمشكلة مترابطة متشابكة تتزاحج فيها الإطراف بين المقدمات والنتائج ، ولا بد وأن يدرك القارئون على عمق التخطيط والتنمية أن التطور السريع يزيد التوترات والتطور البطيء ينقصها سبباً . لأن هذا التطور السريع يميل الى قلب الأطر التقليدية ، وبذلك يشعر كثير من الناس بأنهم قد اقتلعوا من جنودهم مما يوقعهم في حيرة من أمرهم ، وذلك ليس في صالح الاستقرار في المجتمع .

ونصل أخيراً الى الوسائل الاقتصادية التي احديت ، وكيف أنها لاتجد طريقها في المجتمع سهلاً يسيراً في بادئ الأمر ، حيث يرتبط تطبيقها بزعزعة بعض القيم والمبادئ الحضارية السائدة ، وحينئذٍ لذلك ما نجم اثر قيام الثورة الصناعية في أوروبا من أمراض اجتماعية خطيرة ، اتاحت الفرصة لقيام الحركات التي اتصفت بالتعصب في الرأي والعنف في السلوك ، ولذلك لا بد من « مرحلة وسيطة » لمحاولة احتواء التوترات التي لا بد وأن تحدث في المجتمع وهو ينتقل من حالة كثرها سلام وطمأنينة الى حالة بها الكثير من مقدمات ومهدات الصراع .

الصراع المحلي والصراع الدولي

حدث أن كتب جان بودان - صاحب الفضل في الكتابة الملمنة عن نظرية السيادة في الدولة بصورة أصيلة - عام ١٥٧٦ ، بأن أفضل وسيلة للحفاظ على الدولة وضمان سلامتها من الفتنة والعصيان والحرب الأهلية ، هو الحفاظ على الألفة بين الرعايا ، ولكي تحقق هذا الهدف عليها أن تجد عدوا تخلق مواجهته قضية عامة (١) ، وفي فقرة أخرى يستشهد وليم جراهام سمير William Graham Sumner بها كثيرا ليؤكد أن علاقة الزمالة والسلم في مجموعتنا وعلاقة العداء والحرب ضد مجموعات الآخرين بينهما صلات متبادلة ، فالحاجة الماسة الى الحرب ضد الخارجين هي التي تسبب الامن في الداخل ، خشية أن يؤدي النزاع الداخلي الى اضعاف الجماعة في الحرب (٢) .

وذلك هو الذي يؤدي بنا الى الافتراض بوجود علاقة وثيقة بين الصراع القومي والصراع العالمي ، بحيث انه يمكننا القول بان الاشتراك في الصراع الخارجى في أية صورة كانت - حربية أم سياسية - يزيح من التماسك والتكامل في داخل الدولة المتخزطة فيه ، وذلك اتجاه ذهب اليه كثير من المفكرين المعاصرين الى الدرجة التي أصبح فيها وكأنه قضية عامة مشتركة

(1) Jean Bodin, Abridged and Translated by M. S. Tooley, Six Books of the Commonwealth (Oxford University Press, 1975) p. :17.

وكذلك يمكن الرجوع في ذلك الى :

— Mayer, A. J., Dynamics of Counter - revolution in Europe 1870 - 1956 : An Analytic Framework (New York : Harper and Row, 1971) pp. : 141 - 150

(2) W. G. Sumner, Folkways (Boston : Gann, 1906) p. : 12.

بينهم جميعا (١) .

وعلى الرغم من ذلك ظهر هناك اتجاه حديث آخر يربط بين الحروب وحدث الثورات ، وذلك بعد أن استعرض أصحابه الوقائع التاريخية القديمة والحديثة ، فنصب هؤلاء إلى أن الصراع والعنف التاريخيين يؤديان إلى زيادة وليس إلى نقصان في التوترات الداخلية وبالتالي إلى زعزعة الاستقرار ، وفي هذا يقول تشارلز تيلي Charles Tilly : أن الحرب على عكس علاقة «مستمدة بالثورات ، ويستشهد في ذلك برأى وولتر لاكوير Walter Laqueur الذي يذهب فيه إلى أن الحرب هي في الحقيقة العامل الحاسم في ظهور المثلث الثورية في العصور الحديثة ، فمعظم الثورات العصرية سواء منها من قبل لها النجاح أم لا ، وقعت في أعقاب بعض الحروب ، ويملأ سبيل المثال ما حدث في باريس عام ١٨٧١ (٢) ، والثورة الروسية عام ١٩٠٥ وعام ١٩١٧ ، والثورات المختلفة بعد الحربين العالميتين ، مثل الثورة الصينية والكوبية والجزائرية والمصرية ، كلها حركات حدثت في بلدان لم تكن بالضرورة منهزمة في حرب ما ، إلا أننا لا نستطيع أن ننكر أن عدم الاستقرار العام الذي تشيبه الحرب بالإضافة إلى الخسائر المادية والتصعبات البشرية ، كلها تحفز مناخا ينافيها لاجداث تغيير جذري ، حيث أنه في مثل هذه الحالة كثيرا ما يرى أن الجزء الأكبر من الشعب يحمل السلاح بالفعل في الوقت الذي تنقل فيه قيمة الحياة البشرية عما هي عليه وقت السلم ، وعادة ما تتميل السلطة في الدولة المنهزمة إلى التحلل والتفكك ، في الوقت الذي يتلقى فيه السطح الشعبي قوة دافعة

(١) مقول في ذلك :

— Huntington, S. P., Patterns of Violence in World Politics, In S. P. Huntington (ed.) Changing Patterns of Military Politics (New York : Free Press, 1962) p : 40.

(٢) قولا في ذلك :

— جلال يحيى ، أوروبا الحديثة (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة ، ١٩٨١) ص ٣٩٩ - ٤٠٢ .

من الكرامة الوطنية المجروحة ، منما حدث للشباب التركي عام ١٩٠٨ ، وكذلك ما حدث على يدى الرئيسين السابقين نجيب وعد الناصر عام ١٩٥٣ ، وهكذا تفقد القيادات القديمة مصداقيتها ، ومن ثم ترتفع الاصوات مطالبة بالتغيير ، ومنفعة فى محاولة تأكيد الذات القومية (١) .

ومن ناحية أخرى وجد هناك من يزعم بسبب الصراع الداخلى هو الذى ينعكس سببا الصراع الخارجى ، وفى هذا يقول هاس Haas وهو ايتنج Whiting ان الجماعات التى تسعى الى الحفاظ على كياناتها وبناءها يمكن أن تكون فى سعيها هذا عاملا مساعدا على حدوث الصراع الخارجى ، وذلك خلال دفاعها عن نفسها ضد الاعداء المحليين ، ثم انه كثيرا ما يحدث فى اوقات التوتر الداخلى بين عليية الذوم ، أن نجد أن سياسة التكامل والتآلف بين التشتات المتفرق فى الدولة ، وهى تواجه أى تهديد خارجى سواء كان حقيقيا أو مزعوما ، هذه السياسة سوف تكون فى أغلب الاحيان ذات فائدة كبرى بالنسبة للسلطة الحاكمة (٢) .

وفى تصريح لسييسل رودس Cecil Rhodes أورده سمن Semmel يلخص فيه بكلمات موجزة الاتجاه الذى يجب أن يتخذه أصحاب السلطة فى الدولة الاوربية فى العصر الحديث ، والذى يعبر عن عقلية لا يمكن أن تكون

(1) Walter Laqueur, Revolution In International Encyclopedia of Social Sciences, Vol. 13 (New York : Macmillan and Free Press, 1968) p. : 501.

Quoted in :

— Charles Tilly, From Mobilization to Revolution (Reading: Addison - Wesley, 1978) p. : 210.

(2) Haas and Whiting, Dynamics of International Relations (New York : McGraw - Hill, 1956) p. : 60.

متجاوبة مع متطلبات الحرية في هذه الأزمنة ، ولك حين يقول بأنك إذا ما أردت أن تتجنب حربا أهلية في بلدك فعليك أن تكون استعماريًا (١) ، بمعنى أنك إذا ما أردت ضمان التكامل والاستقرار السياسى فى وطنك ، فما عليك الا أن توجه هذه الشحنة من الطاقة التى لو وجهت داخليا لأطاحت بالنظام القائم ، عليك أن توجهها خارجيا فى صورة استعمار ، أى عدوان على بلد آخر .

وعلى الرغم أن طبيعة العلاقة التقليدية بين الصراع الداخلى والخارجى تختلف وتباين ، الا أن الدراسات العلمية فى هذا المجال تثبت لنا كيف يتشابهان عضويا فى كثير من الاحيان ، على الرغم أن هؤلاء الدارسين لم يحرزوا قدرا كبيرا من النجاح فى بيان المقاييس التى تحكم هذه العلاقة ، ولا الشكل الذى يمكن أن تتحدد فى اطاره ، وعلى سبيل المثال لا توجد هناك علاقة إحصائية جوهرية بين المقاييس المستخدمة فى ميادين كل من هذين النوعين من الصراع .

ويمكن لنا الان - بعد ذكر هذه الأمثلة - أن نستعرض بعض الدراسات المنهجية التى تعرضت لدراسة الرابطة بين هذين النوعين بغرض اظهار نشاط ضعفها ونقاط قوتها ، على أنه من الافضل ألا تقتصر أى دراسة على أنشطة دولة واحدة فى هذا المجال على الصعيدين الداخلى والخارجى ، وذلك من منطلقين أولهما أن دراسة حالة واحدة لن توصننا الى القوانين الموضوعية التى تحكم العملية بصورة عامة ، وثانيهما أن الدراسات المقارنة - أفضل أنواع الدراسات - هى التى يمكن أن تكشف لنا عن مدى جدوى ذلك المقياس - أى مقياس - وعلميته ، الا أننا ينبغي أن نضع فى الحسبان كذلك التأثيرات

(1) Semmel, B., Imperialism and Social Reform (Cambridge, Harvard University Press, 1960) p . 16

المذهبية المباشرة وغير المباشرة للصراع الحاد حتى على السلوك السياسي الداخلي للدولة ، وعلى سبيل المثال يمكن البحث في تأثير السيطرة والتبعية والتدخل والوساطة الدولية كمؤثرات خارجية على الصراع الداخلي ، وكلها عوامل ذات فعالية في مجال العلاقات الدولية ، ولعل القصد من وراء هذا الاستعراض ليس فقط الوصول الى مجموعة النتائج التي يمكن استخلاصها من الدراسات التجريبية ، ولكنه كذلك محاولة وضع خطة استراتيجية أو عملية يمكن عن طريق تطبيقها تحسين الاسلوب المتبع ازاء مشكلة الصراع .

لأسبابا وقد اعتاد الدارسون أن يعزلوا أنفسهم في تخصصات ضيقة ، مثل دراسة الثورات وأعمال الشغب والحركات الجماهيرية التي تتم على نطاق واسع وكذلك صور التمرد والانقلاب والاحتجاج العبدواني ، وهم في ذلك إنما يتجاهلون السلوك الخارجي للدول والحكومات والاستجابات التي تصدر منهم ازاء هذا أو ذاك من الأحداث العالمية ، وإذا ما حاولنا استعراض العلاقات الخارجية والصور المختلفة التي نحدها . فسوف نجد أن الدارسين الذين تطرقوا لبحثها ، بالمثل يقللون من قيمة الأحداث والنظروف الداخلية ، ويعصونها في المرتبة الثالثة من الأهمية ، وطالما أن الصراع القومي على علاقة بتبادلة منتظمة مع الصراع الدولي ، فإن مآل تلك المحاولات التي يقوم بها هؤلاء الدارسين هو البعد عن الموضوعية ومجافاة العلمية ، مما يجعلنا نلتمس على نتائج أبحاثهم للقدر الكبير الذي هي عليه من الذاتية ، وفي الحقيقة لابد للباحث أن يتجرد من كل المواضع الشخصية ، حتى تخرج دراسته ذات ثقل من وجهة النظر العامة (١) .

(١) انظر في ذلك .

— Michael Stohl, The Nexus of Civil and International Conflict. In : Ted Robert Gurr (ed) Handbook of Political Conflict, op. cit., pp. : 297 - 299.

دراسات تطبيقية على الصراع الداخلي والصراع الخارجي

لعمل أهم دراسة تمت على مستوى عام شامل في البحث عن الصلة بين الصراعين الداخلي والخارجي ، هي تلك التي قام بها بيتريم سوروكين Pitirim Sorokin حين توافر على بعض التحليلات - الطولية - التاريخية للامبراطوريات اليونانية والرومانية والبيزنطية القديمة ، وكذلك بالنسبة لعدة من الدول الأوروبية على مدى أربعة عشر قرناً ، (١٩٢٧ - ٥٢٥) ، وذلك من خلال دراسة اجتماعية كان يقوم بها عن هذا الامتداد التاريخي ، وقد وجد هناك علاقة بين الاضطرابات الداخلية والحروب الخارجية ، بدون أن تكون متلازمة بالضرورة زمناً ، حيث يمكن أن تحدث قلاقل داخل الدولة بمجرد أن تظهر هناك غزو الحرب ، ويمكن أن تقع أيضاً نتيجة للحروب التي تعيش الدولة على هامشها ، إلا أن على أية حال فقد كان النوعان - بغض النظر عن الحالات الفردية السابقة - مستقلان عن بعضهما في أكثر الاحوال التي تمت دراستها - ويبدو أن سوروكين قد وصل إلى هذه النتائج عن طريق تقسيم لهذا الامتداد الزمني الطويل إلى عترات من مائة سنة أو أقل ، وفي نفس الوقت لا يفض الطرف عن الطوائف العامة التي يمكن أن تستغرق زمناً أطول من هذه التقسيمات القصيرة الأمد تسبباً ، مثل تلك الصراعات التي استمرت قرابة القرنين والتصف بين الكنيسة والامبراطورية في أوروبا إبان المصور الوسطى ، ويبدو أنه لم يوفق إلى نتائج حاسمة بعد ذلك ، ولعل السبب في ذلك هو أنه اعتبر هذه التقسيمات وحدات مستقلة عن بعضها ، إلا أننا لاستطيع أن نذكر أنه تصدى لدراسة أو بالأحرى للكشف عن الاتجاهات العامة لانفجارات العنف الشديد في الداخل والخارج (١) .

(1) Pitirim Sorokin, Social and Cultural Dynamics : Fluctuations of Social Relationships, War and Revolutions. Vol. 3 (New York . Bedminster, 1962) p. : 488

وعلى مستوى آخر من الدراسة قام ريموند كاتل Raymond Cattell
بمحاولة لاكتشاف الملامح الرئيسية للنموذج الثقافي العام ، وفي هذا الصدد
رأيناه يذهب الى تجاهيل العامل المشترك في عدد من المتغيرات التي تمثل
الخصائص القومية في الفترة من ١٨٣٧ الى ١٩٢٧ ، لعدد من الدول بلغ
تسبعا وستين ، وقد توصل الى تحديد انمي عشر عاملا تحكم هذه العملية ،
ليخرج منها نتيجة تماثل بعض ما توصل اليه سوروكن من قبل ، فأبعاد
الصراع الداخلي والصراع الخارجي ظهر أنها مستتة احداها عن الاخرى ، فبما
عدا بعض العوامل التي احتوت معاهدات سرية تدعو الى اغتيالات وأعمال
سنية معينة على أي قدر كانت ، وهنا لاستطيع الادعاء بفصل أو استقلال
هذه عن تلك (١) .

وفي تعقيب على الدراسة السابقة قام كاتل أيضا بالاشتراك مع بريل
Bruehl ، وهارتمان Hartman ، بدراسة أخرى أغفلوا فيها
تسبعا وعشرين دولة كانت المساهمة العلمية المتحصل عليها عنهم ضعيفة ،
لنبقى بعض ذلك أربعون دولة ، وجد أنها تكون بصورة رئيسية من الدول
الصناعية الحديثة ، لتعطى لسيا التحليلات نتائج مختلفة تماما عما لمناه
في الدراسات السابقة ، حيث أنه عن طريق تحديد عدد الافراد المتخذين
كمينة للدراسة ، اكتشف كاتل ان تلك العنصرين ليستا مستقلتين عن

(1) Raymond Cattell, The Dimensions of Culture Patterns by
Factorization of National Characters Journal of Abnormal and
Social Psychology, 1949, 44 : 443 - 469

وكذلك اقرا له دراسة أخرى .

— , The Principal Culture Patterns Discoverable in the
Syntal Dimensions of Existing Nations. Journal of Social
Psychology, 1950, 31 : 215 - 253.

بعضهما هذا الاستقلال الذي أظهرته دراسته السابقة ، فقد وجد هناك أعمال شغب ، وتورطا في حروب مكررة ، وعددا كبيرا من الصدمات الداخلية والخارجية . مما ينبئ عن وجود ارتباط ما بين انعقاد الصراع الداخلي والخارجي - لاسيما بين الدول المتشابهة الظروف ، وإلى مثل هذه النتيجة تماما وصل كاتل في دراسة أخرى قام فيها بعقد مقارنات بين الدول ذات الحدود السياسية والمناطق الجغرافية التي يمكن أن تضيق أو تتسع لعدد من الدول (١) .

وعما يثير الدهشة أن الدراسة التي أولت الاهتمام الشديد بالبحث في الصلة بين الصراع الداخلي والصراع لحارجي خلال الخمسة عشر سنة الأخيرة لم تكن موجهة بصفة رئيسية لبحث هذا الموضوع ، حيث - كما يقول صاحبها - بأنه إنما كان يقوم بدراسة استطلاعية لمشروع ما ، وكانت متغيرات الصراع التي أصبحت الأساس لعدد كبير من دارسي الصراع والعلاقة بين نوعيه فيما بعد ، كلها جاءت بلون قصد من هذه الدراسة الاستطلاعية ، وكان قد وصل عددها إلى ٢٣٨ متغيرا (٢) . وفي الحقيقة كانت المستخلصات الناتجة كثيرة للغاية ، بحيث إن هؤلاء الدارسين اعتمدوا عليها في تحديد سلوك الدول المشتركة في الصراع داخليا وحارجيا والذي تم قياسه بالاستعانة بعدد من الأحداث الآتية :

- عدد الاغتيالات ضد رجال الدولة -

(1) Catel, R. B., Bruel, H., and Hartman, H. P., An Attempt at More Refined Definition of the Cultural Dimensions of Syntality in Modern Nations. American Sociological Review, 1951, 17 - 408 - 421

(2) Rummel, R. J., In Search of Global Patterns (New York Free Press, 1976)

- عدد الاضرابات العامة التي تقوم بها مختلف القطاعات •
- وجود أو انعدام حرب العصابات •
- تدن الازمات الحكومية داخل البناء •
- عدد عمليات التطهير التي تتم في أجهزة الدولة •
- عدد أعمال الشغب التي قامت داخل نطاق الدولة •
- عدد الثورات التي نشبت داخل الدولة •
- عدد المظاهرات المادية للحكومة •
- عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في كل صور العنف المحلي •

وهذه كلها عوامل داعية الى اشكال مختلفة للصراع الداخلي ، طالما أنها لا تتعدى حدود الكيان السياسى للدولة ، أما فيما يتصل بتلك التي عن طريقها تكون قد خرجنا الى مجال الصراع الخارجى ، بمعنى أنها تلك المقاييس التي تتصل بالعلاقات فيما بين الدول فى المجال العالمى ، فيمكن تلخيصها فيما يلى :

- عدد مرات العقوبات السلبية التي فرضت على الدولة •
- عدد المظاهرات ضد السياسة الخارجية •
- عدد مرات الاحتجاج ضد سياسة الدولة خارجيا •
- عدد الدول التي قطعت العلاقات الدبلوماسية معها •
- عدد المرات التي تم فيها استدعاء سفراء الدولة أو طرد السفراء الاجانب فيها •
- عدد المرات التي تم فيها استدعاء أو طرد موظفين دبلوماسيين بمراتب أقل من السفراء •
- عدد المرات التي صدر فيها تهديدات ضد الدولة •
- عدد المرات التي التجئ دينا للعمل العسكرية كنوع من الحيل للمعضلات التي تقابل الدولة خارجيا •

- عدد الحروب التي اشتركت فيها الدولة .
- عدد المرات التي تم فيها تدريب القوات العسكرية دون أن تصل الى حد نشوب الحرب .
- عدد الاتهامات التي وجهت للدولة .
- عدد القتلى في جميع أشكال التنوك في الصراع الاجنبى .

وقد تم جمع البيانات فيما يتصل بكل هذه التساؤلات عن الدول التي يتراوح عدد سكانها حول المليون والذين يزيدون عن ذلك ، ومن ثم فقد شملت هذه الدراسة التي اجراها رامل عام ١٩٦٣ على بيانات لسبع وسبعين دولة في الفترة ما بين ١٩٥٥ و ١٩٥٧ ، وتم جمع بيانات أخرى في الفترة بين ١٩٥٨ - ١٩٦٠ ، بغرض المقارنة وتحقيقا لمعاملات الثبات والموضوعية وهما الطريق الى العلمية وذلك بواسطة ريموند تانتر Raymond Tanter وقد ظهرت الدراسة عام ١٩٦٦ ، الا أنها شملت هذه المرة ثلاثا وثمانين دولة نتيجة لعاملين ، هما زيادة عدد السكان في الدول التي لم تكن قد وصلت الى الرقم السابق، والعامل الثانى هو التطور السياسى لعدد كبير من الكيانات السياسية والاجتماعية التي كانت محتلة ثم حصلت على استقلالها ، مما يدخلها في عداد الدول التي شملتها الدراسة (١) .

وقد استخدم رامل في دراسته ثلاثة طرق مختلفة في تحليل البيانات التي حصل عليها حول الصراع ، تمثلت فيما يلى :

- الاولى تم فيها استخدام التحايل العاىلى على اثنين وعشرين متغيرا ، لمعرفة ما اذا كانت متغيرات كن من الصراع الاجنبى والصراع المحلى قد عبرت عن نفس العوامل .

(1) Raymond Tanter, Dimensions of Conflict Behaviour within and between Nations, 1958 - 1960. Journal of Conflict Resolution, 1966, 10 : 41 - 64.

- الثانية تم فيها استخدام التحليل العاملي كذلك لكن مجموعة على حدة من المتغيرات الخاصة بالصراع الاجنبي والصراع المحلي ، لتحديد ما إذا كان هناك أبعاد مختلفة للصراع الاجنبي والصراع المحلي .

- وكانت الطريقة الثالثة تعمل على مطابقة ومقارنة الأبعاد المختلفة للصراع المحلي والصراع الاجنبي والتي توصلت اليها الطريقة الثانية ، وذلك بهدف تحديد مدى قوة العلاقات بينها والاتجاهات التي تسير في الطريق اليها .

وقد لقيت دراسة رامل بالنتائج التي حققها الكثير من التقدير والتقييم، فقد وصفها نيكولسن Nicholson بأنها رائعة ومدهشة بكل ما أنجزت (١) .

وقد زعم كالهون Calhoun أن المؤرخ الجدير بأمور الدنيا لا يستطيع إلا أن يبدي إعجابه وتقديره للنتائج التي أثمرتها دراسة رامل التي توصل فيها الى أن السلوك الاجنبي للصراع لا يرتبط بصورة عامة بالسلوك المحلي له (٢) ، إلا أنه حينما قام ناثر بدراسته - التي سبقت الإشارة اليها - بفرض المقارنة مع دراسة رامل ، توصل الى نتيجة مغايرة الى حد ما ، حيث وجد ارتباطا ايجابيا ضعيفا بين سلوك الصراع المحلي ، وأكثر أشكال السلوك الاجنبي للصراع عدوانية ، على الرغم أن قدرا كبيرا من الاستقلال قد تأكد بالنسبة للدورين ونتيجة لذلك فقد أعاد تشادويك Chadwick تحليل المادة التي حصلت عليها دراسة ١٩٥٥ - ١٩٥٧ ، ليصل الى نتائج اجمالية نوحى بوجود بعد مشترك فيما يتصل بسلوك الاضطرابات والهيّاج الشعبي

(1) Nicholson, M., Conflict Analysis (London : English Universities Press, 1971) p. : 50.

(2) Calhoun, D., War and Domestic Political Violence Journal of Interdisciplinary History. 1978, 9 : 189 - 190.

الناتج من المظاهرات وأحداث الفتن ، وذلك فيما يتصل ببعض أشكال السلوك
الاجنبى للصراع المتمثلة فى صور الدبلوماسية العدوانية مثل طرد أو استدعاء
الموظفين الدبلوماسيين وكذلك فى المظاهرات التى تقوم للاحتجاج على النزعة
الاجنبية داخل الدولة (١) .

وحين قارن تانتر نتائج دراسات فترة ١٩٥٨ - ١٩٦٠ بالنتائج السابقة
لفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٧ ، وجد هناك زيادة طفيفة فى العلاقة ، ولكن بنسبة
تتراوح بين ٨٥ الى ١١٧٪ من المتغيرات السابق دراستها ، مما جعله يتوصل
الى حكم آخر يفاده انه قد لا تكون هناك علاقة بسيطة بين سلوك الصراع
الداخلى والصراع الخارجى ، الا أنه ربما تكون هناك علاقة عابرة مختفية وراء
ظواهر أخرى (٢) ، وربما يكون أكثر أهمية من ذلك ان نقول ان دراسة تانتر
هذه كشفت عن مجموعة مختلفة من أبعاد سلوك الصراع الداخلى لم يستطع
وامل اكتشافها ، حيث أن هذا الأخير ذهب الى أن الصراع الداخلى يتنوع فيما
بين أبعاد ثلاثة ليس بينها ترابط هى الهياج والثورة والتخريب ، وبالمثل
تتنوع أبعاد الصراع الخارجى أو الاجنبى فيما بين ثلاثة لا رابطة بينها كذلك
هى : الحرب والدبلوماسية والمدون .

(1) Chadwick, R. W., An Analysis of the Relationship of Domestic
to Foreign Conflict Behaviour over the Period 1955 - 1957. Depa-
rtment of Political Science, Northwestern University, 1963.

— وقد ورد ذكر لهذه الدراسة فى المرجع التالى :

— Fummel, R. J., Dimensions of Foreign and Domestic
Conflict Behaviour : A Review of Empirical Findings. In Pruitt
and Snyder (eds.), Theory and Research on the Causes of War
(Englewood Cliffs, N. J. : Prentice - Hall 1969) pp. : 224 - 225.

(2) Tanter, op. cit., p. : 60.

وقد وجد تانتز أن البعدين المُرزي والتخريبي يمكن أن ينضويوا تحت نطاق الحرب الداخلية بينما أن الهياج وسلوك الصراع الخارجى تتشابه مع الأبعاد التى ذهب إليها رامل .

وتبقى كلمة بعد هذا العرض الموجز لبعض الدراسات التطبيقية ، من حيث أنها وهى تستخدم بعض مناهج البحث العلمية ، فقد أفادت الدراسات السياسية فى أنها - على سبيل المثال - وجهت الاهتمام الى جدوى استخدام التحليل العاملى كمنهج للبحث اذا كنا بصدد قياس بعض الظواهر السياسية ومدى تغنغلها فى المجتمع ، حيث ان هذا التحليل يبسط أمامنا أبعادا شاسعة من البيانات ، قد تصاح لهذا أو ذاك من أغراض البحث ، ولذلك فقد أنجز لنا هذا التحليل - فيما نحن بصدد من دراسة - معرفة التغير المشترك الذى يمكن أن يوجد بين أنواع السلوك المختلفة فى ظاهرة الصراع السياسى فى قطاع عرضى من الدول ، ومن المؤكد أن هذا التفسير ليس شينا عرضيا ، مما يجعلنا بقليل من المقارنة بين المتغيرات والثوابت فى معطيات البحث نستطيع أن نتنبأ بالوجهة التى يمكن أن يتجه إليها السلوك ، ثم اننا اذا وضعنا أمام أعيننا أن المتغيرات المنتشرة والصلات العرضية ليست بالضرورة متماثلة أو متطابقة فى فترة زمنية محددة كما هى فى أخرى ، فسوف نحرز بلا شك بعض التقدم فى الدراسة .

ومما يعتبر انجازا كذلك لهذه الدراسات التطبيقية ، أنها جعلت الباحثين أكثر حساسية للتنوع الذى لابد وأن يوجد فى أبعاد الصراع اذا تطور عامل الزمن واختلاف عامل المكان ، وبما أن هذه الدراسات قاصرة كلها على أسس أمكن استنباطها من نظريات مختلفة ، فقد أمكن استخدام هذا المدخل فى الدراسة الاستطلاعية مما أدى الى توافق نتائجها مع تلك التى توصل إليها الباحثون من الدراسة الاصلية ، على الرغم أن الدراسات

الاستطلاعية لا يمكن الاعتماد على نتائجها بصورة عامة انطلاقاً من مجرد مماثل مساعد على توضيح الرؤية أمام الباحث لتوجيه الدراسة الاساسية بالصورة التي يمكن بها انجاز النايات المرجوة ، وذلك عن طريق تفهم واستيعاب هذا التدرج من المتغيرات التي تتحكم في البيئة أو في الظاهرة المراد بحثها .

ولذلك فقد كان المنهج الذي سار عليه تانتر في تحليله نمطاً احتذى به كثيرون ممن جاءوا بعده يريدون دراسة بعض الظواهر السياسية الأخرى ، لأن التأملات توصلت الى بناء نظريات ، مما أدى الى انراء الدراسات السياسية حول الصراع ، ولذلك فقد حدث تقدم كبير في الخمسة عشر سنة الماضية ، وفي هذا الصدد يمكن تقسيم تلك العجائب التي تعرضت للدراسة الصراع داخليا وخارجيا فيما يتصل بالعمليات والنتائج الى أربع مجموعات :

١ - الأولى وكانت حفنة من الدراسات أثبتت وجود علاقات موجبة بين الأبعاد العامة لكل من الصراع الداخلي والخارجي .

٢ - الثانية وتمتاز عن المجموعة الأولى عدداً ، وهي تبين أن العلاقات الموجبة محدودة ببعض النواحي المعينة من الصراع ، وأن هذه العلاقات تختلف طبقاً للخصائص الشخصية ذات الصلة السياسية للدول موضع الدراسة .

٣ - وتتمثل المجموعة الثالثة في دراسة مفردة تتحدث عن وجود علاقات سلبية بين نوعي الصراع .

٤ - وهناك مجموعة رابعة كبيرة - تستعمل على الدراسات الرائدة لراميل وتانتر التي سبقت الإشارة إليها - وقد كانت نتائجها تعزز الافتراضات بعدم وجود ترابط بين كل من النوعين .

العلاقة الايجابية بين الصراع الخارجى والصراع الداخلى

استطاع فيبرابند Felerabend أن يدرس البيانات التى حققها كل من رامل و تابتير فى دراستيهما عن سلوك الصراع ، ليحصل فى النهاية على صورة عامة على وسائل العدوان الخارجى لكل دولة على حدة طوال السنوات الست التى تمثل فترة اللرامة ، وليثبت وجود صلة متوسطة بين نوعى الصراع ، الا أن طريقة بناء المقياس بالاضافة الى شمول كل أنواع سلوك الصراع لخارجى ضمن مؤشر العداء الخارجى يجعل من الصعب تفسير النتائج ، وقد توصل كذلك الى أن الدول الكبيرة معرضة فى الكثير من الاحيان الى عدد كبير نسبيا من أحداث عدم الاستقرار . وكذلك الى عدد كبير من التفاعلات العدائية مع الدول الاخرى (١) .

ومن المعروف أن الدراسات التى تمت قبيل عام ١٩٥٥ لم تكن تخطى غالبية دول أفريقيا ، حيث أنها لم تكن قد حققت استقلالها بعد ، ولتستخدم كولينز Collins نفس الاستراتيجية العامة للبحث التى قدمها رامل ، وقام بدراسة العلاقة بين سلوك الصراع الخارجى ، وبالفوضى الداخلية فى أفريقيا ، خلال الفترة ما بين ١٩٦٢ ، ١٩٦٥ . وفى دراسته هذه عن العلاقة داخل منطقة جغرافية محددة ، أعلن أن هناك اختلافات هامة بين نتائج ونتائج الدراسات السابقة ، وقد استخدم فيها سبعة من مقاييس سلوك الصراع الداخلى وكذلك ثمانية من مقاييس السلوك للصراع الخارجى ، وذلك بالاضافة الى القيام بتحليل قطاع عرضى من الدول الافريقية فى نفس

(1) Feierabend, R. L. and Feierabend, I. K. Invitation to further research - designs, data and methods. In Feierabend, Feiera-bend and Gurr (eds.), Anger, Violence and Politics : Theories and Research, (Englewood Cliffs : Prentice - Hall, 1972) p. 171

الفترة الزمنية السابقة بالنسبة الى ثلاث ولايات دولة إفريقية . وقد أظهرت الدراسة أساساً قويا لأحد الشعيرات المسترخة بين مناطق السيطرة المحلية والخارجية (١) .

وقد دعم كولنز أن الدول الإفريقية اكبر تعرضا لعوامل الصراع الخارجى بسبب الاضطرابات الداخلية ، وذلك بصورة اكبر مما عليه الامر بالنسبة للدول المتقدمة ، وعلى كى فان حجم الارتباطات جعلته يقتضيه أن العنف الخارجى كان نتيجة لعوامل اخرى كذلك ، إلا أنه ليس هناك ما يعزز الافتراض بأن العداء العسكرى الرسمى والعنف هما نتاج الفوضى المحلية فى السنوات السابقة ، وكذلك لم يكن هناك أى دليل على علاقة عرضية بين قسوة الصراع الخارجى وأى نمط من أنماط الفوضى الداخلية ، وكانت الاهمية الواضحة للدراسة هى فى اكتشافها بأن « الاقليم أو المنطقة الجغرافية » كمتغير يمكن أن يؤثر على نمط العلاقة بين الصراع الداخلى والخارجى ، وقد أيد هذا الاكتشاف بعد ذلك ستوهل Stohl :
فى أبحاثه التى قام بها عام ١٩٧٠ : التى حدد فيها ملامحا معينة للتجسّات السسيوثقافية الاقليمية .

وفى دراسة طويلة تطرقت أساسا الى تأثير المساعدات العسكرية أوجد بوبرو Bobrow علاقة ما فيما يتصل بالصراع الداخلى الخارجى وظاهرة التماثل بينهما ، حيث أن العلاقة المتبادلة بين النزاع السياسى (بصوره المختلفة من المطالب وعدم الاستقرار والعنف الداخلى وما الى ذلك) بالصراع أو التعاون الدوليين ، وذلك بالنسبة لخمسة عشر دولة

(1) Collins, J. N., Foreign Conflict Behaviour and Domestic Disorders in Africa. In J. Wilkenfeld (ed), Conflict and Linkage Politics (New York : McKay, 1973) p : 286.

أسيوية من ١٩٥٥ الى ١٩٦٦ ، كانت عالية جدا في سبع من الدول منها ، ولكن بسبب ادخال كل من أحداث الصراع والتعاون في المقياس ، أصبح من غير الواضح اذا ما كان قياس النزاع السياسى تانر بصورة مباشرة بالتعاون أم بالصراع (١) .

وقد قام ويلكنفيلد Wikenfeld بدراسة لبيان أثر نظام الحكم على العلاقة بين نوعى الصراع ، وذلك بعد أن قسم الدول الى مجموعات أكثر تجانسا على أساس من شخصياتها السياسية ، فكان أن جعلها معتدلة وشخصية وجماعية ، وقد أثبت أن الدول المعتدلة أظهرت وجود رابطة قوية بين الصراع الداخلى والخارجى ، وقد درس كمثال لذلك جمهورية الصين الشعبية بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٠ ، باعتبارها تمثل الاعتدال فى السلوك السياسى وذلك على الرغم من وجود دراسة سابقة عن الصين أيضا ولكن قبل قيام نورتها عام ١٩٤٨ ، والتي أثبت فيها لي Lee عام ١٩٢١ أن العنف الداخلى فى الامبراطورية الصينية كان يحدث قبل وائتساء وبعد الحروب الخارجية ، بل انه توصل الى حكم فى هذا الصدد ، مفاده أن سلوك الصراع الخارجى يمكن أن يكون عاملا مساعدا على التنبؤ بحدوث الصراع الداخلى ، وليس العكس بأن يصاحب هذا الاخير شيئا من الصراع الخارجى (٢) .

وفى الحقيقة لم تؤد تحليلات ، ويلكنفيلد الى استنتاجات مثيرة ، حيث لم توجد هناك علاقة عامة معينة بين أى من الابداساد الخاصة بالصراع

(1) Bobrow et al., The Impact of Foreign Assistance on National Development and International Conflict Journal of Peace Science, 1973, 1 : 39 - 60.

(2) Lee, M. T., The Periodic Recurrence of Internecine Wars in China. The China Journal of Science and Art, 1931, 14: 111 - 115.

الداخلي والخارجي التي تغطي كل الأنواع الثلاثة من الدول ، وعلى أية حال فقد أظهرت العول المعتدلة ميلا الى أن ترتبط هذه أنواع الصراع الداخلي قسوة بأشد أنواع الصراع الخارجي منه ، وقد افترض ويلكنفيلد أن نمط الدولة وبناءها الحكومي وطبيعة الصراع في حد ذاته هي العوامل المحددة في العلاقة بين الصراع الداخلي والخارجي . وقد دل ذلك على أن تقسيم الدول أدى في النهاية الى تدعيم القضية الرئيسية بوجود الارتباط بين النوعين (١) .

وقد وجدت هناك علاقات قوية نوعا ما في الدول الجماعية بين التبادلات الدبلوماسية ، والنزاع السياسي العام ، وبين الحرب والالتزامات الداخلية ، وفي الدول الشخصية تبين أن الزيادات في سلوك الصراع الاجتبي ترتبط بزيادات بنميطه في السلوك في الصراع الداخلي ، وقد افترض ولكنفيلد أن العاملين الرئيسيين اللذين يفرقا بين مجموعات الدول الثلاث هما مستوى الإدارة وحرية اتخاذ القرار من قبل عليا القوم السياسيين ، وذلك فتايفسر الاختلافات التي توجد بين الدول ، ومن ثم فكلما انخفضت درجة السيطرة التي ينبغي أن تكون كاملة في يد الإدارة ، وكلما تضاعفت حرية اتخاذ القرار ، كلما زادت الروابط بين المشاركة في الصراع الداخلي والخارجي .

العلاقة السلبية بين الصراع الداخلي والخارجي

وبعد هذا العرض للدراسات التي أثبتت وجود علاقة ايجابية بين نوعي الصراع ، ينبغي علينا الآن أن نتطرق الى وجهة النظر المتفايرة ، أي تلك التي نذهب الى تواجد علاقة سلبية بين كل من الصراع الخارجي والداخلي ، وتشمل

(1) Wukenfelf, J., Conflict Linkages in the Domestic and Foreign Spheres. In S. Kirkpatrick (ed.), Quantative Analysis of Political Data (Columbus : Merrill, 1974) p. 349.

هذه الأخيرة فى دراسة واحدة قام بها كجلى Kegley وآخرون ، حيث انهم لم يجدوا أى علاقة تستحق الذكر بين نوعى الصراع ، ومن العجيب انهم على الرغم من ذلك زعموا أن ذلك يقوى قنيتهم فى بياناتهم واعتقادهم بأن اكتشافاتهم المبدئية ليست هى مجرد أشياء مثل مجموعة البيانات الخاصة أو الأسلوب التكنيكى المستخدم فى التحليل ، وقد قاموا بتقسيم الدول طبقا لدرجة التسليح العسكرى الى عالية ومتوسطة ومنخفضة ، ووجدوا أنه فى الدول التى يمكن تصنيفها بأنها ذات عسكرية عالية - ظهرت العلاقات بين الصراع المحلى والاجنبى فى صورة عكسية ، إلا أن كجلى Kegley كان قد اعتبر سنا من هذه الدول ذات القوى العسكرية العالية تولا معتدلة ، وذلك فى تحليله السابق واتى وجد فيها علاقة موجبة . وفى الوقت نفسه فان هذه الدول ذاتها كانت بين الدول التى لم يجد سترى فيها علاقة على الإطلاق ، ولعل هذا التناقض فى النتائج هو الذى يبنى أن يمتح على استمرار الدراسة والتحليل (١) .

عدم الارتباط بين نوعى الصراع

يبدو أن منطقة الشرق الاوسط وما تزخر به من صراعات ، قد أوحيت للكثيرين للقيام بالدراسات الميدانية فيها عن الصلة بين الصراع المحلى والصراع الدولى سواء بالنسبة للمنطقة ككل أم بالنسبة لمكان دولة مفردة فيها ، فقله قام ويلكنفولد أيضا بالاشتراك مع آخرين عام ١٩٧٢ ، بأجراء تحديد لمستويات الصراع المحلى ، والمستويات السابقة المشاركة فى الصراع الاجنبى ، وكذلك السلوك الراهن بالصراع الخارجى السائدة فى الدولة . وفى التحليلات التى تمت استخدم هؤلاء نفر سانات عن الاحداث اليومية فى الفترة فيما

(1) Kegley, C. W., et al, Conflict at Home and Abroad . An Emperical Extension. Journal of Politics, 1978, 40 : 742 - 752.

بين ١٩٤٩ ، ١٩٦٧ ، فى كل من مصر والعراق واسرائيل والاردن وسوريا ولبنان ، وقد اظهر التحليل العالمى بالنسبة للدول الست كمجموعة ، وكذلك بالنسبة لكل دولة على حدة ، نتائج مختلفة تماما مما يؤكد عدم استقرار العلاقات بين الانواع المختلفة لسلوك الصراع . وقد اشارت النتائج الرئيسية الى أن الصراع المحنى يلعب دورا ثانويا نسبيا فى عمليات الصراع الخارجى لكل دولة ، وذلك من منطلق أن البلاد العربية بصورة عامة تركز تحت خبرات كثيرة من الصراع المحلى الرهن والمسابق ، وذلك فى صورة اكبر مما هو عليه الرصع بالنسبة لاسرائيل . وباستخدام نفس البيانات بحث ويلكنفيلد فى :علاقته بين الصراع الخارجى الذى تصدره الدولة : والصراع الخارجى الذى نستقبله الدولة ، وقد وجد أن تأثير سلوك الصراع الداخلى على سلوك الصراع الخارجى ضعيف للغاية ، باستثناء الاردن الذى وجد فيه أثرا جوهريا لمستويات الصراع الداخلى ، بينما كان التأثير بالنسبة لمصر صغيرا ، وأما بالنسبة لسوريا واسرائيل فلم يظهر هناك تأثير على الاطلاق (١) .

وتتابعت الدراسات على هذه المنطقة السد اخذة فى العالم - الشرق الاوسط - التى تمثل بيئة خصبة لاجراء كافة ادواع الابحاث ، حيث قام كل من باروز Burrows وسبكتور Spector بدراسة أخرجها عام ١٩٧٣ ، وكذلك سلون Sloan عام ١٩٧٨ ، إلا أنهم اتبعوا نمطا مغايرا هذه المرة ، حيث قاموا بدراسة سوريا كمحالة منفصلة لبحث المبادئ العامة التى تحكم عمليات الصراع الداخلى والخارجى ، ودسسيا خلال الفترة التى شهدت انهيار الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١ ، وحتى حرب الايام

(1) Wilkenfeld, A Time Series Perspective on Conflict Behaviour in the Middle East. In McGowan (ed.), Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies, Vol : 3. Beverly Hills : Sage, 1975, p. : 205.

السنة في يونية ١٩٦٧ ، وأظهرت النتائج عدم وجود صلة بين نوعي الصراع وكذلك عدم قدرة الصراع الداخلي على التنبؤ بعمليات الصراع الخارجي ، إلا أن سدون وجد علاقة معينة بين سلوك الصراع الداخلي وسلوك التعاون الخارجي بالنسبة لسوريا ، ولا سيما خلال الفترة التي كان السلوك الداخلي يقع فيها في نطاق العلاقات الطبيعية (١) .

ويمكن لنا أن نختتم هذه السلسلة من الدراسات التطبيقية ، بعد أن طال بنا المقام معها ، بتلك الدراسة التي قام بها 'بروين' Eberwein . بالاشتراك مع بعض زملائه على ١٢٥ دولة خلال السنين ١٩٦٦ ، ١٩٦٧ ، وقد حلل العلاقات المشتركة عن طريق معامل الانحدار ، وقد أثبتت الارتباطات الجزئية أن العلاقات يمكن أن تمزى إلى التأثير المشترك لكل من عدد السكان وحجم الدولة على أبعاد الصراعين ، وبصوره عامة أثبتت هذه الدراسة أنها تعود بنا مرة أخرى إلى نقطة البداية التي تفترض أن أبعاد السلوك الداخلي والخارجي للصراع ليس بينهما أي ارتباطات (٢) .

(١) Burrows and Spector, The Strength and Direction of Relationships between Domestic and External Conflict and Cooperation : Syria 1961 - 67. In Wilkenfeld, Conflict Behaviour and Linkage Politics (New York : McKay, 1973)

وأظهر كذلك :

— Sloan, T. J., The Association between Domestic and International Conflict Hypothesis International Interaction. 1978 4:

3 - 32

(2) Eberwein et. al., Internal and External Conflict among Nations, 1966 - 67 , Journal of Sociology, 1978, 7 : 21 38.

تعليق على الدراسات التطبيقية

يمكن لنا أن نسأل بعد ذلك عما يمكن أن نستنتج من هذه الدراسات العامة للارتباط بين الصراع الداخلى والصراع الخارجى ، ولعل أول وأهم شيء يمكن للملاحظ العادى أن يلمسه هو أن نتائج هذه الدراسات كلها ينقصها الثبات حيث لم تكتشف أى علاقة عامة مشتركة ، من أى نوع ، بالنسبة لكل الدول موضوع الدراسة ، ثم إن المؤلف بصورة عامة هو أن سلوك الصراع الاجنبى يجب أن يكون مرتبطا ارتباطا عكسيا مع سلوك الصراع الداخلى ، أى أن الزيادات فى سلوك الصراع الخارجى ينبغي أن تؤدى الى تناقص فى سلوك الصراع الداخلى ، وعلى الرغم من ذلك لم تكتشف أى من هذه الدراسات وجود أى دليل على مثل هذه العلاقة ، ولكن ما الذى جعل خمسة عشر سنة من الابحاث العديدة لا تقدم أى دليل على علاقة اعتماد الناس على افتراض وجودها ؟ لعل الإجابة الوحيدة التى يمكن أن يقتنع بها الانسان - طالما أن تلك الدراسات كلها تم اجراؤها بصورة علمية - هي أن هذا المؤلف بافتراضه هو الخطأ فى المعادلة ، هذا بالإضافة الى ما سبق أن أشار اليه شتاين Stein من أن مجموعة الافتراضات الخاصة بالتماسك بالنسبة للجماعة لم يتم تحديدها واختارها عن طريق هذه الدراسات العامة ، بالإضافة الى أن استخدام مؤشرات أفضل كان مطلوبا لاختبار الافتراضات بصورة أكثر اقناعا ، ثم إن الدقة النظرية لم تكن نموذجا معياريا فى بعض الدراسات مثل دراسة زامل وتأثير ، للرجة أن أحد النقاد وهو أندرو ماك Andrew Mack أشار الى أن هذه الدراسات كلها كانت مضیعة للوقت ، قائلا انها مليئة بالعيوب من كل الزوايا العملية ، فالبيانات يحوم حولها الشك ، والمنهج العلمى المتبع استخدم فى الحصول على استنتاجات لم يسبق الإشارة اليها ، وذلك لتطويعها للوصول الى غير

ما تذهب الفسروض (١) . وعلى الرغم من ذلك ، فقد كانت الاستجابات الايجابية لهجوم ماك قليلة للغاية على قدر ما كانت القضايا التي أثارها هامة ، ولكن يبدو أن هجومه كان مبالغاً فيه وعدوانياً ، لدرجة أنه لم يسترع انتباه الدارسين الملتزمين بالتحليل المنهجي لرابطة الصراع .

وفي الحقيقة ان المطلوب هو سبج نظري محدد بعناية ، حيث كان الكثير من المشكلات التي واجهت الدارسين في هذا المجال ، ولعل من أولها مصادر المعلومات وتنطية الأحداث ، ومدى قابلية المتغيرات للمقارنة واختيار الوحدات الزمنية المناسبة ، وبناء المؤشرات على أساس من الأحداث الواقعية ، واختيار الوسائل والمستويات المناسبة للتحليل ، ويمكن أن يتلخص الحل في كل ذلك في الخطوتين التاليتين :

— التحديد النظري الدقيق لمظاهر الصراع الداخلي التي يمكن أن تؤثر أو تتأثر بأى من مظاهر الصراع الخارجى بصورة محددة .

— وتتمثل الخطوة الثانية في استخدام خطط الأبحاث المناسبة وكذلك طرق التحليل عن طريق المؤشرات الصحيحة والفترات الزمنية التي يمكن أن تحقق المطلوب من وراء الأبحاث .

ولعله إذا ما تم ذلك ، فلن تكون هناك أبحاث مستقبلية يمكن أن يقال عن نتائجها بأنها متناقضة ، لاتؤدى الى بناء علاقات علمية ، ولن تنهم الدراسات بأنها لاتثمر سوى نتائج مصطنعة من مجرد بيانات محددة تستخدم وسائل تقنية وأدوات احصائية للوصول الى تحقيق نتائج معروفة مسبقاً .

(1) Andrew Mack, Numbers are not enough : A Critique of Internal and External Behaviour Research. Comparative Politics, 1975, I, p. : 615.

الحرب والصراع السياسي

من المعروف أن لكل علم وسائله ومناهجه التي عن طريقها يحاول اثبات وجوده ومعالجة قضاياها ، وانطلاقا من هذا يكون لعلم السياسة وسائل ومناهج خاصة به ، سواء في مجالات النظرية أم التطبيقية ، فإذا ما نزلنا إلى المجال التطبيقي وجدنا للسياسة كثرة من الوسائل والاساليب ، التي تستخدمها لتحقيق أهدافها ، ويتفق جميع علماء السياسة وخبرائها أن الحرب هي إحدى هذه الوسائل الفعالة ، إلا أنها وسيلة تختلف في خططها وأسلحتها التي تكفل لها إنجاز ما تريد ، حيث تستخدم قوة السلاح في حل النزاعات بين الدول والهيئات ، وفي هذا المعنى كتب أحد خبراء الاستراتيجية في العالم الأمريكي « كلوسوويتز Clausewitz » يقول أن الحرب ليست عملا سياسيا فحسب ، بل إنها وسيلة سياسية حقيقية ، واستمرار للتفاعل السياسي (١) .

وغالبا ما يكون اللجوء إلى الحرب من قبيل الاضطراب ، لما لها من نتائج مدمرة على الأطراف المشتركة فيها ، وإن كان هذا يصدق فيما عسى من حروب ، فسوف يكون أكثر تأكيداً في المستقبل ، لاسيما وإن استخدمت الذرة ومضاعفاتها سلاحاً في عملياتها المختلفة ، إلا أن الإنسان قد يدخل الحرب عن رغبة طلباً لتحقيق مصلحته ، مع اختلاف تلك المصلحة من دولة إلى أخرى ، ويصدق هتلر كثيراً - في هذا الصدد - حيث كان يعلن أنه لا يحارب إلا من أجل ما يحب ولا يحسب إلا ما يحترم ، ولا يحترم إلا ما

(1) War is not merely a political act, but a real political instrument, a continuation of political intercourse, a carrying out of the same by other means.

- أنظر في ذلك

-- James Combs and Dan Nimmo, op cit p 242.

يعرف (١) ولا يكتف الا بـ عند هذا الحد ، بل وجد هناك من يذهب الى ابعد من ذلك ، حين يعتبر ماوتسى تونج - رائد الصين الحديثة - ان الحرب ماهى الا وسيلة لاحتراز القوة السياسية (٢) .

واذ كان ذلك هو حديث عن علاقة الحرب بالسياسة ، فما هو الوضع بالنسبة لموضوعنا عن علاقة الحرب بالصراع السياسى ؟

ان خير اجابة على هذا التساؤل هى قولة رايت Wright فى هذا الصدد الذى يعتبر فيها أن العلاقة المباشرة بين الحرب والصراع السياسى - الداخلى بلاشك - سواء كسبب أو كنتيجة ، هى فى الحقيقة شىء عادى تاريخى لا يحتاج الى معالجة متوسعة (٣) .

لقد استحوذت أسباب الحرب على قدر من البحث والدراسة اكثر مما يتيح لنتائجها وذلك شىء طبيعى ، فمما لاشك فيه أن محاولة منع الحروب اكثر اثاره من ازالة آثارها ، وتبذل الدبلوماسية - احدى الوسائل السياسية - فى هذا الصدد ، جهودا كبيرة لمحاولة الحيالة دون نشوب الحروب ، الا أن طغيان الدوافع يكون أقوى فى اكثر الاحيان .

ولكن هل تحسم الحرب النزاع والصراع الخارجى ، ان وقائع التاريخ تذهب الى غير ذلك ، حيث ان شهوة الانتقام ، واستثارة النزعة القومية كثيرا ماتلعبان دورا فى رد الفعل سواء منه العاجل أم 'الآجل' ، ولايم أن يكون فى نفس المجال العسكرى ، اذ عادة ماتنتفج كل المجالات المدنية الاخرى أمام

(١) أنظر المرجع السابق ، ص ٨٦ - ٨٧ .

(2) Political power grows from the barrel of a gun.

- المرجع السابق ، ص : ٢٤٢ .

(3) Wright, Q., A Study of War (Chicago : University of Chicago Press, 1965) p. : 257

هذين العاملين في محاولة لتعويض ما فشلت فيه القوة العسكرية ، لاسيما ان كان هذا الخصم اشد قوة وبسعة ، ولعل في خبرة اليابان والمانيا بعد الحرب العالمة الثانية ، وهذا القدر الذي وصانا اليه من العملة الاقتصادية بعدما كانا محطتين تماما ، مايؤيد هذا الرأي ، وكانهما كانا تريدان أن تثبتا وجودهما في مجال آخر غير هذا الذي فشلنا فيه .

واذا ما كانت الحرب صورة للصراع الخارجي ، فهل يمكن أن تكون ذات صلة مع صور الصراع الداخلي ، ولاسيما تلك التي تتصف بنفس القدر من العنف والحراة ، ويبدو أنه على الرغم من الدراسات المنهجية العديدة التي بحثت العلاقات العامة بين نوعي الصراع ، فلم يكن هناك سوى القليل من دراسات القطاع الافتى للعلاقة المحددة بين الحرب كصراع خارجي ، والعنف الداخلي الواسع النطاق ، الا أن هذا القليل أثبت ميلا عاما نحو الربط بين أعلى درجات الحروب الاهلية وأعلى درجات الحروب العامة ، وذلك هو ما توصل اليه دنتون Denton ، بعد أن قام بتحليل البيانات التي تغطي الفترة فيما بين ١٨٢٠ و ١٩٤٩ ، ليصل الى النتيجة التي تؤكد أن الفترات التي تشهد الحروب ، هي نفس الفترات التي تتميز بظهور عدد كبير نسبيا من الحروب الاهلية ، مما يوحى بوجود علاقة ايجابية بين الصراع الداخلي والخارجي في هذا المقام (١) .

الا أن هناك من الدراسات ما يذهب الى غير ذلك ، حيث توصل كل من فلانيجان Flanigan وفوجلان Fogelman . بعد تحليلهما لتاريخ خمس وستين دولة في الفترة ما بين ١٨٠٠ و ١٩٦٠ . الى أنه لا يوجد هناك نمط

(1) Denton, F. H, Some Regularities in International Conflict, 1820 - 1949. Background, 1966 9 . p. 294.

عام لعلاقات موجبة أو سالبة بين الحرب والصراع الداخلى الذى يتصف بالضعف ، ومن ثم فقد فشلت فى تكوين أى نظرية فى هذا الصدد (١) .

وفى مقابل أولئك وهؤلاء ، حاولت مجموعة أخرى من الباحثين اثبات الفرضية التى تذهب الى أن الحرب على صلة عكسية بالصراع الداخلى ، إلا أن المعطيات التاريخية تؤكد لنا أن للحرب تأثيرات معينة تسبب بعض عدم الاستقرار فى المجتمع ، فالتهبئة العامة التى تلازم هذه الحالة سواء من وجهة النظر المادية أو المعنوية ، والانعكاسات السعورية التى تصاحب ذلك ، كلها تحدث هزة للاستقرار الداخلى بأقدار تتسع وتتضاءل طبقا للإمكانات التى تتيحها ظروف الحياة فى المجتمع .

(1) Flangimah, W. H., and Fogelman, E. Patterns of Political Violence in Comparative Historical Perspective. Comparative Politics, 1970, 3 : p. : 5.

الحرب والاستقرار الداخلي

وإذا كنا قد وصلنا - طبقا لنتائج الأبحاث - إلى عدم وجود علاقة معينة بين الحرب والصراع الداخلي ، وإذا كنا قد افترضنا احتمال وجود نوع من عدم الاستقرار يصاحب شوب الحرب بما تستلزمه من أنشطة مدعمة داخليا ، فلا بد من العودة إذن في ذلك إلى ماسبق أن افترضه بودان من أن صراع الجماعة مع غيرها ، يقابل إلى درجة كبيرة من احتمالات قيام الصراع الداخلي ، مما يعتبر تناقضا مع مستخلصات الفقرة السابقة ، الأمر الذي يلزمنا بالرجوع إلى الدراسات التي حاول أصحابها تحديد نمط لهذه العلاقة لنرى إلى أي مدى حاللهم الحظ في ذلك ، وقد نوصلي آرثر شتين Arthur Stein في استعراض ممتاز إلى أنه على الرغم أن الافتراضات السابقة كان ينظر إليها على أنها صحيحة حقيقية ، مما يمكن شرحها بسهولة ، فإن الدراسات التجريبية ذهبت إلى وجود عدد من المتغيرات الوسيطة ، وأن الافتراضات ليست كلها حقيقية بصورة موحدة (١) وفي هذا كان شتين يستعرض كثيرا من الكتابات السيكولوجية والاجتماعية والسياسية والانثروبولوجية ، ليوضح بعد ذلك أن العمل التجريبي القائم على الافتراضات نادر جدا ، ويبدو أننا سوف نتفق مع ما توصل إليه شتين من أن كثيرا من الدارسين يذهب إلى افتراضات داخل وخارج المجهوعة أكثر من دراستها بطريقة منهجية منسقة .

وفي دراسة أخرى أجراها أوتربين Otterbein على عينة من خمسين دولة عبر امتداد تاريخي طويل من بداية عام ١٢٥٠ قبل الميلاد وحتى عام ١٩٥٠ من الميلاد ، مستخدما في ذلك علم الأجناس البشرية ومناطق الأنماط.

(1) Stein, Conflict and Cohesion : A Review of the Literature
Journal of Conflict Resolution, 1976, 20 : p. 143

المختلفة للعلاقات الانسانية ، في محاولة لتقييم مشاعر العداء وأنشطة الحرب ، وعما اذا ماكان لها من انعكاسات داخلية ، فانه يستطيع التوصل الى دليل يمكن أن يؤيد افتراضاته ، ويبدو أنه لم يقتنع بهذه النتيجة فكان أن أجرى دراسة أخرى عام ١٩٦٨ ، متحدا فيها معادل الاشكالات السياسية التي يمكن أن تواجهها الدولة داخليا كمتغير وسيط ، الا أن نفس النتيجة تأكدت مرة أخرى ، حيث لم يجد أى صلات هناك بين الحروب الخارجية والدخلى ، بالنسبة للأنظمة السياسية المختلفة ، ومن أولها الأنظمة شديدة المركزية ، ولم نذل هذه النتيجة ، على الرغم من تأكيدها بدراستين مختلفتين ، اعجاب الباحث السابق آرثر شتين . حيث انتقدها بأنها تقدم فرصة محدودة فقط لاختبار الافتراضات لتركيزها على العنف الجسدى ، وليس على النطاق الواسع للصراع (١) .

وتتابع المسيرة مع هؤلاء الذين يحاولون ايجاد علاقة ايجابية بين أوجه الصراع الخارجى والداخلى ، لنجد هناك دراسه عملاقة فى هذا المجال ، قام بها عالم الاجتماع الفرنسى دورتايم Durkheim ، حيث كان أحد القلائد الذين ساهموا بتقديم دليل على صحة الافتراضات ، داخل وخارج الجماعة الاجتماعية . وكان كذلك أحد الأوائل الذين استخدموا التحليلات الامبيريقية المنظمة بالطريقة الوضعية ، التى كان دورتايم أحد دعااتها ، ففى دراسته الكلاسيكية عن الانتحار ، التى صدرت عام ١٨٩٧ ، وجد أن للحروب تأثيرا معالا فى الاقلاق من معدل جرائم الانتحار . وكذلك تحدث نفس الانر على السرقات والتزوير والخيانات بصورها المختلفة ، وفى هذا الصدد أيضا ذكر فى تقريره كيف حدثت هناك زياده فى معدل جرائم القتل فى كل من

(1) Otterbein, An eye for an eye, a tooth for a tooth b A Cross cultural Study of Feuding American Anthropologist, 1965, 67 : 1470 - 1482.

فرنسا وبروسيا ، وذلك فى أعقاب الحرب التى قامت بينهما عام ١٨٧٠ (١) ، وقد كانت نتائج دراسة دوركايم هذه .. قيسا يتصل بجريمة القتل - موضوع بحث لكثير من العلماء بعد ذلك ، كان من بينهم آرثر Archer وجارنر Gartner ، اللذان نرسان تاريخ ١١٠ دولة خلال القرن العشرين ، وبمقارنة معدلات الجرائم بعد خمسين من الحروب بالتغيرات التى تمت فى ثلاثين دولة كمجموعة ضابطة ، وجدا أن معظم الحروب موضح ادراسة صاحبها زيادة كبيرة فى معدلات جرائم القتل بعد الحروب ، ويبدلان على ذلك بما يأتى :

أولا : أن تفسير عرفية القتل الذى يتمثل فى زيادة الجرائم بعد الحروب ، كنتيجة لوجود أعمال من القتل ، التى يعتبرها البعض شرعية ، خلال وقت الحرب ، والتى تنسحب على الحالة التى تعقب وضع الحرب لأوزارها ، كنوع من التقليد - أو الاستمرار - لما كان متبعاً .

ثانيا : ان الأدلة المتاحة تدهض الافتراض بتماسك الجماعة داخليا وخارجيا ، وهكذا فليس هناك إلا دليل جزئى فقط ، يمكن أن يؤكد على أن الحرب - بمعنى الصراع الخارجى - تزيد من التماسك الداخلى ، وعلى الرغم من وجود بعض المعاملات المعينة مثل التوتر الاجتماعى والانحزال الشخصى تتناقض أثناء زمن الحرب ، فان جريمة القتل - وهى مؤشر هام على هبوط معدل التماسك - تزداد من التاحية العددية (٢) .

(1) Durkheim, E., Suicide, A Study in Sociology (New York : Free Press, 1951) p : 352.

(2) Archer D., and Gartner, R., Violent Acts and Violent Times: A Comparative Approach to Postwar Homicide Rates, American Sociological Review. 1976, 41 : 937 - 963.

ولمى دراسة أخرى من هذا القبيل حاول Haas عام ١٩٦٨ ،
عن طريق دراسته لعشرة دول أوروبية فى الفترة من ١٩٠٠ وحتى ١٩٦٠ ، من
منظور مسببات ودواعى الحرب ، حاول أن يحدد العلاقة بين التوتر داخل
الدولة ، والعداوات العسكرية ، وعلى الرغم أن الافتراضات التى تتصل
بالاسباب ، لم يكن هناك ما يدعمها ، فقد وجد هاس أن المؤشرات الثلاثة
للتوتر - جرائم القتل والانتحار ، والمشروبات الكحولية - كانت عالية بين
الدول المتحاربة (١) .

وعلى أية حال فقد وجدت دراسات كثيرة تؤيد وجهة النظر التقليدية
بأن الصراع الخارجى يزيد من التماسك الداخلى فى ظل ظروف معينة ، وهذه
الآخيرة هى التى تعمل كمتغيرات متداخلة ، وتتضمن كما يتوقع المحللون
طبيعة الصراع الخارجى ، وطبيعة العلاقات داخل الجماعة ، ويبدو أنه لى يتم
هذا التماسك لابد من عامل مساعد يستطيع الإثارة أو التهديد للجماعة ،
والذى لابد لها فى مثل هذه الأحوال من قيادة حكيمة تستطيع الإبقاء على
التماسك بين صفوف الجماعة ، بحيث تكون قادرة على التعامل مع الصراع
الخارجى كوحدة ، ومن ثم ينصهر الجميع فى مشاعر متألقة ، مما يتيح لهم
طمأنينة وعدوا ، وتلك كلها عوامل فعالة فى إحراز النصر .

الا أننا لا يمكن أن نذكر بصورة مطلقة ، أى اثر للحرب أو الصراع
الخارجى على الجبهة الداخلية ، حيث لابد لها من تأثيرات على المدى الطويل
على التطور الاقتصادى القومى ، والقدرات والامكانيات المحنية ونمط الاستهلاك
الاجتماعى ، لاسيما وان حدثت الحرب بصورة فجائية ، بحيث لا يوجد هناك
الوقت لفرض التماسك ، ومن ثم تسنح الفرصة للتشتت والتفريق .

(1) Haas, M., Social Change and National Aggressiveness 1906 -
1960 In J. D. Singer (ed.) Quantitative International Politics :
Insights and Evidence (New York : Free Press, 1968).

والجرب لها أهميتها أيضا ولكن من وجهة نظر مختلفة ، حيث أنها على وجه العموم تتيح الفرصة للدولة لكي تزيد من مواردها بالتخصيص من المواطنين ، ولكي تقوى من نفسها عن طريق التجديد الإجباري ، وهناك الضرائب الإضافية ، والقروض الإجبارية ، والاستيلاء بالقوة على الوسائل المعاونة ، ولكننا نعود مرة أخرى ونقول أن تلك الأنشطة كلها لا تتم عن رضى وطواعية ، حيث هناك البعض من الرعايا الذين لا ينصاعون للأوامر . مما يتيح الفرصة لبعض صور العصيان ، الأمر الذى لابد من مقابله بالشدة والقوة من جانب السلطات المحلية ، ومن ثم توجد هناك علاقة ايجابية بين مظاهر الصراع الخارجى والداخلى .

وإذا كانت هذه الاحكام تنسحب على الدول ذات الامكانيات المتصورة ، فان الامر قد يختلف من وجهة النظر التفصيلية ، بالنسبة للدول الكبرى صاحبة القدرات الضخمة ، لاسيما وان كان الصراع الخارجى مع دولة لاتدانيها قوة وامكانيات ، وخير مثال لذلك تلك الحرب التى شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد فيتنام ، وقد تولى تاثير هذه الدراسة ليحلل العلاقة بين حرب فيتنام والاضطراب الداخلى فى الولايات المتحدة ، ولذلك قام بتقييم اثر تصاعد مستويات القوة الامريكية فى فيتنام لمقارنتها بعدة مؤشرات منها معدلات التغير فى السياسة وعدد مراته ، وضخامة الاشتراك فى الاحتجاج ضد الحرب ، والمشاركة فى المظاهرات لسطالبة بالحقوق المدنية ، وكذلك اثر الحرب على الاضرابات المدنية العمالية بالاضافة الى معدلات جرائم العنف . وقد توصل الى نتيجة محددة ، مفادها أن تصاعد الحرب (طول مدة المساهمة الامريكية فيها ، لم تكن مرتبطة بالاضطرابات ، كذلك لم يكن لها تاثير على المظاهرات المطالبة بالحقوق المدنية ولا الاضرابات العمالية ولا جرائم النصف ، على الرغم أن تاثير كان قد وضع افتراضات مسبقة للدراسة بأن التصعيد فى حرب فيتنام يمكن أن يكون هو السبب الرئيسى فى بعض الانهيارات التى

تصيب النظام الاجتماعي (١) ، وإن كنا نعلم أنه قد حدثت هناك اعتراضات كثيرة من جانب الطلبة على استمرار الحرب ضد فيتنام ، ولديهم ما يبرر ذلك تماما ولا يمكن إطلاقا أن نتحدث أن مثل هذا العمل يمكن أن يؤثر في البناء الاجتماعي الداخلي للولايات المتحدة الأمريكية .

وقد قامت جريدة نيويورك تايمز بدراسة في هذا الصدد شملت الفترة الزمنية من سنة ١٨٩٠ إلى ١٩٧٠ ، لتحديد هناك ٢٨٦١ حادثة خلال هذه الفترة التي شملت الحرب لأسبابية الأمريكية . والحربين العالميتين وحرب كوريا وحرب فيتنام ، وقد استخدمت الجريدة طريقة دراسة الفترات المتقطعة ، لتحديد ما إذا كان هناك بعض التنفّرات الطارئة بالنسبة للمؤشرات الخاصة بالعنف الداخلي سواء في بدايه هذه الحروب أو خلالها أو بعدها .

وأخيرا وإذا كانت لنا كلمة فيما يتصل بموضوع هذه الدراسات كلها ، فلعله من المستحسن أن نذهب إلى بعض الافتراضات ، لاسيما وأن استطعنا استخدام الصراع الجماعي كمدخل إلى السياسة :

أولا : أن الحراك الاقتصادي خلال الحرب يفتح الطريق أمام جماعات جديدة لتدخل في عمليات للإنتاج مختلفه ، ومن ثم فإنها تتيح لنفسها الفرصة كي تنافس المجموعات المسيطرة أساسا ، وهكذا تزداد عمليات الصراع الاقتصادي كما وكيفا .

ثانيا : والافتراض الثاني يتعلق بالاحياء الاجتماعية ، حيث إن الحراك الاجتماعي أثناء الحرب يرفع من مكانة الجماعات الاجتماعية قليلة الشأن

(1) Tanter, R., International War and Domestic Turmoil : Some Contemporary evidence. In H. D. Graham and T. R. Gurr (eds.), Violence in America : Historical and Comparative Perspective (New York : Praeger, 1969) p. : 539.

سابقا ، مما يتيح الفرصة لنشأة أنواع أخرى من الصراع ، مع الأنساق الاجتماعية الضاربة بقوة في أعماق المجتمع .

ثالثا : وهذه التغيرات التي تحدث في البناءات الاجتماعية والاقتصادية تستلزم إعادة ترتيب أوضاع القوة السياسية في المجتمع ، وذلك بلا شك يزيده ويكثف بين الصراعات فيما بين الثقة والقاعدة .

وهل نستطيع بذلك أن ندعى وجود نوع من العلاقة بين الحرب كصراع خارجي وبين العمليات المجتمعية في الداخل ، فإذا ما أردنا تطبيق هذه الافتراضات على حالات الحرب السابقة لا، كننا القول بأن المادة المعرفية المتوافرة قبل إجراء البحث كانت تؤيد الزعم بأن الحرب عادة ما يصاحبها زيادة في العنف السياسي المحلي بدرجات مختلفة، وقد ثبت أن الحرب العالمية الأولى كان لها آثار ديناميكية على متغيرات الصراع المحلي ، وبصفة عامة فإن العنف السياسي المعبر عن الحالة الراهنة كان هو المتغير الذي يظهر الزيادة الملموسة في مظاهر الصراع ، ويتمثل ذلك في الفتن العنصرية التي أعقبت الحرب العالمية الأولى والتي هاجم البيض فيها السود ، وكذلك حدثت بعض أعمال العنف ذات الصبغة الاقتصادية ، حين هاجم الحرس الوطني في الولايات المتحدة العمال المضربين عن العمل ، ويبدو أن مثل هذه المظاهر لم تلق القدر الكافي من التحليل والدراسة ، حيث أن الدراسات السابقة للعلاقة بين الصراع الخارجى والصراع الداخلى لم تكن تتضمن العنف الذى كان يعترفه رجال الدولة أو من يؤيدونهم الا نادرا .

وبإزالة الحديث موصولا عن مظاهر الصراع فى أكبر أقطار العالم عسكريا واقتصاديا حيث أن نتائج البحث والدراسة تزيد بعضها بعضا ، ولذلك فقد اتفقت جميعها فى أن مظاهرات الحقوق المدنية والاضطرابات العنصرية يبدو أنها ليست انعكاسا لحرب فيتنام ، حيث وجد أن العنف

الاجتماعى الذى حدث بعد بدء الحرب الفيتنامية لم يكن متأثرا بصورة ايجابية
أو سلبية بالحرب ، وعلى الرغم من ذلك فقد لاحظ Murray
أنه من بين ٢٧٧ ذنقة عنصرية تم رصدتها فى الفترة من ١٩٠٠ الى ١٩٧٥ ، وجد
أن ٦٦٪ منها حدثت أثناء سنوات الحرب ، و ١٢٪ منها خلال سنتين من انتهاء
الحرب مع الدول الاجنبية ، وهو اختلاف له أهميته الاحصائية اذ كانت
الاضطرابات موزعة بالتساوى على كل الاعمال ، وقد وجد أحد الدارسين أن
انزيادة التى لاحظها بالنسبة للعنف فى المظاهرات المعادية للحرب حتى عام
١٩٦٧ ، كانت قد بدأت بصورة كبيرة بواسطة رجال يؤيدون النظام ولذلك
حدثت هناك زيادات ، العنف الاجتماعى خلال الفترة التالية لبداية الحرب .

التدخل العسكرى والتبعية الاقتصادية والصراع الداخلى

لعلنا بمتابعتنا لكل هذه الدراسات السابقة ، نكون قد استعرضنا بصورة عامة جميع مظاهر العلاقات بين سلوكيات الصراع الداخلى والصراع الخارجى ، ويمكن لنا الآن أن نتجه بالتفكير الى انعكاسات التدخل الخارجى فى حالات الصراع الداخلى لامة أخرى ، سواء فى الجانب السلوكى أم الجانب البنائى لعمليات التدخل ، التى يمكن أن تأخذ صورا عدة ، منها ما هو مباشر عن طريق تعزيز القوات المتمردة ضد النظام المحلى ، كما تفعل الولايات المتحدة الان فى مساعداتها لقوات ثورا الكونترا المناوئين لحكومة بيكاراجوا ، وهناك ، يظهر مباشر آخر ، ويتمثل فى تحريك القوات عبر الحدود الدولية للدولة الاخرى ، وغالبا مايقع ذلك فى صورة سافرة معلنة ، مثلما حدث من جانب الاتحاد السوفيتى تجاه احد جيرانه الضعفاء أفغانستان مع نهاية عام ١٩٧٩ ، وقد يكون التدخل فى صورة مستترة ، مثل اسقاط النظم القائمة عن طريق مايسمى سياسيا « بالحيل الفذرة Dirty tricks » ، التى تلعب فيها أجهزة المخابرات الدور الاكبر ، كما حدث فى تشيلى حين أطاحت المخابرات الامريكية بالنظام اليسارى المنتخب بصورة شرعية . والى جانب ذلك كله هناك طرق أخرى ذات فعالية قوية فى هذا المجال ، ومثال ذلك استخدام وسائل الاعلام المختلفة ونزجيتها الى تحقيق الأهداف التى غالبا ماتحداك بصورة ذكية ماهرة ، وقد يكون التدخل فى بعض الصور المدسرة ، مثل تعطيل أو تدمير وسائل الخدمات الحيوية فى المجتمع : أجهزة الطاقة أو المياه على سبيل المثال ، وقد تلتجئ الدولة الى مايسمونه بالعمل التنفيدى وهو التصفية الجسدية لزعماء الدولة الاخرى .

ومن الناحية البنائية يمكن أن يكون التدخل فى صورة القيود التى تفرض على امكانيات السلوك بالنسبة للدول التابعة أو المستقلة ، وهذه القيود التى تبنى كيان التدخل ، يمكن ألا تكون بالضرورة نتيجة قسرات

سياسية متعددة ، اد أنها فى أغلب الاحيان تكون نتيجة العلاقات الطبيعية بين الدول من خلال التباين الكبير بين القوى ، وازاء هذا يتفق معظم المحللين للملاقات الدولية الى أن التدخلات ليست سوى نتائج تفاعل بين الظروف الداخلية والخارجية لتلك الدول ، ويبدو أن تلك الدرامات التى سبق الحديث عنها ، تتعرض لذكر العوامل الداخلية والخارجية ، الا أنه شاب معظمها أوجه نقص خطيرة ، حيث انها تجاهلت موضوع الوقت أو الكيفية التى بها تتفاعل مجموعات العوامل ، التى يناط بها تحديد امكانيات التدخل ، وكم يكون الحادث العرضى فى مثل هذه الاحوال . متعيرا يمكن ادخاله فى حساب الافتراضات ، وبالإضافة الى ذلك ، فانه غالبا ماتحاول التوجهات السياسية المحافظة قيادة المجتمعات لاعادة ترتيب الموارد المحلية لخدمة الأغراض الخارجية ، لاسيما عندما تفتش هذه الموارد فى إيجاد الحل العملى للمشكلة التى تتمثل فى تخطي الحدود فى محاولة لتحقيق أهداف التدخل (١)

وفى الحقيقة أن كل انذين بحثوا فى هذا المجال ركزوا على العوامل الحاسمة الخارجية المسببة للتدخل ، وكان اهتمامهم الرئيسى كذلك يصب على الظروف داخل الهدف ، بمعنى داخل الدولة المعدسة للتدخل ، ثم ان قرار الحرب ليس سهلا اتخاذه ، اذ تحكمه عدة عوامل وعدة اتجاهات ، فقرار الحرب - على سبيل المثال - تتولى اتخاذه الهيئات المختصة ، الا أنه غالبسا ماتكون هذه على نطاق ضيق ، وليس على المستوى العريض ، وكلما كان متخذ القرار صغير السن كلما كان أكثر ميلا الى السلم منه الى الحرب ، وعادة ماتنخرط الدول فى صراع عنيف اذا ما اختلفت خلفياتها الثقافية ،

(١) أنظر فى ذلك :

— Rosenau, J. N. Foreign Intervention as Adaptive Behaviour
In J. N. Moore (ed) Law and Civil War in the Modern World
(Baltimore Johns Hopkins University Press, 1974) pp 151 - 155

لأن التوحد أو الاشتراك في ثقافة معينة هو أحد العوامل المبدئية لظروف
المعدن •

ويلخص ميشيل هاس بعض النقاط التي يسميها افتراضات مجتمعية
في هذا الصدد ، فيما يلي :

١ - تحي الدول الديمقراطية نحو السلم أكثر من الدول الاوتوقراطية •
٢ - كلما تطورت الدولة من وجهة النظر الاقتصادية ، كلما كانت أكثر
مسألة •

٣ - عدم التوازن التجاري هو أحد المؤشرات لقيام الحرب •
٤ - الدول التي تنفتح الى التجانس الديني بين مواطنيها ، تكون أكثر
ميلاً الى دخول الحرب •

٥ - كلما خصصت الدولة الجزء الأكبر من ميزانيتها للنواحي العسكرية،
كلما تزايدت احتمالات دخولها الحرب •

والى جانب ذلك نجده يحدد خمسة عوامل أخرى يعامل بها المعدلات
المتفاوتة للصراع العسكري الدولي في الازمنة والمناطق المختلفة في العالم :

١ - كلما كانت هناك تحالفات بين الدول ، كلما زادت فرص الحرب •
٢ - كلما كانت القوة موزعة بين الدول بصورة متساوية ، كلما كانت
الحرب أكثر احتمالاً •

٣ - عادة ما تتميز الحرب الى التقهقر ، مع قوة وسمو المنظمات الدولية •
٤ - تتوافق فترات النزاع المحلي ، مع فترات كثافة الصراع الدولي •

٥ - كلما كانت الدولة أكثر استقلالاً ، كلما كانت فرص الحرب أكثر
احتمالاً (١) •

- Michael Haas, International Conflict (Indianapolis, Bobbs -

Merrill, 1974) p. : 21.

وهنا تبرز أهمية الدراسة التي قام بها بيرسون Pearson لتحليل البيانات التي حصل عليها عن ظاهرة التدخل العسكري بين الدول خلال الفترة الزمنية ، من عام ١٩٦٠ الى ١٩٦٧ ، وفيما يتعلق بالصلة بين هذه الظاهرة وبين مظاهر الصراع الداخلي ، افترض بيرسون سؤالين :

أولهما عما اذا كان الصراع العنيف أكثر احتمالا من الصراع الخال من العنف. في اجتذاب التدخل العسكري الاجنبي ؟

وثانيهما عما اذا كانت الحروب « البنائية » أكثر احتمالا لاجتذاب التدخل العسكري الاجنبي من الحروب غير « البنائية » ؟

ولم يتركنا بيرسون دون تحديد مفهوم معين لهذه المصطلحات الجديدة حتى يضعنا على المعنى السليم لها ، فيقول ان الحروب البنائية هي الصراعات المدنية فيما يتصل بالبناءات الفرعية في المجتمع ، والحروب غير البنائية هي التي كان يقصد بها عمليات محددة مثل الانقلابات ، والصراعات المركزة حول السلطة (١) .

وقد وصل بيرسون الى نتائج ، تقاربت مع نتائج باحثين آخرين مثل سليفان (٢) J D Sullivan ، في الدراسة التي قام بها عام ١٩٦٩ ، حيث وجد أن الحروب البنائية كانت في الحقيقة أكثر احتمالا في اجتذاب التدخل عن الحروب اللابنائية ، وكانت هذه التدخلات بصورة عامة في صالح

(1) Pearson, F. S., Geographic Proximity and Foreign Military Intervention. Journal of Conflict Resolution, 1974, 18 : p : 265.

(2) Sullivan, J. D., International Consequence of Domestic Violence. Paper Presented to the American Political Science Association, New York, September, 1969.

القوات الحكومية في أكثر أحيائها ، ركز الصراع الضيق - الداخلي - كذلك أكثر احتمالاً لاجتذاب التدخل من الصراع ذي المستويات المنخفضة ، وقد تعرضت نتائجه كذلك إلى أن الدول التي تتفاعل فيها صراعات ساخنة هي التي تتعرض للعدوان الخارجي بصورة أكبر . إلا أن أكثر النتائج إثارة ، كانت تلك التي تنسب إلى أن التدخل الخارجي يزيد الأمر سوءاً بالنسبة للصراع الداخلي في الدولة المعتدى عليها ، فالحكومات التي ترحب بالتدخل الخارجي تميل إلى الضغط على الجماعات المعارضة ، التي بدورها تزيد من هجومها المسلح على رجال الحكومة وقوات التدخل ، وعليه تزداد عمليات الصراع الداخلي حرارة وعنفاً كلما كان هناك عدوان خارجي ، وخير مثال متزامن الآن ، هو تدخل القوات السوفيتية في أفغانستان وما تصادفه من مقاومة عسكرية شديدة من قبل المواطنين الأفغان .

وقد توصل بيرسون كذلك إلى أن التدخل الذي تقوم به إحدى الدول الكبرى تحكمه عدة عوامل منها وجود منشآت اقتصادية أو دبلوماسية أو عسكرية ، أو بصورة عامة وجود مصالح لهذه الدولة الكبرى في الدولة المعرضة للتدخل . وكذلك يتأثر التدخل بتقييم الدولة الكبرى لأنظمة - صديقة أو تابعة ، ثم هناك احتمالات وجود نقاشة من طرف الدولة الأخرى ، وتلك كلها قضايا ينالها الكثير من الشك في صدقها المطلق ، حيث أنه إذا ما ثبتت في فترة ما لدولة معينة ، فلن تصدق بالضرورة لكل الدول في جميع الأحوال . إلا أنه على أي حال يمكن لنا أن نعترض أن التدخل يكون أكثر احتمالاً وأكثر منصفية . إذا ما تعرضت الحكومة في الدولة الأخرى للاضطهاد أو إذا ما تعرضت النضام كله للانهيار وذلك في حالة وجود تقارب في السياسات العامة أو روابط اقتصادية أو عسكرية .

إلا أن دراسة أخرى قام بها أوديل Odell على ١١٩ دولة في النشرة السنوية ١٩١٥ و ١٩٦٩ ، توصل فيها إلى أن عدم الاستقرار أدى إلى عدم الأمن

الاهم بالنسبة للتدخل العسكري أكثر من وجود المصالح الأمريكية في الدول المعرضة للتدخل العسكري، وعلى الرغم من هذه الناحية التي تتصف بالعمومية فإن أوديل لم يكن قادرا على تحديد الصفة المباشرة للعلاقة بين التدخل وعدم الاستقرار (١) .

ولعل أحدث دراسة تعرضت لهذا الموضوع . هي تلك التي قام بها ويدي Weede ، والتي افترض فيها سلسلة عشوائية من المظاهر التي قد تدعو الى التدخل ، تبدأ من الضعف العام الذي يصيب به المجتمع ، الى الاضطراب الداخلي الى بعض صور التمرد أو العصيان ، الى المشاركة في الصراع السلبي ، بمعنى أن تصبح الدولة بذلك هدفا للتدخل ، وبالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وحدها أن الظاهرة الاعم الادعى الى التدخل الامريكى في الدول التي تتم داخل نطاق النفوذ الامريكى ، هي الانشطة الداخلية التي يحدث في صفوف الدولة الهدف . وذلك هي نفس النتيجة تقريبا التي توصل اليها الباحث السابق أوديل (٢) .

وهناك دراسة أخرى اختلفت بعض الشيء عن الدراسات السابقة في موضوع التركيز ، حيث كانت تتعرض لتحليل الآثار غير المباشرة للنظام الدولي على أنماط الاستقرار الداخلي ، وهي تلك التي قام بها دوران Doran عام ١٩٧٦ ، وقد درس فيها دولة الجماعة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community . وكذلك دول السوق المشتركة لأمريكا

(١) Odell, J. S., Correlates of U. S. Military Assistance and Military Intervention. In Rosen and Kurth (eds.), *Testing Theories of Economic Imperialism*. Lexington : Heath, 1974.

(2) Weede, E., *U S. Support for Foreign Governments or Domestic Disorder and Imperial Intervention*, 1958 - 1965. *Comparative Political Studies*, 1978, 10 : p. 497.

الوسطى Central American Common Market. ، وذلك خلال الفترة بين ١٩٥٥ و ١٩٦٧ ، كان دوران يعمل على تحديد تأثير تكوين وتطور الأسواق الاقتصادية المشتركة على عدم الاستقرار الداخلي ، ولدهشته وجد أن تكون تلك الأسواق صاحبة قدر من عدم الاستقرار ، إلا أنه سرعان ما انخفضت مستويات النزاع مع تطور الأسواق الى درجة تقل عما كان سابقا قبل نشأتها ، وبصورة أكثر تحديدا كانت هناك اختلافات فيما تعرضت له كل سوق على حدة . فالسوق الأوروبية المشتركة تعرضت لزيادات في كل أنماط عدم الاستقرار ، بما في ذلك عدم الاستقرار بين عليا القوم من السياسيين ، بينما تعرضت السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى الى زيادة في عدم الاستقرار بين عليا القوم فقط دون المظاهر الأخرى ، وقد أدى ذلك للباحث الى أن يستنتج أنه لكي نجيب على سؤال ما اذا كان التكامل مرتبطا بعدم الاستقرار ، يجب علينا أن نفكر في مستوى التغير الحضاري ، والمرحلة المؤقتة من عملية التكامل ، والاساس الطبقي لعدم الاستقرار (١) . وربما ينبغي علينا أيضا أن ندرس مستوى التبعية الموجود داخل السوق بدوله المختلفة ، أو على ضوء دراسة دوران هذه أن ندرس أيضا موقع السوق داخل منطقة النفوذ المينة .

وعلى أية حال ، نلاحظ وأن يثور السؤال مرة أخرى عن المدى الذي يمكن أن يصل اليه تأثير التبعية الاقتصادية على أنماط عدم الاستقرار الداخلي ، وعلى الصراع بصورة خاصة ، إذ أنه بينما لا تعطينا هذه الدراسات السابقة أية مؤشرات عن وجود علاقات ثابتة بين جوانب مختلفة من التبعية والصراع الداخلي ، فمن الواضح تماما أن نمط عدم الاستقرار الداخلي يتأثر بدرجة ملحوظة بتبعية الدولة أو المنطقة .

(1) Doran, C. F., Regional Integration and Domestic Unrest. A Comparative Study in Europe and Central America International Interactions, 1976, 2 : p . 77.

تعليق

يبدو أنما - بعد كل هذا العرض السابق للبحاث التي تطرقت الى دراسة العلاقة بين الصراع الداخلي والخارجي - لن نصل إلا الى نتيجتين ، كلتاهما سلبية ، اذ أنه لا يمكن أن نستنتج وجود علاقة واضحة مؤكدة بين نوعي الصراع تستطيع أن تصمد عبر الزمان أو المكان ، والنتيجة الثانية أن افروض السابقة والتي تذهب الى وجود رابطة ما بين الصراعين ، لا تزال غير مؤكدة ، بل وتتناقض مع نتائج الابحاث التجريبية المنهجية التي تمت حتى الان . على الرغم انه تم ادخال تعديلات كثيرة على قواعد البيانات المستخدمة ، وعينات الدول والفترات الزمنية ، وتصميمات البحوث ، ووسائل التحليلات ، وبينما أدت هذه التعديلات والتعديلات في بعض الاحيان الى اكتشاف علاقات مشتركة لها أهميتها في البعض من الدراسات الخاصة ، الا ان استمرار نقص الاساس النظري عرقل تجميع الادلة ، بحيث أن ما ينتج ليس سوى بعض التراكم لأجزاء منفردة من المعلومات لا تعمز المناقشة النظرية ولا الافتراضات التقليدية .

وماذا نستطيع أن نفعله اذاً ذلك ، لكي نحقق لأنفسنا مدخلا مهيئاً للدراسة الصلة بين ما يقع داخل الدولة من صراع وما يقع خارجها ، مدخلا يضمن لنا الوصول الى قواعد متكاملة تحكم العملية كلها ، بحيث لو أردنا تطبيقها على كل حالة على حدة لانطبقت ، ومن الواضح أننا نحتاج كخطوة أولى الى مدخل قائم على نظرية علمية ، مناسبة لصلة الصراع وتعتمد على ان ذلك منهج في البحث ليس سليماً ، وبالتالي كان يقف عقبة في طريق التطور لنظرية الصراع ، اذ لابد من الاستعانة بكل الابحاث التي تعرضت لكل التطور المتبادل لمعطيات الصراع السياسي والعنف بصورة عامة ، بعد أن تبين لنا أن النظريين بالنسبة للصراع الداخلي والصراع الخارجي كانوا يتجنبون التفكير في صراع خارج النواة الخاصة عند بناء نظرياتهم ، وما لاشك فيه

الجوانب ، حتى يكون لدينا تصور كامل لجميع الأبعاد فى داخل وخارج تلك
البؤرة ، ولأبأس من وضع نموذج عشوائى ، وتبنى عدد كاف من التفسيرات
داخل النموذج ، عند كاف لتغطية جميع خصائص الظاهرة . ويمكن أن يحدث
ذلك بالنسبة للصراع الداخلى وكذلك الخارجى .

واذا ، ذلك ظهرت بعض الخطوات المبدئية المبشرة بالنجاح ، فهناك بحث
سابق جعلنا أكثر حساسية بالنسبة لحقيقة ان روابط الصراع هى علاقات
تجاذبة غير متوقعة ، وسواء كان هناك صراع خارجى يؤثر على الصراع الداخلى ،
أو العكس وبأى كيفية يتم ذلك ، فان كل هذا يعتمد على ظروف كثيرة متباينة ،
منها على سبيل المثال الموقع الجغرافى ، والمميزات السياسية وموضع الدول
فى النظام الدولى ، وقد كانت التجليات المختلفة تميل الى تجاهل هذه
العوامل . وقد رأينا فى الأبحاث السابقة أن الدول التابعة تتأثر بصورة أكبر
بالأحداث الخارجية ، وتكون عرضة للتدخل الخارجى فى شئونها أكثر من
الدول المسيطرة ، ولذلك فمن المتوقع أن تكون العلاقات بين الصراع الداخلى
والخارجى واضحة جلية فى الدول التابعة ومن المتوقع كذلك أن تكون أبعاد
الصراع فى الدول التابعة مختلفة اختلافا جوهريا عن أنماطه فى الدول
المسيطرة ، وبينما تكون الدول التابعة أكثر احتمالا لان تكون هدفا للتدخل ،
فايها أقل احتمالا بأن تكون صاحبة مبادرات للتدخل فى شئون الدول الأخرى .
فالتدخل ، كشكل من أشكال الصراع الخارجى ، من المحتمل أن يكون له
علاقات مختلفة قبل وبعد العنف المدنى فى كل من الدول المسيطرة والدول
التابعة .

وبالإضافة الى ذلك يمكن أن تتأثر نماذج الصراع الداخلى بالموقف
الخارجى بالطرق الأخرى ، فالجماعات المخالفة أو المنشقة فى الدول المسيطرة
مثل الولايات المتحدة الأمريكية من غير المحتمل أن يلتجئوا الى استمداد الدعم
الخارجى أو التدخل ، اذا سمح لهم بالتعبير عن رأيهم ولو بالتظاهر أو بالدور

السلمية الاخرى . وبالمثل فانه على الرغم من ان السلطات في الدول المسيطرة
تقيم وزنا للرأى العام العالمى ، فإنها لاتخش بأسا من التدخل الاجنبى ، ولا بد
لهذه الجماعات وعده السلطات من أن تدرك تماما تلك الحقائق الاستراتيجية .

ولقد كانت هناك دراسات حول الحرب وكيف أنها تؤثر على النظام
الطبقي داخل الدولة ، مما يتيح الفرصة لصراعات عميقة بين الطبقات التى
كانت قائمة ، وكذلك رأينا دراسات أخرى تفترض أن التدخل يزيد التوتر
داخل المجتمع ، وغير ذلك كثير ، مما يجعلنا نقول بأن هذه الدراسات
وماتستخدم من مباحث بعض قدمت لنا طريقا لدراسة الصراع بنوعيه وكذلك
الصلة بينهما ، واذ كان لنا أن نمضي قدما فى بناء نظرية فى هذا الصدد ،
فإن النقطة الهامة هى أنه لابد أن يحدد الانسان ما اذا كان افتراض متغيرات
كثيرة ، يمكن أن يساعد فى عملية البحث والتحليل ، ومن الممكن كذلك أن
نرى أى نظرية تثبت قوتها وجدواها فى السياق المحدد ، لأن المنهج الذى
نراه مناسباً يمكن أن يكون صعب التطبيق فى المجتمع أو الحقبة التاريخية
المعينة .

وبصورة عامة يمكن صياغة الافتراض فيما يتصل بالصلة بين نوعى
الصراع فيما يلى : أن الصراع الخارجى الذى يحدث لدولة ماخلال وقت معين
يسبب صراعاً معيناً داخلياً لنفس الدولة ، إلا أن هذا الأخير عادة ما يتميز
بفترة زمنية أطول مما يستغرقها السابق ، وفى نفس الوقت يمكن
الافتراض بأن ضخامة وتثافة الصراع ، والمتغيرات المتصلة به ، تؤثر على قوة
الارتباط بين الصراع الداخلى والصراع الخارجى ، ومع ذلك فإن كثيراً من
الابحاث السابقة قد قامت لتفريس حوادث معينة ، أو تعيرات فى السلوك ،
وبعد ذلك تربطها برابط مشترك بحدوث أحداث أخرى ، وفى هذا الصدد
رأينا دوركايم - كما سبق أن أشرنا - يذكر كيف كان للحروب الأهلية من
تأثير كبير على اعداد حوادث الانتحار فى كن من فرنسا وألمانيا ، وهذا فى

الوقت الذي كانت فيه حروب الاسر الحاكمة في ايطاليا وشبه جزيرة القرم غير ذات اثر كبير ، حيث انها لم تحرر جدوع السكان بمثل العنف في الحالة السابقة (١) ، وذلك يوحى بأننا نضمن صنعا ، عندما ندرس الحرب اذا وضعنا في اعتبارنا حواص مثل طول المدة والمجال الذي تسمله ، والخسائر التي تحدثها ، والشعبية الداخلية للنظام ، والبعد الاجتماعي للعداء ، وبأش من المفيد أن نستخدم متبايس متنوعة لجوانب أخرى للصراع الخارجى *

وبالإضافة إلى قياس خصائص أحداث الصراع الداخلى ، ينبغي تطوير مؤشرات الدور الذى تلعبه الدولة فى العنف الداخلى ، على الرغم أن الانصاف المتنافسة يمكن أن تعتبر سترك الدولة فى مثل هذه الحالات مؤشرا على الانهيار والديكتاتورية والتسلط ، فإن الدليل هو أن العلاقات الخارجية أثرت على الدور الذى تلعبه الحكومة فى الصراع الداخلى ، وسيكون من المفيد أن يحدد اذا كان الدور الذى تلعبه الحكومات متوقعا أم غير محتمل عند وجود متغيرات خارجية معينة .

ان قيمة هذه الاقتراحات يمكن أن تتحدد فقط بالتحليل الذى ينبغي أن يتم بعد ذلك ، وبهما كانت الاختيارات المتاحة بالنسبة لجميع البيانات ، وبناء المؤشرات ، والمهيج المستخدم لاختبار الافتراضات ، ويجب أن ندرك أننا سوف نجنى أعظم الموائد اذا كانت بدايات كل دراسة تجرى فى تطور نظرى سليم (٢) *

(1) Darkheim, op. cit., pp. : 206 - 207

(2) Michael Stohl, 'The Nexus of Civil and International Conflict', op. cit., pp. : 326 - 328.

الصراع والثورة

رأينا فيما سبق كيف أن الصراع السياسى يتخذ صورا وأشكالا عدة ، تتنوع فيما بين الهين البسيط والشديد العنيف ، وذلك شىء منطقى طالما أن تلك الظاهرة تتصل بالإنشاط البشرى الذى تتحكم فيه العواطف والمشاعر قبل العقل والمنطق ، ومن ثم فلا بد وأن يتنوع الصراع ، والا لساو المجتمع الى نوع من المحدود ، وإذا ما كانت الحرب هى أحد مظاهر الصراع الخارجى العنيف ، فإن الثورة تقع على القمة من أشكال الصراع الداخلى الذى ينصف بالعنف كذلك .

والثورة فى حقيقة الامر هى تغير يتم فى توزيع القوة السياسية والمكانة الاجتماعية والقدرة الاقتصادية داخل المجتمع ، وذلك فى صورة عنف على نطاق واسع نتيجة للحراك الاجتماعى والصراع الايديولوجى ، ولقد أصبح من المعترف به أن هناك حقيقة مسلم بها ، وهى أن الثورة الناجحة تعد المسرح لتغير يحدث داخل الدولة ، وقد يكون هذا التغير فى حد ذاته هو المقدمة الضبعية لحدوث الثورة .

ويستخدم قاموس علم الاجتماع مصطلح الثورة للإشارة الى التغيرات الجذرية « الفجائية » التى تحدث فى الظروف الاجتماعية والسياسية ، وبخاصة حينما يتغير فيها نظام حكوبى أو سياسى معين ، ويحل محل نظام آخر (١) .

ويزيد الدكتور العمري الامر توضيحا ، فىرى فى الثورة قلبا للأوضاع القائمة الى أوضاع جديدة يعتقد قادتها انها تسير بالامة الى طريق أفضل ،

(١) محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع ، مرجع سابق ،

والى التخلص من الشوائب والأمراض السياسية والاجتماعية التى تنقل كاهل المواطنين ، وهى ليست مجرد تطور وتغيير جزئى وعلاج لبعض العيوب ، بل هى فوزا وبركان وقوة لا قبل للحكام على الوقوف فى وجهها ، وهى من أهم قوانين العلوم السياسية من حيث الحركة والنشاط (١) .

والثورة فى الاصطلاح الدولى عمل من أعمال العنف ، تتخذ صورة صراع مسلح يقوم به جاسب من الشعب فى وجه حكومتهم ، خروجا على قوانينها مما يعرقل ممارستها لسيادتها ، والثورة وضع قانونى يعتبر وسطا بين الانقلاب والعصيان والتمرد من ناحية ، والحرب الاهلية من ناحية أخرى ، وفى الحالة الاولى يقرم بالانقلاب لفيف من رجال الحكومة أو الجيش ، وقد ينتهى آثاره الى طبقات الشعب ، أما الثورة فيقوم بها قطاع من الشعب يمثل فى كثير من الاحيان طبقة شعبية ، او مقاطعة من اقليم الدولة ترغب فى التخلص من الولاء والطاعة للحكومة الشرعية ، واذا امتد هذا النضال المسلح واتسع مداه حتى أصبحت قوات الطرفين متكافئة ، تحولت الثورة الى ما يعرف باسم الحرب الاهلية .

وتختلف الثورة عن الانقلاب أو التمرد كذلك ، من حيث أن المتمرد يعتبر مجرما وخائنا ، أما فى حالة الثورة اذا استكملت عناصرها وتسم الاعتراف بها على أساس الوضع الراهن ، فان الثوار يعاملون طبقا لقواعد الحرب ، وتعتبر الثورة مستكاملة لعناصرها اذا كانت فى حوزتها رقعة من اقليم الدولة ، ولها حكومة يدين لها جانب من الشعب بالولاء مع استعدادها للوفاء بالتزاماتها الدولية ، كالديون الخارجية مثلا .

ويكون الاعتراف بحكومة الثورة على أساس الامر الواقع ، ويترك لكل

(١) اهتم سزيلم العمري ، معجم العلوم السياسية الميسر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٨٥) ص ٧٣ .

..ولة أن تحدد موقفها بالنسبة للاعتراف بالحكومة الجديدة ، فقد تسحب الدولة اعترافها بحكومة الثورة بسبب تطور الاحداث ، أو قد ينتهى الاعتراف المؤقت باعتراف قانونى ، والاعتراف بحكومة النوار لايزم سوى الدولة التى تعلن هذا الاعتراف ، فمن ثم تلتزم بقوانين الحياد ، وليس لها أن تبحث عن كيفية وصول حكومة الثورة الى الحكم مادام لايتنافى ذلك مع مبادئ الاخلاق الدولية .

وقد يصدر الاعتراف بحكومة الثورة من ذات الدولة التى قامت الثورة ضد حكومتها الشرعية ، ويكون ذلك عادة لكى ترفع عنها مسئولية أعمال الثوار ضد ارواح الاجانب أو ممتلكاتهم ، مما يؤدى الى نزاع بينها وبين بعض الدول الاجنبية ، فهذا الاعتراف من شأنه أن ييسر طريق حكومة الثورة للاعتراف بها فى الصعيد الدولى (١) .

ولعل أفضل من كتب عن الثورة هو كرين برنتون Crane Brinton فى كتابه الشامل عن « علم تشريح الثورة » (٢) ، الذى يقوم فيه بالدراسة التحليلية لاربع ثورات كبرى فى العصور الحديثة هى :

- الثورة الانجليزية : ١٦٤٠ - ١٦٨٨

- الثورة الامريكية : ١٧٧٦

- الثورة الفرنسية : ١٧٨٩

- الثورة السوفيتية : ١٩١٧

ويحاول أن يستخرج من المقارنة أطوار الثورة وخصائصها ونتائجها كمظ من أنماط الصراع المنيف على المستوى الداخلى ، الا أنه يبادر ويعترف

(١) احمد عطية الله ، القاموس السياسى ، طبعة الرابعة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠) ص : ٤٢٦ .

(2) Crane Brinton, The Anatomy of Revolution (New York : Vintage Books, 1952)

أنه لا يستطيع أن يعتبر بحدته للثورة علم اجتماع للثورة الا اذا شمل جميع الثورات في الماضي والحاضر (١) .

وفي معرض تدليه عن سبب اختياره لهذه الثورات دون سواها ، يذكر ما بينها من ظروف متشابهة في كثير من المتغيرات مما يعتبر بيئة صالحة للدراسة المقارنة ، في ثورات وقعت كلها في الازمنة الحديثة (وان كانت السوفيتية منها معاصرة) ، وكلها كانت في العالم الغربي ، وقد اتخضت جميعها طابعا شعبيا ، وقد أعلنت كلها طلبا للحرية ، وقامت بها الاكثرية في صراع ضد الاقلية المستأثرة بالامتيازات داخل نسق السلطة ، ونجحت كلها في أن تطيح بالانظمة التي كانت مهيمنة آنذ لكي يحتل رجالها منصبة الحكم بعدها .

ومن ثم يصل برنتون - بعد بعض التحليل - الى أن الثورة هي شكل من أشكال الصراع الداخلي ، الذي تسعى فيه فئة من الأفراد الى السيطر على الحكم بعد الاطاحة بفئة أخرى ، وذلك بوسائل تتميز بالعنف .

ويبدو أن برنتون كان متأثرا ، وهو يسوق هذا الدراسة ، بنظرية التعاون الاجتماعي التي وضعها بارينو Pareto (٢) ، وهي نظرية يدين بها علم الاجتماع لعلم الميكانيكا ، لانها تشبه توازن الجسم الاجتماعي أو الجسم السياسي بتوازن الجسم الطبيعي ، وعلى الرغم ما بينهما من بعض

(١) حيث هناك توارث لا حصر لها منذ التاريخ القديم وحتى الثورة الإنجليزية ، وكذلك نشأت هناك ثورات أخرى خلال هذه الفترة التاريخية (١٦٤٠ - ١٩١٧) ، وأعقبها عدد كبير آخر من الثورات القومية في بلدان أوروبا وآسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ، ثم هناك الثورة الصينية الكبرى التي تلاقت فيها الايديولوجية الماركسية والقومية الصينية ، والثورة النازية والثورة الفاشية .

الفروق مما يجعل التماثل المطلق غير ممكن ، فإياها تساعدنا على فهم الصراعات الاجتماعية والسياسية داخل الدولة ، ويحاول برنتون أن يعرف الجسم الاجتماعي المتوازن بأنه المجتمع الذي يتألف كل عضو فيه ، في وقت ما ، كل ما يحتاج إليه فيكون في حالة رضى مطلق ، أو هو مجتمع كمجتمع التدخل أو التوازن قائما في المجتمع كدوامات الحوافز الجديدة تؤدي إلى استجابات جديدة ، فإذا نشأت حاجات أو ظهرت رغبات جديدة تكيفت الماديات والمؤسسات معها ، وأما إذا عجزت الماديات والمؤسسات عن التجاوب مع الحاجات الجديدة ، اختل توازن المجتمع وانفجرت الثورة وتفجر الصراع (١) .

وإذا كانت الثورة هي تغير يتم في نظام الحكم الراعي ، وطالما أنها إحدى عمليات الصراع التي يصاحبها العنف ، فإن منطق الأمور يستلزم وجود بعض النتائج التي تظهر على المسرح السياسي في صورة أنظمة جديدة بدساتير جديدة ، حيث إن العنف الثوري يذهب إلى سقوط الدستور بمجرد نجاح الثورة ، وذلك بالإضافة إلى ما يستلزمه ذلك من إعلانات جديدة للمقوق المدنية ، ومجالس جديدة للحكم الشعبي .

وأهم من ذلك كله يأتي صراع الأفكار ، حيث أن الثورة تبتدع لنفسها شعارات ومثل حثيا جديدة ، تحاول تطبيقها في بيئة تؤمن بغيرها ، ومن ثم فلا بد من نشأة الصراع ، إلا أنه من المعترف به أنه بمجرد نجاح الثورة ، فلا بد وأن تسرد بالضرورة قيميا ، ومبادئها التي نادى بها ، لاسيما وأن هذه الأخيرة لن تكون إلا متممة مع مطالب ومتطلبات الشعب ، مثلما حدث بالنسبة للمبادئ التي أعلنت من شأنها الثورة الفرنسية من حرية واخفاء ومساواة .

(١) أنظر في ذلك :

- حسن صعب ، علم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٣٤٠ - ٣٥١ .

ولا يقتصر الصراع على كونه نتيجة للثورة فحسب ، بل ان أغلبه يحدث قبل الثورة كذلك ، الا أننا لا نستطيع أن ندعى انه صراع الطبقة البورجوازية ضد الطبقة الارستقراطية فقط ، بل اننا نجد أيضا صراع النبلاء والارستقراطيين ضد بعضهم البعض ، كما أننا لانجد في الثورة السوفيتية صراع البروليتاريا ضد البورجوازية ، بل نجد أيضا صراع البورجوازيين بين بعضهم ، بل وربما أن حالات الصراع القبلي للثورة ، هي المهددة والمساعدة لنشأة وقيام الثورة ، ولكن طبيعة هذه تختلف عن طبيعة تلك ، حيث أن الصراع قبل الثورة كان صراعا في سبيل الحياة الكريمة وتحقيق الحريات الحقيقية للانسان ، أما الصراع فساد الثورة فهو ضد الثورة المضادة ضد التقاليد التي كانت سائدة ، الصراع القبلي هو صراع عزم وعزيمة ، والصراع البعدي هو انتظام أو محاولة انتظام في الصف الناصر .

الا أن هناك نوعا آخر من الصراع البعدي والذي يتمثل في الخلافات التي تظهر بين الثوار ، الذين اتحدوا في صراعهم ضد النظام القديم ، والذين فرقت بينهم الابدية لوجبات المختلفة والمصالح الشخصية والاضغوط الواقعة ، مما يكون من نتيجته أن يتصارع المؤتلفون سابقا ، وتآكل الثورة ، حالما ، مما يهيء الفرصة للمتطرفين أن يمسكوا بأزمة الموقف ، وغالبا ما يمثل هذا التطرف في فرد تتجهم بيده كل السلطة ، يعرف باسم « الرجاء القوي » ، مثل كومول في إنجلترا وليئين في روسيا ، وروبسبير في فرنسا .

ولعل ذلك هو مايجعلنا نطلق على الثورة مصطلح البيضاء أو الحمراء ، فهي حمراء ان أطاحت برؤس كثيرة ، مثل الثورة الفرنسية التي أعدمت وقتلت الالاف ومن أولهم الملك والمملكة ، بل ان بعض رجال الثورة أنفسهم لم ينجوا من المفصلة كذلك ، ومثلها كانت الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي ، الا أن الثورات البريطانية خلال القرن التاسع عشر والقرن السابع عشر والقرن الثالث عشر كانت أقرب الى البيضاء منها الى الحمراء ، بمعنى أن الصراع كان يتم سلميا دون اراقة لدماء كثيرة ، ويحدث التطور وانتقال السلطة دون ضحايا كثيرين .

ونعود الى دراسة برنتن حيث توصل الى عدة حقائق يلتصمها حسن صحت
في هذه النقاط الاربعة .

أولا : ان بين الثورات الاربعة اختلافات شديدة ، ولكن بينها أيضا
تشابهات تجعل مفهوم « الجمعي الثورية » ينطبق عليها كلها .

ثانيا : تدل هذه الثورات على وجوب دراسة أقوال الناس وأفعالهم بدون
البحث عن علاقة منطقية بين الاثنين ، لان الناس في فترات الازمات يقولون
ما يفعلون ، أو يفعلون ما لا يقولون .

ثالثا : وتدلل هذه الثورات على أنه لا يمكن تفسير الناس تفسيراً سريماً
ومباغتاً تحت وطأة الإرهاب أو بتفسير القوانين ، والنشائج ، وغلاة المتطرفين
الذين يحاولون هذا يخطئون . لان فترة العافية التي تمتب الازمة تظفر أن
النزوة لم تغير الناس تغيراً عميقاً .

رابعا : ان الثورات الاربعة التي سلسلتها الدراسة المتفرقة تعد « الانسان
المستضعف » بحياة أفضل ، وتبرز أمله بالسعادة . وتقوى رجاءه بتحقيق
حاجاته المادية ، وتترنن الشيعية هذا الأمل اليوم أكثر مما يتبناه أبناء
الثورات الثلاث الاخرى ، ولكن الثورات الاربعة لم تتوصل بعد لانجاز هذا
الوعد نجاحاً صحيحاً ، ولكن هذا يمنح شعوب الصين وشرقي آسيا والشرق
الادنى من التعلق بهذا الوعد تعلقاً حماسياً بالغاً ، ولايسوغ لنا الاكتفاء
بالقول بأن هذا الوعد مستحيل الانجاز ، لأن الاخفاق في انجازه سيكون
مصدراً لثورات جديدة ، فتصبح الثورية بذلك أشبه شئ بسرعان يتعذر
إشناؤه ولو اتي حين ، ولذلك فان الاولى بنا أن نولي هذا الوعد ما يمكن من
عنايتنا ، وأن نبذل أقصى جهد لوضعه موضع الانجاز (١) .

الا أن بعض الاحتمام التي يسوقها برنتون ، بعد ذلك كله ، يشوبها

(١) المرجع السابق ، ص ٣٤٩ - ٣٥٠ .

بعض القصور أو بعض التناقض ، حين نراه يذهب الى أن الثورات قد ساعدت على تكامل البلدان التي تقع فيها ، دون أن يذكر كيف يتم ذلك ، أو دون أن يشير الى الفترة الزمنية التي تستغرقها هذه العملية ، والتي لابد منها للقضاء على الصراعات الاخرى المتولدة عن قيام الثورة ، ثم انه لم يوضح لنا ما يمكن ان يحدث هذا التكامل في خلق « الشخصية القومية » الجديدة للأمة التي قامت بها الثورة . وذلك ليرحمى بتوافر على ايجاده هذا النوع من الصراع

وعلى الرغم من ذلك ، فلانستطيع ان ننكر أن الثورة بصورة عامة تحدث الكثير من التغييرات في طبيعة السلوك الفردي ، حيث يميل الى أن يصبح قوميا جماعيا بعد أن كان فرديا نفعيا .

وللنا اذا ما أردنا دراسة الثورات لكي نخرج بأيديولوجية معينة ، وجب علينا أن نتجاوز ذاتية المضمون لكل ثورة على حدة الى الشكل العام الذي يتخذه المضمون يختلف من ثورة الى أخرى تبعا للظروف التاريخية ، والاضاع الاجتماعية المختلفة فلا يمكن الاستناد الى شيء متغير مختلف في اعطاء تحديد عام ثابت ، ان الايديولوجيات الثورية الكبرى تختلف في المبدأ الثوري أو المضمون الايديولوجي الذي تنطلق منه ، ولكن تلتقي جميعها في بعض الخصائص الاساسية التي تشكل منها كل ايديولوجيا ثورية ، ان الاختلافات من ناحية المضمون لا يمكن حصرها ، فكل ايديولوجية ثورية تحاول أن تعبر عن ذاتيا في مبادئ ونظم خاصة تحاول أن تجسدها في واقع حي .

والثورة تتعدد تفسيراتها تبعا للمدارس التي تحاول التفسير وخلفياتها الفكرية ، فهناك على سبيل المثال - كما يذكر قاهوس علم الاجتماع - التفسير الذي ساد القرن التاسع عشر والذي طوره الماركسيون والفكرون اليساريون ، والذي - وفقا له - تصبح الثورات السياسية والاجتماعية الكبرى هي الوسائط الضرورية لتحقيق تقدم الانسانية نحو مجتمع تسوده الحرية والعدالة ، والحكم الذاتي والمساواة والانسجام الاجتماعي ، وفي مقابل هذا الاتجاه

هناك اتجاه آخر محافظ بمثله مفكرون من أمثال نيتشه ولوبون ، وبيرون أن الثورات إنما تعبر عن عواطف جامحة غير رشيدة ، تحطم النظم القائمة ، ويستندون الى تفسيرات سيكولوجية ، الثورة سلوك يصدر عن سيكولوجية الغوغاء وهي سيكولوجية نشبه في تكوينها العقلية البدائية .

أما أصحاب الانبجاعات النامية السوسولوجية والرضيعة فيعتبرون مصطلح الثورة مصطلحا وضعيا ، وليست له دلالة قيمة ، فكافة التفريعات الجذرية التي تحدث للنظام السياسى أو الحكومة فى المجتمع هى ثورات الى المدى الذى تستند فيه هذه التفريعات الى قاعدة شعبية مريضة (١) .

وكم هو جميل أن نرى الفكر الكلاسيكى كذلك يتطرق الى تحليل الثورات بصورة تكاد تكون مصرية تماما ، حيث أفرد أرسطو الكتاب الثامن من مؤلفه « السياسة » للبحث فى نظرية عامة للثورات ، مستعرضا أسبابها وعللها فى جميع أشكال الحكم فى شئ من الاسهاب ليصل الى فرضية عامة ، مؤداها أن عدم المساواة هو دائما ركيزة أية ثورة (٢) ، ولعله بذلك كان يبحث فى الدواعى المؤدية للصراع ، فعدم المساواة هذا بالإضافة الى عدم الرضا ، والاختلاف فى وجهات النظر ، وتباين القدرات هى الأسباب التى تدعو الى قيام مثل هذا النوع من الصراع العنيف ، وهى التى تطرق اليها أرسطو فى بحثه عن نظرية عامة للثورات ، التى تناولها بنظرة واقعية موضحا أن المذاهب السياسية المختلفة تتمتع بحقوق الافراد فى المساواة ، الا أن الواقع يوضح أنه عند التطبيق فإنها تحيد عن هذه المساواة (٣) ، فهو يرى أن

(١) محمد عاطف غيث ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٨٧ .

(٢) على أحمد عبد القادر ، تطور الفكر السياسى ، مرجع سابق .

ص ١٦٣ .

(٣) أرسطو ، ترجمة احمد لطفي السيد ، السياسة (القاهرة : الهيئة

المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦) ص : ٣٨٦ .

الطقة لادنى قد تور في محاولة للحصول على مساواتها بالضيقة الاعلى ، وهذه الاحية قد تور في محاولة للمحافظة على تفوقها وتسيورها .

واذا كانت تلك هي اسباب رئيسية لقيام الثورات ، فان ارسطو يورد اسبابا اخرى - ثانوية بالنسبة لهذه - منها الاحتقار والاهانة والخوف والتصادى في السيطرة او الريادة الكبيرة في بعض اجزاء الدولة ، وقد تكون الثورات مرجعها الى التروير في الانتخابات والكيد والاهمال أو اختلاف الاصول (١) . رمت كلها عوامل فعالة في اثارة الحقد والصفيية مما يثمر نشات واضطرابات في أنظمة الحكم . ومن ثم توجد البيئة الصالحة لنشوء مميزات الصراع .

ويبدو ان ارسطو كان اسبق من ماركس حين أرجع الثورة الى بعض الاسباب الاقتصادية ، حيث ان هذه الاخيرة اذا ما حدث بها اختلال ، وادا لم تتوافق مع المعطيات السياسية في المجتمع ، او اذا وجدت هناك حالات لعدم التطابق للظروف الاقتصادية والسياسية ، او اذا ما انفصلت القوة السياسية عن القوة الاقتصادية ، فسوف تكون النتيجة بالضرورة صراعات سياسية قد تودي بنظام الحكم اذا ما اشتدت وعنف .

ويزيد ارسطو الامر تحليلا حين يدخل عوامل جديدة في عملية الصراع أو الثورة ، حيث يرد الاسباب الى العوامل التالية :

- الاستعداد النفسى للتأثرين ، بمعنى أن الثورة لا تقوم الا اذا بلغت

(١) انظر في ذلك :

- حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسى من افلاطون الى محمد عبده (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٦) ص ١٠٠ - ١٠٣ .
- أميرة جنسى مطر ، الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٨٦) ص ٥٠ - ٥١ .

الشحنة ضد النظام القائم مداها ، ومن ثم فلا حل إلا الإطاحة به والنسوة
عليه .

- الأغراض والأهداف التي تقوم الثورة من أجلها ، ولابد وأن تكون
عظيمة سامية ، حيث إن الشعب (ومصطنع الثورة لا ينسحب إلا إذا قامت
بها الطبقات المريضة من الشعب) لا يثور للامور التافهة البسيطة .

- وبالإضافة الى هذين العاملين يذكر أرسطو أن الظروف والاحوال
السائدة غير المتكافئة - كما سبق أو أوضحنا - هي التي تفرض على الشعب
أن يثور (١) .

وكم يصدق هذا التحليل ، حيث ان الثورة في حقيقة الامر تحتاج الى
تحول وجداني ، وتجربة باطنية ، لان المتأهل الفكري لا يحقق ثورته، فالفرد
الذي يفهم المشكلة ، يحثى الخطوة الاولى في معاناتها ، ومن يريد معاناتها
يحاول أن يحيها ، ومن يحيها يجب أن يحل مبعثها ، وخصوصا مبعث
التعبير عنها والتبشير بها ، وان كان وحيدا لمريدا في الميدان .

والثورة تقوم على صعيدين متباكين ، صعيد النقد والتدمير ، وصعيد
البناء باسم مبدأ جديد ، وبمبنى آخر ان الثورة أصبحت تعني علاقة جديدة

(١) أنظر في ذلك

- أرسطو ، انسياسة ، مرجع سابق ، ص . ٢٨٦ - ٤١٤ .

وكذلك

- محمد عبد المعز نصر ، في النظريات والنظم السياسية (بيروت : دار
النهضة العربية ، ١٩٧٣) ص : ٥٩ - ٦٤ .

— James Dougherty and Robert Pfaltzgraff, Contending Theories
of International Relations (New York : Harper & Row, 1981) pp. :
181 - 206.

بمفهوم جديد ، هذا المفهوم أو هذه الأيديولوجية تكون ثورية عندما تنكسر
النموذج التقليدي القائم ، بما ينطوي عليه من نظم وقيم .

وفي تعليق آخر على نظرية أرسطو ، يعترف الدكتور عبد الستار قاسم
بأن تحليلات أرسطو حول الثورة تلتقي في كثير من الأحيان مع أفكار المناظرين
المعاصرين في الحركات الثورية . وقد زاد هذا الالتقاء من حدة الاهتمام
بتفسيرات أرسطو من قبل منتقديه ومؤيديه ، ولذلك يذهب الدكتور إلى أن
أرسطو كان يعمل على تطوير نظرية ديناميكية في الثورة بناء على عيـسـوب
تركيبية وعرضية تتميز بها الأنظمة السياسية المختلفة ، ولذا فإنه ينفى
إمكانية اشتراك الثورات المختلفة بأسباب متطابقة أو إمكانية تطابق ثورتين
في تطورها وسبباتها ويقول أن كل صنف من أصناف الأنظمة السياسية
يرتبط بصنف معين من أصناف الثورة (١)

(١) عبد الستار قاسم ، الفلسفة السياسية التقليدية ، أفلاطون
وأرسطو (عمان : المطبعة الاردنية ، ١٩٧٩) ص ١٧٢ .

الصراع والمعرفة السياسية

يجدر بنا ، بعد أن طال بنا العرض التطبيقي السابق ، أن نبث الآن الموضوع من الجانب الآخر . جانب المعرفة السياسية ، لنرى إلى أي مدى كان التوفيق مواتيا لهؤلاء انذين تصدوا لعملية البحث والدراسة ، وإن كان أساس التوفيق هذه المرة يقوم على مبدأ السلوك القائم على المعرفة والادراك قبيل التصرف العمل .

ويعترف رجال السياسة بوجود قصيتين متناقضتين ، بعد كل قراءاتهم في مجال العلم ، أولاهما أن علم السياسة سار شوطا بعيدا في طريق التطور ، في فترة قصيرة نسبيا ، بزيادة مطردة في كل من أعداد الباحثين والمبتدئين وكذلك في قدر المعلومات المتوفرة لدى علمائه ، أما القضية الثانية فهي مشبته للثال بقدر ما كانت الأولى مشجعة ، وهي أن احتمال تطبيق هذا الكم المتزايد من المعرفة في إصلاح وحل المشكلات السياسية التي تعترض طريق الدول ، ولاسيما مشاكل الصراع والعنف السياسي ، يظل منخفضا بدرجة كبيرة ، وهذا التناقض هو بالطبع جزء من رد الفعل لحقيقة مفادها أن كثيرا من هذه المشاكل لها جذور راسخة عميقة للوحة أن المعرفة بفرادها لن تكون كافية ، وبالمثل فإنه يرجع جزئيا إلى أن عليا القوم من السياسيين نادرا ما تكون لديهم الكفاية اللازمة لفهم وتقييم وتطبيق اكتشافات العلوم الاجتماعية ، ونفس الشيء ينطبق على تنمية القوم من المعارضة ، ونفسى بهم هؤلاء الذين لديهم تقريبا نفس الخبرة ونفس الاهتمامات ، إلا أنهم ليسوا في مراكز لها تأثير سياسي كبير ، وإن كان لهم دور ما في عملية صناعة القرار السياسي ، التي تعتمد في سائرنا على كل من يأخذ بقدر من المعرفة السياسية ، ولا يغيب عن بالنا أن المعارضة في الدول الليبرالية تقف على قدم المساواة مع رجال الحكم في المشاركة في عملية تشكيل القرار السياسي .

وبالإضافة الى الاعتبارين السابقين يوجه هذا ثالثاً ، وهو الفشل
النفسى للباحثين أنفسهم فى الميكن الكامل لعلاقة بين المعرفة والعمل ، حيث
أن اكتساب المعرفة وتنظيمها يجب أن يسبق بالضرورة عملية التطبيق ، ثم
أن المشكلة لاتتصل اتصالاً وثيقاً باكتشافات الباحثين فقط ، بل انها تكمن
أيضاً بصورة جريئة فى اعمال توصيل تلك الاكتشافات الى هؤلاء الذين ليس
لديهم الا معلومات غير متكاملة ، ولعل هذه القضية الاحيرة هى الاخطر فى
أيامنا الراهنة حيث أن مدعى المعرفة كثيرون ، ويمكن الخطورة هنا هو فى
توافر هؤلاء على عملية الحل والتحليل ، ومن ثم كان نصف المعرفة خطر كما
يفولون .

إن الذين ينادون بالأصلاح يسكنون بوجهة نظر العلم الاجتماعى
التطبيعى ، إلا أن الباحثين فى موضوع السلام - على سبيل المثال - يكرسون
جهودهم للمحافظة على القانون والعدالة على حساب المسدالة الاجتماعية ، أو
المحافظة على النظام بدلا من تغيير النظام ، وعليه ينبغي أن يكون الهدف ليس
فى القضاء على مظاهر الصراع بصورة تامة ، حيث أن ذلك لن يكون متاحاً ،
ولكن فى احتوائه فى محاولة للتخفيف من حدته ، وزيادة الفرص لتطبيع
نتائجه حتى تكون بمثابة يمكن الاستنادة منها .

وقبل أن نتحدث من عملية اكتساب وتقنين المعرفة حتى تصلح للتطبيق ،
نرى البحث أولاً فى مدى أهمية المعرفة ، ومن القدر الذى يمكن أن تلعبه
الانكار فى تعديل وتنفيذ مواصفات النظام الاجتماعى والنظم السلوكية ،
التي تتأثر بالظواهر المتشابكة مثل الثروة والموارد والموقع من السلطة ، وفى
الحقيقة أن سلوك الأفراد فى المجتمع هو نتيجة عدة عوامل منها ما هو خارجى
إلى ما ذكرنا ، وما هو داخلى فيما يتصل بالشخصية وما يمكن أن تمتع به من
بصيرة وحسن ادراك ، وتفضيل اختيارات معينة مما ينتج عنه هذا السلوك
المحدد الذى يمكن أن يدعم من الظروف الاجتماعية القائمة أو يمسك على

تعديلها ، وفي الحقيقة فإن أى طرف اجتماعى أو حدث انساني هو نتيجة تفاعل معتد بين ثلاث مجموعات من الطواهر الارادية والقدرية والبيئية ، بل ان الظاهرة الارادية فى حد ذاتها هى نفسها نتيجة لكل من القدرية والبيئية بالإضافة الى ظاهرة ارادية سابقة .

وهناك قصية اخرى ترتبط تماما بكن ماسبق ، وتتعلق من التساؤل عما اذا كان التأثير الذى تحدته الافكار على سلوك الافراد سواء منهم العاديون من المواطنين ، ام رجال السياسة من بينهم مقاليد الامور . يمكن ان يؤسر بالتالى على علم الطواهر الاجتماعية ، ولعله من هذا المنطق يبدو ان كارل ماركس وكارل ماركس كانا على حق تماما ، عندما كانا يناديان باز افكار كن فرد تتأثر بالزمان والمكان والدور الذى يتعبه وكذلك مركزه الاجتماعى ، الا اننا لابد وان نصيب الى هذه القائمة عوامل اخرى مثل الميراث الثقافى والخلفية الاجتماعية والخبرات، والتجارب التى يمر بها الانسان ، وكل ذلك لابد وان يؤخذ فى الحسبان عند شرح افكار او بدركات او تفضيلات الفرد . والمغزى هنا هام جدا لانه يجعل توليد المعرفة العلمية والموسوعية المناسبة لنظروف الاجتماعية ممكنا ، الا اننا لابد وان ندرك وكما سبق ان المبدأ ، ان الاسلوب العلمى لا يخلق وحده معرفة اجتماعية مفيدة ، فهو ضرورى ولكنه لا يكتفى لى يقدم معرفة ذات مستوى رفيع يمكن ان تطبق فى حل الصراع السياسى ، اذ لابد وان تكون هناك مقاييس وملاحظات وسجلات للطواهر المراد شرحها او وصفها ، وكذلك مؤشرات يمكن الاعتماد عليها لقياس مدى تواجد وقوة واتجاهات مثل هذه الطواهر ، وغنى عن البيان ان تلك المؤشرات لابد وان تكون صالحة ، ونعنى بذلك المدى الذى تصل اليه مؤشراتنا فى تقديم نموذج دقيق للطواهر التى نسمى ان قياسها ، علما بأنه لا يوجد هناك اختيار نهائى وحاسم لصلاحية أى مقياس ، ولذلك فعلينا ان نختصر وان نحسن بصورة دائمة من صلاحية مؤشراتنا ، ضمانا لعلمية النتائج .

ومن المعروف أن المعاملات الضرورية للبحث الموضوعي هي العلم والمعرفة والنظرية ، ونمى بالعلم هنا مجموعة الإجراءات والافتراضات التي تعتمد عليها ، التي ثبت أنها أفضل من مجموعة أخرى في اكتساب المعرفة وتنظيمها وتقييمها ، أما النظرية فهي مجموعة من المعلومات المكتنزة ، أو هي خليط من الأدلة العملية والتأملات المنظمة والمنطق السليم ، وفي واقع الأمر إن يكون عندنا نظرية علمية مالم نوضح هذه التأملات في صورة منظمة قابلة للتنفيذ وتثبت صحتها عن طريق الأدلة العملية ، وباختصار فإن أي نظرية علمية يجب أن تكون تجريبية عملية ، إلا أننا لا نستطيع أن ندعى أن مشاكل ونماذج واستراتيجيات البحث في العلوم الاجتماعية تطابق مثيلاتها في العلوم الفيزيائية والبيولوجية .

ولعل كل ماسبق ذكره هو بعض الصعوبات التي تقف عقبة أمام مجموعة المعلومات التي تتطور بانتظام فيما يتصل بالصراع السياسي ، وذلك بالإضافة إلى بعض المشكلات التي تتعلق بتطبيق بعض الاكتشافات التي ظهرت من الأبحاث عن الصراع ، وتمثل أحدها في اختيار وتحديد الأهداف بواسطة رعايا السياسة ، وكذلك العوامل التي تؤثر على تحقيق هذه الأهداف ، سواء كان ذلك التأثير بالسلب أو بالإيجاب ، ومن المعروف أن المنهج العلمي يعتبر أن التحديد السليم للأهداف هو نصف الطريق ، والنصف الآخر هو ضمان الوسائل غير المعقوفة للتحقيق .

وعلى أية حال فهناك بعض النتائج الثانوية ذات القيمة التي توجد في الاكتشافات التي تبين تحت أي ظروف ، أو طبعا لأي أحداث يمكن لبعض أساطير الصراع أن تتحول إلى هدف سياسي ، وعلى سبيل المثال ، إذا اكتشفنا أن ٧٥٪ من ٢٢٥ من المراجعات بين القوى العظمى التي حدثت منذ سنة ١٨١٦ ، انتهت بالحرب تحت ظروف من التكافؤ المسلح ، والزيادة الكبيرة في الاتفاق العسكري ، نستطيع أن نفترض توصيتين : أحدهما أنه من الأهمية

يمكن ضرورة تجنب المواجهة في مثل هذه الظروف التي عادة ما تساعد على الاسراع بها ، والناية أن أي محاولة للاتال من حالة التكافؤ المسلح الى حالة التفوق هي عملية تحمل الكثير من الخطورة ، حيث انها تدفع المنافس الى ارتكاب الحماقات العسكرية في محاولة لتحجيم القوة الاخرى ، ودليلنا على ذلك استعراض التاريخ الذي يزرع بمثل هذه الحالات (١) .

وبجرنا هذا الى الحديث عن علماء السياسة والمهنة الملقاة على كاهلهم وكذلك الابعاد التي يتركز في نطاقها ، وادا كان أيشتين قد ذهب الى وجود العالم الموضوعي ، الذي تختلف الصورة والتصورات عنه تبعاً لاختلاف الموقع ، فان نفس الشيء يحدث لعالم السياسة ، الذي يمكن أن يراه الانسان موضوعيا من خلال منظر واحد فقط ، ورجل السياسة تحكمه ابعاد معينة لايسطيع أن يتعداها سواء في حياته العامة أو في ابحاثه الموضوعية ، منها .

- البعد الايديولوجي أو العقائدي وهو الذي يفرض عليه مبلوكا محددًا ازاء كل القضايا التي قد يكون طرفا فيها ، ومثال ذلك مايمبر عنه الان بالشرق أو بالغرب ، وأحيانا باليسار أو باليمين .

- بعد التقدم أو التخلف وهو بعد يفل يد الانسان أو ييسطها تبعاً للإمكانات التي يتيحها تراجده في بيئة معينة ، وأظنا لنا في حاجة الى بيان كيف أن الموارد المحدودة تضع رجال السياسة والاقتصاد امام مسئولية ليست بالهينة وهم يحاولون علاج مشكلات التخلف في "تومن" .

- بعد الهوية سواء منها المحلية أو القومية أو الطائفية أو العرقية وأحيانا الدينية وهي مايلتجئ اليها رجل السياسة كطوق نجاة في عالم

(1) David Singer, Conflict Research, Political Action and Epistemology. In Ted Robert Gurr (ed.), op. cit., p. 498.

أصبح مصدر قلق واضطراب نفسي بسبب مايطرأ عليه من تغيرات سريعة ، يلهث الإنسان وهو يحاول اللحاق بها ، إلا أن الاتجاه الحديث الآن ينحى نحو تاصيل هوية عالمية انطلاقا الى إيجاد الحل المناسب لكل المشكلات الدولية .

- وإذا ماكان أينشتاين قد ذهب الى بعد رابع فى الفزياء يعبر عنه باختزال الزمان ، فلا بأس أن نستعير وجهة النظر ، لنحاول تطبيقها فى عالم انسياسة ، فنوجد بعدا رابعا يتصل بالمكان والدرة على اختزاله كذلك ، حيث انه فى ظل هذا التطور التكنولوجى المدهل أصبح العالم ازاء وحدة متفاربة لاتفصل بين أجزائها حواجز جغرافية أو ثقافية . ومن ثم كان على صاحب الفكر أن يتعامل مع هذه الحقيقة ، على الرغم من وجهة النظر الاخرى التى تذهب الى ازدياد العجوة بين الشمال والجنوب ، أو بين الدول الغنية والدول النامية .

وبعد ، فهل نستطيع أن ندعى أن رجل السياسة الذى يقدم على دراسة الصراع السياسى ، أو الذى يريد أن يتخبط فى احدى عمليات الصراع عليه أن يحيط بهذه الابعاد جميعا ، لان المعرفة كل متكامل ، اذا ما افترضنا جزءا جاءت النتائج مقبوضة معينة .

ولعل كل مأسوق الحديث عنه هو الاساس الذى اطلق منه التجديد الذى يتالى علم السياسة هذه الايام . فيما يعرف باسم الثورة السلوكية - كما سبق أن اشرنا - التى تحاول أن تدمج النظرية والوسيلة والمجال فى دراسة الظاهرة . دون ان يقتصر ذلك على الميدان السياسى فقط ، انطلاقا من أن الانسان كائن اجتماعى ، لايصغر بصورة قامة لنوع واحد من النشاط فحسب .

ديبالت
الماركسية

تمهيد

سبق لنا بعض الحديث عن الماركسية كإيديولوجية كانت سائدة مهيمنة خلال قرن مضى مما أتاح الفرصة لردود وانعكاسات متباينة ظلت تتجاوب عبر مختلف الاقطار حتى الازمنة الحالية ، ويبتنى لنا الان أن نتعرف على الابعاد السياسية في النظرية الماركسية التي قامت كإسباقاً أوضحنا - على عمليات القوة والصراع ، ولعلمنا هذا المنطلق كان اختيارنا لها نموذجاً من الفكر الإنساني الذي يمكن أن يحدث انقلاباً في المفاهيم وتغيراً في السلوك متخذاً في ذلك وسائل أقل ما يمكن أن تتصف بالمسلمية .

والماركسية هي المذهب الذي نادى به ماركس ورفيقه إنجلز ثم تابعهما لينين وتروتسكي وستالين من بعدها بصورة قد تختلف في بعض التفاصيل دون أن تمس الجوهر كثيراً ، وهي نظرية متعددة الجوانب تقوم عند معتنقيها مقام العقيدة ، التي لا تترك مجالاً من مجالات الحياة إلا وتحاول أن يكون لها دور فيه ، عن طريق إعادة تشييق معطياته الفكرية بصورة تكاد أن تكون كلية ، ومن ثم فهي دعوة الى التفكير والفهم لكل ما يدور حولنا في المجتمع وعلينا أن نعتزف أن الماركسية ليست عقيدة جامدة ميتة ، حيث أثبتت أنها متطورة ، تقبل تحديثات الظروف التي تفرض عليها مقراً من التغيير ثم انها المبدأ الرئيسى الذى يستقى منه ما يثار ب نصف السكان فلفسفتهم فى عالمنا المعاصر .

والماركسية مذهب ذو نزعة نقدية . حيث انتقدت هيجل على الرغم انها اخذت منه . ونصبت للبثالية الالتمية بصورة عامة ، وانكرت الاشتراكيات السابقة بمذاهبها المختلفة مدعية انها مجرد آراء خيالية ، واعتزضت على الاقتصاديين الكلاسيكيين ، وعادت الطبقات البورجوازية المالكة لراس المال . وكان ماركس يعلن فى صراحة بأنه اذا انتقد نبلا هوادة غير هباب ولا خجل من أية نتائج يمكن حداثها ، طالما أن ذلك ينطلق من موقفه الفكرى .

والماركسية هي مذهب الحتمية ، حتمية لتطور والنفي الاجتماعي
لكي يصل المجتمع الى المرحلة الشيوعية ، وحتمية ديكتاتورية الطبقة
العاملة ، والحكومة العمالية العالمية ، وحتمية تواجده المجتمع الانساني
الخالى من النظام الطبقي ، وحتمية الوصول الى نظام الدولة التي لاتعرف
السلطة ووسائلها أو بالاحرى نظام الكيان الاجتماعي الذي لا يعرف
الدولة .

والماركسية مذهب اقتصادي لم يبتدع جديدا ذا اصالة يمكن ان
نسب اليه . وانما استقى من اسلاف عديدين ، حيث اخذ ماركس عن
آدم سميث ، ودينيد ريكاردو وجون لوك المبادئ التي سبق ان نادوا بها
من ان العمل هو اساس القيمة ، وانه المصدر الرئيسي لقوة المجتمع ،
ولعله انطلاقا من هذا جاء الادعاء بتحكم القوانين الاقتصادية في حياة
المجتمع ، وبصورة عامة يتفق الكثير من المؤرخين المحللين ان المصادر
الفكرية للماركسية وجدت في الاقتصاد السيلسي الانجليزي والاشتراكية
الفرنسية الالمانية .

والماركس هو مذهب المادية ، حيث لم يكن يؤمن الا بما هو موجود
وملموس ، والمادة لديها هي اصل الوجود يمتدور الحياة ، ومن ثم فهي
التي تشكل الفكر ولبس العكس . وهي انما حدث لكل حركات التاريخ ،
ولعله من هنا جاءت التسمية التي عرفت بها الماركسية وهي التمسك
بالمادي للتاريخ ، وطالما انه لا يوجد في المادي سوى المادة ، فلا مكان
هناك للروحانيات التي انتزعتها ماركس تماما ، وانطلاقا من ذلك نجاء عدم
اعترافه بالدين ، ولا بد وان تتحدر منه الدولة : الفرد ، ولكن اذا ما كسان
ذلك مكانا بالنسبة للدولة فانه يصعب تماما : النسبة للفرد كما اعترف
ماركس نفسه ، ومن هنا جاءت دعوة الرأسمالية الى محاولة وضع حل
لذلك المناقش بين الدولة والرايا . او بدولة اخرى — بين المواطنين
والناس .

والماركسية هي مذهب الثورة ، فحيثما كان ماركس يحل كان بنادى بالثورة ، ثورة الطبقة العاملة المطحونة ضد الطبقة البورجوازية المستغلة ، ولذلك لم يكن يقر له قسار في بلد واحد ، بعد أن تضيق به السلطات المحافظة فتأمره بالرحيل ، الى ان يستقر به المقام أخيرا في لندن ، البلد الذي لم يستطع المناداة بالثورية فيه ، لحصول مواطنيه على الحقوق الديمقراطية والاجتماعية ، ولكن بالتشريعات السلمية ، ومن ثم فلم يكن هناك داع لتلك الثورة ، كما سوف يأتي الحديث .

موجز تاريخي

لم يعد التاريخ يعيش على هامش العملية السياسية ، بعد أن بدأ ينظر الى الوقائع التاريخية على انها ظواهر سياسية ، تبعاً لاصدق مناهج البحث في علم السياسة فيما يعرف بالمناهج السلوكية - وقد اشرنا اليه الان - الذي احدث انقلاباً كبيراً في مناهج البحث في علم السياسة ، بسبب استخدامه لكل معطيات العلوم المختلفة من اقتصادية واجتماعية ونفسية وتاريخية ، وهو بصدد عملية التحليل السياسي ، وبناء على ذلك أصبح من الضروري التطرق الى الخلفية التاريخية للفيلسوف أو العالم لمحاولة الكشف عن الدوافع التي جعلته يسوق هذا الرأي أو ذاك ، وذلك اتجاه سليم من وجهة النظر العلمية ، بل انه هو الذي اثرى المعارف السياسية ، حيث ان الكثير من الابحاث والدراسات الاميلة في علم السياسة لم يتم انجازها الا خلال ازمات تاريخية معينة ، واذا ماكان المؤرخ يسرد ويرتب الوقائع ، فان عالم السياسة يستخدم ذلك كله كمادة اولية في دراساته وتحليلاته ولعله من هذا المنطلق كان لابد من التعرض لبعض التاريخ البسيط لحياة كارل ماركس .

وكان ماركس قد ولد في ألمانيا (بروسيا الريفانية) مع بداية القرن التاسع عشر (٥ مايو ١٨١٨) في عالم يسود بالارهاصات الليبرالية الاجتماعية والسياسية انعكاساً لانتشار المبادئ التي روجتها الثورة الفرنسية ، والدعوات التي نادى بها لوك في إنجلترا وروسو وفولتر من قبل في فرنسا ، وكان أبوه المحامي يهودياً ائتمناً المذهب البروتستانتي ، بعد مولد ماركس الابن بست سنوات ، سعي وراء استواء الحياة بين صفوف الشعب الألماني ، والمجيب أن : ثلاثة ماركس المثقفة المبسورة الحال لم تكن ذات طابع ثوري اذ كانت تركز الى نوع من الدعة والطمانينة ، وفي عام ١٨٤٥ انجز دراسته بتقديم أطروحة الجامعة حول فلسفة الطبيعة بين ديتريش وأبيقور .

وفي عام ١٨٤٢ أُنشِئ للبورجوازيون الراديكاليون في إصدار جريدة معارضة في مدينة كولونيا ، عمل فيها ماركس محررا ثم أصبح بعد فترة رئيسا لتحريرها ، وفي ظله اتخذ اتجاه الجريدة الديمقراطية الثوري بزيادة وضوحا ، مما حمل الحكومة على اعتقالها في نهاية الامر .

ومع حلول عام ١٨٤٣ اختل ماركس الى باريس ليصدر في الخارج مجلة راديكالية . ولكن لم يقدر لها أن تواصل الصـور بعد العدد الاول وذلك بسبب بعض التصورات الادارية والشخصية التي اعانت اسرايتها . الا ان كتابات ماركس فيها اثبتت ثورته التي تنقد كل شيء بلا هوادة في مجتمعه الراهن .

وفي سبتمبر ١٨٤٤ وخلال اقامة ماركس في باريس يحدث أن يحل بها فريدريك أنجلز في زيارة سريعة ، فيلتقي بكارل ماركس ، وبذـلـك الوقت يرتبط المفكران بصداقة وطيدة استمرت طيلة حياتهما واثرت نتاجا فكريا غزيرا في كثير من العلوم الانسانية ، وقد خاضا سويا نضالا حادا ضد مختلف نظريات الاشتراكية البورجوازية ، وصاغوا نظرية وتكتيك الاشتراكية الراديكالية الثورية ، أو مايسمى بالشعبوية الماركسية .

وتتكون هناك جمعية شيوعية سرية عام ١٨٤٧ ، سرعان ما ينضم اليها كل من ماركس وأنجلز ، حيث يجدان فيها وسيلة الى بسط أفكارهما وممارسة انشطتهما ، فيكلفهما المؤتمر الثاني لها - والذي تم انعقاده في لندن في سبتمبر من نفس العام - بوضع خطة عمل للشيوعية الدولية بالاضافة الى شرح وتوضيح كل المفاهيم المتعلقة بها ، ويحدث ان قاما بذلك فيما سميها بـ"البيان الشيوعي Communist Manifesto" ، تعرضا فيه للفكر المادي الذي اتصفنت به نظريتهما ، والديالكتيك الذي أخذاه عن هيجل وعدلائه لكي يصبح العلم الاوسع والاعمق للظهور - حسبما كانوا يسمونه - ، وكذلك نظرية الانتقال الطبقي والدور الثوري الذي تضطلع

"البروليتاريا العمالية في العمليات الاجتماعية لتصبح الحور الذي تدور حوله وتتركز عليه كل أنشطة المجتمع .

ويتكاد ان نرى ان قاست كثيرا من دموية ثورتها ، وبدأت تدور نوعا من السلام الاجتماعي . ضاقت ذرعا بدعوات ماركس الثورية الهاء . للاظام الطبقي القائم في المجتمع ، وخشيت على نفسها ، فكانت تد استجابات لطيب الحكومة البروسية . وطرفته من باريس فالتجىء الى بلجيكا واقام فترة منع الوقت في بروكسل . الا ان حبه الشديد لوطنه والانتصاف للطبقة العاملة فيه جعلاه يعود الى المانيا ليدعو الى ثورته مرة اخرى . وبدأ رحلة طويلة مع السلطة المحافظة ، يواجه فيها خطر الحكم عليه اثر محاكمته بسبب اتهام وجه اليه باثارة الطبقة العاملة ، الا ان الحكمة تبرا سآخته فيضطر ازاء ذلك الى مغادرة المانيا بصورة نهائية . ويتجه هذه المرة الى انجلترا فيصلها مع منتصف عام ١٨٤٩ ، ليقضى فيها بقية حياته . ويندو ان ماركس انجلترا قد حققت في مجال الحقوق الديمقراطية بالنسبة للواطنين بصورة عامة ، على اثر اصدار ثلاثة الوثائق التي تحدد المسيرة الديمقراطية في انجلترا ، والتي تكون الجزء المكون من الدستور البريطاني ، أقول ان انجلترا وقد فعلت ذلك فقد استهوت الامانة فيها ، الا انه ركن الى نوع من الهدوء والسكون ، حيث انه لم يكن هناك داع للدعوة الى الثورة طالما ان الطبقة العاملة قد حصلت على اكثر ما كان تترقبه في تلك الاونة ، وهكذا اتاحت الفرصة لماركس بالاشتراك مع انجلز ان يخرجوا افضل مكتباه على الاطلاق ، ونعني به كتاب « رأس المال » . الذي خرج الجزء الاول منه خلال سنة ماركس . والجزآن الاخران توافرا على امتدادها انجلز بعد وفاة ماركس عام ١٨٨٢ . وفي هذا يعترف انجلز - ولعله من قبيل الوفاء لسيادته وزميله - ان مانه انجازه بالاشتراك مع ماركس لم يكن في قدرته ان ينفذه وحده ، وانه لولا ماركس لما كانت هناك نظرية للمادية الديالكتيكية . على

البرامج من جهود انجاز في تطبيقاتها في مجال العلوم الطبيعية والرياضية (١).

(١) ولزهد من المعلومات عن حياة كارل ماركس ، يمكن الاستعانة بالمراجع التالية :

— David McLellan, The Thought of Karl Marx, 2nd edition (London : Macmillan, 1980) pp. : 3 - 17.

— Frederick Engels, Karl Marx in Marx and Engels, Selected Works, Vol. II, pp. : 156 - 166.

— لبين . « ماركس . اجلس » الماركسية » ، مرجع سابق ،

ص : ٥ - ١٢ .

مكتلة الميادنة في النظرية الماركسية

حظيت سياسة سقراط بين مختلف العلوم الاجتماعية ، منذ ان نادى ارسطو بانها العنصر المسيطر . ومن ثم لا بد وان يكون لها سبق على كل ماعداد من علوم . انطلاقا من دراستها للانسان وهو في تمام نضجه وفكره في حلة كونه مواطنا في دولة ، وتبقى السياسة محتلة لتلك الميزة العالية التي رغبها اليها الاغريق القدماء . ويجيء فلاسفة آخرون يتخذون بوجبة النظر هذه بعد ذلك . لعل من اولهم فلاسفة الاسلام ، ويكتفينا دليلا على ذلك تقدير الامام الغزالي لها حين جعلها في مرتبة تلي مرتبة النبوة .

الا ان البعض الاخر من المفكرين والفلاسفة لم يشاركوا هؤلاء تلك النظرة — المحقة — الى السياسة ، ولعل منطلقهم في ذلك انها كان يتعلق بالسياسة كسلوك عملي ، وليس كعلم نظري ، حيث ان التطبيق تتحكم فيه متغيرات اخرى غير تلك التي تواجه الفكر النظري ، لاسيما وان شاب التطبيق نزعة الى الذاتية ، ولذلك فقد نظروا اليها نظيرة مغايرة حين جردوه من اللبسة الاخلاقية ، فذهبوا الى انها شر ، حيث لا بد لها من قوة ، والقوة مفسدة — كما يقول اللورد اکتون في (١) ولكنهم لم يبدروا وهم يسمون هذه الاحكام ان تلك هي مجرد احكام اخلاقية ولايعنى ذلك انتفاء وجود السياسة كحاجة اساسية حيوية في المجتمع ، وعليه فلا بد وان تكون لها مكانة عالية — بها كان قدر مجافاتها او بعدها عن العسامل الاخلاقي — ، بل ان مكيا فيللي صاحب السمعة غير الطيبة من وجهة النظر السياسية ، لا يمكن استثناءه من شمولية هذا القول ، على الرغم انه انزل السياسة من سماء المثل التي كانت تحلق فيها منذ ان رغبها اليها الفكر الاغريقي ، الى ارض الواقع والضرورة ، اقول لا يمكن استثناءه وذلك لان حديثه في كل ماكان يكذب جاء سياسيا خالصا .

(١) انظر في ذلك صحتي ٦٠ . ٦١ فيما سبق من هذا الكتاب .

ولكن ما أن بدأ ماركس يصدر أفكاره ، إلا وتغيرت النظرة الى السياسية لديه بصورة تكاد أن تكون مناقضة للغاية لكل من سبقه من مفكرين ، حيث أنكر طبيعتها التي خصها بها كل من تحدث عنها من سبقوه وكذلك من جاءوا بعده ، من حيث أنها الخاصة الحيوية لكل أشكال المجتمعات ، ولذلك كانت الماركسية على قدر ماتعتبر نفسها برنامجاً عملياً ، يمثل ماهى مجموعة من التحليلات النظرية ، فأما تسمى في نهاية الامر الى تجاهل السياسة والعمل بنونها والاستغناء عنها ، حينما تتحقق المرحلة الخامسة من مراحل تطور المجتمع البشرى — حسب ادعائها — وهي المرحلة الاشتراكية العليا أو الشيوعية ، والتي يتم فيها إلغاء رواسب الرأسمالية ، وانتهاء على العقبة البورجوازية ، وينتهي الانتاج النوى ، ويرتفع مستوى المعيشة ، وتضمحل الدولة ثم نزول ، ويختفى الحكم ، وينتفى وجود السلطة السياسية (١) .

والعجيب أنه في الوقت الذي نذهب الماركسية الى ذلك نجد أنها تصر في الوقت نفسه على أن السياسة لا يمكن دراستها في معزل عن بقية انشاق المجتمع ، ولا سيما الاقتصاد ، أو كما يطلقون عليه البناء التحتي أو الاساسي ، وذلك اعتراف كامل منها بوجود السياسة كاحدى ضرورات المجتمع ، الا أنه يكن القول أن الماركسية تتحدى — بصورة عامة — الافتراض الاساسي الذي يذهب الى وجود ملج رئيسي في أنشطة المجتمع ، يمكن أن يطلق عليه مصطلح السياسة .

ولعلنا لبنا في حاشية الى بيان كيف أن تلك النظرة غيبتها الكثير من الشطط حيث أن طبيعة الشكل وصفة المجتمع هي من الامور التي لا بد لعلم أن يدرسها ، وهو الذي يمثل في علم السياسة ، وذلك بالاضافة

(١) يمكن الرجوع الى ذلك الى :

— سعاد الشرقاوى ، النظم السياسية في العالم المعاصر (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٣ ، ص : ٢٩٨ — ٢٩٩ .

الى موضوعات أخرى مثل حقوق المواطنين ، وصلافة ذلك كله
بالسلطة ونظامها .

ثم ان المصاحح الذى تستخدمها السياسة هى تلك التى تتعق
بالتحليل الادراكى للمبادئ الاولى الاساسية ، وهناك افتراض بوجود
مجوعة من المشكلات السياسية العامة التى يمكن أن تشترك فيها كل
المجتمعات البشرية على اختلاف مذاهبها الفكرية ومعتقداتها الدينية ،
بحيث يمكن أن تنور حلها النظرية السياسية بدون حاجة الى أبصاك
امبريقية للظاهرة المعينة فى المجتمع المعين وذلك ماجعل المفكرين
السياسيين يعالجون المشكلات السائدة فى بيئاتهم وعصورهم على أنها
مشكلات كل الازمنة وكل العصور .

واذا ما كان علم السياسة يركز على المؤسسات السياسية
المجتمعية ، فانه قبل كل شئ يحاول أن يكشف عن توزيع القوة داخل
الانساق السياسية الراهنة فى المجتمع بغض النظر عن حجبها وتقدر
أهميتها ، وذلك يعنى أن توزيع القوة لا يرتبط فقط بالانساق الكبيرة
الاجتماعية أو الاقتصادية .

ومن الطبيعى انظر الى السياسة على أنها تلك الصورة من النشاط
الذى تمارسه مؤسسات مثل المجالس التشريعية على مختلف مستوياتها ،
والسلطة التنفيذية المنحلة فى الحكومة ورجال الادارة ، والسلطة الرابعة
التي تتبع فى اصحائها والرأى العام ، وذلك بالانضمام الى الاحزاب
وجامعات الضغط ، وتلك كلها مؤسسات أهم ما يميزها هى استقلالها
الذاتى النسبى — بقدر قد يتسع وقد يضيق — عن بقية المؤسسات
الأخرى فى المجتمع ، الا انها كلها تحمل الصبغة السياسية .

وبالنسبة لاجراء القوة الواقعى لدى فلاسفة مثل هوبز وكيانيللى ،
كان ماركس يرى دائما أن السياسة لاتتصل بالحقوق كما تفعل بالنسبة

لقوة ، وفي أحد التعليقات على عذير الفيلسوفين وكذلك فلاسفة العمور الحديثة من أمثال بودان وسبينوزا وروسو وغيرهم ، كتب ماركس يقول إن القوة في كثير من الأحيان يظن اليهما على أنها أساس للحق ، فإذا ما كان الأمر كذلك ، لسوف يصبح الحق والقانون مجرد مظاهر أو مجرد تعبير عن العلاقات الأخرى التي تقوم عليها قوة الدولة .

وذلك فقد كان ماركس يعنى بصورة دائمة عدم تجاوبه مع النظرية السياسية كما كانت تمارس في أيامه وكما هي تمارس اليوم ، حيث أن مهمتها — على حد قوله — ليست في محاولة إيجاد تبرير شرعى أو أخلاقى لممارسة القوة السياسية . ولكن في فهم العمليات الاجتماعية التي تتولد عنها المؤسسات والممارسات السياسية . وإى بفرقة بين النظرية السياسية وعلم السياسة . وبين النظر المسبق والأبحاث الإمبريقية ، هو أمر مرفوض تماما ، حيث إن دراسة السياسة إنما تتطور بنفس الطريقة التي تحدث بها العلوم الأخرى . وذلك عن طريق اكتشاف الأنماط السببية على الرغم أن ماركس يعترف بأنه لا يمكن لأى علم أن يدرس قضاياه بدون افتراض مسبق عما يحتمل أن يكتشف بصدها ، لأن دور النظرية هو أن تضع مؤثرات يسترشد بها في عمليات البحث الإمبريقى . وكذلك . تقترح الاتجاهات التي يحتل أن يكون البحث فيها مثيرا (١) .

وانطلاقا من هذا جاء التأكيد الذى دعت إليه الماركسية من استحقاق دراسة السياسة منفردة على أساس أنها نسبق مستقل عن بقية انساق المجتمع . كما بنيت الإشارة — وذلك في حدود مايسميه ماركس « بالتقلب الموحد للعلاقات الاجتماعية » ، وذلك فإن المجتمع يمكن فهمه

(١) انظر في ذلك :

Alex Callinicos, Marxism and Politics, in Adrian Leftwich, What is Politics ? The Activity and its Study (Oxford : Basic Blackwell, 1984) pp 124 - 135

ودراسته على أساس انه كل مركب أو جباع واحد لانشطة متعددة ،
الذى تكون فيه الصور المختلفة للحياة الاجتماعية ، بما فيها السياسة ،
مجرد مظاهر مختلفة لهذا للكل ، ولعل الدور الذى تلعبه السياسة فى
داخل هذا الكل الاجتماعى هو الذى يحدد طبيعتها ووسائلها والاهداف
التي تسعى الى تحقيقها .

ولستطرادا من ذلك فان السلوك السيلسى - حسبما تدعى
الماركسية - لا يمكن دراسته وفهمه وتحليله واستنباط قواعده واحكامه ،
الا عن التطرق الى علوم اخرى مثل الاقتصاد والاجتماع والتاريخ
والانثروبولوجيا ، بل انها تؤكد على انه ليس هناك سوى علم اجتماعى
واحد . يتنوع ويتغير بين جنات كل هذه العلوم المختلفة ، وهذا العلم
الموحد هو مايسيه الماركسيون « المادية التاريخية » ، او هو الدراسة
المنسقة للتكوينات الاجتماعية المختلفة ، ومثل تلك العمومية او
الشمولية لا تسبح بوجود التخصصات المعينة ، ويبدو ان ماركس قد احس
انه قد ذهب بعيدا فى هذا الاتجاه فى انكار منجزات تلك العلوم وانضالها
على المسيرة البشرية طوال الحقب التاريخية العديدة ، والتي اثمرت فيها
تراثا ضخما يمكن التغاضى عنه لذا ما ارادت الانسانية استواء للمسيرة
واجازا للمزيد من المكاسب العلمية ، نقول انه بعد ان احس ماركس
بذلك ، عاد واكد بان هذه الدراسات المحددة لا بد وان تستمر فى وضع
ابحاثها وتحديد بواعث سلوكها فى داخل اطار هذا الكل الاجتماعى الموحد ،
وهكذا يمكن فكيف دعوة الماركسية فى ذلك بانها دعوة الى تجميع هذا
الشتات المتناثر للعلوم الاجتماعية الراهنة ~~التي تجعل~~ الماركسيين يذهبون
الى ان محاولة ايجاد علوم متبايزة هي محاولة خلط تقسيمات تعسفية
بمطلعة .

وعلى سبيل المثال لا يمكن فهم السياسة بدون دراسة عميقة للتاريخ الاجتماعى
والاقتصادى . وهذا يعنى تخطى الحدود للوصول الى علوم الاقتصاد

والاجتماع والتاريخ ، ونفس الشيء ينطبق على العلوم الاخرى ، ومن ثم
عان للمركسية تعود فتنظر الى السياسة على انها مظهر واحد فقط لهذا
الكل الاجتماعى ، لكن تتم دراستها كجزء من التحليل المتكامل لهذا الكل ،
وبصورة اكثر تحديدا يقول لينين فى هذا الصدد ، معبرا عن العلاقة بين
علمى السياسة والاقتصاد فى كلمته بان السياسة هى بعض التعبير المركز
عن الاتصال (١) .

وفى معرض التطيل تدعى الماركسية ان الصراعات السياسية انها
تنشأ من الصراعات الرئيسية داخل هذا الكل ، ولا يمكن فهم تلك الا فى
ضوء هذه ، والتي يسميها ماركس بعلاقات الانتاج ، وقد كتب عام
١٨٥٩ يتحدث عن كيف ان الافراد ينخرطون ، وهم بصدد عملية الانتاج
الاجتماعى ، فى علاقات محددة لا يمكن الاستغناء عنها ، وتستقل تماها عن
ارائهم ، علاقات انتاج تتلاءم بالمرحلة المعينة لتطور قوى الانتاج المادية
لديهم ، ثم ان القدر الكلى لهذه العلاقات الانتاجية هو الذى يكون البناء
الاقتصادى للمجتمع ، او الاساس الحقيقى الذى يقوم عليه البناء الطبوى
السياسى والقانونى ، والسدى لا يتعارض مع الصور المحددة للموضع
الاجتماعى ، وهكذا تستمر المركسية لتعلن ان نمط الانتاج للحياة
المادية هو الذى يشكل عمليات الحياة العقلية والسياسية والاجتماعية
بصورة تكاد ان تكون تامة ، ومن ثم فان وعى الافراد ليس هو الذى يحدد
كيانهم ولكن العكس هو الصحيح ، حيث ان كيانهم الاجتماعى هو الذى
يحدد وعيهم .

ويساير مورييس ديليرميه ماركس فى بعض هذه الآراء ، حيث يذهب
الى ان الانفصال بين السلطتين السياسية والاقتصادية انفصال وهمى
الى حد ما ، لان السلطة الاقتصادية تملك أدوات قوية من أدوات الضغط

(1) Marx and Engels, Selected Works (Moscow : Progress
Publishing House, 1973) I. p. : 503.

على السلطة السياسية ، وهذه الأخيرة في حقيقة الأمر ليس لها وجود مسيطر في الأنظمة الرأسمالية ، حيث أنها في مثل هذه الحالة ليست إلا انعكاسا للسلطة الاقتصادية ، ولا يتكسب الانفصال بين السلطات وجودا إلا في الأنظمة المخططة ، ومن جهة أخرى فإن تركز السلطة الاقتصادية في أيدي عدد قليل من الاحتكاريين يجعل صورة مراكز التقرير السياسي المتعددة صورة خداعة كاذبة . ان الارتباط بين نظام التملك الخاص والنظام السياسي التعددي ليس بديهيا الى الدرجة التي يدعونها ، ومثال الديكتاتورية النازية برهان واضح على ان الاونوقراطية الاستبدادية المبرنة يمكن ان تنشأ في نظام رأسمالي ، ثم ان الفاشية مرتبطة بتطور الرأسمالية . ومرتبطة بمقاومة الرأسمالية لقيام اقتصاد اشتراكي (١) .

والحياة السياسية الحديثة هي التعبير المدرسي - السكولاستي - للحياة الشعبية ، وتلك حالة من الاغتراب تكون الملكية هي قمة التعبير عنها ، والسياسة هي الجانب السلبي لها ، ولن نتمكن من التغلب على هذا الاغتراب حسبما يرى ماركس طالما كان هناك مجالان متميزان هما المجال الاجتماعي والمجال السياسي ، واعتقد أننا لسنا في حاجة الى التأكيد مرة أخرى ، على أننا لا نستطيع ان ندرك المفرد الحقيقي للنظرية السياسية إلا ان نستطيع ان نمسوه إقامتها الاجتماعية

ويتعرض ماركس سياسة مرة أخرى - ويبدو انه ينساق الى الحديث عنها مرغبا على الرغم من نظريته غير السلبية اليها ، ولعل ذلك كان مرجعه الى معاشته لاجواء تغمرها السياسة من كل الجوانب ، وكانت القضية هذه المرة تتخلص في عدم اعترافه بوجود تعريف اجرائي محدد للسياسة ، وفي ذلك كان يقول ان جو المجتمع يصبح سياسيا حين

(١) موريس ليفريجي ، مدخل الى علم السياسة ، مرجع سابق ،

يتوقف العاملون فيه عن النظر اليه كمعطيات لاتقبل التغير ، ويبدؤون في تحريك وتحدي ظروفه القائمة ، ولانجاز ذلك لابد من الانتقال من العزلة الفردية الى الارتباط الجماعي ثم الى التنظيم الشعبي على المستوى القومي ، والرأسمالي لايسمى الى شيء من ذلك ، اذ ان دافعه الاساسي المزيد من المكاسب ناظرا بعين الاعتبار الى شيئين هامين فقط هما :

— مستوى الاجور ، وذلك ما يحدد التكاليف التي يتطلبها العمل ويتحملها صاحب العمل .

— ساعات العمل اليومية التي ينجزها العامل والتي تحدد قيمة فائض القيمة .

وبعد ذلك نستطيع ان ندعى ان 'الاسان' ، بعد قراءة الإنكار السياسية الماركسية ، يمكن ان يتوصل الى نظرية الفعل لديه ، والتي يتسائل بصدددها عما اذا كانت الدوافع مادية ام اقتصادية ، ام هي مجرد عرض لجوهر اقتصادي ، ولعل افضل مثال لذلك هو تفسير ماركس لولاء البورجوازيين الريفيين في فرنسا للجماعة الشرعية ، ولولاء البورجوازيين الحضريين لجماعة الاورليانز (١) ، اذ يدعى ماركس انه ليست المبادئ هي التي فرضت هذا التقسيم ، ولكنها الظروف الاقتصادية الناتجة عن نوعين متميزين من الملكية ، او هو العداء التقليدي بين المدينة والريف ، او هي المنافسة القوية بين رأس المال في المدن والملكية الزراعية في الريف ، ويذهب ماركس الى ابعد من ذلك ليعتبر ان الدوافع ليست سوى مؤشرات لاهتمامات اقتصادية كائنة لتركبها هذه الدوافع او انها لاتريد ان تعترف بها ، ليصل اخيرا الى نفس النتيجة السابقة — بصدد السياسة —

(١) هو الجناح الصغير النظيف من الاسرة المالكة الفرنسية في تلك الاونة ، وقد كان من المتبع انه حين كان يخلو لقب « دوق اورليانز » برفاة شاغله ، فان الذي كان رثه ويرث معه الضيعات الموقوفة عليه ، هو الابن الثاني ، او الاخ الاكبر للملك .

فيحول من الفعل السياسي يصدر أيضا عن الدوافع الاقتصادية .

وإذا ما كانت السياسة توجد حينما يستطيع الأفراد اتخاذ القرارات ، — كما سوف يأتي الحديث — فيما يتصل باستخدام وتوزيع الموارد ، فلما يعني ذلك أن السياسة توجد في كل مجتمع ، بل إنها توجد كذلك على المستوى الضيق ، مثل العائلة أو المجتمع المحلي ، مثل وجودها على المستوى للعريض للمؤسسات الدولة ، إلا أن هذه النظرة إلى السياسة تناقض تماما مع ما ذهب إليه الماركسية في هذا الصدد .

ويعدد ارجاع السياسة إلى القرارات التي يتخذها كل مجتمع حول استخدام وتوزيع الموارد يتحدث ليفتوتش عن نط للعمل الاجتماعي مشابه لهذا الموجود في الاقتصاد الطبقي الجديد الذي تعامل فيه الوحدات البشرية كمؤسسات اقتصادية عقلية توجهها دوافع استخداماتها بغض النظر عن موقعها النوعي في المجتمع ، وكانت الماركسية قد اعترضت على النمط مدعية أن مصالح الأفراد متضاربة ، حيث إنها تتولد وتنتج عن الاستغلال الطبقي ، الذي يعتمد على قسرة كل فرد في انجاز وتحقيق مطالبه التي تعتمد بالنسبة إلى المركز الذي يشغله الفرد في الطبقة ، وأي دراسة لعمليات صناعة القرار في المجتمع لابد وأن تبدأ انطلاقا من بناءات القوة وعلاقات الإنتاج السائدة في هذا المجتمع (١)

وإذا ما كانت الماركسية تصر على الوضع الذي ينبغي أن تحلله أو تحسّله السياسة ، والذي لابد وأن يكون داخل سياق الكل الاجتماعي — كما كانت تدعى دائما — ، فسوف نجد أن ذلك يتناقض مع منطق الأمر بالنسبة لعمليات الصراع السياسي ، الذي ليس له بيئة تحتويه داخل نطاق الدولة

(١) فانظر في ذلك :

— Adrian Leftwich, Politics : People, Resources and Power, in A. Leftwich, op. cit, pp. : 62 - 84.

سوى التفاعلات القائمة بين مؤسسات القوة فيها ، ولعله من هذا المنطلق وجد هناك رأى حديث ، يذهب صاحبه الى تسمية الدولة بأنها التركيز المادى النوعى لعلاقات القوى بين الطبقات (١) . وبمعنى آخر فانه اذا كانت الدولة غير مستقلة ذاتيا عن القوى الاجتماعية العريضة ، فلا بد وان تتركز في بنائها مختلف انواع السدءات التى تصل الى قمتها في المجتمع الطبقي . واذا ما كانت النسبنة تدرس الدولة : بناء وتكوينها وركيبتها . فلعل السبب الاوحد في ذلك هو ان الضمان النهائى لاستخدام قرة القبر والعنف يتبع بين ايديها . وان دراسة السياسة تستبعد أجهزة القوة في الدولة او تعزلها عن دورها التتقي في بناء قوى وعلاقات الاناج . انما تقدم حولا جزئية ونظرات غير متكاملة من حيث انها انما تعالج جانبا واحدا فقط ، أما الدراسة التى تتجاهل ذلك — الاجهزة وعلاقتها — فسوف تتنكب الطريق ولن يتاح لها تحقيق الهدف المرجو منها .

فالماركسية اذن هى نظرية القضاء على السياسة ، لانها تحاول اقامة مجتمع شيوعى يستع فيه وجود الدولة او الطبقات ، ولعله مما يدعو الى العجب والتساؤل ان محاولة القضاء على السياسة هذه انما تتم بوسائل سياسية ، لان الشرط المفروض توافره لخلق مجتمع لا طبقي هو قيام الطبقة العاملة بالاستيلاء على القوة السياسية ، واذا ماكانت تلك القضية تحل . بعض الناقض فلا بد من ايجاد حل ، وقد حاول لينين ذلك فعلا ، حينما ادعى ان تلك الدولة التى تنشؤها ديكتاتورية البروليتاريا ، ليست دولة بالمعنى السليم والمألوف لدينا (٢) ، الا انه يقف عند هذا الحد لا يمتداه الى قدر من الوصف ، او التعميل الذى يمكن ان يضع ايدينا على

(1) Nicos Poulantzas, State, Power, Socialism (London Macmillan, 1978) p. : 129.

(٢) انظر في ذلك :

— Lenin. Collected Works, op. cit, xxxv, p. . 468.

نخيل أو تصور محدد لطبيعة وهيئتهم وما، وأبليت تلك الدولة ، إلا أن
ماركس كان أقرب إلى التخيل — الوانير — حين بحث عن نمط لهذه
الدولة فوجده في الكومونات الفرنسية (١) ، والتي فيها تنحل الينيات
الخاصة من الأفراد المسلحين والمتبئة في لتوات المسلحة واشترطة ،

وعلى أية حال لايسعنا إلا أن نقول أن النظرة الماركسية تجاهه
السياسة كانت نظرة تنسم بالتناقض لايشاركها فيها أحد من الممارسين
المسياسيين ، إلى الدرجة التي جعلت كثيرا منهم من المعاصرين لماركس
والمتاخرين يرفضونها باعتبارها شيئا غير منطقي ، وإلى جانب هؤلاء وجد
بعض آخرون حاولوا التخفيف من غلوها وقسوة أحكامها ، فكشأنوا أن
قاموا بتعديل بعض آرائها حتى تتمكن من معايشة المجتمعات المعاصرة .

ومن الناحية الأخرى نعلم جميعا أن النظرية الماركسية السياسية

(١) كان من المألوف إطلاق هذا المصطلح على أى مدينة تحصل على
حريتها من الملك لو السيد الإقطاعي ، خلال انعصور الوسطى ولاسيما
المتأخرة منها ، وكانت إقامة التحصينات ، وتنظيم التجارة وترويجها ،
وجمع الضرائب والمحافظة على النظام : تتمثل التتليلام أمرا ضروريا ،
وتضمنت أقدم محاولات أهل المدن للقيام بعمل موحد أن يؤدوا قسما
يربطهم جميعا برباط شخصي ، وما أن جسد القرن الثالث عشر ، حتى
كانت المدن قد رسخت نظمها وكيانها ، وأصبح على من يختارها دار إقامة
أن يقسم اليبين على احترام الكومون الذي كان له مجلس منتخب ، ولكن
عندما أصبحت الدول الأوروبية وخاصة فرنسا واسبانيا في القرنين
السادس عشر والسابع عشر ذات حكم مركزي ، ألغت الحكومات تدريجيا
امتيازات الكومونات .

— انظر في ذلك :

— الموسوعة العربية بإشراف محمد زهير ذربال (القاهرة : دار
النم : ١٩٦٥) ص : ١٥١٦ .

تقوم أساسا على نظرية فلسفية تجمع بين المادية والجدلية ، وهي
المادية الجدلية :

- فالمادية تشرح كل الظواهر في العالم انطلاقا من مبدأ واحد هو
المادة .

- والجدلية تبحث عن الحقيقة عن طريق اكتشاف التناقضات وعن
طريق حلولها .

ولقد أخذ ماركس الطريقة الجدلية - كما سبق القول - من استاذة
هيكل ، الذي تنفي فكرة التطور الذي يحدث نتيجة تناقضات متعاقبة :
إيجابيات ، سلبيات ، سلبيات السلبيات ، ولقد أدت الجدلية بماركس
إلى اكتشاف أن الحاضر غير المستقر يؤدي إلى مستقبل مناض للحاضر ،
بمثل ما أن الحاضر هو مناض للماضي .

والى المادية أيضا يرجع أصل التباوت الاجتماعي ، حيث هو
اقتصادي في أساسه ، ولذلك فإن أي إصلاح سياسي لن يؤتى ثماره ،
ما لم يعالج الفاجية المادية ، وإذا كنا نهذب إلى أحداث أي تغيير في
المجتمع ، فمطلبا أن نعمل على إلغاء الملكية الخاصة أولا (١) .

ومعنى بعد ذلك نقطة أخيرة نفذت عن طريقها الماركسية إلى بعض
النحلي السياسي أو بالأحرى نفذت إليها السياسة ، وفي هذا الصدد
يركي القول بأن التقايد المجتمعية لا يمكن أن تستمر إلا إذا مورست بصورة
دائمة . ولن يتم لها ذلك إلا إذا نشأها بمعنى التجديد والتطوير ، اللذين

(١) انظر في ذلك :

- راسيل بريلو وجورج لبيكييه . تاريخ الأفكار السياسية
(بيروت : الاهنية للنشر والتوزيع ١٩٨٦) ص : ٣٤٩ - ٣٥٢ .

يستلزمها المجتمع - وهو كائن حي متطور - ومن ثم لماذا جمدت تلك
التقاليد فسوف ننكر وتتخلل ، ولذلك فإنها تدول أن تستفيد من الأجزاء
الماضية عن طريق إتمام أبنية جديدة تستخدم وتتخطى بناءاتها السابقة .

وتثبت لنا عمليات التحليل التاريخي أن النصف الأول من القرن
الشرين شهد بعض الانتميمات التي حقها الفاشية والسنالينية ، هذا
في الوقت الذي أصبت فيه الرأسمالية بمرض الجمود ، وعلى الرغم من
ذلك فقد ظلت الماركسية الكلاسيكية حيدة ، الحياة العكسية والسياسة
لم تستطع أن تتعداهما ، ولكن حين بدأت الزيمات الاقتصادية تطحن
دول العالم بقوة ، مما لثر الكثير من المراءات السياسية والاجتماعية ،
حدث أن نهضت الماركسية بحوة جديدة واجبتها فيها تعديلات جديدة
انحصرت في عملية تطوير مدخل جديد للسياسة من المنظور التاريخي بمعنى
دراسة المؤسسات والعمليات السياسية في إطار خصوصيتها التاريخية ،
ومحاولة ربطها بالكل الاجتماعي - السابق الحديث عنه - ، وكذلك
الفتاتصت المظلة المتواجدة في بناءاتها .

وعلى أية حال فلا يمكن الاكتفاء بذلك ، حيث أن سقطة الماركسية
في نظرتها الى السلسلة لا تتبع في مروضها النظرية ، لان الماركسية ليست
مجرد منهج بحث علمي بل حركة عملية تهدد الى ثورة اشتراكية
كمقدمة لايجاد مجتمعي يخلو من الطبقات ، وفي ذلك تدعى الماركسية أنها
تتحدى النحل بين النظرية والتطبيق في الفكر البورجوازي ، ولقد كتب
ماركس عن ذلك في البحث الحادي عشر من ليوريخ كيف أن الفلاسفة
أفلحوا في تفسير العالم بطرق عدة ، الا ان المشكلة تكمن في القدرة على
تغييره (١) ، وهكذا تنكر الماركسية على السياسة ان يكون لها أساس
معرفي ، ومن ثم فإنها تحاول اقتلاعها من المجتمع عن طريق القضاء على
العداوات الطبقة التي هي السبب في نشأته ، وعلى الرغم من ذلك كله .
نار خلفاء الماركسية وحواربي ماركس نفسه من أنجلز ولينين وتروتسكي

الى لوكسمبرج وجريمنس كانوا فارسين وممارسين للعمليات السياسية ،
وطالما كانت السياسة موجودة ، وطالما أن الجميع يمارسونها سواء
كانوا يعلمون أم لا ، وطالما أنها تكون جزءا من "نظرة البشرية" ، فلن
نستطيع استئصالها من المجتمع ، ولن نفلح في تجاهلها بصورة تامة ،
الا بهتل هذا الذى يضع يديه على عينيه ، فلا يتمكن من رؤية الشمس
فيظن أنها غير موجودة .

نظرية الصراع في الفكر الماركسي

لاستطيع المؤرخ السياسي إلا أن يعترف أن الفكر الهيجلي كان له أثر كبير في النظرية السياسية خلال القرن التاسع عشر ، قبل أن يحاول ماركس أن يهزه عتفا في بعض معطياته ، التي تضمنت الفكرتين الرئيسيتين وهما :

— أن النجم في حقيقته أمره هو مجرد نوازن متحرك بين قوى متناقضة تولد التغيير الاجتماعي عن طريق توتراتها وصراعاتها المتداخلة .

— أن التاريخ الاجتماعي هو تطور داخلي منطقي وحتى يطرأ على هذه القوى فيحدث بها حراكا وتغيرا . مما يعبر عنه بهذا التطور .

ويظهر ماركس في الامق . ويترا ويدرس ويحل كثيرا من أصحاب الفكر قبله ، وكان من بينهم معلمه هيجل الذي يقول عنه ماركس انه عدل من فكره ليتسنى له أن يستخدم قديماء في المثى بدلا من راسه .

وقد عارض ماركس ذلك كله واستبعد من نظرية هيجل الادعاء بأن الشعوب هي وحدات التاريخ الاجتماعي ذات الاثر الفعال ، وأجل صراع الطبقات الاجتماعية محل صراع الشعوب ، وهكذا انتزع من الهيجلية صفاتها التي تميزها بوصفها نظرية سياسية — بمعنى القومية التي كانت تنادي بها ، وكذلك نزعتها المحافظة ، وطابعها المضاد للثورة — وحولها الى طراز قوى وجديد من الراديكالية الثورية .

وكانت العوامل المساعدة على التغيير الاجتماعي ، عند كل من هيجل وماركس هي الصراع الذي لا بد له من قوة ، حيث هي العامل المحدد للنتيجة النهائية ، إلا أن الصراع كان بين طبقات اجتماعية ، والقوة الاقتصادية أصبحت بديلة للقوة السياسية ، التي تعتمد في حقيقة أمرها على الوضع الاقتصادي . وفي هذا الصدد لا بد وأن نعي تماما أن الصراع من أجل القيمة لا ينشأ عند ماركس أو هيجل بالذات يؤدي الى تسوية سلمية لصالح كل

الطرفين المتنازعين (١) .

ثم ان ماركس كان حينها يسوق حديثه عن الثورة البروليتارية ،
التي شغلت فكره طوال حياته ، فيما قبل الفترة البريطانية منها ، كان دائما
يتكلم عن اطماع البورجوازية ، وكيف انها تكشف وتظهر نفسها على
المسرح الاجتماعى مما ادى الى حتمية وجود الصراع ، وكان لابد وان تنشأ
البروليتاريا انعكاسا لذلك ، لتتخذ طريقها الثورى - فى احدى عمليات
الصراع - وتلك هى النتيجة الحتمية ، ومن ثم تصبح الثورة الضرورية
الحتمية كذلك على اساس انها حركة اجتماعية سياسية ، ويحذرنا ماركس
هنا من انه ينبغي ان نعتقد ان الحركة الاجتماعية تهدف الى القضاء على
الغاية السياسية ! حيث انهما متلازمان فلا يوجد هناك حركة بروليتارية
سياسية الا وتصاحبها حركة اجتماعية فى نفس الوقت ، والثورة عنده ،
وهى التى تقوم بها الطبقة العاملة ، تهدف فى النهاية الى ان وجود
الطبقات مرتبط بتطور الانتاج فى المراحل التاريخية المختلفة ، ولا بد وان
يصل المجتمع الى اللابئية - احدى الحتميات الاخرى لديه - حيث لن
تكون هناك سوى طبقة واحدة هى البروليتاريا ، التى يعتبرها ذروة
التطور الاجتماعى - وهنا ينتهى وجود الصراع - ، وكما تطلع الى زحف
تلك الطبقة لتشغل مكانا مهيمنيا فى المجتمع الحديث .

وفى بيان ماهية الصراع ، يذهب ماركس فى مقدمة البيان التلويحي
الى ان تاريخ كل المجتمعات، الراهنة انما هو تاريخ صراع الطبقات الذى
هو فى الحقيقة القوة الدافعة للحركة للتاريخ ، وعلى حد قول ماركس
انه السبيل الى الفهم العميق لكل العمليات السياسية ، ويعود ماركس
ليؤكد انه لفهم السياسة لابد من العودة الى اصولها الاولى التابعة فى ذلك
الصراع بين الطبقات ، وقد لاحظ ماركس هذا الترابط ، وعبر عنه فى
كتابه التى صدرت عنه اثناء تواجده فى فرنسا ، والتى تعتبر من وجهة

(١) جورج سباين ، ترجمة راشد البراوى ، تطور الفكر السياسى ،
الكتاب الخامس (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧١) ص : ٩٩١ - ٩٩٢

من العملية تحديلا سياسيا تاريخيا في كتابه *The Eighteenth Brumaire of Louis Bonapar* ، ولأن الدراسة تتبع من هذا الصراع ، فإنه يمكن النظر إليها على أساس أنها ظاهرة تاريخية مؤقتة بعصر معين .

والسياسة بصورة عامة هي عملية اختيار جماعى ، كما يحدث في أوجه نشاط التى يتألف فيها الأفراد لإصدار قرار ما (١) ، إلا أن هذا التعريف ليس جامعاً شاملاً لكل أوجه العملية السياسية ، حيث أنه إذا كان اتخاذ القرار هو أحد الملامح السياسية ، فبالقطع هناك ملامح أخرى أكثر وأبعد وأعماق . منها على سبيل المثال — وما نحن بمصدده الآن — الصراع فيما بين الأفراد والجماعات ، والذي كما اتفقنا مسبقاً هو السمة الغالبة على كل العمليات السياسية ، وعلى أية حال فإنه يمكن أن يشتمل التعريف السابق على هذا الملمح الآخر ، حيث أن عملية صنع القرار بشوبها بعض الصراع المسبق .

وهناك ملمح آخر يذهب إليه بيتر نيكولسن (٢) ، وهو ملمح القوة والقهر ، وحسبها يدعى صاحبه أنه المميز لكل نشاط اجتماعى داخل إطار الدولة ، ولعل هذا هو أحد اتجاهات بحثنا هذا منذ البداية .

واستخدام القوة والقهر يؤدي بنا الى ظاهرة هامة أخرى ، هي عدم وجود التكافؤ — ولاتقول المساواة — في توزيع القوة بين الأفراد والجماعات في المجتمع ، فبأن القوة لن يكون هناك قهر أو تصف أو صراع ، ولا حاجة بنا الى التأكيد على أن تلك الملامح كلها إنما تصود

(١) انظر في ذلك :

— Albert Weale, *Politics as a Collective Choice*, in Adrian Leftwich (ed.), op. cit. pp : 46 - 61.

(٢) انظر في ذلك أيضا :

— Peter Nicholson, *Politics and Force*, in Adrian Leftwich (ed.), op. cit. pp. : 33 - 43.

لتنعكس على الدولة في نهاية الامر ، واذا ما كانت الدولة في حد ذاتها هي جهاز قمع — كما يرى ماكس ليبير — منطلقا في ذلك من ظاهرة احتكار القوة المطلقة في حدود نطاق جغرافى معين ، اذا ما كان الامر كذلك ، فلن يكون الصراع سوى تفاعلات الاجهزة او الهيئات المختلفة في الدولة لمحاولة الاستيلاء او السيطرة على تلك القوة ومراكز ادارتها ، او محاولة الدائم على البناءات التى بناط بها عمليات ممارسة القوة ، فيما يعرف سياسيا بالمشاركة في عملية صناعة القرار .

والسياسة اذن مرتبطة بالدولة بضرورة عضوية انطلاقتا من ان الدولة هي الوعاء الذى تمارس فيه السياسة اسطبيا . واذا ما كانت الدولة يتبنى تصورهما كجهاز متخصص في القمع ، « بناء على وجود بعض الهيئات المختصة من حملة السلاح » (كما كان لينين يسمي القوات المسلحة في الدولة) ، فان ذلك يمكن تشبيهه بوجود الطبقات الاجتماعية . وهي ظاهرة حديثة نسبيا في حياة وتاريخ المجتمعات البشرية ، ولذلك يدعى الماركسيون ان تكوين الدول او تواجدها ، انما هو جزء من نفس العملية ، مثل تلك التى ينقسم المجتمع ازاءها الى طبقات ، وكما يدعى فهناك الكثير من الالة التاريخية والانثروبولوجية مايدعم ذلك السراى

وبناء على هذا التماثل بين تكون الدولة ونشأة الطبقات ، وطالما ان الدولة تزخر بالصراعات المختلفة نوعا ونعنا واتجاهها ، فلا بد ولن ينسحب ذلك بالتالى على الطبقات ، فتوجد هناك الصراعات المتنوعة بين الطبقات وابنيةها المختلفة .

لقد كتب انجلز في كتابه انصفر — وادنى بال شهره واسمه — عن أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة ، كتب يقول ان الدولة هي إحدى نتائج المجتمع في إحدى مراحل تطوره ، وذلك هو الدليل على ان المجتمع اصبح منخرطا في تناقض شديد مع ذاته ، مما يجعله ينقسم الى عداوات غير قابلة للتساهل . وتلك هي الدابة الحثيثة لنشاط الصراع في المجتمع

وهنا يتبادر الى الذهن ذلك الاستنتاج التالى ، ويتعلق باستحقاق وجود الصراع فى البيئات البدائية لما لها منها لم تشهد النظام الطبقي ، الذى ظنا منه انه حديث النشأة نسبيا ، ثم ان أى مجتمع يمكن ان يلتجئ الى القوة ، اذا لم يراع الافراد القوانين والتواعد السارية ، ولتى توصلت اليها الجماعة كلها ، الا ان العنف او القهر يتخذ معانى وصورا مختلفة ، اذا ما وجدت هناك اجهزة متخصصة ومنعزلة عن بقية هيئات المجتمع ، موحدة بذلك الاستخدام الشرعى للقوة التى تؤدى بالتالى وبالضرورة الى خلق الصراع بين هذه الاجهزة وتلك الهيئات وكانت الماركسية تذهب - وهى بمدد ذلك كله - الى ان مجتمعات Communities الدولة هى مجتمعات طبقية ، او بالاحرى هى مجتمعات دولة لانها مجتمعات طبقية ، وتبعا لذلك لن تكون هناك مشكلات سياسية عالمية ، وهن ثم فسوف تقل فرص الصراع الى حد كبير ، وتلك وجهة نظر تتخيلها الماركسية وتحاول تأصيلها فكريا فى نظرياتها عن الصراع .

- واذا كانت الماركسية تحاول ان تضع لنفسها نظرية محددة من السياسة والصراع السياسى ، تذهب فيها الى ان السياسة هى العملية التى تتصارع ازاءها الطبقات ذات المصالح المتعارضة، للاستحواذ على قوة الدولة والاحتفاظ بها ومحاولة التأثير فيها ، فهى ليست وحدهما فى هذا المجال ، بمعنى ان هناك بعض النظريات الاخرى التى ترى ان اصول السياسة انما تكمن فى عمليات الصراع الاجتماعى ، الا ان الماركسية تختلف عنها - فى هذا الصدد - فى مظهرين هامين :

اولا : لقد اصبح من المألوف النظر الى السياسة على انها العملية التى عن طريقها يمكن الوصول الى حل الصراعات حول المصالح ، ومن ثم يمكن الحفاظ على التوازن الاجتماعى ، وتلك هى النظرة التى نلبيسها بصورة متكررة فى كتابات دالكوت بارسونز ، وكذلك عند اندرو دنسباير

Andrew Dunsire . (١) ، الا ان الماركسية تنكر ان السياسة تستطيع ان تجد الحل للصراعات التي يؤدي تفاعلها الى وجود السياسة . لانها — حسب قول انجلز الذي سبقته الاشارة اليه — تتضمن الاعتراف بان المجتمع قد انخرط في تناقضات مع نفسه ، لن تجد الطريق الى الحل ، الا باعادة تركيب وتغيير المجتمع فيها يعرف باسم التطور الاجتماعى .

نابا : نعم لك الاتجاهات . اننى ترجع اصول السياسة الى عمليات الصراع الاجتماعى ، الى اعتبار هذه الصراعات كظواهر دائمة متصلة — لا يمكن انتزاعها — من الحياة البشرية . الا ان القيادة السياسية الحكيمة — التى تقطن فطن احكم — هى التى تمكن من استيعاب واحتواء تلك الصراعات ، وليس بحارله انتخلص منها نهائيا . وذلك بسبب بسيط واحد وهو انها لن يتسنى لها ذلك . فالصراع — كأحد صور الكفاح بين الجماعات المتنافسة ، هو شئ فطرى غريزى فى المجتمعات البشرية ، ومن ثم فسوف يستمر فى خلق وايجاد السياسة وعملياتها ، مهما كان هناك من تحولات مجتمعية ، تتوافر على انجازها التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة فى المجتمع .

ومثل هذه النظرة الى الحياة الاجتماعية يذهب اليها كل من توماس هوبز وفريدريك نيتشه ومايكن غير ، الا انها مناقضة تماما لكل ماتنادى به الماركسية ، لانه اذا ما كانت السياسة هى نتاج العناء الطبقي ، فلا بد وان تكون محدودة من وجهة النظر التاريخية ، وذلك يتناقض تماما مع الواقع من منطلقين .

— الاول ان السياسة ذات اصول قيمه للغاية .

— والثانى انها تستطيع الا أن تعيش تلك العداوات الطبقية .

(١) يمكن الرجوع الى ذلك الى :

— Andrew Dunsire, The Levels of Politics in Adrian Leftwich (ed.), op cit, pp 85-105

وعلى الرغم من ذلك كله ، فإن ماركس يستمر في الاضطلاع بأن
إسهامه الاصيل إنما يكمن في مناداته بأمر المجتمع الطبقي ليس سوى ظاهرة
وقتية ، ويعلق على ذلك في النقاط التالية :

١ - أن وجود الطبقات مرتبط ببعض المراحل التاريخية بالنسبة
لتطور الانتاج .

٢ - أن الصراع الطبقي يؤدي بالضرورة الى ديكتاتورية البروليتاريا
٣ - أن الديكتاتورية في حد ذاتها ليست سوى فترة انتقالية تجسدها
التخلص من الطبقات والوصول الى مجتمع لا طبقي ، الذي يخلو بالتالى
من كل أوجه الصراع (١) .

ومازلنا نسير مع الماركسية ونظريتها فيما يتصل بالنظام الطبقي في
المجتمع ، والتي تطرق اليها ماركس في أكثر من موضع وفي أكثر من كتاب ،
بل إن كتابه الرئيسى « رأس المال » ، يبدو أنه ماصدر الا لى يثبت
أن الرأسمالية تتميز من الصور الاخرى في المجتمع الطبقي في أنها تخلق
الظروف المادية والاجتماعية التى يمكن أن تؤدى الى مجتمع شيوعى
لاطبقي ، ومن وجهة النظر المادية يمكن انجاز ذلك من طريق القضاء على
ظاهرة الندرة التى تسبب مختلف أنواع الصراعات ، وذلك لان وجود
الطبقات لها يعتمد بصورة كلية على الندرة الانتاجية الضعيفة للعمل مما
يجدع للفرصة للاقلية أن تعيش على حساب عمل الاكثرية ، والندرة التى
يسببها يتصور مايزيد على مليون نسمة جوعا ، هى ندرة اصطناعية ، كما
ترى الماركسية ، ندرة ساعدت على ايجادها علاقات الانتاج الرأسمالية
التي تنظر الى اطعام الفقير كشيء لا طائل من ورائه .

والرأسمالية هى التى تستغل العمال بصورة جماعية ، حسبما ترى

(١) انظر في ذلك :

— Complete Works, op. cit., xxxix, pp. : 62 - 65.

الماركسية ، حين تحشد في وحدات كبيرة للإنتاج ، حيث ينخرطون في عمليات اجتماعية ، ولابد وأن نتوقع أن يقوم العمال نتيجة لذلك بمقاومة الاستغلال ، مكونين لانجاز ذلك تنظيمات مختلفة — مثل النقابات والهيئات العمالية — تعتمد على قوتهم التي تتمثل في مشاركتهم في عملية الانتاج ، ولا نستطيع أن نتوقع شيئا غير الصراع الذي لابد وأن يحدث بصدد هذه المقاومة العمالية ضد أصحاب العمل أو الرأسماليين . ولقد آمن ماركس بصورة يقينية ان الصراع الطبقي بين العمل ورأس المال ينشأ أساسا من هذه المقاومة السابقة ، لكن يتطور بعد ذلك فيأخذ الصبغة السياسية لكي ينعكس على الدولة في آخر الامر ، مما تنتج عنه الإطاحة بها وتأسيس مؤسسات القوة العمالية ، التي تمارس فيها الاغلبية السيطرة السياسية المباشرة لأول مرة ، الا ان هذه الصورة الراديكالية للدولة ، والتي يسميها ماركس ديكتاتورية البروليتاريا ، سوف تكون ظاهرة مؤقتة ، حيث انه في المرحلة العيب للنسوعية التي ينشأ فيها تطور القوى المنتجة بصورة نهائية على كل مظاهر الصراع والعداوات الاجتماعية ، ومن ثم تذبل الدولة — على حد قول فريدريك انجلز — .

ومن المعروف ان الكثير من الماركسيين رفضوا آراء مؤسسيها الاول لشبكتها ومعارضتها لمنطق الامور ، في حين رأى البعض الاخر منهم محاولة الوصول الى حل وسط ، وجذوه في التعديل من تلك الحتميات التي ذهبت اليها الماركسية ، حتى ننسب اليها عملية التطبيق في المجتمعات الحديثة ، ولعل ، السبب الذي دعى هؤلاء واولئك الى اتخاذ هذا الموقف من الماركسة هو ارجاع كل صور الصراع في المجتمع وعدم المساواة الى العداء الطبقي ، وبالإضافة الى ذلك هناك بعض أوجه النقد الأخرى ، وعلى سبيل المثال :

— ماذا عن المجتمعات الراهنة ، التي ليس لها حكومات أو دول ، هل امتنعت الصراعات فيها ؟ بكل تأكيد انها تزخر بالصراعات مثل أي مجتمعات بشرية أخرى .

— هل حبث ان نثبت الدولة في الدول الاشتراكية المتطرفة في الكتلة
الشرقية الان ؟ بالطبع لا ، فقد وجدت هناك حكومات ودول أشد
مليكون مركزية من الدول في الكتلة الاخرى .

— هل يمكن ارجاع الصراعات العنصرية او الجنسية جميعها الى
الاستغلال الطبقي ؟ واظن اننا لسنا في حاجة الى جهد كبير لمعرفة الاجابة

— وهل الدول الليبرالية الديمقراطية الحديثة مجرد مؤسسات
ضيقية نسبية ؟ ولابد وان نؤكد هنا على ان المقصود هو الدول التي
تتخذ من الديمقراطية فكرا وتطبيقا فاعليا لا مظهريا نحسب ، واذا ما كان
الامر كذلك . فلشواهد اماننا فاطمة بحرية الانسان فيها وتتمتع بكل
الحقوق الطبيعية والديمقراطية .

ولسنا ندري ما الذي دما الماركسية الى هذا الشطط ، لقد كانت
غير مضطرة الى ان تعلن ان المجتمع اللاتبقي في حالة غياب الدولة هو
الذي يخلو من كل الصراعات ، ولم تكن في حاجة الى هذا التطرف
في الحماية النظرية لاسيما وان بها بعض المبادئ العملية ، ولذلك تصدى
بعض مفكرها الى محاولة ايجاد نوع من التكيف بين المبدأ والامكانات
المتاحة ولاشعر انه في سبيل ذلك يلتجئون الى بعض التفسير والتعديل ،
ويبدو ان تروتسكي كان احد هؤلاء المحاولين حيث يعترف بضرورة وجود
مراعات معينة مثل تلك التي تدور حول الراي الشخصي او حول
مشروعات الانسان او حول مشاعره وفوقه واحاسيسه — بمعنى تلك
التي تتصل بالكائن البشري في جسد ذاته — ، اما اذا ما تعلق الامر
بالصراعات السياسية ، فانه يعود الى حماية الماركسية في ذلك ، التي
تذهب الى انه لابد من التضاء عليها ، وسوف يتم انجاز ذلك في المجتمعات
اللاطبقيّة ، مما يحول الطموحات السياسية الى عوامل بناء لقوة الدولة
الفنية والتقنية : ولاباس ان ينقسم المواطنون الى جماعات تتنافس على
سبيل المثال — حول مصلحة الدولة ، او كيفية الاستنادة من الاراضي

الصحراوية ، أو الوسيلة الى اكبر استعادة من الظروف المناخية ، أو بقاء مسرح جديد ، أو حول الامراض العلية ، أو حول الاتجاهات الحديثة في الموسيقى ، أو حول افضل السبل لاحتراز البطولات الرياضية (١) .

ولذلك فان القضية لن تصبح رمضا مجردا أو الغاء لوجود الصراع في المجتمع الشيوعي ، بقدر ما هي اعتراف بوجود صراعات غير نابذة من العداءات التي يسببها الاستغلال الطبقي ، ومن ثم فلن تتطلب وجود جهاز متخصص في انكبت أو الفهر لتنظيم نتائج تلك الانشطة جميعا .

ولقد ذهب بعض الماركسيين المتشددین بعيدا حين ادعوا ان المجتمع الشيوعي هو الاول والوحيد الذي يسمح للفردية بالتعبير عن ذاتها ، أو هو المجتمع الذي يخلف فيه الأفراد مع بعضهم ولكن خشية لمغبة ذلك الاختلاف (٢)

ثم ان هناك نقطة أخرى لابد من بسطها حتى يكون السياق موضوعيا، ولا بأس في ذلك طالما ان المنطلق علمي ، ولنعترف انه في الوقت الذي لاتدعى الماركسية — تبعا لهذا الرأي الاخير الذي ذهب اليه تروتسكي — ان كل الصراعات تنبع من العداءات انطباقية ، فانها تحاول في الوقت ذاته تفسير التناقضات التي يتصف بها المجتمع الحديث ، وذلك بالتطرق الى مقاييس وفعايلتها في عملية الاستغلال الطبقي ، على الرغم ان الكثير منها لا يمكن ارجاعه الي العامل الطبقي ، مثل التناقضات العنصرية أو الجنسية .

ولقد تليدت وجهات النظر المعادية والمعدلة للماركسية ، بالحراك

(١) انظر في ذلك

— L. Trotsky, Literature and Revolution (N. Y. : Ann Arbor, 1971) pp. : 230 - 231.

(٢) يمكن الرجوع في ذلك الى :

— Theodor W. Adorno, Minima Moralis (London : Macmillan, 1974) p. : 103.

الاجتماعى الحديث الذى تمثل فى الحركات النسائية والقوميات التى يقوم بناؤها على اللون مثل القومية الزنجية ، والتى ترفض هذا الاتجاه الماركسى فى فهم النظام الطبقي ، ولعل اصرار الماركسية على تبديل التناقضات الاجتماعية والصراع السياسى (متفمنا فى ذلك تلك التى توجد بين الدول القومية) وذلك فى نطاق المفاهيم الاساسية لقوى وعلاقات الانتاج ، مما يجعلها تتخذ صورة الانتراض الطبيى ، ومن المعترف به ان اى نظرية علمية لا بد وان تلتى متناقضة مع بعض الحدس الفطرى ، ولقد نادى بعض المفكرين خلال القرن السابع عشر بما ذهب اليه برتراند وليامز فيما اطلق عليه التصور المطلق للحقيقة ، والتى كانوا يوضحون فيها ان خصائص الظاهرة الطبيعية والتى تتصل بالخبرة اليومية للكائنات البشرية من حيث الموقع والخواص المرئية وفرض الاستفادة منها ، على سبيل المثال — كلها كانت امورا ثانوية بالنسبة لفهم السلوك المرتبط بهذه الخبرة ، وهذا التحليل لا يمد الماركسية باى قدر من المصادقية ، الا انه يذكرنا فى الوقت ذاته ، بان اختبار ادعاءات الماركسية ، مثل اختبار اى فرضية علمية ، انها يمكن فى درجة نجاحها فى تفسير واستيعاب الاحداث البشرية المعاصرة ، والماركسية — كما نعلم جميعا — هى نظرية امبيريقية ولا بد من معابقتها والنظر اليها من هذا المنطلق ، فلماذا ما استطعنا انجاز ذلك الفهم نسوف يتبين لنا المدى الذى وصلت اليه الماركسية فى مجال التحليل السياسى ، فكتابات ماركس عن فرنسا ، والحديث عن الثورة الالمانية لعام ١٨٤٨ ، والقدر الكبير من كتابات لينين الذى انطلق اليها من البحث المجرد للمواقف المجردة ، وتحليلات تروتسكى للقوى الدافعة للثورة الروسية واسباب قدهورها . وقيام النظام الفاشى الالمانى ، ودراسات جريمنس عن القوة السياسية وكيفية الاحتفاظ او الاطاحة بها ، وقد اثرت تلك الدراسات كلها كثيرا من النتائج التى اراحت من طريق النور كس

ما استطاع علماء السياسة التتبعيون تحقيقه في مجال العلوم
السياسية (١) .

(١) انظر في ذلك :

— Bertrand Williams. Descartes (N. Y. . Harmondsworth, 1978).

ثورات عام ١٨٤٨ والاستجابات الماركسية

يبدو أن الانتفاضات الأوروبية لعام ١٨٤٨ هي التي أوحى لماركس ببعض المبادئ السياسية التي نادى بها ، وكان قد بدأت في إيطاليا في يناير لتنتقل إلى فرنسا لتحدث أثرها ، وتذوق الحدود بعد ذلك إلى المقاطعات الألمانية التي عاش ماركس فيها الأحداث عن كثب ، والتي رأى فيها انحصار قوات الملكية أمام قوات الشعب ، وبناء على هذه الخبرة التي عاشها في ألمانيا توصل ماركس إلى مفهوم التغير الاجتماعي الذي ينتج عن عدم التوازن بين قوى وعلاقات الإنتاج ، والذي أدى به إلى افتراض وع من الصراع من جانب القوى ضد العلاقات التي تحد وتغوق من تقدمها .

ومن الغريب أن نجد ماركس الثوري ، الذي ينادى بالاطاحة بكل الأنظمة التقليدية في المجتمع ، يذهب إلى الإيمان ببدا الدستامر على أساس أن الدستور هو الوثيقة التي تنظم العلاقة بين مختلف المؤسسات السياسية وذلك هو الطريق إلى بناء الدولة الصالحة ، علما بأن المبدأ السياسي السليم المفروض اتباعه هو اعتبار الشعب الأساس الذي يقوم عليه الدستور ، والذي تطلق منه إرادة التغيير لو استلزم الأمر ، وبناء على ذلك يمكن اعتبار الوضع الذي كان قائما في ألمانيا عام ١٨٤٣ ، وضعاً ديمقراطياً رأديكالياً ، ثم أن الدستور المستقر ينشأ فقط حين تصبح السياسة هي الوظيفة الحيوية للمجتمع ، وليس مجرد قوى تعكس نقائص المجتمع وعيوبه ، وهنا تبدو بعض الحنكة السياسية لماركس حين تصدر منه بعض التنبؤات فيما يختص بالوضع في ألمانيا ، وتصدق تلك التنبؤات ، وأن كانت تجيء متأخرة بعض الوقت ، وعلى سبيل المثال هناك الانقلاب الذي قام به فردريك وليام الرابع في برلين ، وذلك بعد أن أوثك عام ١٨٤٨ على الرحيل .

وعلى غير ما كان يتوقع ماركس وانجلز ظهر هناك عامل جديد على المسرح السياسي تمثل في الشعور القومي ، التي أثبتت أنها أقوى من

الانتماءات الطبقة ، والتي وقعت في طريقتها مما أعاق وضع نظريتهما موضع التنفيذ وكان من أول انعكاسات هذا الشعور أن بدأت الوحدة الألمانية تظهر الى الوجود ، ويبدو أن كلا من ماركس وأنجلز ذهبوا في تفاؤلهما الى حد بعيد مخالف لتوقع حين ادعيا في البيان الشيوعي أن القومية شيء ينتسب الى الماضي ولم يعد له وجود في حاضرهما ، حيث أن أحداث ألمانيا عام ١٨٤٨ أثبتت الخطأ الذي انزلق اليه البيان ، حين ذهب الى أن الشعور بالقومية يتناقص اذا ماحدث وتطور المجتمع البورجوازي

وبالمثل يتصدى ماركس بالتحليل للأحداث الفرنسية في الفترة فيما بين ثورة فبراير ١٨٤٨ وانقلاب لويس نابليون بونابرت في ديسمبر ١٨٥١ ، وان كان ماركس قد أكد على الدستور وهو يعالج أحداث ألمانيا ، فإنه في فرنسا اهتم بعمليات الثورة وتطورها بعد ذلك ، ولعل من أهم مآخذ لثورة ١٨٤٨ - على حيد اعتقاد ماركس - الأزمة الاقتصادية التي طاحت الطبقات الدنيا ، إذ على الرغم من تحسن الأوضاع قليلا ، فقد تسامت الثورة فعلا في فبراير ١٨٤٨ ، وذلك بسبب القلق الاقتصادي الذي صاحب تلك الأزمة ، وحين يتعرض ماركس لبعض التحليل نجده يرفض مذهب اليه الديمقراطيون من أرجاع الموقف السياسي ، عبر القسرة كله ، الى عامل واحد فقط ، يتلخص في كلمة واحدة هي الفعل ورد الفعل الذي رددته الجنبات الاوربية ، وهو في ذلك يتهمهم بالتصور حين يرجعون ذلك التطور المعقد الى سبب واحد فقط!

وخلاصة القول ان ماركس كان يرى في فرنسا ومما مختلفا بالنسبة للبورجوازية ، إذ كان يعتقد في عدم وجود ثورة بورجوازية بل مجتمع بورجوازي يمر بتحول سياسي (١) .

(١) انظر في ذلك :

جون ماجور ، النظرية الماركسية السياسية ، عرض وتحليل
عبد الرحمن خليفة ، عالم الفكر ، المجلد الحادي عشر ، العدد الرابع ،
نابير وفبراير ومارس ١٩٨١ .

وبالنسبة الى الواقع في ألمانيا نستطيع القول بأن أحداث عام ١٨٤٨ ، قد خيبت آمال ماركس ، وأجبرته على تغيير فكره بعد ذلك ، حيث ان الأمور جاءت ، بصورة عامة ، على غير ما توقع ماركس ، من حيث ان البورجوازية تستطيع ان تستحوذ على القوة السياسية ، ويبدو انه حدث نفس الشيء في فرنسا ، حين اعتقد ماركس ان البورجوازية كان في امكانها الاحتفاظ بالقوة السياسية ، ويمكن لنا ان نعود الى ما قبل سنة الثورات حين ذهب ماركس الى ان البورجوازيات الانجليزية والفرنسية أحرزت انتصاراتها السياسية الحاسمة على الأنظمة التقليدية خلال عامي ١٨٣٠ و ١٨٣٢ ، الا ان الأحداث لم تجر على ما كان يهوى بعد ذلك .

وازاء ذلك كله نستطيع ان ندعى بحق ان مجريات الأمور هي التي تحدد الخط الفكري الذي يتبعه الانسان ، ولانسيما ان كان ذا عقلية مستجيبة متفاعلة ، وذلك هو ما حدث بالنسبة لماركس ، حيث انه بدأ يطور من فكره مدخلا جديدا لتفسير الحدث السياسي ، اذ يبدو انه اخفق ان يدرك — او انه تجاهل ذلك تماما — وجود توترات وصراعات بين البورجوازية وحلفائها الثوريين ، حيث انه ظل حبيس افتراضات ثابتة ، الى ان أجبرته أحداث ١٨٤٨ على تغييرها ، بمعنى انه بدأ يغير من مفاهيمه عن نوع المشكلات التي يواجهها الشعب ، والطريقة التي ينجز بها الحل ، فالشعب عند ماركس يسمى الى تحقيق ما يعتد ان فيه صالحه بالنسبة للموقف الراهن ، وعليه فانه يذهب الى ان أشراف الصراع في فرنسا فشلت لانها لم تكن على يقين من قدرتها على انجاز ماتريد ، وذلك فلم تكن على استعداد لتحمل المخاطر المفروضة وجودها .

وكان ماركس قد توصل الى حكم معين بصدد البروليتاريا ، بانها في المجتمع الاقتصادي الرأسمالي الناضج ، ليست سوى طبقة ترعى مصالحها الخاصة بدون اي تردد او احجام ، وذلك خلال تعرضه للبحث

الموجز الذي كتبه انجلز عام ١٨٦٥ عن القضية العسكرية البروسية وحزب العمال الألماني ، وذلك في غضون الصراع الدستوري الذي نشب بين البورجوازية التقدمية الألمانية وبسمارك ، وهكذا يتأصل التغير الذي طرأ على فكر ماركس وانجلز في فترة ما بعد ١٨٤٨ ، والذي يمكن التعبير عنه بأنه فقدان للثقة في البورجوازية التي مثلت في دورها التاريخي ، فالألمان لم يستطيعوا المحافظة على سيطرة البورجوازية وكذلك الفرنسيون ، وكما كان يأمل أن يجد العوض في البورجوازية البريطانية ، إلا أنها فشلت أيضا في إقامة نظام متكامل لها في مواجهة حزبي التوري والهويج ، الحزبين الرئيسيين في بريطانيا في تلك الآونة (وحزب التوري هو أساس حزب المحافظين مثلما أن الهويج هو أصل حزب الاحرار) .

ويبدو أن عام ١٨٤٨ هو عام التحول الذي يتصف بالعمق في الفكر الماركسي ، وذلك ما تظهره كتابات الفترة اللاحقة لهذا العام - بالأضمانه إلى كل ما سبق - والتي وصل فيها وبها إلى أغوار النظام الرأسمالي ليضع يده على أوجه الضعف التي كانت تعتبر مخلا لمن يريد أن ينتقد ، ومن أهم تلك الكتابات كلتي هناك انتقاده للاقتصاد السياسي عام ١٨٥٩ ، ونظرية فائض القيمة عام ١٨٦١ ، ورأس المال عام ١٨٦٣ ، وفيها كلها يتعرض ماركس للمشكلة الرئيسية في فكره السياسي المتأخر ، والتي يتعامل فيها عن السبب، في بقاء الرأسمالية على الرغم من قواها على الاستغلال ودمارهم ، يسيل ويشهد تعجبه انطلاقا من أن هذه الرأسمالية ، تقوم في بنائها ليس على أساس فرضي قوانين ، ولكن بناء على الواقع المادي للعالمين .

وقد كان ماركس يعتقد أن الدول الثلاث التي كان يتحدث عنها دائما ، وهي بريطانيا وفرنسا وألمانيا ، سوف تضطر إلى تصديق نفسها ، إلا أن بريطانيا بما أنها ذات المسيرة الصناعية بالفعول ، سوف تكون السابقة في هذا المجال ، وإنما سوف تلقى الكثير من العنت إذا لم تظل

بحقيقته ينتج التفسيريه . الا ان ذلك سوف يؤدي الى الاهمية الاجتماعية المتزايدة للبورجوازية ، التي سوف تصبح هي الطبقة الحاكمة ، وقد فشل هذا التنبؤ ايضا بصورة جزئية ، حيث سيطرت البورجوازية في بريطانيا عام ١٨٧٠ بصورة تقريبية ، ولم يكن ذلك نتيجة لقوانين الاصلاح التي صدرت عام ١٨٣٢ ، كما كان ماركس يدعى .

اما عن البورجوازية الفرنسية فقد ظلت متواجدة لمدة عقدين كاملين في ظل الامبراطورية التي تحولت الى جمهورية بسبب الهزيمة الخارجية التي اصابها فرنسا ، والبورجوازية الالمانية نالها الكثير من التساؤل كذلك ، عما اذا كانت قد احرزت تقدرا من القوة بعد ذلك في بداية القرن العشرين .

وعلى أية حال يمكن لنا ان ننفذ الى اساس الادعاءات الماركسية ، اذا ما توصلنا الى تقسيمها الى قسمين ، يتصل اولهما بالشخصيات السياسية ، وينتهى الى انه لان البورجوازية سوف تصبح مهيمنة اجتماعيا ، فسوف تسعى الى التحكم في العملية السياسية لصالحها الشخصي ، والجزء الثاني يذهب الى انه مهما كانت الشخصيات السياسية ، فان النظام السياسي سوف يقدم المصالح البورجوازية بسبب مطالب الأتباع التالية :

وقد سبق بنا بعض الحديث عن المادية الماركسية ، الا ان ما يهمنا هنا هو كيف استخدم ماركس هذه المادية للتهديد للثورية - متابعيا في ذلك اصوله الفكرية المسيطرة - ، ومن المعروف انه كان يعتمد المادية الى الاتساع التالية :

- المادية التطورية التي تذهب الى ان المادة هي اصل كل حقيقة .

- المادية المعجبة وترفض القبلية في البحث العلمى .

— المادية السبولوجية وترفض امكان تفسير المجتمع عن طريق افكار الناس عن أنفسهم .

وقد كان ماركس يؤمن بالمفهوم الاول بصورة اكبر ، والذي كان يعتقد ازاءه ان التطور الاجتماعى يتوقف على تطور قوى الانتاج المادى أو الاقتصادى ، بل انه كان يذهب فى اعتقاده بالمادية الى مساواتها بالعلمية ، ومن ثم فهمى صيغة يمكن تطبيقها على أى فترة من فترات التاريخ ، وكان اعتقاده فى المادية هو الذى اوحى اليه بإمكان قيام ثورة جديدة أكثر عمقا ، وإبعاد مدى من النورات السابقة .

والى المادية أيضا يرجع أصل التناقض الاجتماعى حيث هو اقتصادى فى نفسه ، ولذلك فان أى اصلاح لن يؤتى ثماره مالم يعالج الناحية المادية ، واذا كنا نهدف الى احداث أى تغيير فى المجتمع فعليا ان نعمل على إلغاء الملكية الخاصة أولا .

وإذا ما ذهب المادية بصورة عامة ، والجدلية بصورة خاصة ، هى العلم النظرى الذى يتوصل حسب ادعى الماركسية الى اطلاق القوانين العامة التى تحكم تطور المجتمع الانسانى ، فان المادية التاريخية هى العلم الذى بضطلع بتطبيق مبادئ وقوانين المادية الجدلية على المجتمع ، بمعنى ان المادية التاريخية انما هى علم تنبئى لتلك الجوانب النظرية التى ترسبها المادية الجدلية لانفس علم الاجتماع الماركسى ، الذى هو علم الثورة ، علم ثورة الكتلة البروليتارية ، كما انه علم بناء المجتمع البروليتارى (١) .

(١) قيسارى محمد سباعيل . قضايا علم الاجتماع الماركسى
الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب . ١٩٧٧ ، ص : ١٢٩ .

الادولسة عند ماركس

حضيت الدولة بالقدر الكبير من دراسات علم السياسية في مختلف عصور التاريخ ، بل لقد وجد هناك من يعرف علم السياسة بأنه علم الدولة وأحيانا علم حكم الدولة الذي يتضمن دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات ، والتي تحدد علاقاتها بالمواطنين وبالبلد الأخرى ، ولعلنا لا نعدو الحقيقة أن ادعينا أن الدولة أصبحت المجور الذي نجبر حوله كل الأنشطة السياسية الحديثة والمعاصرة . ولذلك لم يكن لمفكر مثل ماركس إلا يكون له دور في البحث والتحليل في كل مايتصل بأمور الدولة ، وأن كان ذلك كله جاء مغلما في سياق نظريته عن المجتمع والتاريخ ، وقد انطلق في هذا ، كما هو معروف ، من نقد لفلسفة هيغل ، إذ تترجح الفكرة لديه ، وهو يعالج العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني ، بين القول بأن الدولة تتحكم في المجتمع ، وأنهما في نفس الوقت ليست سوى مجرد انعكاسات للظروف السائدة التي لو تحررت من قيود البيروقراطية لتطور المجتمع في الاتجاه الصحيح .

وفي عام ١٨٤٥ كتب ماركس « خطة لعمل الدولة الجديدة » ليسجل فيها شعور الدولة بالسمو والتملى ازاء المؤسسات الأخرى التي تؤلف المجتمع ، وما الدولة في حقيقة أمرها إلا الوحدة السياسية الكبرى في المجتمع ولذلك يجعلها ماركس الشمس التي تستمد منها تلك المؤسسات اشعاع الحياة ، ومن ثم فهي تقع في المركز ، ويسدور الجميع في ظلها ، وتلك نظرة تعجب منها غاية العجب ، إذ أن الدولة عند الماركسية هي مجرد ظاهرة تستلزمها بعض الظروف المجتمعية ، وسرعان ما تتغير وتتبدل الظروف مما يستدعى زوال تلك الظاهرة ، ويبدو أن ماركس إنما كان يذهب الى هذه التشبيهات كي يثبت تحكم الدولة وسيطرتها ، مما أصبح نلبلا في يد ببرر به مذهبه في الاطاحة بها ، وغنى عن البيان أن ذلك هو ماحدث فعلا . بالنسبة لمستقبل الدولة في الفكر الماركسي ، الذي

يعمل على الاطاحة بها بالوسائل الثورية ، ولعله من هذا المنطلق كان
ماركس يسخر دائما من رجسالة مثل روبسبير Robespierre
وسان جيسث Saint Juste حيث في الوقت الذي يحاولان فيه اقامة
مجتمع جديد متحرر من سيطرة الدولة ، فاهما سارا على نهج الاتسمين
في ذلك ، وفي مقابل هذين المفكرين ، نجد ماركس يعتبر نابليون الاول
مرحلة من مراحل الكفاح الثوري ضد المجتمع البورجوازي ، حيث كان
يدرك بالمعمل جوهر الدولة الحديثة التي تقوم على التطور المستمر لهذا
المجتمع ، بيد انه كان يعتبر الدولة هنا في حد ذاتها ، ومثلها اطيح
بحرية هذا المجتمع البورجوازي ، فانه لم يكن يبدى اى اهتمام بمصالحة
المادية الاساسية اذا ماحدث وتعارضت مع اهدافه السياسية الخاصة به .
واصطلاح المجتمع المسمى عند ماركس لم يثأ الا خلال القرن
الثامن عشر فقط ، حيا ما تخلصت علاقات الملكية — على حد قوله — من
المجتمعات القديمة ومجتمعات العصور الوسطى ، وتلك هي الفكرة
لتدائيل ماركس للظروف الاقتصادية الحديثة .

ولانستطيع ، ونحن في معرض اتحدث عن الفكر الماركسي ونظريته
الى الدولة ان ننفل اثر الثورات الاوربية لعام ١٨٤٨ وانعكاساتها على
ماركس ، ولاسيما الفرنسية والالمانية منها — كما فصلنا القول سابقا —
يمكن ان توصلت البورجوازية الى مراكز القوة والسيطرة والتحكم في الدولة ،
والبورجوازيون هم سلالة المراطنين الذين كانوا يتمتعون ببعض المزايا ،
ومن بينها محدد من التحكم الذاتي ، وكانوا عادة من سكان الطبقات الوسطى
التي لعبت دورا في القضاء على النظام الاقطاعي ، ومقاومة فكرة الحق
الالهي للهلوك وارساء اظمة الحكم على اساس من الدستورية والمساواة
بين الافراد ، والبورجوازية عند ماركس هي من خلق الانسان الذي لم يعد
يستطيع السيطرة عليها ، وطالما كان الحديث عن نشأة البورجوازية فاننا
لن نستطيع اغفال اثر ثورة سنة ١٧٨٩ في فرنسا ، ويجدر بالذكر هنا ان
ماركس حين كان يتعرض للتاريخ ، فانه كان يستخدم كمامل مساعد

لتفسير نظرياته والتدليل على آرائه ، هذا في الوقت الذي كانت فيه كتابات انجلز تاريخية بالمعنى الدقيق للكلمة .

ومن المعروف كما اسلفنا ان ماركس اخذ الكثير من هيجل ، وعدل في كثير من هذا الذي اخذه ، وكانت فلسفته عن الدولة هي انعكاس ايجابي احيانا وسلبى احيانا اخرى لوجبة نظر هيجل عن الدولة ، ولعل اهمها كانت تدور (نظرية هذا الاخير) حوله من غلط هو انه على الرغم من اعترائه بحاجة الدولة الى القوة لتحقق اغراضها والحفاظ على كينيتها ، فانه لم يعتبر القوة هنا في حد ذاتها . ولم يكن لنبه اهتمام خاص بتسيام وحدة سياسية وثيقة لالمانيا او بقوتها . ولكنه آمن بان رسالة الشعب الالمانى هي قيادة العالم في افكر والفلسفة .

ولقد كانت الدولة في فكر هيجل كائنا عضويا روحيا وتعبيرا عن ذكاء العالم ، ومن ثم فان لها سلطة وجلالا وقدسية ، وهى لاتخضع لقواعد الاخلاق البورجوازية المألوفة ، ولكن اهدافها تكن في تجسيد الروح الاخلاقية وحرية الافراد واراتهم الاساسية ، فغرض الفرد هو ان يعيش حياة كونية ، اى ان يعيش في اتصال عضوي مع جرائه ، ثم ان مجرد القوة لا فعالية لها على المدى الطويل ، وليست ارادة اغلبيية الشعب بالضرورة هي الارادة العامة الحقيقية ، فالشعب بدون تنظيم الدولة هو جماع لعدد من الامراد الذين لا يستطيعون التعبير عن ارادتهم الحقيقية ، وذلك بالضرورة هي مهمة ممثليه الذين ينبغي ان يكونوا احكم الناس فيه ، والجمعية النيابية يجب ان تتألف من مندوبين من الطبقات الاجتماعية المنظمة ، وينبغي ان يكون لهم نصيب في تكوين الارادة القومية ، وان كان ذلك لا يتم الا عن طريق المناقشات العامة ، وتشتمل وحدة الارادة في الباعل الذي تكون لديه سلطة مطلقة ، اما الجهاز الرئيسى للتأكد من الارادة العامة وصياغتها عند هيجل ، فهو « الحكومة » المؤلفة من اشخاص مخابراتين بعناية ولديهم شهور ضخم بالواجب والمسئولية ، وهؤلاء « امة

وعلبية واسعة . انها صورة حديثة من تصور افلاطون لحكم الرجسبال
ذوى الحكمة (١) .

الا ان الماركسية حين نظرت الى الدولة . فقد كان عن طريق آخر .
حيث انها انطلقت من استنتاجات التي كان لها اثر كبير على طبيعة الدولة ،
ثم انها لم تكن تنظر الى السلطة السياسية الا مجرد تعبير رسمى لتضارب
المصالح في المجتمع البورجوازي . ولقد عبر الاعلان الشيوعي عن ذلك
بعبرا دقيقا حيث انه كان يصر على ان السلطة السياسية هي "سلطة
التي تظلمها طبقة معينة متصد اكراه طبقة اخرى ولقد كان الهدف الرئيسى
للماركسية هو ان يحل المجتمع اللابنى محل المجتمع البورجوازي بطبقاته
المتصارعة ، مما يعنى اوصول حتما الى مجتمع بلا دولة . وطالما ان
الدولة ليست الا ظاهرة لتضارب المصالح الطبقية . فهى لا تقوم الا فى
مجتمع طبقى . ان الدولة لم توجد الا فى مرحلة معينة من مراحل التطور
الاقتصادى للمجتمع ، انها لم توجد الا حين انقسم هذا المجتمع على نفسه
فى شكل طبقات متعارضة متصارعة متصارعة من اجل تلك أدوات الانتاج ،
حينئذ ظهرت الدولة لا لتكون من فوق المجتمع كحكم عدل وانها للتحييز
للطبقة الغالبة المستقلة .

وموجز القول ان الدولة عند الماركسية هى تلك القوة المنظمة التى
تكره الطبقة المستقلة على الائتصال والاذعان وتجيدها من الوسائل
التي تمكنها من مساومة مستغليها ومضطهديها ، والغلب عليهم مع تزويد
الطبقة الغالبة بما يلزمها من وسائل تمكنها من الاستمرار فى مرض ارادتها ،
ومجموع الوسائل التي تمكن الطبقة المستقلة من مرض ارادتها على

(١) فردريك هيرس . ترجمة عبد الكريم احمد . القومية فى التاريخ
والسياسة (القاهرة . دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨)
ص : ٣٩٦ — ٣٩٧ .

الطبقة المظلومة على أحرارها هي جبر سلطانية الدولة (١) .

وإذا كان لنا أن نتبع النظرة الماركسية الى الدولة ، لدى القائلين على الفكر الماركسي بعد وفاة ماركس ، لاسيما لدى هؤلاء الذين حاولوا نقل ذلك الفكر الى حيز التطبيق الواقعي ، حينما قامت دول تأخذ به مذهباً وسلوكاً ، ولعل من أول وأهم هذا الرعيل لينين الذي كان رائداً للدولة السوفيتية التي تخضعت عنها ثورة اكتوبر عام ١٩١٧ .

ولابد وأن نتوقع أن يكون الفكر اللينيني عن الدولة امتداداً للفكر الماركسي عنها ، إلا أن النظرة التحليلية تبين كيف أنه كان يتميز عنه بالصورة الأكثر تحديداً . حيث تحدث عن الدولة في أكثر من موضع في أكثر من كتاب ، وقد جاء ذلك بوضوح في كتاب الدولة والثورة الذي صدر عام ١٩١٧ ، والذي نراه فيه يعكس وجهة النظر الماركسية بصورة تكاد أن تكون تامة ، وقد انطلق فيها من نفس المنطلق الذي ذهبت اليه الماركسية فيما يتصل بعمليات التحكم والاستغلال والصراع ، حيث يؤكد مرة أخرى أن جهاز الدولة هو جهاز اكراه في يد الطبقة البورجوازية تكره به طبقة البروليتاريا ، وذلك بصرف النظر عن شكل الحكومة القائم ، فالدولة هي جهاز التمتع سواء كان ذلك في ظل جمهورية ديمقراطية أو في ظل نظام ملكي ، فالدولة في ظل الجمهورية الديمقراطية تظل دولة ، إذ أنها تظل محتفظة رغم هذا الشكل من أشكال الحكومة بخصائصها الرئيسية المميزة لها ، والتي تنحصر في جعل الموظفين ، الذين من المنصوص أن يكونوا خدماً للجمهور سادته ، وإذا كانت الجمهورية الديمقراطية عند لينين هي الطريق الأقصر الى ديكتاتورية البروليتاريا ، فإن ذلك لا يسقط عنها أن الدولة فيها هي الدولة على أية حال (٢) .

(١) محمد طه بدوي ، اصول علوم السياسة (الاستندرية : المكتب المصري للطباعة والنشر ، ١٩٦٦) ص : ٤٣٢ — ٤٣٣ .

(٢) محمد طه بدوي ، المرجع السابق ، ص : ٤٢٣ .

وانطلاقا من ذلك كله يقول لينين أن الدولة هي النتائج والتعبير من عدم إمكانية المصالحة بين الصراعات الطبقة ، والدولة تنشأ في الوقت وفي المكان ، وإلى المدى الذي لا يمكن فيه التوفيق موضوعيا بين الصراعات الطبقة ، ومن ثم فإن وجود الدولة يثبت أن الصراعات الطبقة لا يمكن المصالحة بينها ، لأنه لو كان من الممكن حل ذلك الصراع سلميا لما كان لوجود الدولة بأجهزتها المتعددة دواعي بناء على مبراه الفقه الماركسي (١)

وفي معرض آخر نجد لينين يتحدث عن الدولة مؤصلا إياها من وجهة النظر التاريخية ، حيث يعود إلى كتاب أنجلز عن « أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة » ليستمد منه - كما يقول صاحب السياسة بين النظرية والتطبيق - زادا تاريخيا وسياسيا غزيرا ، يمرى أن ظهور الدولة بواكب ظهور استغلال الإنسان للإنسان ، وانقسام المجتمع إلى طبقات يسيطر بعضها على بعض ، ويزيد لينين الأمر تحليلا فيقول أنه قد مر عهد لم يكن للدولة فيه وجود ، وكانت العلاقات العامة فيه تستند على المجتمع نفسه ، والنظام وتقسيم العمل على قوة العادات والتقاليد .

وهكذا يثبت التاريخ - على حد قول لينين - أن الدولة بوصفها - الذي تحدث عنه الماركسية كثيرا - جهازا لقمع الفئات ، وحدثت حين ظهر هناك مبدأ انقسام المجتمع إلى جماعات من الناس يستطيع بعضها أن يملك على الدوام عمل الآخرين ونتائجهم (٢) .

وكان لينين يؤكد بصورة مستمرة - كما كان ماركس ينهض دائما - على الفكرة التي كانت تذهب إلى نبول الدولة في نهاية الأمر ، وقد اتهم الانتهازيين بأنهم أسسوا فحواها ، حينما ادعوا أن الاشتراكية يمكن أن

(١) لينين ، الأعمال المختارة ، الجزء الثاني (موسكو ، ١٩٢٠)
ص : ٣٠٦

(٢) محمد علي وعلي عبد المعطى ، السياسة بين النظرية والتطبيق
مرجع سابق ، ص : ٢٤٨ .

تتحقق من طريق التطور السلمى الذى نمر به الدولة البورجوازية ، ولقد نالت الماركسية كثيرا بل الصراع الطبقي فطرى فى المجتمع الذى تكون فيه وسائل الانتاج ملوكة ملكية خاصة ، ويجب ان تنشب الثورة البروليتارية لتنتقل السيطرة على الانتاج الى ايدى الطبقة الوحيدة التى يمكن ان تمثل المجتمع كله : وامتضاء التدرجى على الطبقات المتعارضة . سوف تذل الدولة فى نهاية الامر .

وقد سبق لنا بعض الحديث عن محاولة الماركسية التكيف مع الواقع الجديد املا فى قدرة التقابلية للتطبيق ، ويبدو ان مثالا لتلك المحاولة لن يكون اصدق من نظرة ماوتسى تونج الى الماركسية اللبينة ، وكيف انه احدث بها بعض التعديل حتى تتواءم مع الوضع فى الصين الى الحد الذى جعل البعض يرون فيها ازاء ذلك علما جديدا لا ينسب الى اصوله القديمة ، ولقد كتب ماو عام ١٩٢٨ من ضرورة ان تتخذ الماركسية شكلا وطنيا - قوميا - قبل امكانية تطبيقها ، اذ ليس ثمة شىء اسمه الماركسية المجردة ، وقد اوضح فى ذلك بان هناك ماركسية ملموسة فقط ، عرفها بلاتها تلك التى تتخذ طابعا وطنيا ، أى تلك التى يمكن تطبيقها على الصراع الملموس فى الظروف الملموسة السائدة فى الصين ، ومن ثم فلبست الماركسية مصطلحا مغزيا تجريبيا ، ولعل ذلك هو نفس منطلق نيتو فى يوغسلافيا حين اخط بنفسه خطا ماركسيا مستقلا عما كانت تؤمن به موسكو فى وقته . ويستطرد ماو فى الاشارة الى تطبيق ذلك المبدأ قائلا انه اذا كان الشيوعى الصينى مرتبط بشعبه لحما وحما ، ويتحدث عن الماركسية نائيا بها عن الخصائص الصينية ، فان ماركسيته هذه تعتبر تحريدا أجونا (١) .

وان شاء الله ان نلخص كل ماسبق ان قيل فى شأن الدولة ، فانه القول بان الماركسية تذهب الى ان الجمع بين نظام الدولة والحرية

(١) محمد نصر محمد - محل الى النظرية السياسية الحديثة (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١) ص : ٢٤٨ .

نشأ بتعدد التسلط على الغالبية العظمى في مجتمع لحساب فئة صغيرة ، وهذا المطلق ذاته هو الذي دعا إنجلترا الى القول بأن طبقة البروليتاريا ليست في حاجة الى الدولة من أجل الحرية ، وانما لقمع اعدائها ، وان يوما نستطيع ان نتحدث فيه عن الحرية ، لاينى الا بعد ان يكون المجتمع قد خلا منها (من الدولة) (١) .

الا ان هناك من المفكرين من يتخذ مدخلا مغايرا للحديث عن هذه الحرية ، وهو بصدد التعليق على دعوة الماركسية للتتكمير والنقد سعبا وراء فهم ما يدور حولها من انكار وتحركات ، وانطلاقا من ذلك فانه يطمعن ان كما يذهب ماركس - ان يتجاوز الامور التالية :

- تهيئة البيئة الاقتصادية والاجتماعية لكفالة الحرية .
- ان يكون للدولة دور ايجابي .
- اعطاء الاولوية للحرية الاقتصادية والاجتماعية .

واذا ماكان ماركس ينظر الى الحرية نظرة دياكتيكية تمشيا مع مذهبه في كل آرائه ، فانه يحاول تحديد ثلاث مراحل زمنية لتحقيق تلك الحريات :

اولا : في ظل الدولة الرأسمالية البورجوازية تكون الحريات وهمية وإمكانية ، غير ان هذه المرحلة لا تخلو من نائبة ، تتمثل في تدعيم مراكيز الاحزاب العمالية ، واعطائها فرصة القيام بالدعاية اللازمة للتعبئة بالدورة والقضاء على النظام الرأسمالي .

ثانيا : بمجرد انهيار الدولة البورجوازية تبدأ المرحلة الثانية ، وهي مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا ، التي توجه جهاز الحكم للقضاء على الاستغلال الرأسمالي بجميع صوره ، وفي سبيل تحقيق القضاء على

(١) محمد طه بدوي ، اصول علوم السياسة ، مرجع سابق ،

اضطلال الاتصال بين الناس بجميع القيود التي تحد نشاط الحكام ، ويحدد مفهوم الحرية بمدى اهتمام كل مواطن في السلطة الثورية ، وكل من يعلم نظام الحكم فلا حرية له ، شيقا لشعر الحرية لأعداء الشعب ، أى أن النظرية الماركسية تنطب المبادئ الطبيعية ، على الأقل في مرحلة ديكتاتورية البروليتاريا ، فالحرية ليست وسيلة لمثلومة الحكام وطغيانهم ، وأما باسم الحرية يكون للحكام حرية الممل ، حتى يتمكنوا من خلق الظروف الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتكوين المواطن من ممارسة الحرية فعليا ، فالدولة هي وسيلة تحرير الفرد .

ثالثا : وفي هذه المرحلة الثالثة التي لا يتم الوصول اليها الا بالقضاء رواسب الرأسمالية ، والقضاء على العقلية البورجوازية ، وبالوصول الى تنمية الانتاج القومى ورفع مستوى المعيشة تنتهى ديكتاتورية البروليتاريا وتبدأ مرحلة الاشتراكية العليا ، وتضمحل الدولة ثم تقول ويختفى الحكام والسلطة السبعية ويمكن في هذه المرحلة تحقيق الحريات بجميع مفاصلها أى الحريات التنظيمية والحريات الجسدية الاقتصادية والاجتماعية (١) ، وهكذا نكون قد عدنا مرة أخرى ، على الرغم من الحديث — ذى الشجون — عن الحرية ، وما يستتبع ذلك من اهتمام واهمية ، كما نتوقعها من الفكر الماركسى في ميدانها العلم أو من مؤيديه ونحولييه ، نقول عدنا الى ما سبق إن سلفه ماركس في كل حديثه حول «المحور المركزى الوحيد الذى دارت حوله كل نشاطه الفكرية ، من الغاء للدولة في نهائية الأمر .

(١) مصادر الشرحوى ، النظم السياسية في عالمنا المعاصر ، مرجع سابق ، ص : ٢١٨ — ٢١٩ .

لقد وتعلق

حاولنا فيما سبق اعطاء لمحة موضوعية من الماركسية كهدف وضمي ، أحدث كثيرا من البلبلة في أجواء الفكر ، بما ترك من آثار خطيرة ، فكانت له تلك البصمات ، التي لا يمكن انكارها على الفكر المعاصر ، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولكن ثور هناك تساؤلات في هذا الصدد ، اثر ذلك التزمت - الهستري - للماركسية ، من قبيل هؤلاء المعصمين - بلا عقل ولا منطق - للبهذا ، مما يجعلنا نسألهم عما اذا كان هذا الضرب من الفكر يجعل عن النقد والمساءلة ، وهل لنا ان نتوقف عند حقائقه التي يسميها نهائية ، لانتعدها بالمناتشة والبحث والتحليل ، مما قد يؤدي بنا الى رفضها او رفض بعضها ، وهل يمكن ان نسابر في حثيائه واحكامه المطلقة ، لاسيما وقد أصبح كل شيء في هذا العالم نسبيا غير نهائي ، اللهم الا اذا تعلق الامر بالذات الالهية . في الحقيقة تلك اسئلة لاحتاج لوقفة تفكير طويلة لصياغة الاجابة عليها ، ماركس نفسه كبقية البشر ، تنسحب عليه معملات الخطأ والصواب ، ولمسنا انه نبي جاء بكرب مقدس يتعين علينا الإخذ به كهيئلة لا تقبل الشك ، وعلى سبيل المثال، كيف يقوم فكر على الجدول - ذي الصيغة الديناميكية ، جدل الفكر وجدل الواقع - ثم ينادى بعد بحقائق نهائية مطلقة ، يسميها حثيات ، ويذهب الى فلسفة قوامها التعصب والتزمت ، وقابها جامد متجمد لا يرضخ لعوامل تغير أو تغير .

الجدل والمساءلة :

ومن المعروف ان ماركس اخذ فكرة الجدول هذه - كما سبق ان افصنا - عن هيجل ، مع فارق جوهرى بينهما ، حيث انه في الوقت الذي تحدث فيه هيجل عن الديالكتيك او الجدول ، وانتهى الى جعله مثالا مطلقا ، فان ماركس ذهب بعكسها ومناقضا اياه ، حين ابيغ عليه الصيغة المادية المطلقة عليه ، ولا عجب في ذلك ، فالمحور الذي دارت

حوله فلسفته كلها هي « المادة » ، بل انه طالب بالمسودة الى العالم المادي ، بوصفه الحقيقة الوحيدة ، وفي ذلك ، ان يقول ان الفكر الانساني ماهو الا نتاج عضو جمدى هو « المدخ » ، وتلك هي المادية في بداياتها !! منطق لا يمكن قبوله ، والا لاعتبرنا لصوت — بناء على ذلك — الحكم — الذي يصدر من اعضاء المؤسسة في قم الانسان ، صورة من صور المادة .

وهكذا يكون ماركس — وان رفض انجاب المثالي المطلق في العلية الجدلية — فقد احتفظ به في صورته المادية التي استخدمها مناجا في الدراسة والاستقصاء والمعرفة : فصارت ترمز باسم المادية الجدلية .

ولابد وان تكون لنا هنا كلمة ، لانه اذا كانت المادة عند الماركسية هي الاساس الذي تنطلق منه كل الانشطة البشرية ، فكيف تكون المادة المادة جدلية ، والمادة جابدة لا عقل لها ولا ادراك فيها ، وليس الجدل ماديا ، لانه احد خصائص العقل الذي تخلق منه المادة ، والجدل مثل كل شيء هو حركة ميماميكية متطورة ، فكيف تدعى الماركسية انه يوجد في المادة حركة وهي تخلق من كل ملامح الحياة (١) .

واذا لم يكن للعقل مثل هذه المكانة التي يضيفها الماركسيون على المادة فكيف نقيم العمليات التي لاغناء من العقل منها ، كيف نقيم عمليات النقد ، وننتحدث عن الفكر البورجوازي والفكر البروليتاري ، وكيف يكون هناك صراع وتطور وتعديل في الطبقات وما بينها ، وكيف يمكن ان ترتقى عملية الانتاج وطرقه ، ان لم يكن العقل وسيلتها جميعا الى ذلك ؟

(١) انظر في ذلك :

— Fredrick Watkins, The Age of Ideology, The Political Thought: 1750 to the Present (New Jersey, Englewood Cliffs : Prentice - Hall, 1964) pp : 48 - 49.

ر إن الديالكتيك المادى الماركسى — فى واقع الامر — هو كليست
لا معنى له من الانفاذ التى نفترض الفكر فى ديالكتيك المادة ، وأغلب الظن
أن ماركس قد أخطأ فى فهمه للديالكتيك ، حين يريد « تعقيل » العنصر
اللامعتول فى المادة ، حيث كان يظن أن العملية الديالكتيكية فكرها
ونشاطها الحس وهذا وهم وخطأ ، وادعاء باطل لا يستند الى منطق او
علم ، وهذا هو السبب الذى من أجله وصف كونت — عالم الاجتماع
الكبير — سائر الماديين والماركسيين ، بأنهم « عقول لا علمية » (١) .

والى ماذا تدعو الماركسية ، او كما تدعو نفسها الاشتراكية
العلمية ، ليس الى اقامة المجتمع الذى يخو من النظام الطبقي ، وكيف
يتسنى ايجاز ذلك ، والمجتمعات البشرية تسير نحو التخصص والتخصص
العتيق للنشاط الفردى ، مما يركز ويوصل الانتماءات المهنية ، التى هى
الاساس الذى تنطلق منه الطبقات ، الامر الذى يجعلنا ننتع الماركسية —
كما فعلت هى بالنسبة للاشتراكيات الأخرى السابقة عليها — بالمثالية
وعدم الواقعية ، او القابلية للتطبيق ، ومن ثم فانه يمكن الاحتيا بقائمة
المدين الخيالية صعبة التحقيق ومستحيلة المال ، ومن هم على شاكلتها ،
مثل جمهورية افلاطون ، ومدينة الفارابى الفاضلة ، ويوتوبيا توماس
مور ، مدينة الشمس لتوماسو كابينالا ، حيث أنها جميعا لم تقتصر
ببرنلج تنفيذى او وسائل تطبيق ، ولذلك فلم تتعد كونها مجرد صيحات او
تطلعات او آمال للإصلاح ، وكم حاولت بعض هذه الاشتراكيات أن تجد
لها نصيبا فى التطبيق العلمى ، إلا أن التوفيق لم يجانها فى كثير أو قليل .

وهكذا يتضح لنا كيف يتارجح ماركس بين المادية والمثالية ، ممّا

١١. ميرى محمد اسماعيل . سبب عدم اجتماع الماركسى ، مرجع
سابق ، ص : ٢٣٥ ، نقلا عن بتروى ، ترجمة عبد الرحمن بسدوى ،
مصادر وتيارات الفلسفة المعاصرة (القاهرة : الادارة العامة للثقافة ،

جعل بعض المفكرين يذهبون الى انه انما يتم بعملية تنسيق وترقيع بين المثالية والمادية ، وفي بيان ذلك يقول علاء الدين المعري عباس العقاد : انه من قبيل الترقيع ان تستعمل فلسفة هيجل من المثالية الى المادية ، وتستعمل معها مصطلحاتها وأدوارها ، ثم يمضى في شرحه فيتحدث عن الفلسفة النظرية - وهى عبارة عن تصورات الذهن التى قد يصل فيها صاحبها الى غاية ما يصبو اليه لتقريب الحقيقة الى الإدراك الإنسانى - فكيف يدعى ماركسي ان هذه التصويرية باطلة في النظر عند هيجل ، ومصابة في الواقع على يديه (١) .

ولاشك ان هذا الترقيع عرض الماركسية الى كثير من التمديل والتفجير الجذريين في اصولها المنهجية والفكرية في اقل من ربع قرن ، والحق ان الفكر الشيوعى مذكول كان في وضع لايسمح له بالحياة والاستمرار الا بمقدار القوة التى يملكها اصحابه ، والفارق كبير بين هذه القوة وتلك التى يملكها الفكر في حد ذاته ، والتى تتيج له ان ينطلق الى التخطيط والتشكيل ومن ثم مايتراء والاستمرار عبر الاجيال يكونا اتباعا آخرين ، ولعلنا لاندعي جفد ان قلنا ان الفكر الذى يقتدر الى الامالة لاقتدر له مثل هذه الاستمرارية ، حتى وان استقطع ان يلهم امواتا يملكون ارقاما ولكن لن يكون الا بصورة وقتية فقط .

ويضيف الدكتور مصطفى حطى انتقادات اخرى الى ماسبق الحديث عنها ، فيقول ان بطلان المذهب في فلسفه المادى يظهر في محاولة استفراجه الموجودات على اختلاف انواعها من المادة البحتة ، واذا كانت

(١) مصطفى حطى ، الاسلام والمذاهب الفلسفية المعاصرة ، الطبعة الثالثة (الاسكندرية : دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦) ص : ١٤٥ . تنص على : عباس العقاد ، الشيوعية والانسانية ، ص : ١٤٤ .

والنظير كذلك :

- جان توشار ، مرجع سابق ، ص : ٥٧٠ - ٥٧١ .

الظروف المادية والاقتصادية تؤثر على حياة الإنسان ، فإن هذا الأمر لا يعمدو أن يكون تكييفاً لهذه الحياة ، وتوجيهها لبعض أعمال الإنسان ، لا أنه لابد وأن ندرك أخيراً أن القوى تبقى أبداً ، وأن الوجدان البشرى أن ينعم طالما أن المصدر الذى يستقى منه روائده عوامل البقاء ، لا يزال تتمثل به مظاهر الحياة .

من وجهة النظر الفلسفية والعلمية

ومما يؤخذ على التطبيق الفلسفى لمبدأ النقيض فى الفلسفة الماركسية أنها تقف لتتقرب تحول المجتمع الرأسمالى الى النقيض أو المقابل له وهو المجتمع الشيوعى ، ولكنها لا تتقرب انهيار المجتمع الشيوعى ، على الرغم مما تدعيه الماركسية من احتواء كل شىء على نقيضه ، مما يجعلنا نتوسع سقوط هذا الأخير ، والا فلان تكون الفلسفة الماركسية الا مجرد آراء ليس لها من نصيب يعول عليه فى واقع الامر .

ونستطيع أن نضيف الى ماتقدم ما يعرف عن محاولة ماركس تعديل مهمة الفلسفة ، بحيث يجعلها قاصرة على التغيير ، كمنهج يرسم طريقاً للتفكير والعمل فقط ، ومن هنا لم تنجح هذه الفلسفة فى تفسير التغيرات الرئيسية عن الإنسان والسلم والمصر ، ومن هنا أيضاً جاء مقتل الفلسفة المادية ، حيث انتهت الى شىء غريب ، لا هو بقوانين العلم ولا بالفلسفة المثالية الخالصة لتتوق الأخيرة بنقطة بدء صحيحة ، هى وجود الله وجوداً مجرداً ، كذلك انهار سلطان التفسير المادى تحت ضربات العلم حيث أصبح العلم يعنى بجزئيات فروشه كالنباتات والحيوان والطبيعة والكيمياء الى آخره ، أصبح لكل نوع ولكل فرع من نوع قوانينه وعليه الخاص وظهر بذلك عجز المادية عن تقديم التعليل الصحيح المتفق مع نتائج العلم (١) .

(١) مصطفى حلمى ، المرجع السابق ، ص : ١٤٥ - ١٤٦ .

واذا ما كان العلم ثابتا في كل زمان ومكان . متوحدا في لغته ؛
عالميا في مصطلحاته وادواته ، فكيف يكون هناك علم بروليتارى وعلم
بورجوازى ، مما يؤدي الى خالى نوع من الذاتية في المنهج العلمى ، وهل
يمكن ان يتوقع البروليتاريون حول انفسهم ، رافضين الاخذ بمنجزات
العلم البورجوازى ، اذا ماحدث وتطور هذا عن ذلك ، ان العكس هو
الصحيح تماما حيث نجد ان الدول التى تدعى انها تطبق الماركسية تسعى
الى الدول الرأسمالية تخطب ودعا عسى ان تنبض عليها مما افاء الله
لها من علم متقدم ، وتكنولوجيا متطورة ، بل لقد وجدنا ان السدول
الماركسية تتخذ طريقا لا اخلاقا في بعض الاحيان ، في سبيل تحقيق ذلك
سواء في عمليات التجسس ام في عمليات الاختطاف — كما يتم بالنسبة
للطائرات — للاطلاع على اسرارها التكنولوجية ، الى غير ذلك من وسائل
غير شرعية .

وفي الحقيقة ان ذلك تكوّن بالعلم وموضوعيته ، فما سمعنا عن
علم طبى او طائفى ، نمارسه فئة دون اخرى ، او شعب دون آخر
اذا ما توافر لها كل متطلبات الاخذ به ، ومن المعترف به من الجميع
ان العلم عالمى غير بئى لا وطن له ولا جنسية ، فاذا ماحدث به تقدم هنا
عكسته البيئات الاخرى هناك ، والا لما كانت كل هذه الاجهزة التكنولوجية
المعتدة قد انتشرت في مختلف البلدان بما فيها الدول التى لم تحظ بمقد
بقدر كبير من التطور التكنولوجى ، اللهم الا اذا كان ذلك التقدم ذا صلة
بأمن البلد وامانه ، فلا لوم عليه آنذ في الاحتفاظ به سرا غير معلن .

وبالاضافة الى كل ماتقدم هناك اهتزاز الاسس العلمية للمادية بعد
ظهور « نسبة آينشتين » ، وقانون « عدم الجسم عند هايزنبرج » في
الفيزياء الحديثة وحساب الاحتمالات والاعداد العظمى في الرياضيات
وتعميمها في العلل الانسانية ، والحرب الساخنة والباردة ، العسكرية
والسياسية والايديولوجية في قلب العالم الماركسى ، والمتمثلة في المناقش

الموجود بين هذين التطبيقين اللذين ينتهيان الى طبقة واحدة والى عقيدة واحدة ، وكلاهما في يده قيادة الطبقة العمالية ، ذلك التناقض هو في الحقيقة اشد واهمق من التناقض الموجود بين كل منها مع اقطاب العالم الرأسمالى ، الى درجة ان الشيوعية الروسية تقوم من ناحية بالسمى الى التعاون مع الرأسمالية الاوربية ، لوضع المشروع العسكري لامن اوربا ضد الخطر الشيوعى الصينى ، اى ان قضية الامن والمنفعة الانظمة ادى من مصالح الايديولوجية والمانع الطبقة ، ومن ناحية اخرى تقسم الصين الشيوعية الثورية بعقد معاهدة ضد الهند مع احدى الدول الاعضاء في الحلف المركزى ، وتلك كلها امور تتناقض قطعيا مع الجدلية والاشتراكية العلمية والحتية التاريخية ، نهى دفاع عن السلام العالمى ، وما هو اهم هناك « التسايش السلمى » بين الرأسمالية والامبريالية العمالية وبين الشيوعية والبروليتاريا الثورية ، والعجيب ان ذلك يحدث في احد اقطاب الماركسية الكبار في العالم الان .

وقد ظهرت فكرة الحتية ، حين توصل بعض العلماء الى مبدا حتية القانون العلمى القائم على مفهوم السببية التجريبية ، حيث تراعت لجاليليو ونيوتن قوانين الفلك والمادة في حتية لا يملك منها ، وليتهدا وقفت عند هذا الحد في تفسير الحركات الطبيعية — ولو فعلت لكان لها غزرها بسبب قصور المنهج التجريبي في وقتها — انما امتد طفياتها بفعل غرور الاخرين بها ونفوذهم وشهرتهم العلمية لكى تشمل من العلوم والمعارف ما ليس للتجربة فيه نصيب كعلوم الانسان من اخلاق ونفس واجتماع وتاريخ (٢) .

(١) على شريعتى ، ترجمة ابراهيم السقوتى ثمتا ، العودة الى الذات (القاهرة : الزهراء للاعلام العربى ، ١٩٨٦) ص : ٩٢ .

(٢) احمد ابراهيم الشريف ، الحكم والحرية في القانون العلمى (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٧٤) ص : ٢٢ ، ٢٣ .

ولكن ثبت في ضوء التقدم العلمى الحديث خطأ فكرة الحتمية ، وحرًا
محلها الاحتمال والظن والتخمين . نالعلم اذن هو تصورات ذهنية ناشئة
عن الملاحظة والتجريب من شأنها ان تنمّر الجديد من الملاحظة والجديد
من التجريب ، وبناء على هذا التصور نالعلم ليس مطلقا يبحث عن
اليقين غاية ، ولكنه على الاصح مطلب نجاحه يتوقف على درجة
استمراره واضطراده واتصاله .

واذا كان لنا ان سنعرض بعض آراء الماركسيين الذين وقفوا وقفة
موضوعية ازاء الفكر الماركسى . فلعل من اولهم المواطن الالماني العائم
برنشتين الذى آمن بهاركس وعاصره ، ولكن حين وجده يذهب بعيدا فى
مناداته بسلادة العايل الاقتصادى نقط وتحكمه فى التطور الاجتماعى ،
وحيث وجده ينكر وجود العوامل الاخرى فى عمليات الحياة فيما يعتبر
تحيزا غير موضوعى ، لعدم الاعتراف بواقع اجتماعى يفرض نفسه بغض
النظر عن الاراء الشخصية ، اقول حين وجده يذهب الى ذلك عارضه
بشدة وتصدى للرد عليه وتنفيذ رايه فى هذا الشأن ، وكان هناك كذلك
كل من كاوتسكى ولورنز فون شتين اللذين اخذا على ماركس اهماله
للناحية الاخلاقية ، وقد استبعدوا جميعا ان يقوم العمال بالثورة على
حكومة نبذل جهدهما لصالحهم باصدار التشريعات اللازمة لعلاج المساوىء
الاجتماعية ، ثم انهم ذهبوا كذلك الى ان الوسيلة الوحيدة لسيطرة
البروليتاريا على شئون الدولة كانت فى تثقيف وتعليم الطبقة العمالية
نفسها حتى تكون قادرة على التصرف السليم فى الانطلاق نحو الاهداف
التي حددها ماركس .

ومثال آخر نجده فى كارل ماهايم - عالم الاجتماع الالماني الشهير -
واحد الرواد الاوائل فى علم الانكار : الايديولوجيا - وهو الماركسى الذى
لم يكن ماركسيا خالصا . حيث رفض بعض احكام الماركسية ، وذهب الى
ان انقراض الاجتماعى الذى عاصرته الماركسية . هو العلة الخلفية المباشرة

التي أدت إلى التركيز على « الأساس السفلى » في دراسة النفير الاجتماعي الكامن في بنية المجتمعات ، بمعنى أن ماركس قد انشغل فقط بوظيفة الاقتصاد في البناء الاجتماعي (وكأنه كان بذلك يردد ماسبق أن اعترض عليه ، واطنوه السابقون) ، ولم يلتفت في نفس الوقت إلى تلك الوظائف والأدوار التي تقوم بها سائر الانساق الاجتماعية الأخرى ، فلقد أغفل — على سبيل المثال — وظيفة النسق السياسي ، بمثل ما اغفل دور الموقف العسكري ومنجزات تكنولوجيا الحرب ، وإن كان ماركس في ذلك يخضع لبعض معطيات عصره ، حين يجعل الاقتصاد يضع حجر الأساس في بناء المجتمع الصناعي ، وحين يبرز النسق الاقتصادي ملامح التغير الاجتماعي التي تطرأ على معالم التطور في بناء المجتمع الجديد ، ويرد مانهام على ذلك كنهه بالتأكيد على وجود عناصر أخرى جوهرية ، تعمل على تحديد مسار المجتمعات : وتشكيل ألساتها وبرامجها ونظماها ، تلك هي عوامل التكيك السياسي ، حيث أن أي تغير يطسرا على هذه السمات ، كما أن أي اختراع تتوصل إليه في ميدان التكنيك انحرسي ، أو أي اكتشاف في ميدان التنظيم الجماعي أو الدعاية لأبد وأن يؤدي في النهاية إلى تغير واضح على سمات ثقافة المجتمع ، وإلى تحول أكيد في شتى أنساقه ونظمه (١) .

الرد على الماركسية في موضوع الدولة :

ونعود إلى موضوع الدولة الذي تذهب الماركسية إلى حثبة انتقالها من مرحلة الدولة البورجوازية إلى مرحلة دولة البروليتاريا ، وذلك عن طريق الثورة العنيفة ، بينما أن الغناء هذه الأخيرة — دولة البروليتاريا — في نهاية فترة الانتقال إلى المجتمع اللابتي ، لا يكون إلا عن طريق استسلام هذه الدولة بذاتها « لإدارة الأشياء » الجديدة شيئا فشيئا ، وذلك هي التسمية التي يطلقها ماركس على جهاز الحكم الذي

(١) قباري محمد اسماعيل ، مرجع سابق ، ص : ٢٤٠ .

يقوم في الرقعة الجغرافية المحددة ، بمد ذل الدولة البورجوازية وانتفاء الدولة البروليتارية ، الا ان هذا الاستسلام او التحول الاخير يتم ثقليا وفي صورة سلمية ، وعليه فانه لا يحتاج الى عمل عنيف من جانب المجتمع الجديد ، وانما تسلم دولة البروليتاريا - في نهاية فترة الانتقال - الروح ثقليا فتتولد ، وتا طبيعيا لتظهر « ادارة الاشياء » مكانها شيئا فشيئا حتى اذا ما استقرت ووضحت معالمها فتتبدل الدولة صفتها السياسية لتتبع مجرد ادارة للاشياء المشتركة في المجتمع الشيوعي ، الجديد ، الذي يستطيع ان يخط حينئذ على علمه عبارة « من كل حسب قدرته ولكل وفق حاجته » .

ومنطق الماركسية هذا في شأن الدولة لا بد وان يؤدي الى القول بان الجمع بين نظام ادوية وحرية امر مستحيل ، اذ كيف تتصور الحرية في ظل جهاز « الدولة » ، الذي شأ يقصد التسلط على الغالبية العظمى في مجتمع لحساب اقلية الصغرى ، وهذا المنطق ذاته هو الذي دعا انجلز الى القول بان طبقة البروليتاريا ليست في حاجة الى الدولة من اجل الحرية ، وانما لتقع اعدائها وان يوما نستطيع ان نتحدث فيه من الحرية لايتى الا بعد ان يكون المجتمع قد خلا منها « من الدولة » (١) .

ولكن كيف يمكن ان نتحقق حرية الانسان داخل نطاق الضرورة المادية ، ان الماركسية فلسفة تؤمن بالمادة وحدها دون العقل ، فهي بهذا المعنى فلسفة مضادة للعقل ، وهو المصطلح الوحيد الذي يعبر عن حرية الانسان المتعطلة في حرية الفكر الدفوية التي نادى الماركسية بوجود توافرها في ظل الحرية الاجتماعية ، واتى ليسر لها وجود على الاطلاق امام سيادة الدولة وسيطرتها ، وقد يشار في نظام الحكم القائم على هذه الفلسفة الى توفر ذلك الضرب من الحرية فيمن يتولون قيادة الدولة او الحزب فقط .

(١) محيد طه بدوى ، اصول علوم السياسة ، مرجع سابق ، ص : ٤٣٥ .

وكيف يمكن أن نسيطر من الدولة صفتها السياسية لتحل محلها إدارة الأشياء في مجتمع لا طبقي ، يقوم كيانه على مشروع اقتصادي ضخم وقوامه : « من لا يعمل لا يأكل » ، ومن كل حسب قدرته ، ولكل وفق حاجته » ، ألا يتطلب هذا الكيان اكراهها سياسيا اشد بطشا من ذلك الذي يقتضيه المجتمع البورجوازي ، ولابد أن تقوم في ذلك المجتمع الشيوعي علاقات وتفاعلات مختلفة مما يحتم قيام سلطة لتنظيمها ، التي لو انتقدت لوقع المجتمع في فوضى لا يستقيم معها أي نظام سواء كان اجتماعيا أم اقتصاديا ، وكيف يمكن أن نتخيل انسانا مواطنا عاديا يستطيع أن يعيش بلا دولة تحميه ، وبلا سلطة قوية تحفظ له أمنه وتوفر له امانه (١) .

(١) انظر في ذلك :

— ثروت بدوي ، النظم السياسية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥) ص : ٢٣٠ — ٢٣١ .

من وجهة نظر الصراع والثورة :

وبالإضافة الى مذهب المادية ومذهب الحتمية وغيرها ، اصطلاحنا سابقا على تسمية الماركسية بمذهب الصراع ، وقد ذهبت ازاءه الى الحكم السابق الاشارة اليه ، بان تاريخ أى مجتمع ماهو الا تاريخ صراع الطبقات فيه . وهذا الصراع الطبقي هو القوة المحركة التى تعمل فى داخل النظام الاجتماعى . وتتل تاريخ من نظام الى آخر ، وفى هذا كله كان ماركس يدعى — كما هو معروف — الى ثورة الطبقة العاملة ضد الطبقات الأخرى ، ومن ثم يكون صراع الطبقات هو شعار العمال الذى يجب رفعه بصيرة دائمة . والذى ينبغى عليهم ان يملوا على أساسه بلا هوادة . حتى يصلوا الى الاطاحة بالطبقات الأخرى المناوئة لها . ولن يتم انجاز ذلك الا بالوسيلة الحاسمة والسريعة الا وهى الثورة .

والصراع عند ماركس يطلق من عدة مصادر أساسية هى :

— عدم توزيع وسائل الانتاج بشكل عادل ومتساو على أعضاء المجتمع .

— ونتيجة لذلك ، يتكون هناك نوعان من الأفراد ، الأول مالك لوسائل الانتاج وهم الأقلية ، والثانى فاقد لوسائل الانتاج وهم الأغلبية .

— ويترتب على ذلك توزيع السلطة بشكل غير متساو ايضا بين فئتين من الأفراد ، الأولى مالكة للسلطة والنفوذ والثانية فاقدة لها .

— وهذا بدوره أدى الى بلورة شعور فكرى وحسى لهذا التمييز الاقتصادى والسلطوى ، الذى بدوره أثر تنظيمات اجتماعية متباينة فى أهدافها ومصالحها الاقتصادية والفكرية .

— ثبتت فى علاقات الانتاج وتطور سريع هائل فى قوى الانتاج (١) .

(١) معن خلال عمر ، نقد الفكر الاجتماعى المعاصر (بيروت : دار الاناق الجديدة ، ١٩٨٢) ص : ٢٠ — ٢١ .

الا أنه يمكن الرد على ذلك كله ، بما حدث من تطور في أحوال العمال الاجتماعية والصحية والمهنية ، خلال تلك الحقب الزمنية التي نعيشها في أزمتنا المعاصرة ، التي حقق العمال فيها عن طريق التشريع كل ما كان ماركس يصبو الى تحقيقه عن طريق الصراع والثورة ، مما نتج عنه أن خفت حدة تلك التوترات التي سيطرت على العلاقة بين العمال وأصحاب العمل ، وبكفينا دليلا على ذلك مااحتقته الطبقة العاملة في مصر الان - وهو مؤثر لما يحدث في العالم أجمع - من مكاسب في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مما يعتبر قلبا للهزم السكاني ، ولعل التحسن الذي طرا على معدل الدخول للطبقة العمالية ، والزيادة اننى حدثت في نسبة الاستهلاك ، مايدعم هذا الراى تماما .

واذا كان ماركس يعتبر بذلك من الصراعيين الماديين طبقا للمفاهيم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، لانه ينظر الى العلاقات المجتمعية على انها قائمة على معطيات وانرازمات العامل المادى الذى يولد شعورا انسانيا للفرد ، وتركيبا حضاريا للمجتمع ، فاننا لايمكن أن نذهب معه ونغض الطرف عن معطيات وحاجات وأهداف الحكومة والاحزاب السياسية والقانون والتشريعات الاخرى التى بها تستقيم حياة الدولة ، وذلك بالإضافة الى البناءات الاخرى من آداب وفلسفة وأخلاق ودين وما الى ذلك من قيم وأعراف وتقاليد (١) .

واذا كان ذلك من الصراع فماذا عن الثورة ، الوسيلة الوحيدة لتغيير واجهة المجتمع عند ماركس ، التى لن يتم انجازها الا اذا مالحق بالبنية ذاتها مثل هذا التغيير ، واذا ماكانت الثورة ظاهرة مشروعة في حد ذاتها - طبقا لما نذهب اليه الاظمة الديمقراطية في عصورنا الحالية - واذا ماكان الصراع كظاهرة اجتماعية هى السمة الغالبة المسيطرة على المجتمعات البشرية - كما تحدثنا كثيرا من قبل - فهل لنا أن نقيم المجتمع

(1) Enrich From, Marx : Concept of Man (New York : Unger Publishing House, 1961) p. : 3.

على علاقة مراع أبدية وثورة دائمة ، وهل يقتحم أن يكون المجتمع في حالة حرب دائمة مع نفسه ، حقيقة أن المجتمع لا يمكن أن يخلو في أى وقت من الأوقات من حالة من حالات الصراع ، إلا أنها حالات هائلة محتملة في أغلبها لا تتحول الى عصف وثورة وقتل وقتل . الا فيما ندر ، وسرعان ما يحتوئها النظام ، ومن ثم تكون عوامل تطور وبناء ، والا لتحول المجتمع الى حالة الطبيعة التى افترضها هوبز ، حين كان الانسان متربسا ابد لأخيه الانسان ، ثم ان كل من كتب في هذا الموضوع من رجال الاجتماع ، مثل دوركايم وكارل مانهايم وجورج سيال ، ذهبوا الى استحالة وجود مجتمع تسيطر عليه مظاهر العنف والعدوان بصورة دائمة ، مما لا تتحقق معه عوامل الامن والاستقرار والطمانينة ، وهى عناصر جوهرية حيوية في اقامة المجتمع السوى الذى لن تقوم العلاقات بين مكوناته على عصف وحرب .

وفي ضوء التطورات الطبيعية في المجتمعات الصناعية ، يتبين لنا انه لم يكن بالضرورة عن طريق العنف ان حدثت تلك التطورات ، بل كان هناك البديل للصراع الطبقي ، وقد تمثل في انكسار أخرى لاتمت الى الماركسية بصلة ، مثل التكامل والتكافل الاجتماعى ، والتعاون والمشاركة الوجدانية ، والاحساس العميق بالقومية ، واعتد ان قيام حزب العمال البريطانى لم يكن نتيجة لاي من تفاعلات الماركسية ، وهل قامت الثورة السوفيتية الا في مجتمع زراعى عانى فيه الفلاحون والعمال من وطأة الفقر والجوع والحرمان ، ولم تتم الثورة في المجتمع الصناعى في حوض الراين بالمليا ، كما كان يتبها القاتلون على الثورة الصناعية ، على الرغم من توافر الشروط لقيام الثورة فيه وانطباقها عليه (١) .

لقد ضل ماركس بالحقيقة في سبيل الثورة والصراع اللذين يجد
فيهما الحل لكل التناقضات التى يزخر بها المجتمع ، مما يثمر في نهاية الامر

(١) انظر في ذلك :

— جان توشار ، مرجع سابق : ص : ٥٧٤

استئصال اسباب التوتر الذى يفرضه الاختلاف الكبير فى دخول الامراد فى المجتمع الواحد ، ولكن هل لابد من نشوب الثورة لمعالجة الاعراض المرضية التى تطرا على البنيان الاجتماعى ، وهل لابد من الاطاحة بالاعنف بكل المظاهر الاقتصادية ، الا يمكن ان يعمل المجتمع على التغيير والتطوير بدون هزات قد تعصف بكيانه ، فى الحقيقة ما من انسان هناك يمكن ان يحرم الطبقات المطحونة من ان تعبر عن سخطها وتذمرها ، وان تصرخ مطالبة بالعدل ، اللهم الا اذا كان ديكتاتورا يفرض مايشاء من نظام ، ومعمليات التاريخ تثبت لنا فى اكثر من حالة ان مثل هؤلاء الحكام لن يطول بهم الامد طويلا مهما هيات لهم الظروف قدرا من الاستمرارية الزمنية (١).

ويبدو ان سيل المنتقدين لفكرة الصراع عند ماركس لن ينقطع ، طالما وجد هناك مفكرون يعايشون منطق الحياة بفكر سليم غير منحاز ، ولاسيما لدى رجال الفكر الاجتماعى الذين اسهبوا بقدر وافر فى محاولة حل مشكلات مجتمعاتهم ، ولكن بغير ذلك الطريق الذى ارتضاه ماركس وقد اثرت ان نتطرق لوجهات نظرهم الكلية فى هذا الصدد — على الرغم ان بعض اجزائها تعرضنا اليها سابقا — حتى تكتمل الصورة الموضوعية ، ونفعا لما يمكن ان يوجه الى احدهم بالانتهام بالذاتية .

ومن اول هؤلاء المفكرين نجد رايت ميلز الذى انتقد الفكر الماركسى عن الصراع فى النقاط التالية :

١ — صور لنا ماركس ان الصراع الاجتماعى يستقطب جميع اجزاء المجتمع الانسانى وهذا يحدث نادرا ، انها يحدث فقط فى المجتمعات الرأسمالية ، ولايحدث فى المجتمعات الاشتراكية ، فلا يمكن ان يعمم هذه النتيجة على كافة انواع المجتمعات الانسانية ، وكان من الاجدر بماركس ،

(1) Karl Mannheim, Man and Society in an Age of Reconstruction
(London : Kegan Paul, 1942) pp. : 240 ; 245.

ان يناول في دراسته للصراع الدأراهر ،الاجتماعية الاكثر حدوثا ، كصراع المجتمعات الرأسمالية مع الاشتراكية مثلا . وهنا اعطى ملز (وحدة تحليلية لنقد ماركس) حيث استختم ماركس الطبقة الاجتماعية كوحدة تحليلية للصراع ، بينما اقترح ملز وحدة اوسع منه وهى صراع المجتمع الرأسمالى مع الاشتراكى ، الذى يحدث بشكل دائم فى المجالات الاقتصادية والسياسية والعسكرية ، وذات فعالية اكتر من الصراع الطبقي .

٢ — ارجع ماركس الصراع الاجتماعى للعامل الاقتصادى ونظام الملكية ، وهذا ليس بكاف لتحديد مصدر الصراعات الاجتماعية فهناك مصادر حضارية ودينية واجتماعية وشخصية لم يذكرها ماركس . وهذا يربط ملز مصادر الصراعات الاجتماعية بمكونات البناء الاجتماعى العام وليس بمصدرين كما ذكرها ماركس ، وقد توسع ملز فى اقتراحه هذا وهو ضرورة ريسط المصادر البنيوية مع الطبقة فى احداث الصراعات الاجتماعية ، فنظام الملكية والعامل الاقتصادى الاجتماعى العام تسهم فيه العناصر البنيوية من حضارية ودينية واجتماعية وشخصية) .

٣ — اكد ماركس على نواة الصراع الاجتماعى الطبقي القائمة دائما على المصالح الطبقيية . ولايمكن ان يعمم هذا ، فقد تكون هناك مصالح غير طبقيية لم يذكرها ماركس . لئذ اراد ملز ان يبرز المصالح السلطوية الكائنة فى البناء الاجتماعى كمصدر آخر فى احداث الصراع الطبقي ، بمعنى تمسك اصحاب المراكز المتسلطة بمصالحهم التسلطية ، ومحاولة حصول افراد المراكز الضعيفة على بعض مراكز القوى ، وجمود الحراك الاجتماعى الذى لايسمح لبناء الطبقة العاملة بالصعود الى اعلى السلم الاجتماعى ، ويحافظ على ابناء الطبقة الغنية بالبقاء فى مراكزهم العليا .

٤ — ارجع ماركس التغيرات الاجتماعية الى الصراع الاجتماعى ، ولايحدث هذا دائما ، فهناك تغيرات اجتماعية مصدرها الاحتكاك الحضارى ، والحرب والتأثيرات التنزية وتأثيرات الصنفة المختارة التى

لم يذكرها ماركس وقد اراد ملز ان يربط التغيير الاجتماعى بالكثير من عامل واحد على عكس ما فكره ماركس ، حيث ربط التغيير الاجتماعى بالمجتمعات التى تحدث فيها صراعات طبقية، بينما اراد ملز أن يتوسع في مفهوم التغيير الاجتماعى حيث هناك مجتمعات خالية من الصراعات الطبقية ، كالمجتمعات الاشتراكية ، وعلى الرغم من ذلك ، هناك تغيرات اجتماعية تحدث فيها بسبب الاحتكاك الحضرى ، أى تفاعل حضارة المجتمع الاشتراكى مع حضارة مجتمعات أخرى غير اشتراكية ، أو بسبب تطور تقنيات واختراعات جديدة ، أو عن طريق الصنفة المختارة (كالثقاة الحزبيين ، وقادة المجتمع المنتخبين ، العسكريين والمفكرين والعلماء والادباء) فى تغيير مجتمعاتهم وفتح عملية التقدم الى الامام وهذا يبين أن الصراع الطبقي ليس هو كل شئ، فى احداث التغييرات الاجتماعية ، فهناك مجتمعات لا طبقية ، ولايمنى هذا انها لا تتغير ولا توجد هناك عوامل أخرى غير الصراع الطبقي فى احداث تغيرها (١) .

ان محاولة ملز هذه تستهدف توسيع وتعميق احتمالات وتوقعات ماركس فى دراسته للصراع الطبقي فى المجتمع الانسانى ، فلا يمكن دراسة ظاهرة اجتماعية فى مجتمع رأسمالى وتعميمها على المجتمعات الاشتراكية ولقد اضاف ملز مصادر أخرى الى مصادر ماركس (وهى المصادر النبوية، ووسع من دائرة الصراع — من طبقى الى مجتمعى — وقلل من تعميمات ماركس النظرية ، وبهذا اضاف ملز حقائق جديدة للفكر الماركسى الصراعى لم ينتبه اليها ماركس (٢) .

وبعد ذلك يمكن ان نتعرض لوجهة نظر أخرى تلك الذى ذهب اليها عالم الاجتماع فاندن برج ، والتى تطرق فيها الى معارضة ماركس تماما فيما

(1) Wright Mills. The Marxist Class Conflict in Industrial Society (Stanford : University Press, 1959) pp. : 36 - 71.

(٢) معن خليل عمر ، مرجع سابق ، ص : ٦٦ .

نادى به من معطيات الصراع ، وبالمثل لابد من ذكرها بالكامل حتى ولو جاء بعضها تكرارا لما سبق أن تحدث عنه ملز ، انطلاقا من محاولة احياك الحلقة حول ماركس بهدف استقاط الفكر الصراعى لديه ، وتلخص وجهة النظر هذه في النقاط التالية :

(١) كان فكر ماركس عن الصراع مركزا على المجتمعات الانسانية بصورة عامة ، مهلا للصراعات الاجتماعية التى تحدث بين الجماعات وانساق النظم الاجتماعية ، فالمجتمع — فى نظره — يتكون من عدة جماعات مختلفة فى الجنس والعمر والمهنة والاقامة والثقافة وعلاقة الإنتاج والقوة والنفوذ والمصلحة والسمعة الاجتماعية والميراث والدخل ... وماشابه . وهذه الاختلافات تؤدى الى ممارسة ادوار مختلفة داخل انساق المجتمع ، ونهم مصالح خاصة بهم ، ومن المحتمل جدا ، ان تتصارع هذه المصالح فيما بينها بسبب تضارب اهدافها وطرق ممارستها على الصعيد الواقعى ، بمعنى وجود اكثر من جماعتين متضادتين داخل المجتمع ، ولايوجد تداخل فيما بينها ، وليس من المعتول ان ننظر الى المجتمع بانه متصارع من خلال طبقتين متضادتين فى مصالحها الاقتصادية ، وهناك مصالح اخرى انسانية ، ذاتية ، سياسية ، حضارية ، ملطوية ، عقائدية ، جغرافية ، مهنية ، هوية ، وماشابه ذلك ، متضاربة تعمل على تقسيم المجتمع الى عدة اقسام متنازعة ومتصارعة ، واختصارها الى قسمين فقط ، ان ذلك يبعد عن الواقع الاجتماعى .

٢ — ان الفلسفة الديالكتيكية التى استخدمها ماركس لتفسير الصراع الاجتماعى ، كانت مقتصرة على ثنائية عناصرها ، حيث تسبها المجتمع الى طبقتين متمايزتين ومتضاربتين ، ولكن واقع الحال ان (الشيء يولد اعدادا كبيرة ومختلفة من المضادات والركبات فى آن واحد) فلماذا اختصرها ماركس الى طبقتين متضادتين فقط ؟

٢ — ان العملية الديالكتيكية ، مامى الا مصدر للتفسير الاجتماعى

وليس كل شيء ، كما صورها ماركس . فالبناء الاجتماعى لم يُلخَذ به ، فى حين انه اولى واجدر بالاهتمام من العملية الديالكتيكية لانه يتضمن الحالات الساكنة والديناميكية ، اى تحدث فيه الظواهر المعراعية والتضامنية فى آن واحد . والتغيير الاجتماعى ، ماهو الا ظاهرة اجتماعية تحدث داخل النظام ، قد يحصل من خلال تضارب عوامل مختلفة ومتباينة فى الاهداف والمصالح وقد تكون هذه العوامل على شكل قيم وافكار وادوار وانساق ونظم جماعات ، وهذه مكونات البناء الاجتماعى . والعملية الديالكتيكية تدرس انضاد والصراع بين القيم الاجتماعية والسياسية والفكر الدينى والنظريات العلمية والفلسفية ، فهى اذن تشمل اكثر من عنصرين بنائين ، وتعكس عناصر البناء الاجتماعى متكاملة . فكان من الاجدر بماركس ان يستخدم عملية بنائية اوسع انفا واكثر فعالية من الديالكتيكية فى تفسيرات التغيير الاجتماعى (١) .

ونأتى الان الى مفكر مرموق آخر ، ساهم بقدر كبير فى الدراسات الاجتماعية والسياسية ، وكتب فى علم الاجتماع السياسى محاولا الوصول الى اعماق المشكلة الاجتماعية ، اشتهر بأرائه النقدية التى سبقت عصره ، ذلك هو المفكر التقدمى البريطانى توماس بوتومور ، وكان قد وجه النقد المبرر لماركس فى النقاط التالية فيما يتصل بفكرة الصراع لديه :

١ - ان الشعور الطبئى الذى استخدمه ماركس فى فكرة الصراع كان مفهوميا واسعا وشاملا ، فكان من الاجدر ان يحدد ابعاد هذا المفهوم تحديدا علميا وموضوعيا .

٢ - أكد ماركس بأن انكار (الحاكم) ماهى الا انعكاس لانكار

(1) Vandern Berghe, Dialectic and Functionalism, in Walter Wallace (ed.), Sociological Theory (Chicago : Aldine Publishing Co., 1969) pp. : 202 - 210.

طبقة خاصة بطبقة الحكام ، لكنه لم يأخذ بنظر الاعتبار مدى فعالية واهية هذه الإنكار في المجتمع ، أى هل هي تخدم المصالح العام ، أم الطبقة الحاكمة فقط ، وإلى أي درجة نحى مصالح هذه الفئة ومدى تسلطها على أفكار الفئات الأخرى ، وعلاقتها بالبناء الاجتماعي العام ، ولم يذكر لنا الإنكار المضادة التي تعكس أفكار الطبقة العمالية ومدى قوتها وديمومتها في تطويق الفكر التحكي الذي تبنته الطبقة الحاكمة وقدرتها على الإطاحة بها ، وقابلتها على تنشيط أفكارها وعكس معاناتها وحياتها الاقتصادية والاجتماعية والفكرية بشكل أمين وسليم وفعال ، ومدى فعاليتها في اخذ مكانة الصدارة في الفكر الاجتماعي .

٢ - تعامل فكر ماركس الصراع فيها مع الفكر الطبقي المتعلق بالطبقة العاملة ، الذي يمثل الإنكار العامة والفرضيات المنفردة إلى الأدلة العلمية بينما أهمل الإنكار الأخرى غير الطبقة ، أى أن دراسته كانت عامة وبعيدة عن البرهنة العلمية ومتخصصة فقط بالأحوال الطبقي لا غير مما لا يمكن تعميم فكره الصراع خارج إطار الصراع الطبقي ، ولا يمكن أن نعلق صراعه هذا على باقى أنواع الصراعات الاجتماعية الأخرى التي تحصل داخل المجتمع .

٤ - ركز ماركس على مصدرين للصراع الاجتماعي : هما المصدر السياسي والمصدر الاقتصادي ، وأهمل المصائر الأخرى ، كالحضارة والأسرة والدين . فالبناء الاجتماعي يتكون من الأنظمة السياسية والاقتصادية والأسرية والحضارية والدينية ، مترابطة ومتناسقة ومتفاعلة بدورها مع البعض الآخر . فتتحرك نظام معين يؤثر على حركة نظام آخر ، وتغير أحدهما يؤثر على تغير بقية النظم الأخرى داخل البناء ، وهذا يعنى أن ماركس أهمل علاقة وتأثيرات هذين العاملين على بقية الأنظمة الدائبة الأخرى ، وهذا اغفال وأهمال نفسى وتطلي .

٥ - أهمل ماركس الحوائب النفسية للعلاقات الاجتماعية ، أى

الوجدان والعاطفة والرغبات والمحفزات والمكافآت الاجتماعية ، واثّر ذلك في ابعاد وتقارب وتحرك افراد المجتمع .

٦ — اهتم التفكير القومى ، ولم يعر أهمية لنموه في بلدان العلم حيث يلعب دورا كبيرا في احداث التضامن الاجتماعى الداخلى ، والصراعات الاجتماعية الخارجية بين القوميات المختلفة ، واثّر تاريخ هذه القوميات وملضيها وتراثها وتعضبها القومى في اشعال الصراعات القومية بينما اقتصرت تفكيره الصراعى على الطبقات ، وهى اقل خطرا من الصراعات القومية ، التى كانت سائدة في منتصف القرن التاسع عشر .

٧ — أن فكر ماركس الصراعى لايناسب الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالى الحديث ، انما التقديم . حيث كانت الطبقة البرجوازية مستغلة حياة الطبقة البروليتارية الانتصادية والاجتماعية والسياسية لانهم كانوا ضعافا — في القرن التاسع عشر — ولاوجد نصير لهم ، ولايلكون مدافعا عن مصالحهم ، كما كانوا عرضة لابتساع صور الاستغلال واشدها لكن الحياة الاجتماعية للطبقة العاملة تحسنت بشكل كبير في هذا القرن ، بسبب قيام النقابات العمالية وفعاليتها في الدفاع عن حقوقها ومصالحها ، والاخذ بنظام المساواة الجماعية ، وتطبيق اسس التأمين الاجتماعى وانتشار نظم الخدمات الاجتماعية ، والعمل على تحقيق سياسة التوظيف الكامل وتهيئة الفرص لانفراد هذه الطبقة ليحظوا بالتعليم الثانوى والعالى ، ثم تمكينهم من الادخار على نطاق صغير . هذه التحسينات ، ادت الى تقليل حدة وشدة الصراعات الطبقيّة ، اضافة الى زيادة وعى وثقافة العمال وضمودهم الى درجات اعلى في السلم الاجتماعى ، وهذا خلاف ماتصوره ماركس .

٨ — المقارنة التى عقدها ماركس بين الطبقة البرجوازية والبروليتارية لم تكن حكيمة ، لان هيكل النظام الطبقي يتوقف على نظام توزيع الملكية ولاسيما ادوات الانتاج . بيد أن السلم الاجتماعى للبلاد

الصناعية المتقدمة قد تأثر أصلاً بالثام في بيع الملكية ، حين تعرض لتعديلات عديدة ومعقدة ، فمن الناحية الأولى ، حدثت تغيرات هامة في العلاقات الإنسانية ، الخاصة بالملكية ، فبينما تتوزع ملكية المشروعات الصناعية توزيعاً واسعاً على عدد كبير من الناس ، تتركز اداراتها والاشراف عليها في ايدى قليلة ، وحينما لا يتحقق ذلك ، نجد ان ملكية المشروعات تقع في ايدى اشخاص لا يقومون هم انفسهم بادارتها ، ولهذا تتضائل اهمية ملكية أدوات الانتاج ، كالماس لتفكيك ملاك هذه الأدوات — وهم يكونون طبقة اجتماعية معينة — من القبض على شؤون الحكم . وقد عدت التشريعات الحديثة في نفس الوقت الى التضييق من حقوق الملكية شيئاً فشيئاً ، ومن ناحية ثانية ، بدأ يأخذ في الظهور ترتيب جديد للمكانات الاجتماعية ، لا يقوم على اساس الملكية ، ولكنه يتخذ من التعاليم ونتائج الجهود الشخصية والصفات التي يتمتع بها الناس ، الاساس والمعيار الذي يستند اليه . وفي ناحية ثالثة ، أدت سهولة انتقال الاموال من طبقة الى اخرى ، حدوث تقارب وتناسب كبيرين بين الترتيب الذي يأخذه الافراد وفقاً لمراكزهم الاجتماعية ، وبين الترتيب الذي يتعين ان يظفروا به وفقاً لما يتمتعون به من قدرات وكفايات طبيعية . وبالإضافة الى ما تقدم نجد ان :

١ - انتاج المجتمعات الصناعية في الوقت الحاضر قد ازداد عما كان عليه من قبل ، مما أدى الى تحسن في المستوى المعاشي (الاقتصادي والاجتماعي) للمجتمع .

ب - تحدث تغيير في توزيع الدخل القومي .

ج - ازدهت الخدمات والضمانات الاجتماعية نتيجة زيادة الدخل القومي .

د - اعتقد ماركس بأن الطبقة البروليتارية سوف تقبض على زمام الحكم وتسيطر على المجتمع الرأسمالي وتزيل النظام الطبقي . الا ان بروليتوار يرد على ذلك ، ان اهم العوامل التي تهيء ذلك هو تركز رؤوس الاموال

في ابدى قلة من الراسخين ، يستمر عددهم في التناقص ، وتحول البروليتارية — بسبب تقدم الآلات — الى جيش متماثل ومتجاسس من العمال غير المهرة ، وزيادة بؤس وشتاء افرادها ، واختفاء الطبقة المتوسطة وزوالها من الوجود ، بسبب تدهور احوال اعضائها ، واضطرارهم الى الانخراط في سلك البروليتارية ، وكل هذا الذى توقع مايكس حدوثه لم تسمح الظروف بنحققته في اى بلد من البلدان الصناعية المتقدمة .

٩ — لم تخط الطبقة الوسطى باهتمام محترم من قبل فكر ماركس الصراعى ، بينما بالغ من اهمية الصراع البرجوازى — البروليتارى ، على الرغم من ظهور طبقة متوسطة جديدة تضم العمال الذين يعملون في المكاتب ، وصغار ارباب المهن الحرة ، حيث اعتبرهم ماركس عمالاً يعيشون على بيع عملهم ، وانواقع ان هؤلاء لا يكون وعياً طبقياً يربطهم بالعمال ، وكل همهم هو ان يعملوا على الاحتفاظ بمركزهم الاجتماعى ازاء نظرائهم ، ان لم يعملوا على التفوق عليهم .

١٠ — توقع ماركس بان الطبقة العاملة سوف تصبح متناسلة في تدرجها المهنى والحرفى ونهاية من التفاوتات المهنية والاقتصادية بينما اصبحت الطبقة العاملة في الوقت الحاضر تنصف بمستويات مهنية متباينة في مهارتها وقابلياتها وتخصصاتها المهنية والحرفية. اضافة الى ذلك، عدم تشابه طبقات العمال في كثير من البلاد الصناعية وبين البروليتارية التي تحدها ماركس ، كطبقة العمال في الوقت الحاضر ، ليست في معظم الاحوال متجانسة ، كما انها لا تنقسم بوعى طبقي ، او تميل الى اشغال نار الثورة ، وقد ادى الارتفاع في مستوى عيش افرادهم وتحسن ممرص التعليم المتاحة لهم الى جعل موال حياتهم يتزايد شبيها من موال حياة افراد الطبقات المتوسطة .

١١ — اعطى ماركس هبة بسيطة للصراع العالى (بين المعسكر

الرأسمالي والاشتراكي) وغالى في استواز الصراع الطبقي داخل الامة
للوحدة .

١٢ - فشل ماركس في ربط لعامل الاقتصادى بالعامل السياسى عند
دراسته لاسباب الصراع .

١٣ - اهمل ماركس في فكره الصراعى علاقة الفرد بالمجتمع المحلى
الذى يتفاعل به في حياته اليومية ، والذي قد يعكس حضارة اقلية معينة
او عنصرا معينا او مدينة معينة .

١٤ - اهمل فكر ماركس الصراعى ، صراع الامم عبر التاريخ .

والى هنا ينتهى نقد برتومور لفكر ماركس الصراعى، ويمكن ان ننقل الان
الى الاخير وهو ان الماركسية قد اخطت في اعطاء اهمية كبيرة للصراع الطبقي،
ويبدو ان ماركس لجأ الى ذلك تحت الظروف العسيرة للعمل والعمل في
الاربعمينات ابان القرن الماضى ، التى كان يطلق عليها في انجلترا مثلا
« الاربعمينات الجائمة » وقد صور ماركس الصراع الطبقي مثل هذه
التصورات متأثرا في ذلك بالملاطون الذى حاول ان يرسم التطور في الدولة
المثالية وحتى الديكتاتورية في ظل الصراع الثنائى بين طبقة مالكة واخرى
محرومة . واذا صدق هذا على مجتمع ما في عهد من العهود ، فلن يكون
قاعدة تصبى في جميع التجمعات البشرية المختلفة في تطورها عبر ظروف
الزمان والمكان ، وحتى المجتمعات الحديثة فانها لا تنقسم الى هذا الانقسام
للنوعى للجند بين رأسمالى وعمالى ، فبين الرأسماليين انفسهم والعمال
انفسهم تنوعات وتميزات عديدة وان تنبؤ ماركس بان الثورة البروليتارية
اول ماتحدثت في بلد متقدمة صناعوا مثل المانيا او انجلترا لم يصدق ، وانما
حدثت في روسيا القيصرية (١) .

(١) Thor is Bottomore, Modern Society (New York : Pantheon
Books 1959) pp 3 30.

الماركسية في التطبيق العملي

وبدو أننا ناساق سريعا الى الحديث عن الفلسفة الماركسية في حالة التطبيق العملي ، الا اننى اود ان اشير — قبل ان نسوق الامثلة على بعض النشل الذى لقيه أصحابها ، وهم يحاولون نقلها الى حيز الواقع — اود ان اشير الى اعتراف زميله ورفيق كفاحه انجلز ، وذلك بصدد بعض تنبؤات ماركس التى كان يسميها يقينية او حتمية ، حيث انه سجل في احدى مقالاته بان ماركس اخطأ التنبؤ تماما حين قال بانه لو وقع هناك كساد اقتصادى او أزمة ، مثل تلك التى حدثت عام ١٨٤٧ ، فسوف نشب انثورة مرة اخرى ، الا ان ذلك لم يحدث ، ويرجع انجلز ذلك الاختناق الى عدم تقدير ماركس لامكانيات النمو التى ينطوى عليها النظام الرأسمالى (١) .

وقد أسفرت الماركسية عند التطبيق عن نزعة لانسائية ، حيث اتسمت بالعنف والقوة ، وهى بصدد القضاء على الطبقات الاخرى ، لانه في سبيل انجاز ذلك الهدف جرت محاولات لآبادة الاقليات ، وعلى سبيل المثال فقد جرت هذه الاعمال الوحشية لمواجهة سكان جنوب الاتحاد السوفييتى (طشقند وسمرقند ومرو وغيرهما من بلاد ماوراء النهر الاسلامية) الذين قاوموا الغزو الشيوعى وانثورة الشيوعية ، فقتل من ابنائها زهاء المئتين ملىين شخصاً دفاعا عن قيمهم الدينية والاخلاقية ، ان استماتة هذه الشعوب في الدفاع عن عقيدتها والاستشهاد في سبيلها وتفضيلها على مطالب الحياة المادية ، هذه الاستماتة في الدفاع عن العقيدة اثبتت ايضا في نفس الوقت كذب الادعاء الماركسى بان العامل الاقتصادى مقدم على مسائل العوامل الاخرى (٢) .

(١) جورج سباين ، نرجية راشد البراوى ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الشامس (القاهرة : دار المعارف ١٩٧١) ص : ١٢٠ .
(٢) مصطفى حلمى . مرجع سابق ، ص : ١٥٣ .

وطالما أننا في معرض الحديث عن الماركسي في نطاق التطبيق الواقعي ، فلا بد من الإشارة الى ما أصاب الأحزاب الشيوعية المعاصرة من انعزالية مجتمعية مما يؤدي الى فقدان الثقة فيها ، والحزب السياسي يبدأ بصورة عامة محدود العدد ، قليل الفاعلية والتأثير ، ثم يتطور شيئا فشيئا الى ان يصل الى درجة عالية من القدرة على التفاعل ليكون عاملا هاما حينئذ في صناعة القرار السياسي والذي يمكنه من احتلال المرتبة العالية على المسرح السياسي ، ولكن اذا لم يستقم له الامر بصورة سوية ، نتيجة جمود على المبدأ دون الأخذ بالتطير ، ونتيجة عدم ادراك المتغيرات المطلوبة والإتيلية والدوية فسوف يصاب الحزب بالشيخوخة أو التبع أو الترهل ، مما يؤذن بغييب ، ولا سيما وان انحسر عنه الانباع والمؤيدون .

ولعل افضل نموذج معاصر يمكن الإشارة اليه هو الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية ، التي بدأت تفقد شعبيتها وتأثيرها ونفوذها ، ففي فرنسا انخفض عدد أعضاء الحزب الشيوعي افرسى الى ٢٢٥ ألف عضو ، بعد ان كان قد وصل الى مليون عضو في السنوات العشر الماضية ، وانخفض أعضاء الحزب الشيوعي في اسبانيا الى ربع العدد الاجمالي الذي بلغ ٢٤٠ ألف عضو خلال عام ١٩٧٧ ، وفي إيطاليا بلغ عدد الأعضاء في الحزب الشيوعي نحو مليون ونصف في الوقت الذي ترك الحزب فيه ما يقرب من ٥٠ ألف شخص في العام الماضي وحده ، وفي بريطانيا وصل عدد أعضاء الحزب الشيوعي الى ١٢ ألفا ، بعد ان كان ٤٦ ألفا في الخمسينات (١) .

وقد تعرضت الثقافة الماركسية أيضا لنكسة خطيرة خلال الاموام القليلة الماضية ، حيث فقدت هذه الثقافة الكثير من بريقها وجاذبيتها ، حتى

(١) انظر في ذلك :

— عبده مباشر ، الشيخوخة تصيب الأحزاب الشيوعية في أوروبا ، ضياع بريق الأيديولوجيا الماركسية ، جريدة الاهرام بالقاهرة في ٨٧/٣/٣

ان المطبوعات اليسارية في اوربا تنفضل عدم الالتزام بالمعقيدة الماركسية ، ولم يعد الانضمام الى الاحزاب الشيوعية يجد حماسا او قبولا لدى الشباب .

ومن مطلق هذه المؤثرات الخطيرة ، بدأت تثار المشكلة التي تواجه الفكر الماركسي كقوة محرركة وقادرة على تغيير الاوضاع القائمة في القارة الاوربية ، وبدأت ايضا الاحزاب الماركسية تواجه مشكلة الخيارات والحلول التي تسمح بلصحة ونجواز الازمة التي نؤرقها ، فينادى البعض بضرورة العودة الى الاصول الايدولوجية التقليدية ، وينادى الآخرون بالتحرك نحو الوسط الديمقراطي الاشتراكي ، بينما يرى المنظرون الماركسيون أن هذين الخيارين أحلاهما مر ، فالاول من شأنه أن يدفع الاحزاب الشيوعية الاوربية الى هامش الحياة السياسية ، مما يؤدي الى خفض تأثيرها وحجمها ، والثاني سيؤدي الى فقدان الهوية الاصلية والهدف الذي قامت من اجله تلك الاحزاب .

ومشكلة الشيوعيه الاوربية لم تقتصر على التصدع والانشقاق داخل الاحزاب ، بل ضربت بجذورها في الاعماق الايدولوجية ، حيث ان المعقيدة مقتضاة الكثير من بريقها ، حتى ان الشيوعية الاوربية التي انتعشت في كل من آيطاليا واسبانيا في اواسط السبعينات ، تم التخلص منها اخيرا بعد ان فشلت في اعادة النشاط والحياة الى الاحزاب الماركسية في اوربا .

والمعجب ان سقوط الديكتاتورية في كل من اسبانيا والبرتغال لم يفسح المجال للاحزاب الشيوعية للوصول الى السلطة بل على العكس ساهم في عودة الديمقراطية وترسيخها ، وقد لعب التطور التكنولوجي السريع دورا رئيسيا في حرمان هذه الاحزاب من قاعدتها الرئيسية وهم العمال ، فلم يعد العمال هم نفس العمال الذين تحدث عنهم ماركس ، بل أصبحوا مؤهلين تأهيلا فنيا عاليا يسمح لهم بالتعامل مع تكنولوجيا الميزر وعصر الفضاء ، كما ادى تطور الفكر الرأسمالي الى تحول العمال

الى مساهمين في رأس المال ، ولتجنب الخطر الداهم الذى يحدق بالاحزاب الشيوعية الاوربية ينادى البعض بضرورة العودة الى اللينينية الاصلية ، او تبنى بعض مقولات ستالين ، ويرى البعض الاخر ان انعاش الشيوعية الاوربية يكون في توسيع آفاقها بحيث تصبح نوعا من التحالف اليسارى العريض ، ويرى فريق ثالث ضرورة اضفاء صبغة ديمقراطية على هذه الاحزاب حتى تجتاز أزمتها .

وتدعو موسكو الى الاتجاه الذى يذهب الى ان الحزب الذى تغيب عنه العناصر الماركسية اللينينية لا يمكن ان يدعى شيوعيا ، ويتضح ذلك من خلال دعم الكرملين للاتلية اشيوعية المتشددة في هلسنكى - على سبيل المثال - وذلك من منطق الائتناع بان الثورة لا يمكن ان تحدث من خلال صناديق الاقتراع ، بل من خلال الاعتماد على احزاب صغيرة تتميز بالفعالية والحركة والقدرة على التأثير .

وبعد هذا التصعد الذى أصاب الاحزاب الشيوعية الاوربية اصبح من الصعب عليها تجاوز كبتاتها لنعود الى الحلبة السياسية بذات التأثير والفاعلية ، ولكن من المحتمل ان تبقى تنظيمات صغيرة بفضل مساعدات ودعم موسكو لها ، املا في ان تحل رياح المستقبل من التغييرات مايسمح بتحقيق المخططات الشيوعية بصورة افضل ، الا انه لعل يبدو انه اصعب بعيد المنال تماسا (١) .

وذلك كله هو ما يلخصه جان توشار في سفره العلمى انضمام عن تاريخ الفكر السياسى ، حيث يتحدث عن الاتجاهات الثلاثة الكبرى :
الذليل العام للماركسية ، ليرى في :

— اتجاه متحجر نوعى ودرجها طبقى ، يؤدى الى ضلالات غريبة مثل

(١) نفس المرجع السابق .

القومية *economism* ، والانتهازية بمعنى سلخنة المسيرة أو التمهنة .

— اتجاه أكثر جراءة ، ويتولى مراجعة الماركسية على صعيد التحليل الفلسفي والاقتصادي ، ليستخرج منها ، في أغلب الأحيان ، استنتاجات ليبرالية خالصة وأصلاحية على صعيد العمل السياسي المحدد .

وأخيراً هناك اتجاه أكثر راديكالية يحاول ، وهو الأمين على التعاليم العميقة في الماركسية ، أن ينسج هذه الماركسية دون أن يتفادى دائماً بعض الأخطاء (١) .

وكيف يدعو ماركس إلى مراحل خمس يتطور فيها المجتمع من واحدة إلى الأخرى ، وما يعد اعترافاً ضمنياً بديناميكية المجتمع ، وبعد ذلك يذهب إلى هذا الفصل التفسري بين الطبقات ، الذي لو ارتضيانه فمن قبيل الاصطلاح ليس إلا ، لأنه مدلل خطأ ، وتميز غير علمي ، حيث يستحيل ذلك من وجهة النظر الواقعية ، بالإضافة إلى تعارضه مع مذهب البه المدرسة الوظيفية أو البنائية للمجتمع ، وكذلك لتناقضه مع الاتجاه العضوي وما يدعو إليه من تكامل وتعاون بين أعضاء الكائن الاجتماعي ، وفي واقع الأمر لا نجد سوى طبقتين متداخلة يتعايش بعضهما مع بعض في تفاعل من غير هف ، بل أنه طبقاً لبدأ الحراك الاجتماعي تتطلع كل طبقة إلى احتلال مركز أعلى ، مما يجعلها تعيش في حالة من عدم الجمود أو الثبات ، تقصف بالديناميكية المستمرة ، وذلك هو السبب في عدم إيجاد تلك الفواصل الحاسمة بين مختلف الطبقات .

ويبدو أن ماركس أراد أن يثري مقولاته الاقتصادية فكان أن ربطها بالمقولات الأخلاقية ، حيث تحدث في موضوع فائض القيمة — وهو قضية

(١) جان توشار ، مرجع سابق ، ص ٥٧٤ .

اقتصادية - مشيراً إلى أنه خطيئة أخلاقية ؛ وهكذا يقع ماركس في بعض التناقض بين المادية التي تتخبط في اللااخلاقية ، والنزعة الاخلاقية الكلمنة في تأكيد الماركسية على العدل والثورة على الظلم ، ومنذا يمكن أن تثور قضية الضمير الخلقى وكيف يتسنى له الظهور من بين برائن المادية المتمثلة في الوجود أنطيقى والواقع الاقتصادى ، والمادة لا يصدر عنها شعور لا تتمتع بجهاز شعورى ، ان الشعور لا يصدر الا من الاس ككائن ذى مشاعر وحواس ، وتنفق تلك المشاعر لا يصدر الا من كائن يتمتع بحرية التعبير دون قيود طبقية ، لان الفكر عالمى فاذا ما اخلق فى حدود طبقية فلن يستقيم امره ، والفكر اذا ما اردت اطلاقه ، فلا بد من فك اساره ، ولا بد له من حرية لا يشتمل الا بها ، كالبحر اذا ما اطلقت لا بد له من نور يضيء الطريق امامه .

وجهة النظر الدينية

ونلتى أخيرا الى وجهة النظر التى ذهبت اليها الماركسية بصدد الدين ، ومن منا لم يسمع من ذلك الحكم الذى وصفت به الفكر الدينى بصورة عامة ، وماذا نتوقع من مبدا يمجّد العمل فقط ، ولا يؤمن سوى بالآلة التى أصبحت بالنسبة له كانتوتهم الذى كان موضع عبادة وتقديس الاعسان البدائى ، ماذا نتوقع منه من نظرة الى النزعة الروحية التى كان لها المقام الاسمى من غالبية الفكر الوضعى من قبل ومن بعد ماركس الا الاهمال وعدم الاعتراف ؟ وعلى أية حال لابد من دراسة اصول تلك النظرة لمحاولة صياغة حكم موضوعى ، ويبدو ان افضل من كتب فى هذا الموضوع هو جورج سيباين فى تاريخه للفكر السياسى ، وقد انطلق فيه من المادية المسيطرة على الماركسية تماما ، والتى كانت تعنى عند ماركس رفضا جذريا للدين ، او لعلها كانت تعنى الحسادا فى الواقع ، ولما كان الدين من القوى الاجتماعية المحافظة بغير منازع ، فقد كانت المادية عنده مرآفة للبراينكالية ، لقد كانت الهيجلية المنشقة التى تحالف معها ماركس ، قد أخرجت فى عام ١٨٢٥ كتابا عن حياة المسيح لديفيد نردريك شتراوس ، وهو كتاب اعتبر شائنا فى يومه ، لانه فسر قصة الكتاب المقدس على انها أسطورة محسوب ، وبرغم ان المعانى المتضمنة فى فلسفة هيجل محافظة بوجه عام ، فقد أفتنع ماركس بأن معناها الصحيح الذى تنطوى عليه ثوري ، ذلك ان الديالكتيك يمكن ان يؤخذ على انه مذيب لكل حقيقة مطلقة مفترضة ، وكل قيمة متساوية ، لانه يبين انها نسبية — أى منتجات اجتماعية تنمو فى حياة المجتمع خلال تطوره الزمنى والتاريخى ، إن أمثال هذه التى يقال لها حقائق ، استنتج ماركس انها جميعا دعائم وهمية لاية طبقة تسيطر على مجتمع وتستعمل الطبقات التى هوئها — والدين يقدم عوامل رضا خيالية او وهمية تظلل أى جهد عاقل يبحث عن عوامل الرضا الحقيقية ، وهكذا اذ تفرق المسيحية بين الروح والجسد ، تعرض عاى الناس حياة مزدوجة ، وتقدم مباحج خيالية فى السماء كمزاء ممسا

تطوى عليه الحياة الدنيا من «أسسة حقيقية» ، انه «أفيون الشعوب» ،
أى هو المادة المخدرة التى تمنع المظلومين من بذل أى جهد فى سبيل تحسن
حظوظهم عن طريق مقاومة من يستغلونهم ، وقد كانت المادية تعنى
بالنسبة الى الماركسية نزعة علمانية معادية للدين ، وتعتبر شرطا مسبقا
لاى اصلاح اجتماعى شامل (١) .

تلك كانت النظرة الماركسية تجاه الدين ، ولن نرد عليه سوى
باتلام مواطنيه والمفكرين الاوربيين . ولعل أفضل من نأخذ عنه هنا هو
البرت اشفيتسر الفيلسوف الاخلاقى الالمانى ، والمرشد الروحى الذى يدعو
الى حب الانسانية قولا ونفعلا ، والذى منح جائزة للسلام عام ١٩٥٢
بسبب نزعته الانسانية الشاملة ودعوته المستمرة الى السلام بين الأفراد ،
حيث يقول فى « فلسفة الحضارة » بعد أن يؤكد على ارتباط الحرية المادية
بالحرية الروحية التى لاغناء لها عندها ، اذا ما اردنا للحضارة أن تتقدم وان
ترتقى . والا سبيل هناك الى استرداد الحرية الروحية ، الا اذا صلت
اغلبية الأفراد احرارا روحيا ، والحضارة بصورة عامة عند اشفيتسر هى
التقدم الروحى والمادى للجماهير على السواء ، فاذا ما أخذ المجتمع يكون
واحد منهما فقط ، جاء موجعا لا تستقيم له مسيرة متكاملة .

ويستمر اشفيتسر فى اسحق دعيه الى أن نلتى جابجا كل النظريات
البارعة ، والاستعراضات الشائعة لتاريخ الحضارة ، ولنهتم — بصورة
عملية — بمشكلة حضارتنا ، ومواجهته من أخطار ، ولنتساءل : ما هى
طبيعة هذا الانحلال فى حضارتنا ، ولماذا حدث ؟

(١) جورج سيبين ، مرجع سابق ، ص : ١٠٠٢ .

ويمكن كذلك الرجوع الى المراجع التالية للاستزادة من هذا المصدر :

— Lane W. Lancaster, Masters of Political Thought, Vol. III

(Boston : Houghton Mifflin, 1966) p. : 170.

— Harmon, M Judd. Political Thought (New York : McGraw -

Hill. 1964) p. : 404.

وبعداً لم يقرر أن ثمة حقيقة أولية ظاهرة للميان - والخاصية للروعة
في حضارتنا - هي أن تقدمها المادى اكبر بكثير جداً من تقدمها للروحى ،
مما نتج عنه خلل كبير في التوازن ، فالاكتشافات التى جعلت قوى الطبيعة
تحت تصرفنا على نحو لم يسبق له مثيل ، قد أحدثت ثورة في العلاقات
بين الانفراد بعضهم وبعض ، وبين الجماعات ، وكذلك بين الدول ،
والتربت معارفنا وازدادت قوتها الى حد لم يكن في وسع احد ان يتخيله ،
وبهذا أصبحت احوال الناس المعيشية افضل من عدة نواح ، لكن حباستنا
للتقدم في المعرفة واسباب القرة التى بلغناها جعلتنا ننمور الحضارة
نمورا ناقصا معيبا ، فأتينا نغالى في تقدير انجازاتها المادية ، ولانتمدر
اهمية العنصر الروحى في الحياة حق قدره ، ولكن الحقائق بدأت تدعونا
الى التفكير ، انها تقول بلسان جاد أن الحضارة التى لانتمو فيها الا
الواحى المادية ، دون أن يرافق ذلك نمو متكافئ في ميدان الروح ، هى
اشبه مايكون بسفينة اختلت قيايتها ومضت بسرعة متزايدة نحو الكارثة
التي ستقضى عليها حتما في نهاية الامر (١) .

ولكن كيف حدثت ان ضاع منا العنصر الروحى في الحضارة ؟

لهم ذلك . ينبغي أن نعود الى الزمان الندى كان فيه هذا العنصر
تحيطا فعالا بيننا على نحو حى مباشر ، وهذا يعودنا الى القرن الثامن
عشر - فعند رجال النزعة العظيمة الذين تناولوا كل شئ بالاعتل ، ورفضوا
التي تقليم كل شئ في الشياة عن طريق الاعتل ، نجد تعبيراً حيويا عن
المقيدة الثقيلة بان العنصر الجوهرى في الحضارة هو الفكر ، صحيح أنهم
بدأوا يتأثرون بالانجازات الحديثة في ميدان الكشف والاختراع ، وأنهم
نسبوا الى الجانب المادى من الحضارة أهمية مناسبة ، لكنهم رغم ذلك
رأوا انه من الواضح أن العنصر الجوهرى القيم في الحضارة هو العنصر

(١) البرت اسذيمر . ترجمة عبد الرحمن بدوى ، فلسفة الحضارة ،

الطبعة الثالثة (بيروت : دار الانطلس ، ١٩٨٢) ص : ١٠٧ .

الروحي ، فتركز اهتمامهم في المسام الأول على التقسم الروحي للناس وللإنسانية ، وكانوا يؤمنون بالإنسانية أيمانا راسخا متفائلا كل التناول .

ان النظرة العقلية الى العالم نظرة متفائلة اخلاقية ، وتناولها هو القول بأن العالم تحكمه غلبة موجبة الى انجاز الكمال ، ومن هذه الثانية تستمد مجهودات الإرادة والاسامية عامة - من أجل التقسم المادي والروحي - معناها واهميتها كما تستمد ضمانا للنجاح .

وهذه النظرة اخلاقية لانها تنظر الى ما هو اخلاقي على انه اتساق مع العقل ، وعلى هذا الاساس تتطلب من الانسان ، وقد تخلى عن مصالحه الإنسانية أن يكرس نفسه لكل المثل التي تنتظر التحقيق ، وتتخذ من المعيار الاخلاقي المعيار لكل حكم ، وعدة التفكير ذي النزعة الإنسانية هي ، بالنسبة الى اتباع المذهب العقلي ، مثل أعلى لا يمكن أبدا أن يتخلوا عنه .

وهيما يبدأ رد الفعل ضد النزعة العقلية عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ، وبدأ النقد يرشقها بسهامه ، أخذ على قائلها "انه مسطح وعلى اخلاقياتها بأنها عاطفية ، ولكن الحركات الروحية التي تنقذها وتريد أن تحل محلها ، لا يمكن أن تتقدم في نفس الاتجاه الذي اتجهت فيه النزعة العقلية رغم نقائصها العديدة ، بما ألهمت الناس من رمث للحضارة تقوم على العقل ، إن طائفة التفكير في الحضارة تتفهم باطلها غير ملحوظ ، ويقتدر ما تطرح النظرة الكونية التي قلبت بها النزعة العقلية ظهريا ، فإن الشعور بالواقعية قد ازداد ، حتى انه منذ منتصف القرن التاسع عشر فصاعدا ، أصبحت المثل تستمد من الواقع لا من العقل ، وهكذا انحدرنا الى حال من هدم المدنية والانتقال الى الإنسانية ، وهذه أوضاع حقيقية يمكن تقريبها عن تاريخ الحضارة ، وإكرها أهمية (١)

ولاشك الى تلك حقيقة هامة يدركها كل من تحققت في موضوع التطور من مفكرين ، وهي أن العقلية المادية - تلك التي يتركز تفكيرها حول المادة - هي هذه التي تحاكي عقلية الطفولة البشرية في الإدراك ، وهي عقلية تقف عند الحس والمشاهدة ، وتتأثر في الحكم بها وحدها دون بقية مكونات الكائن للبشرى (١) .

ومن ناحية أخرى فإن هذا الغيب الذي تؤمن الأديان بوجوده من وراء الطبيعة ليس من جنس هذه الطبيعة المادية ، حيث هو شيء أو قوة فعالة مؤثرة ، وله أسلوب في تصرفاته مباين للطرق التي تؤثر بها المادة فيها حولها ، إذ أن هذه المواد يصدر عنها أثرها دون شعور منها ، ولا اختيار لها في صدوره ، أما القوة التي يخضع لها المتدين فإنه يفهمها ، على أنها قوة شائلة تنصد ما تفعل ، وتتصرف بمحض أرائها ومشيتها .

وليس هناك دين أيا كانت منزلته من الضلال والخرافة ، وقف عند يده الحس ، واتخذ المادة المشاهدة معبودة لذاتها ، وأنه ليس أحد من عبادة الأصنام والأوثان ، كان هدف عبادته في الحقيقة هيكلها الملبوسة ، حيث أن وراءها أو حولها روحا عاقلة خديرا ، يستقل الإرادة يستطيع أن يغير بمشيئته سير الأمور ومجرى العادات .

ولذلك يمكننا القول بأن هذه القوة التي يقدمها المتدين ليست فكرة مجردة بصورة عقلية خالصة ، بل هي حقيقة خارجية ، وليست مادة يقع عليها الخس ، حيث هو عرض قبيح لاتذكره الإبصار ، وهذه القوة الغيبية هي قوة عاقلة تتصرف بالإرادة لا بالضرورة (٢) .

(١) محمد البهي ، الدين والدولة (القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٨٠) ص : ٣٩٠ .

(٢) أنظر في ذلك - ولزيد من البحث والتعميل حول موضوع الدين الكتاب الرابع : محمد عبد الله دراز ، الدين (الكويت : دار القلم ، ١٩٧٠) ص : ٤٠ - ٤٧ .

و. والركب طويل ، ركب هؤلاء الذين وضعوا الدين في مكانه ومكانته وتمسكوا هؤلاء للذين ادموا أن السمر والوجدان لا يؤثران في الحياة المعية والاقتصادية بل يكثران بها ، وأن الحياة مادية الشكل والمضمون ، ولا نصيب فيها للقلب أو الروح ، ومادروا أن قوانين الجماعة وسلطان الحكومة ليسا بكانيين وحدها لاتامة مدينة فاضلة تحترم فيها الحقوق ، وتؤدي الواجبات ، انطلاقا من أن هذا الذي يؤدي واجبه رهبة من العقوبة مثلة في السجن أو السوط ، لا يلبث أن يهمله متى اطمان أنه سيبلغ من طائفة القساوان .

والركب طويل ، ركب هؤلاء الذين اوجدوا للعقيدة الدينية اساسا ، فكان أن وجده البعض في العتل الغريزي مثلا في قانوني السببية والفائية ، وكان أن لمسه آخرون في الوعي المتيقظ وانتشور الموقد ، ونادى بعض ثالث بتواجده في المذاهب الكونية أو الطبيعية وكذلك النفسية والروحية ، بقيادة فيلسوفة من أمثال برجسون وديكارت وكانت ، ولسنا الان في معرض البحث في صحة تلك المذاهب من وجهة النظر العقلانية السليمة ، حيث أن ما يربط هنا هو لنظائرهم جديفا من ضرورة تواجد قوى خفية لا بد منها لاستتقامة مسيرة الحياة في المجتمع .

وإذا كنا قد عرضنا لمثال من مواطني ماركس ، في الرد على دعواه بانتفاء وجود الدين كعامل جوهري فعال في عملية التطور ، فلهذه من الصعب تلخيص العقد الكبير الذي يتكون منه للركب السابق ، ولكن لا بأس من التعرض لنوع آخر من الفكر المؤيد للظاهرة الدينية باعتبارها أساسا لوجود الحضارات ، وهو فكر المؤرخ البريطاني المشهور آرثولد توينبي .

وفي الحقيقة أن توينبي هو من أهم من فسروا حركة التاريخ على أساس العامل العقائدي ، حيث يرد الحضارات الى الاديان⁷ ولا يعتبر الامبراطوريات بقياس الحضارة ، بل على العكس انها تمثل بداية مرحلة انهيار الحضارة ، اذ تلجأ الاقلية المسيطرة الى الترسيع حين تهتد بتقومات

الإبداع ، وهي لاتحمل الا سلاحا مؤمنا ، لاتقدم حلولا جذرية لمشكلات مجتمعاتها ، على عكس ذلك كانت الاديان ، اذ وراء كل حضارة من الحضارات القائمة اليوم ديانة عالمية ، فالمعتقد الدينية هي التي تسير مجرى التاريخ ، واذا كان هناك مستقبل لحضارة من الحضارات ، فذلك في حدود هذه الاديان وبسبب منها .

ويرى توينبى أن شخصيات التاريخ لن تكون قابلة للفهم الا اذا نظر اليها باعتبارها أدوات النشاط الروحاني ، والإنسان اذ ينشر عقيدة روحانية ، انها يؤدي فعلا اجتماعيا اعظم بكثير مما يتبها له تحقيقه باستخدام الطرق المادية البحتة ، فالمعتقد الدينية — وفق رايه — دور خطير للغاية في مجريات التاريخ (١) .

واذا كان توينبى يعتبر الحضارة كلا متماسكا ، فانه لايفصل — في تكوين الحضارة — الجانب الروحي عن الجوانب الحيوية الاخرى ، وفي ذلك يقول المفكر تشارلز فرنكل ، ان الفكرة الاساسية التي تقوم عليها فلسفة توينبى التاريخية ، انها نلمسها عندما نلثى الى رايه القائل بلئ شيء متكامل ، فنشاطها الاقتصادي لايفصل عن مقاييسها الخلقية ، شيء متكامل ، فنشاطها الاقتصادي لايفصل عن مقاييسها الخلقية ، ومقاييسها الخلقية تمنح الرؤية الدينية شيئا من الدفء ، ولايمكن ان يعالج أى جزء مستقل دون الاخلال باتزان الاجزاء كلها ، ولايمكن ان يحدث هناك شيء بالصدفه كيفما اتفق ، او بصورة امبتاطية ، فون أن يكون وراءه هدف أو سبب معين ، وعليه فلا بد وأن يكون لكل شيء غاية محددة ، مما يتسق مع سائر الانبياء الاخرى ، ولذلك فانها كلها تعمل على وحدة الكل (٢) .

(١) فؤاد محمد شبل ، توينبى مبتدع المنهاج التاريخي الحديث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) ص : ٤٨ — ٤٩ .
(٢) تشارلز فرنكل ، ترجمة نقولا زيادة ، أزمة الانسان الحديث (بيروت : مكتبة الحياة ، ١٩٥٩) ص : ١٩٣ .

ويبدو ان تأكيد توينبي على مبدأ الروحانية ، وعلى وجه الخصوص في تفسيره الأساسى للتاريخ ، انما كان هو الذى يتنصن حقيقة الفردية ، بمعنى نمو الشخصية الداخلية ، فيما يتيح للكائنات البشرية الفردية التمام هذه الامعال الخلاقة في ساحات العمل الخارجى الذى يعتبر السبب في النمو المطرد للمجتمعات (١) .

وليكن لنا بعد هؤلاء جميعا مثال من المفكرين المسلمين الذين اهتموا بتطوير الفكرة الدينية ، ودورها في صناعة الحضارة ، ولعل من اولهم مثلك بنى نبي ، الجزائرى الذى توافر على دراسة مشكلات العالم النامى باعتبارها قضية حضارة قبل كل شيء ، ولذلك جاءت مؤلفاته كلها حول مشكلات الحضارة .

وبصدد الرد على الماركسية في موضوع الفكر الدينى ، كان يرى ان الدين هو التعبير التاريخى والاجتماعى للتجارب المتكررة عبر القرون ، وهو يعتبر في منطق الطبيعة اساس جميع التغيرات الانسانية الكبرى . لذلك نحن لاجتطيع تناول الواقع الانسانى من زاوية المادة محسب ، بل لابد من النظر بأكثر اعتبار الى الجانب الروحى ، وهما مكونا الانسان سوية ، ولا غناء لاحدهما عن الآخر ، اذا ماأرنا للحياة استقامة ، ويذهب ابن نبي بعد ذلك الى أن فكرة الضمير الدينى مرتبطة تماماً بالشعوى الاجتماعى ، بحيث لايمكن أن ينتمسلا كلاهما عن الآخر ، وعليه فان الإصلاح الدينى ضرورى باعتباره نقطة انطلاق لكل تغيير اجتماعى (٢) .

وى معرض اخر يعترف مالك بنى نبي صراحة ان الدورة الحضارية لاتتم الا حينما تدخل التاريخ فكرة دينية معينة .

(١) سليمان الخطيب ، أسس مفهوم الحضارة في الاسلام (القاهرة : الزهراء للاعلام العربى ، ١٩٨٦) ص : ٧٨ . نقلا عن البان ويد جبرى ، المذاهب الكبرى في التاريخ (بيروت : دار القلم ، ١٩٧٢) ص : ٢٢٢ .
(٢) مثلك بنى نبي : وجهة العالم الاسلامى (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٠) ص : ١٧٥ .

ولكن لماذا تبدأ دورة الحضارة من خلال الفكرة الدينية ؟ يرى مالك بن نبي أن الفكرة الدينية التي تتحكم في سلوك الفرد ، تخلق في قلوب المجتمع غائبة معينة ، تتحقق في مفهوم « أخرة » ، وتتحقق تاريخياً في صورة « حضارة » ، وهذه الغائبة تؤدي بنا إلى الوعي بهدف معين ، تصبح معه الحياة ذات دلالة ومعنى ، وهي حينها تمكن لهذا الهدف من جيل إلى جيل ومن طبقة إلى أخرى ، لماذا حينئذ تكون قد مكنت لبقاء المجتمع ودوامه . وذلك بتثبتها وضمانها لاستمرار الحضارة ، ودرر الفكرة الدينية عند أبي نبي لا يكتفى أن تتحكم في سلوك الإنسان حتى نجعله قابلاً لانجاز رسالة متحضرة ، لكنها تحلل لنا مشكلة نفسية اجتماعية أخرى ذات أهمية أساسية تتعلق باستمرار الحضارة ، فالمجتمع لا يمكنه مجابهة الصعوبات التي يواجهها بها التاريخ كجنتيم مالم يكن على بصيرة جلية من هدف جهوده (١) .

ثم يملل سقوط المجتمعات وتدهورها نتيجة لغياب العامل الديني ، إذ أن البناء الاجتماعي لا يقوى على البقاء بمقومات الفن والعلم والعقل فالحضارة لا لأن الروح والروح وهذا ، هي التي تتج للانسانية أن تنهض ولتقدم ، فحيث سقطت الروح سقطت الحضارة وانحطت (٢) .

وأخيراً نأتى إلى فكر عربي مترامن ، نأرى كيف وجه النقد للفكر الماركسي بصورة ، ويتمثل في رأي الدكتور محمد علي أبو ريان ، الذي يوجز فيه كثيراً مما تقدم ، بحيث يمكن اعتباره وجهة نظر نقدية شمولية ، وهو يقيها على محاور ثلاث من الجوانب الفلسفية والعلمية والدينية هي :

أولاً : الأساس المادى الذى تنبثق منه الماركسية ، حيث خلص

(١) مالك بن نبي ، شروط النهضة (دمشق : دار الفكر ١٩٦٩)
ص : ١٠٥ - ١٠٩ .

(٢) مالك بن نبي : وجهة العالم الاسلامي ، مرجع سابق ، ص
٢٦ - ٢٧ .

الثوب العلمى الذى تحاول المادية التاريخية أن تدثر به ، لأنها أثبتت :

١ - أنها مجرد وجهة نظر تاريخية أو اجتماعية تحاول أن تفسر تطور المجتمع وقد شاركها غيرها من وجهات النظر ، فليست وحدها في الميدان ، وبذلك ينزل بها من محاولة اصفاء العلمية عليها ، ينزل بها من مكانتها التى يحاول الماركسيون الارتضاع بها فيجعلونها الوحيدة ولايعترفون بغيرها .

والضربة القاصمة للفلسفة الماركسية ناجمة عن تصورها أن مبادئ الجدل بمثابة افكار اولوية Apriori ، بينما انها ليست في مستوى بديهيات قوانين الفكر الاساسية ، مثل قوانين الجانسة والضغط والحركة في علم الطبيعة على سبيل المثال .

٢ - فشل علماءهم وفقا لتفسيرهم المادى للكائنات في تقديم دليل واحد على امكن الخلق الذاتى .

٣ - ان انكار الماركسية لوجود ماهو غير مادى ، يعبر عن موقف غير علمى بالرغم من تمسكها بالعلم وقوانينه ، وان عجز العلماء عن الاحاطة بالمعنة او الاستدلال على ماهو غير مادى ، ليس دليلا على عدم وجوده .

٤ - ان الخطوات المتقدمة التى خطاها العلم في العصر الحديث ، وبعد افتراضات ماركس وصلت الى تغيير جذرى في وصف المادة ، حيث انحلت الى ذرات قنطوى على طاقة ، ولم تعد جوهرا قائما بذاته كصور العلماء من قبل .

ثانيا : فشل التنبؤات بالحتمية التاريخية وفقا للعامل الاقتصادي والصراع الطبقي .

١ - لم يهتز بناء المجتمع الصناعى المتكامل في حوض الراين بألمانيا (كما سبق لنا الحديث) كما كان يتنبأ القساؤون على الثورة الشيوعية

ومنهم لينسين ، ولم تصبه الثورة ، وانما تفجرت في المجتمع الزراعى الروسى تحت وطأة معاناة الفلاحين والعمال .

٢ — ان ذلك يثبت ان العامل الاقتصادى ليس وحده المحرك للتاريخ ، بل يسبقه الفكر حيث نشأ أولا في ألمانيا وفي فرنسا ، وبارتباطه بالحركة الاشتراكية في إنجلترا ، ثم حرك الثورة البلشفية في روسيا القيصرية . اذن لاينفرد العامل الاقتصادى ، كما اثبت علماء الاجتماع بالدفع التاريخى . فهناك العوامل الروحية ومنها الدين ، وهناك ايضا دور البطولة والشخصيات التاريخية البارزة في تحريك عجلة التاريخ .

٣ — كذلك يتضح في ضوء التطورات الحادثة في المجتمعات الصناعية المتطورة . على ان البديل للصراع الطبقي هو انكار اخرى لانست الى الماركسية بصلة ، وهى انكار التعاون والمشاركة الوجدانية ، والتكامل الاجتماعى وكلها انكار ومبادئ على النقيض من فكرة الصراع الطبقي .

٤ — اثبات ايدىولوجية الطبقة الوسطى ، فازداد حجمها اتساعا كبيرا وانكمش حجم البروليتاريا شيئا فشيئا .

٥ — انهيار الزعم بأن دولة البروليتاريا ستفضى في النهاية الى المرحلة الشيوعية ، حيث يتلاشى شكل الدولة .

ان استماتة هذه الشعوب في الدفاع عن عقيدتها والاستشهاد في سبيلها وتفضلها على مطالب الحياة المادية هذه الاستماتة في الدفاع عن العقيدة اثبتت ايضا في نفس الوقت كذب الادعاء الماركسى بأن العامل الاقتصادى مقدم على سائر العوامل الاخرى .

ثالثا : اهتزاز المبادئ التى يقوم عليها الاقتصاد الماركسى :

١ — فترة مائض القيمة ، اذ انه ليس صحيحا ان السلعة تتحدد

بقيتها بالمواد الأولية والعمل فقط ، لأن هناك عوامل أخرى هي العوامل العقلية ، ورأس المال والتنظيم والإدارة والابتكار والتخطيط .

٢ - خطأ التفسير الماركسي للاقتصاد الرأسمالي وفقاً لفكرة الالتزامات الدورية والتراكم الرأسمالي ، حيث ترجع أزمة ١٩٢٥ عقب الحرب العالمية الأولى إلى أسباب أخرى . أما ما تحول به الآن العمال من الحرب ومن الصناعات الحربية إلى الإنتاج المدني .

٣ - إذا تبين أن الأساس الاقتصادي ليس وحده عاملاً محركاً للتاريخ فقد ظهر هناك عامل جديد لم يخطر على بال ماركس وهو العلم وليس الاقتصاد .

٤ - على أثر غياب الحائز المادي في الإنتاج ومن ثم تدهوره ، قام ليبرمان الاقتصادي السوفيتي بوضع نظام اقتصادي في الإنتاج يحقق الحافز المادي لدى العمال ، وتعتبر هذه الخطوة عن تراجع التنظيم المادي الماركسي (١) .

(١) اقرأ في ذلك :

مصطفى طلي ، مرجع سابق ، ص : ١٥١ - ١٥٤

- نقلاً عن :

- محمد علي أبو ريان ، الإسلام في مواجهة تيارات الفكر الغربي

المعاصر (الإسكندرية : دار المدرسة الجامعية ، ١٩٨٥) ص : ١٩٩ -

قائمة المراجع

أولا : العربية :

— ابراهيم درويش ، علم السياسة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥) .

— احمد ابراهيم الشريف ، الحتم والحرية فى القانون الملى (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٧٤) .

— احمد أبو زيد . تايلور (دار المنار بـ مصر ، ١٩٥٧) .

— احمد أبو زيد ، البناء الاجتماعى ، مدخل لدراسة المجتمع ، الجزء الاول ، المذمومات (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥)

— احمد سويلم العمري ، أصول النظم السياسية المقارنة (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٦) .

— احمد سويلم العمري ، معجم العلوم السياسية المبسر (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٥) .

— احمد عباس عبد البديع ، تدخل الدولة ومدى اتساع مجالات السيطرة العامة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧١) .

— احمد عطية الله ، القاموس السياسى ، الطبعة الرابعة (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٨٠) .

— احمد محمود صبحى ، محاضرات فى الايديولوجيات وفلسفة الحضارة (الاسكندرية : مؤسسة الثقافة الجامعية ، ١٩٨٥) .

— ارنست بلركر ، ترجمة لويس اسكندر ، النظرية السياسية عند اليونان . الجزء الاول (القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٦) .

— اسماعيل على ساسد ، نظرية القوة ، بحث فى علم الاجتماع السياسى (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٧٨) .

— البرت اسفيسر ، ترجمة عبد الرحمن بدوي ، فلسفة الحضارة
(بيروت : دار الانطلس ، ١٩٨٣) .

— السيد محمد بدوي ، مبادئ علم الاجتماع (دار المعارف بمصر ،
١٩٦٨) .

— الظاهر لبيب ، سوسيولوجية الثقافة (القاهرة : معهد البحوث
والدراسات العربية ، ١٩٧٨) .

— امام عبد الفتاح امام ، توماس هوبز ، فيلسوف المتلانية (القاهرة :
دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥) .

— امام عبد الفتاح امام ، دراسات هيجلية (القاهرة : دار الثقافة للنشر
والتوزيع ، ١٩٨٥) .

— اميرة حلمي مطر ، في فلسفة السبيلية (القاهرة : دار الثقافة
للطباعة والنشر ، ١٩٧٨) .

— اميرة حلمي مطر ، مقالات فلسفية حول التيم والحضارة (القاهرة :
مكتبة مديولي ، بتون : تشاريخ) .

— اميرة حلمي مطر ، الفلسفة السياسية من افلاطون الى ماركس
(دار المعارف بمصر ، ١٩٨٦) .

— جاكوفليف وفخريون ، اسس المعارف السياسية (موسكو : دار للتقدم ،
١٩٧٥) .

— بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، مبادئ في العلوم السياسية
(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٦٣) .

— بطرس غالى ومحمود خيرى عيسى ، المدخل في علم السياسة
(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦) .

— تشارلز فونكل ، ترجمة بخولا ريادة ، أزمة الانسان الحديث (بيروت
مكتبة الثقافة ، ١٩٥٩) .

— ثروت بدوى ، النظم السياسية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥) .

— جاك ماريتمان ، ترجمة عبد الله أمين ، الفرد والدولة (بيروت : منشورات دار مكتبة الحياة ، ١٩٦١) .

— جان توشلر وآخرون ، ترجمة على مقلد ، تلويخ الفكر السياسي (بيروت : الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع ، ١٩٨١) .

— جلال يحيى ، أوروبا في العصور الحديثة حتى الحرب العالمية الأولى (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١) .

— جويان ثيودور ، ترجمة الياس مرتضى ، ايدولوجيا السلطة وسلطة الايدولوجيا (بيروت : دار الوحدة ، ١٩٨٢) .

— جورج سباين ، ترجمة حسن جلال العروسي ، تطور الفكر السياسي ، الكتاب الاول (دار المعارف بمصر ، ١٩٧١) .

— جورج سباين ، ترجمة على ابراهيم السيد ، تطور الفكر السياسي ، الكتاب الرابع (دار المعارف بمصر ، ١٩٧١) .

— جورج سباين ، ترجمة راشد البراوى ، تطور الفكر السياسي ، الكتاب الخامس (دار المعارف بمصر ، ١٩٧١) .

— جورج لابيكا ، ترجمة كمال خورى ، السلطة والاساطير والايديولوجيات مجلة العلم الثالث (دمشق : وزارة الثقافة والارشاد القومي ، ١٩٨٠) .

— جون ماجوير ، النظرية الماركسية السياسية ، عرض وتحليل عبد الرحمن خليفة ، الكويت ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الحادى عشر ، العدد الرابع ، يناير — فبراير — مارس ، ١٩٨١ .

— حسن صعب ، علم السياسة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٦) .

- حورية توفيق مجاهد ، الفلسفة السياسية من أفلاطون حتى محمد عبده
(القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٨٦) .
- حيدر ابراهيم على ، علم الاجتماع والمراع الايديولوجى العربى ،
مجلة المستقبل العربى ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،
العدد ٧٨ ، اغسطس ١٩٨٥ .
- سعاد الشرقاوى ، النظم السياسية فى العالم المعاصر (القاهرة :
دار النهضة العربية ، ١٩٨٢) .
- سليمان الخطيب ، اسس مفهوم الحضارة فى الاسلام (القاهرة :
نزهة للاعلام العربى ، ١٩٨٦) .
- عادل طاهر ، الفلسفة والايديولوجيا ، مجلة مواقف ، العدد ٤٥ ،
شتاء ١٩٨٢ .
- عبد المنيم محروود اميد ، الاطار النفسى والاجتماعى لسلوك العنف
وجسدى ، بذكرات غير منشورة (جامعة القاهرة : كلية الاداب ،
١٩٧٤) .
- عبد الرحمن حيفة ، مقالات مبدئية (الاسكندرية : دار المصرية
البيضاء ، ١٩٨٥) .
- عبد الرحمن حليفه ، محاضرات فى الايديولوجيا والحضارة ،
(الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥) .
- عبد الرحمن خليفة ، فى افتر السياسى (الاسكندرية : دار المعرفة
الجامعية ، ١٩٨٦) .
- عبد الستار قاسم ، الفلسفة السياسية التقليدية ، افلاطون وأرسطو
(عمان : المطبعة الاردية ، ١٩٧٩) .
- عبد الكريم حسنى العباى ، الحريات العامة فى الفكر والنظام السياسى
فى الاسلام (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٨٣) .

— عبد الله العروى ، مفهوم الادولوجيا (الدار البيضاء : المركز الثقافي العربي ، ١٩٨٣) .

— عثمان خليل ، المبادئ الدستورية العامة (القاهرة : مطبعة مصر ، ١٩٥٦) .

— عز الدين قوده ، المجتمع العربي ، مقوماته ووحدته وتضايها السياسية (القاهرة : دار الفكر العربي ، ١٩٦٦) .

— على احمد عبد القادر ، تطور الفكر السياسي ، الاغريق الاقدمون (القاهرة : مكتبة نهضة الشرق ، ١٩٧٠) .

— على شريعتي ، ترجمة ابراهيم شتا ، العودة الى الذات (القاهرة : الزهراء للاعلام العربي ، ١٩٨٦) .

— على عبد المعطى محمد ، السياسة اصولها وتطورها في الفكر الغربي (الاسكندرية : دار المعرفة للنشر ، ١٩٨٣) .

— على محمد شبيب ، العلوم السياسية : مبادئ : المنشأة العامة للنشر والتوزيع والاعلان ، ١٩٨٢ .

— عمرو محيي الدين ، التخلف والتنمية (القاهرة : دار النهضة العربية ، ١٩٧٥) .

— فريدريك هيرتز ، ترجمة عبد الكريم احمد ، انقومية في التاريخ والسياسة (القاهرة : دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، ١٩٦٨) .

— فؤاد محمد شبيب ، الفكر السياسي : دراسات مقارنة للمذاهب السياسية والاجتماعية ، الجزء الاول (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٤) .

— فؤاد محمد شبيب ، توينبي ، مبتدع المنهاج التاريخي الحديث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) .

- قبلوى محمد اسماعيل ، علم الاجتماع والايديولوجيا ، الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ .
- قبلوى محمد اسماعيل ، قضايا علم الاجتماع ، المراكسى (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧) .
- كارل ماركس وفريدريك انجلز ، الايديولوجيا المادية ، الطبعة الاولى من الترجمة الفرنسية (بازيس : سلسلة المَشُورَات الاجتماعية ، ١٩٥٥) .
- كمال نسوتى ، الاجتماع ودراسة المجتمع (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٩) .
- لؤى بحرى ، مبادئ علم السياسة (بغداد : مطبعة بغداد ، ١٩٦٧) .
- لينين ، ترجمة الياس شاهين ، ماركس ، انجلز ، الماركسية (موسكو : دار التقدم ، بدون تاريخ) .
- مارسيل بريلو ، ترجمة احمد حسيب عباس ، علم السياسة (القاهرة : دار نهضة مصر ، ١٩٦٥) .
- مارسيل بريلو وجورج ليسكييه ، تاريخ الافكار السياسية (بيروت : الاهلية للنشر والتوزيع ، ١٩٨٦) .
- ملك بن نبي ، شروط النهضة (دمشق : دار الفكر ، ١٩٦٩) .
- ملك بن نبي ، وجبة العالم الاسلامى (بيروت : دار الفكر ، ١٩٧٠) .
- ملك بن نبي ، مشكلة الثقافة (دمشق : دار الفكر ، ١٩٨١) .
- محمد البهى ، الحزب والدولة (القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٨٤) .
- محمد باقر الصفا ، دراسات في الطبعة الرابعة عشر ، بيروت : دار المعارف للطباعة ، ١٩٨٩ .

- محمد طه بدوى ومحمد طلعت الفيزى ، دراسات سياسية وفكرية
(الاسكندرية : مؤسسة المعارف ، ١٩٦٨) .
- محمد طه بدوى ، أصول علوم السياسة (الاسكندرية : المكتب المصرى
الحديث للطباعة والنشر ، ١٩٦٥) .
- محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع (القاهرة : الهيئة المصرية
العامة للكتاب ، ١٩٧١) .
- محمد عبد الله حراز ، الدين (الكويت : دار القلم ، ١٩٧٢) .
- محمد عبد العزيز ، فى النظريات والنظم السياسية (بيروت : دار
النهضة للطباعة ، ١٩٧٣) .
- محمد على ابو ريان ، المدخل الاسلامى للايديولوجية العربية ، نحو
ايدىولوجية عربية انتظامية (بيروت : منشورات جريدة بيروت
العربية ، ١٩٦٩) .
- محمد طاهر لوزي ، الاسلام فى مواجهة الفكر القومى والامبريالى
(الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥) .
- محمد طاهر محمد ، اصول الاجتماع : المصطلح (الاسكندرية : دار
المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥) .
- محمد على محمد وعائى محمد المعطى ، علمية ، علمية ، علمية : النظرية
والتطبيق (الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥) .
- محمد فتحى المصطفى ، نهج من النهج فى السياسة (القاهرة :
مكتبة القاهرة الحديثة ، ١٩٦١) .
- محمد كامل ليلة ، النظم السياسية (القاهرة : دار الفكر العربى ،
١٩٧١) .

— محمد محمود ربيع ، الايديولوجيات الفلسفية المعاصرة : قضايا ونماذج (الكويت : شركة كاتمة للنشر والترجمة والتوزيع ، ١٩٧٩)

— محمد محروس اسماعيل وآخرون ، مقدمة في الاقتصاد (بيروت : دار النهضة العربية ، ١٩٧٢) .

— محمد نصر مهنا ، مدخل الى النظرية السياسية الحديثة (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١) .

— محمد وقيدى ، العلوم الانسانية والايديولوجيا (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨٢) .

— محمود السقا ، فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية (القاهرة : دار الفكر العربى ، ١٩٧٨) .

— مراد وهبة ، الايديولوجيا والحضارة ، مجلة قضايا عربية ، السنة ٨ ، العددان ١١ ، ١٢ ، نوفمبر وديسمبر ، ١٩٨١ .

— مصطفى الخشيب ، علم الاجتماع ومدارسه ، الكتاب الثانى ، المدخل الى علم الاجتماع (القاهرة : الإتحاد المصرى ، ١٩٦٥) .

— مصطفى عطى ، الاسلام والازاهب الفلسفية المعاصرة (الاسكندرية : دار الدعوة للطبع والنشر والتوزيع ، ١٩٨٦) .

— مسجلان نظريون في الفكر الاجتماعى المعاصر (بيروت : دار الافاق الجديدة ، ١٩٨٢) .

— ملحم قربان ، قضايا الفكر السياسى ، الحقوق الطبيعية (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) .

— ملحم قربان ، قضايا الفكر السياسى ، القوة (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٨٣) .

- مورييس فينجرليه ، ترجمة سالى الدروبي وجمال الاتاسى ، مدخل الى علم السياسة (بيروت : دار الجبل ، ١٩٦٤) .
- ميشيل فادية ، ترجمة أمينة رشيد وسعيد البحراوى ، الايديولوجيا (بيروت : دار التشوير ، ١٩٨٢) .
- نبيل السالموطى ، الايديولوجيا وازمة علم الاجتماع المعاصر ، دراسة تحليلية للمشكلات النظرية والمنهجية (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥) .
- نبيل السالموطى ، بناء القوة والتنزية السياسية ، دراسة فى علم الاجتماع السياسى (الاسكندرية : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٨) .
- هارولد لامكى ، ترجمة عز الدين محمد حسين ، مدخل الى علم السياسة (القاهرة : مؤسسة سجل العرب ، ١٩٦٥) .
- هاينز يولاد ، ترجمة لجنة من الاساتذة الجامعيين ، فى السلوك السياسى (بيروت : دار الإفاق الجديدة ، ١٩٦٣) .
- هشام الشاوى ، مقدمة فى علم السياسة (بغداد : مطبعة بغداد ، ١٩٧٢) .
- يوسف محمد رضا ، دراسات فى الاقتصاد السياسى (بيروت : منشورات المكتبة المصرية ، بدون تاريخ) .

ثانياً : المراجع الأجنبية

- Adorno, Theodor, *Minima Moralis* (London : Macmillan, 1974).
- Almond, Gabriel, *Comparative Political Systems*, *Journal of Politics* XVIII, 1958.
- Almond, Gabriel and Coleman. James (eds), *The Politics of Developing Areas* (Princeton University Press, 1970).
- Archer, D. and Gartner, R., *Violent Acts and Violent Times : A Comparative Approach to Homicide Rates* in *American Sociological Review*, 1976.
- Ball, Alan, *Modern Politics and Government* (London : Macmillan, 1974).
- Bendix, Reinhard and Weber Max, *An Intellectual Portrait* (New York : Doubleday, 1960)
- Berl, Adolf, *Power* (New York : Harcourt, Brace and World, 1969).
- Bobrow et al; *The Impact of Foreign Assistance on Natural Development* *Journal of Peace Science*, 1973.
- Bodin, Jean, *Abridged and Translated by Tooley, M. S., Six Books of the Commonwealth* (Oxford University Press, 1955).
- Bottomire, Tom, *Modern Society* (New York : Pantheon Books, 1959).

— Bottormore, Tom, Political Sociology (London : Hutchinsn Publishing Group, 1984).

— Boulding, K. E., Ecodynamics, A New Societal Evaluation (Beverly Hills : Sage, 1978).

— Brinton, Crane, The Anatomy of Revolution (New York : Vintage Books, 1952).

— Burrowes and Spetor, The Strength and Direction of Relationship between Domestic and External Conflict and Cooperation : Syria 1961 — 1967; in Wilkenfeld (ed), Conflict Behaviour and Linkage Politics (New York : Mckay, 1973)

— Calhoun, D., War and Domestic Political Violence, Journal of Interdisciplinary History, 1979.

— Callinicos, Alex, Marxism and Politics; in Leftwich, Adrian (eds.), What is Politics ? The Activity and its Study (Oxford : Basic Blackwell, 1984).

— Cattell, Raymond, The Dimensions of Culture Patterns by Factorization of National Characters; Journal of Abnormal and Social Psychology, 1949.

— Cattell, Raymond, et al, An Attempt at More Refined Definition of the Cultural Dimensions of Syntality in Modern Nations, American Sociological Review, 1957.

—Choucri, N., Population Dynamics and International Violence (Lexington : Lexington Books, 1974).

- Choucri, N., and North R. C., Nations in Conflict : National Growth and International Violence (San Francisco : Freeman, 1975).
- Collins, J. N., Foreign Conflict Behaviour and Domestic Disorders in Africa; in Wilkenfeld, J. (ed), Conflict and Linkage Politics (New York : Makay, 1973).
- Coser, L. A., The Functions of Social Conflict (New York : Free Press, 1956).
- Crotty, Freeman and Gatlin. (eds.), Political Parties and Political Behaviour (Boston : Allyn and Bacon, 1973).
- Cutright, P., National Political Development : Measurement and Analysis, American Sociological Review, 1963
- Dahl, Political Opposition in Western Democracies (New York : New Haven, 1966).
- Davies, James Chowning, Biological Perspectives on Human Conflict; in Gurr, Ted Robert (ed.), Handbook of Political Conflict, Theory and Research (New York : the Free Press, 1980).
- Denton, F. H., Some Regularities in International Conflict, 1820 — 1949; in Background, 1966.
- Deutsch, Karl, The Nerves of Government (New York : the Free Press, 1963).
- Deutsch, M., The Resolution : Constructive and Destructive Processes (New Haven : Yale University Press, 1973).

- Doran, C. F., Regional Integration and Domestic Unrest. A Comparative Study in Europe and Central America; in International Interactions, 1978.
- Dougherty, James and Pfalzgraff, Robert, Contending Theories of International Relations (New York : Harper and Row, 1981),
- Dowse, Robert and Hughes, John Political Sociology (London: John Wiley and Sons, 1975).
- Drucker, H. M., The Political Uses of Ideology (London : Macmillan, 1974).
- Dunsire, Andrew, The Levels of Politics; in Lewison Adrian (ed.), What is Politics ? The Activity and its Study (Oxford : Basil Blackwell, 1984).
- Durkheim, E., Suicide, A Study in Sociology (New York : Free Press, 1951).
- Duverger, Maurice, Translated by Wagener Robert, The Study of Politics (London : Nelson, 1976).
- Ebenstein, William, 'Great Political Thinkers' (Illinois, Dryden Press, 1969).
- Eberwein et. al, Internal and External Conflict among Nations, 1968 — 67; in Journal of Sociology, 1973.
- Eckstein and Gurr, Patterns of Authority : A Structural Basis for Political Inquiry (New York : Wiley and Son, 1975).

— Engels, Frederick, Karl Marx; in Marx and Engels, Selected Works (Moscow : Progress Publishing House, 1973).

— Feierabend, I. K., et al., Dimensions of Political Unrest : A Factor Analysis of Cross — National Data, presented to the Annual Meeting of the Western Political Science Association, Reno, 1966.

— Feierabend, R. L. and Feierabend, I. K., Invitation to Further Research - Designs, Data and Methods; in Feierabend et. al. (eds.), Anger, Violence and Politics Theories and Research N. J. : Englewood Cliffs, Prentice - Hall, 1972).

— Finer, S. E., Comparative Government (Penguin Books, 1972).

— Fink, C. P., Some Conceptual Difficulties in the Theory of Social Conflict, Journal of Conflict Resolution, 1968.

— Flungiman, W. H. and Fogelman, E., Patterns of Political Violence in Comparative Historical Perspective; in Comparative Politics, 1970.

— From, Enrich, Marx : Concept of Man New York : Unger Publishing House, 1961.

— Galbraith, John Kenneth, The Anatomy of Power (London : Corgi Books, 1965).

— Gamson, W. A., Power and Discontent (New York : Dorsey, 1968).

— Garnett, John, *Commonsense and the Theory of International Politics* (London : The Macmillan Press, 1934).

— Girs, Otto, Translated by Ernest Barker, *Natural Law and the Theory of Society, 1500 — 1800* (Boston : Beacon Press, 1975).

— Gurr, T. R., *Rogues, Rebels and Reformers A Political History of Urban Crime and Conflict* (Beverly Hills, Sage, 1976).

— Gurvitch, George , *Twentieth Century Sociology* (New York : Philosophical Library, 1945).

— Haas, M., *Social Change and National Aggressiveness, 1900 — 1960*; in Singer, J. D. (ed.), *Quantitative International Politics : Insights and Evidence* (New York : Free Press, 1968).

— Haas, M., *International Conflict (disarmaments : 1900-1974)*, 1974).

— Haas and Whiting, *Dynamics of International Relations* (New York : McGraw Hill, 1956).

— Halebsky, Sandon, *Mass Society and Political Conflict* (Cambridge University Press, 1976).

— Huntington, S. P., *Patterns of Violence in World Politics*. In Huntington, S. P. (ed.), *Changing Patterns of Military Politics* (New York : Free Press, 1962).

— Hurwitz, L., *Contemporary Approaches to Political Stability, Comparative Politics*, 1973.

— Judd, Harmon, *Political Thought* (New York : McGraw Hill, 1966).

— Kegley, C. W., et. al., Conflict at Home and Abroad : An Empirical Extension; Journal of Politics, 1978.

— Lancaster, Lane, Masters of Political Thought (Boston : Hongkon. Mifflin, 1966.).

— Laqueur, Walter, Revolution : in International Encyclopedia of Social Sciences, Vol. 13 (New York : Macmillan and Free Press, 1968).

— Lee, M. T., The Periodic Recurrence of Internecine War in China, The China Journal of Science and Art, 1931.

— Leftwich, A., Politics : People, Resources and Power; in Leftwich, A. (ed.), What is Politics ? The Activity and its Study (Oxford: Basic Blackwell, 1984).

— Lipset, Seymour Martin, Some Social Requisites of Democracy, Economic Development and Political Legitimacy, American Political Science Review, 1959.

— Lipson, Leslie, The Great Issues of Politics, An Introduction to Political Science, Seventh Edition (New Jersey : Prentice - Hall, Englewood Cliffs, 1985).

— Locke, Hume and Ronsseau, Social Contract (Oxford University Press, 1978).

— Maciver, The Modern State (Oxford University Press, 1926).

— Maciver, R. M., The Web of Government (New York : the Free Press, 1975).

— Mack, Andrew, Numbers are not enough : A Critique of Internal and External Behaviour Research; In Comparative Politics, 1975.

— Mack and Snyder, The Analysis of Social Conflict . Toward an Overview and Synthesis, Journal of Conflict Resolution, 1957.

— Makeah, The Basic Works of Aristotle (New York : Random House, 1941.

— Mayer, A. J., Dynamics of Counter - Revolution in Europe, 1870 — 1956 : An Analytic Framework (New York : Harper and Row, 1971.

— Mannheim, Karl, Man and Society in an Age of Reconstruction (London : Kegan Paul, 1942)

— Mannheim, Karl, Translated by Shils, Edwards, Ideology and Utopia (London : Routledge and Kegan Paul 1979).

— Mead, Margret (ed) Cultural Patterns and Technical Change (Unesco Tensions and Technology Series, 1953).

— Mclellan, David, The Thought of Karl Marx (London Mcmaullan, 1980).

— Mills Wright, The Marxist Class Conflict in Industrial Society (Stanford University Press, 1959).

— Nicholson, M. Conflict Analysis (London : English Universities Press, 1971)

— Nicholson, Peter, Politics and Force: in Leftwich (ed.), what is Politics, the Activity and its Study (Oxford : Basic Blackwell, 1984).

— Odell, J. S., Correlates of U. S. Military Assistance and Military Intervention; in Rosen and Kurth (eds), Testing Theories of Economic Imperialism, (Lexington : Heath, 1974).

— Otterbein, An Eye for an Eye, A Tooth for a Tooth : A Cross — Cultural Study of Feuding; in American Anthropologist, 1965

— Packenham, H., Approaches to the Study of Political Development, World Politics, 1964.

— Pearson, F. S., Geographic Proximity and Foreign Military Intervention, in Journal of Conflict Resolution, 1974.

— Poulantzas, Nicos, State, Power Socialism (London : Macmillan, 1978).

— Raphael, D., Problems of Political Philosophy (London : The Macmillan Press, 1976).

— Rapoport, Anatol, Fights, Games and Debates (Michigan University Press, 1960).

— Robbins, Leonell, An Essay on the Nature and Significance of Economic Science (London Macmillan, 1952).

— Rodge et al. Introduction to Political Science, 4 th edition
(Tokyo : Macgraw Hill Book Company, 1983).

— Rosenau, J. N., Foreign Intervention as Adaptive Behaviour; In
Moore, J. N. (ed.), Law and Civil War in the Modern World
(Baltimore : Johns Hopkins University Press, 1974).

— Rowe Eric, Modern Politics (London : Routledge and Kegan
Paul, 1974).

— Rummel, R. J., In Search of Global Patterns (New York :
Free Press, 1976).

— Russell, Bertrand, Political Ideals (London Unwin Books,
1962).

— Russell, Bertrand, Inequality and Instability, The Relation of
Land Tenure to Politics, World Politics, 1964.

— Sabine, George and Thorson, Thomas, A History of Political
Theory, 4 th edition (Tokyo : Holt Saunders, 1981).

— Scott, John Paul, Violence and the Disaggregated Society, In
Aggressive Behaviour, 1975.

— Seliger, Martin, Ideology and Politics (London : George Allen
and Unwin, 1976).

— Semmel, B., Imperial and Social Reform (Cambridge : Harvard
University Press, 1960).

— Singer, David, Conflict Research, Political Action and Epistemology; in Gurr, Ted Robert (ed.), Handbook of Political Conflict , Theory and Research (New York : the Free Press, 1980).

— Sloan, T. J., The Association Between Domestic and International Conflict Hypothesis; in International Interactions, 1978.

— Sorokin, Pitrim, Social and Cultural Dynamics : Fluctuation of Social Relationship, Wars and Revolutions, Vol : 3 (New York : Bedminster, 1962).

— Stankiewicz, W. J., Aspects of Political Theory (London : Collier Macmillan, 1976).

— Stein, Conflict and Cohesion : A Review of the Literature, Journal of Conflict Resolution, 1976.

— Stohl, Michael, The Nexus of Civil and International Conflict; in Gurr, Ted Robert (ed.), Handbook of Political Conflict, Theory and Research (New York : the Free Press, 1980).

— Sumner, W. G., Folkways (Boston : Ginn, 1906).

— Sullivan, J. D. International Consequence of Domestic Violence. A paper presented to the American Political Science Association, New York, September, 1969.

— Tanter, Raymond, Dimensions of Conflict Behaviour within and between Nations, 1958 - 1960. Journal of Conflict Resolution, 1966.

— Tanter, Raymond, International War and Domestic Turmoil : Some Contemporary Evidence; in Graham H. D. and Gurr, T. R. (eds), Violence in America : Historical and Comparative Perspectives (New York : Praeger, 1969).

— Toynbee, Arnold, A Study of History. Abridgement of Vols. I — VI by Somervell (Oxford University Press, 1962)

— Trotsky, L., Literature and Revolution (N. Y. : Ann Arbor, 1971).

— Van Dalen and Zeigler, Introduction to Political Science (New Jersey : Prentice - Hall, Englewood Cliffs 1977).

— Verba, Sidney and Nie, Norman Participation in America : Political Democracy and Social Equality (New York : Harper and Row, 1972).

— Watkins, Fredrick, The Age of Ideology, The Political Thought: 1750 to the Present (New Jersey : Englewood Cliffs. Prentice - Hall 1964).

— Watt, K., Principles of Environmental Science (New York : McGraw - Hill, 1973).

— Weber, Max, On Law in Economy and Society (Cambridge . Harvard University Press 1954).

— Wale, Albert, Politics as a Collective Choice; in Leftwich, Adrian (ed.), What is Politics ? The Activity and Its Study (Oxford: Basic Blackwell, 1984).

— Weede, E., Support for Foreign Government or Domestic Disorder and Imperial Intervention, 1958 - 1965; in Comparative Political Studies, 1978.

— Wilkenfeld, J., Conflict Linkage in the Domestic and Foreign Spheres; in Kirpatrick, S., (ed.), Quantitative Analysis of Political Data (Columbus Merrill, 1974).

— Wilkenfeld, J., A Time Series Perspective on Conflict Behaviour in the Middle East; in McGraw and (ed), Sage International Yearbook of Foreign Policy Studies, Vol. 3; Beverly Hills : Sage. 1975.

— Willhoite, Primates and Political Authority : A Biobehavioural Perspective, American Political Science Review, 1976.

— Williams, Bertrand, Deccartes (N. Y. Harmondsworth, 1978).

— Wright, Q., A Study of War (Chicago University Press, 1965).

المحتويات

الصفحة	الموضوع
١	- تقديم
	- الباب الاول : نظرية القوة
٥	• مدخل تعريفى
١٣	• السياسة والبولة
٢٧	• السياسة والقوة
٣٦	• الاختلاف والاتفاق الايديولوجى حول قضية القوة
٤٥	• منظور تاريخى
٥٠	• نظرية القوة عند السوفسطائيين
٥٥	• نظرية القوة عند مكياڤيللى
٦٤	• نظرية القوة عند بودان
٦٨	• نظرية القوة لدى فلاسفة العقد الاجتماعى
٧٦	• هيجل وفكر لقوة
٨١	• تصنيفات القوة
٨٨	• معادلة القوة
٩٠	• الاعتراضات على نظرية القوة
	٧- الباب الثانى : ايدىولوجية الصراع السياسى
١٠١	★ أولا : الايدىولوجيا
١٠٣	• مدخل تعريفى
١٠٣	• فى تعريف الايدىولوجيا
١١٢	• الايدىولوجيا والسياسة
١١٧	• الايدىولوجيا وفلسفة السياسة
١٢٢	• الايدىولوجيا الماركسية
١٣٥	• الايدىولوجيا والثقافة

الصفحة	الموضوع
١٥١	★ ثانيا : نظرية الصراع السياسى
١٥٣	• مدخل تعريفى
١٦٢	• الصراع والاستقرار السياسى
١٧٣	• عوامل الصراع
١٧٣	— العامل البشرى
١٧٩	— العامل الاجتماعى
١٨٥	— العامل السياسى
١٩٣	— العامل الايدىولوجى
١٩٨	— العامل الاقتصادى
٢٠٣	• الصراع المحلى والصراع الدولى
٢٠٨	• دراسات تطبيقية على الصراع الداخلى والصراع الخارجى
٢١٧	× العلاقة الايجابية بين الصراع الخارجى والصراع الداخلى
٢٢٠	× العلاقة السلبية بين الصراع الداخلى والخارجى
٢٢١	× عدم الارتباط بين نوعى الصراع
٢٢٦	١. الحرب والصراع السياسى
٢٣٠	• الحرب والاستقرار الداخلى
٢٣٨	• التدخل العسكرى والتبعية الاقتصادية والصراع الداخلى
٢٤٩	• الصراع والشوذة
٢٦١	• الصراع والمعرفة السياسية
٢٦٧	الباب الثالث : الماركسية
٢٦٩	• تمهيد
٢٧٢	• موجز تاريخى
٢٧٦	• مكانة السياسة فى النظرية الماركسية
٢٩٠	• نظرية الصراع فى الفكر الماركسى
٣٠٢	• ثورات عام ١٨٤٨ والاستجابات الماركسية

الموضوع	الصفحة
• الدولة عند ماركس	٣٠٨
— نقد وتعليق	٣١٧
• الجدل والمادة	٣١٧
• من وجهة النظر الفلسفية والعلمية	٣٢١
• الرد على الماركسية في موضوع الدولة	٣٢٥
• من وجهة نظر الصراع والثورة	٣٢٨
• الماركسية في التطبيق الممل	٣٤١
— وجهة النظر الدينية	٣٤٧

